

الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ

تأليف

صدر الإسلام ، الأصولي ، العالم ، المتفنن
عبد القاهر بن طاهر بن محمد : البغدادى ، الإسفرائينى ، التميمى
المتوفى فى عام ٥٤٢٩ هـ - ١٠٣٧ م

حقق أصوله ، وفصله ، وضبط مشكله ، وعلق حواشيه

محمد يحيى الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنا

وجميع حق إعادة الطبع محفوظة

يطلب من ناشره

مكتبة محمد على صبيح وأولاده ، بميدان الأزهر بمصر

مَطْبَعَةُ الْمَسْكِ
٦٨ شارع العباسية - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المتقين ، وقائد الغرِّ
المُحَجَّجِينَ ، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله الذي بعثه الله رحمةً وهُدًى وبُشْرَى
للمؤمنين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ثم على علماء أمته العاملين ، وعلى كل مَنْ
نَهَجَ طريقه إلى يوم الدين .

وبعد ، فإن عقيدة الإسلام سَهْلَةٌ يسيرة لا تعقيد فيها ، وهى التى توافق
الفِطْرَةَ السليمة التى فطر الله الناس عليها وتتقبَّلُها العقولُ الصافية من دَخَلِ
التقليد والعَصَبِيَّةُ ، وكلمة الشهادة « أشهد أن لا إلهَ إلا الله ، وأشهد أن محمداً
رسولُ الله » هى المعيار الذى جعله الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم دليلَ
هذه العقيدة ، ومن معناها الإيمانُ بأن لهذا الكون خالقاً حكيماً قديراً مدبراً ، وأنه
لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ، وأنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، وأنه ليس كمثله
شئ ، وأنه يصطفى من عباده مَنْ يَشَاءُ فيرسلهم إلى الناس يبلغونهم ويبشرونهم
وينذرونهم ، والإيمانُ بأن محمد بن عبد الله القرشى الهاشمى رَسُولُ الله أرسله الله
على حين فَتْرَةٍ من الرُّسل ، وأنزل عليه كتاباً أحكمت آياته ثم فَصَّلَتْ ، وأنه
أَدَّى الأمانة ، وَبَلَّغَ الرسالة ، وَصَبَرَ وصَابَرَ حتى صارت كلمة الله هى العُلْيَا ،
وكلمة الذين كفروا السفلى .

وأى فطرة سليمة لا تَشْعُرُ بأن لهذا الكون مدبراً حكيماً ما شاء كان
وما لم يشأ لم يكن وكلُّ إنسانٍ مَسْئُوقٌ بطبيعته إلى الخضوع لذلك والإذعان به ،
ثم إلى إدراكه فى يُسْرٍ وسُهولةٍ إلا أن تنعكس فطرته ، أو يُرَّان على قلبه ،
أو تجتاله الشياطين ، أو ليس كلُّ أحدٍ يفكر فى شأن من شؤونه ، ثم يدبر له

والحق أن أصول الفرق لا يصل إلى هذا العدد ، بل إنه لا يبلغ نصفه ولا رُبْعَهُ ، وأن فروع الفرق يختلف العلماء في تفريعها ، وأنت في حيرة حين تأخذ في العدد ، بين أن تعتبر في عدك الفرق أصولها أو فروعها ، وإذا استقر رأيك على اعتبار الفروع فالإلى أية حد من التفريع أنت آخذ في اعتبارك ، وفي الحق أنه - على فرض صحة الحديث - لا ينحصر الافتراق فيما كان في العصور الأولى ، ومن قبل أن يدون هؤلاء العلماء الأعلام مصنفاتهم ، بل لا يزال الأمر يسير على المنهج الذي سار عليه أول الأمر ، تكون الفرقة واحدة ثم يكون من رجالها أثنان أو أكثر يتدعون في مقالاتهم شيئا لم يكن عليه أسلافهم فيصبح كل واحد منهم فرقة منفصلة عن قدامها في كل ما كانوا ينتحلون أو في بعضه ، ويجد في العصر بعد العصر مبتدعة يتدعون ما لم يكن عليه أحد من أهل الفرق الأولى ، من أجل ذلك كله رأينا أن الأخذ بهذا الحديث على ظاهره ومحاولة إيجاد هذا العدد من الفرق من أهل القرون الثلاثة الأولى التي جاء في أعقابها هؤلاء المؤلفون قصور وتقصير وقصر نظر ، فإن حديث الترمذي يتحدث عن افتراق أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأمنته مستمرة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ، فيجب أن يتحدث في كل عصر عن الفرق التي نجمت في هذه الأمة من أول أمرها إلى الوقت الذي يتحدث فيه المتحدث ، ولا عليه إن كان العدد قد بلغ ما جاء في الحديث أو لم يبلغ ، ونحن نجزم أنه إذا كان الحديث صحيحا ، وأن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه قد قاله ، فلا بد أنه كائن على الوجه الذي أراده صلى الله عليه وسلم ، لأنه صادق في كل ما يقوله : لأنه لا ينزلق عن هوى ، ولا يلقى كلامه إلقاء غير مبال بما يكون من بعد ، والله تعالى يؤيده ، ومن تأييده وقوع الأمر في واقع الناس على وفق ما أخبر به . وهذا كتاب « الفرق بين الفرق » أقدمه لقراء العربية ، بعد أن قدمت لهم منذ قريب من خمسة عشر عاما كتاب أبي الحسن الأشعري « مقالات

الإسلاميين واختلاف المصلين» وما لا ريب فيه أن كتاب «الفرق بين الفرق» من خير ما ألف في هذا الموضوع: حُسْنُ ضبطٍ ، واستيعاب بحث ، وإتقان تبويب ، ودِقَّةَ عَرَضٍ ، وقد عُنِيَتْ بالترجمة للأعلام التي وردت فيه ترجمات مختصرة ، ودلت على مراجع هذه الترجمات ليستزيد من أراد الاستزادة ، كما دلت على المراجع التي تحدثت عن الفرق التي عرض لها البغدادى لنفس السبب ، ثم دققت في تحقيق النص وضبط ألفاظ الكتاب المشتبهة وأعلامه ، ونفيت عنه كثيراً من الخطأ الذي وقع في طبعتيه السابقتين ، أخص منهما طبعته الأولى التي نشرت في دار المعارف في عام ١٩١٠ فإنها مليئة بالأخطاء بحيث لا يطمئن قارئ إلى الرجوع إليها ، وقد انتفعت كثيراً بالطبعة الثانية التي اضطلع بالإشراف عليها صديقنا المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى ، رغم أنني خالفته في تحقيق كثير من العبارات .

والله - سبحانه وتعالى - المسؤول أن ينفع قراء العربية بهذا العمل ، وأن ينفعني بدعوات صالحات من هؤلاء القراء حين يجدون في عملي هذا ما جعل الفائدة منه دانية القُطُوف قريبة الجَنَى .

ربنا عليك توكلنا ، وإليك أنبنا ، وإليك المصير ؟

كتبه المعتز بالله تعالى

محمد محيي الدين عبد الحميد

فهرس الموضوعات

الواردة في كتاب « الفرق بين الفرق »

تأليف أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادى

الموضوع	ص	الموضوع	ص
ذكر خلافات حدثت لا توجب	١٤	خطبة المؤلف	٣
تضيلا ولا تفسيقا		سرد أبواب الكتاب	٤
خلاف القدرية في القدر	١٨	الباب الأول : في بيان الحديث	٤
والاستطاعة		المأثور في افتراق الأمة	
خلاف الخوارج فيما بينها	٢٠	روايات الحديث	٤
خلاف واصل بن عطاء مع الحسن	٢٠	ما روى عن الرسول وعن	٩
البصرى في القدر ، وفي المنزلة		الصحابة من ذم بعض الفرق	
بين المنزلتين		بيان مراد الرسول من ذكر	١٠
ظهور الروافض ، واختلافهم	٢١	الفرق المذمومة	
بعد على ، إلى أربعة أصناف ،		الباب الثانى : في كيفية افتراق	١١
وافتراق كل صنف منهم إلى فرق		الأمة على ثلاث وسبعين فرقة ،	
افتراق النجارية إلى فرق	٢٢	وهو يشتمل على فصلين	
خلاف البكرية ، والضرارية ،	٢٢	الفصل الأول : في بيان المعنى	١٢
والجهمية		الجامع للفرق المختلفة في اسم	
ظهور الباطنية	٢٢	ملة الإسلام على الجملة	
فرق الزيدية من الرافضة	٢٢	اختلف العلماء فيما ينبغي أن	١٢
فرق الكيسانية	٢٣	يتحقق فيمن ينتسب إلى ملة	
الإمامية المفارقة للزيدية	٢٣	الإسلام	
غلاة الرافضة	٢٣	الصحيح عند أهل السنة من	١٣
فرق الخوارج إجمالا	٢٤	هذه الآراء	
فرق المعتزلة إجمالا	٢٤	الفصل الثانى : في بيان كيفية	١٤
أصناف المرجئة	٢٥	اختلاف الأمة ، وتحصيل فرقها	

الْفَرْقَيْنِ الْفَرَقِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله فاطر الخلق ومُوجِدِه ، ومُظْهِر الحق ومُنْجِدِه ، الذى جعل الحق وَزَراً لمن اعتقده ، وعُمُراً لمن اعتمده^(١) ، وجعل الباطل مُزِلاً لمن ابتغاه ، ومُذِلاً لمن اقتفاه^(٢) . والصلاة والسلام على الصفوة الصافية ، والقُدوة الهادية ، محمد وآله خيار الورى ، ومَنَار الهدى .

سَأَلْتُمْ - أَسْعَدَكُمُ اللهُ بِمَطْلُوبِكُمْ - شَرَحَ معنى الخبر المأثور عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فى افتراق الأَمة ثلاثاً وسبعين فرقة منها واحدة ناجية، تصير إلى جنة عالية، وبَوَاقِيهَا عادية^(٣) تصير إلى الهاوية والنار الحامية، وطلبتُم الفرقَ بين الفرقَةِ الناجية التى لا يزلُّ بها القَدَمُ ، ولا تزول عنها النعم ، وبين فرقِ الضلال الذين يَرَوْنَ ظلام الظلم نوراً ، واعتقاد الحق^(٤) ثبوراً ، وسيصلون سعيراً ، ولا يجدون من دون الله نصيراً .

(١) الوزر — بفتح الواو والزاي جميعاً — أصله الجبل المنيع ، ثم أطلقوه على الملجأ والمستند والموضع يعتصم به المرء والحصن يمتنع فيه من الأخطار ، والعمر — بوزن قفل أو بوزن عنق — الحياة والعيش أو الدين ، واعتمده : قصده ، أو اتكل عليه .

(٢) « مزلاً » تقول : زلت قدم فلان ، إذا زلقت أو انتقلت عن موضعها ، وتقول : زل فلان ، تريد أنه وقع فى الزلة وهى الخطيئة والإثم ، وأزل فلان فلاناً ، إذا صنع به ذلك ، والمزل — هنا — اسم فاعل من « أزاله » ومذلاً : اسم فاعل أيضاً من الإذلال وهو الإيقاع فى الذل والمهانة . ومعنى « ابتغاه » طلبه ، ومعنى « اقتفاه » تبعه وكأنه صار عند قفاه .

(٣) عادية : من العدوان، وهو مجاوزة الحد، والمراد الفرقة التى لم تقف عند حدود الله التى حدها لعباده وأمرهم أن يترسموها ولا يتجاوزوها، وأنذر من يتعدها بالعذاب .
(٤) الثبور : الهلاك .

فرأيت إسعافكم بمطلوبكم من الواجب في إبانة الدين القويم ، والصراط المستقيم ، وتمييزها من الأهواء المنكوسة ، والآراء المعكوسة ، ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من يحيا عن يمينه ، فأودعتُ مطلوبكم مضمون هذا الكتاب ، وقسمت مضمونه خمسة أبواب ، هذه ترجمتها :

- ١ — باب في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة .
 - ٢ — باب في بيان فرق الأمة على الجملة ومَنْ ليس منها على الجملة .
 - ٣ — باب في بيان فضائح كل فرقة من فرق الأهواء الضالة .
 - ٤ — باب في بيان الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منها .
 - ٥ — باب في بيان الفرقة الناجية ، وتحقيق نجاتها ، وبيان محاسن دين الإسلام .
- فهذه جملة أبواب هذا الكتاب ، وسندكر في كل باب منها مقتضاه على شرطه إن شاء الله تعالى .

الباب الأول

في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة

- ١ — أخبرنا أبو سهل بشر بن أحمد بن بشر الإسفرائيني^(١) ، قال : أخبرنا عبد الله بن ناجية^(٢)

(١) هو أبو سهل بشر بن أحمد بن بشر ، الإسفرائيني ، الدهقان ، المحدث ، الجوال ، روى عن إبراهيم بن علي الذهلي ، وقرأ على الحسن بن سفيان مسنده ، ورحل إلى بغداد والموصل وأملى زمانا ، وتوفي في شوال من سنة ٣٧٠ عن نيف وتسعين سنة ، قاله الذهبي (العبر : ٣٥٥/٢) وكان في أصل كتابنا هذا « بشر بن أحمد بن بشار » وما أثبتناه عن الذهبي .

(٢) هو الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن ناجية ، البربري الأصل ، البغدادي ، أحد الأئبات المصنفين ، سمع أبا بكر بن أبي شيبة وطبقته ، وتوفي في سنة ٣٠١ (العبر : ١١٩/٢) وقد صنف مسندا في مائة واثنين وثلاثين جزءا (شذرات الذهب : ٢٣٥/٢) .

قال: حدثنا وهب بن بَقِيَّة^(١)، عن خالد بن عبد الله^(٢)، عن محمد بن عمرو^(٣)، عن أبي سلمة^(٤)، عن أبي هريرة^(٥)، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافتרכת النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة» .

٢ — أخبرنا: أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي بن زياد السَّمْدِيّ المَعْدَلِيّ الثَّقَفِيّ^(٦)، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار^(٧)، قال: حدثنا الهيثم

(١) هو وهب — ويقال: وهبان — بن بَقِيَّة، الواسطي، روى عن هشيم وأقرانه، وتوفي في سنة ٢٣٩ (العبر: ٤٢١/١ — شذرات الذهب: ٩٢/٢) .

(٢) هو خالد بن عبد الله، الواسطي، الطحان، الحافظ، روى عن سهيل بن أبي صالح وطبقته، وقال في حقه إسحاق الأزرق: ما أدركت أفضل منه، وقال أحمد: كان ثقة صالحاً، بلغني أنه اشترى نفسه من الله ثلاث مرات، وتوفي في سنة ١٧٩ وله سبعون سنة (العبر: ٢٧١/١) .

(٣) هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص، الليثي، المدني، روى عن أبي سلمة وطائفة، وكان حسن الحديث، كثير العلم، مشهوراً، أخرج له البخاري مقروناً بآخر، وتوفي في سنة ١٤٥ (العبر: ٢٠٥/١) .

(٤) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري، المدني، أحد الأئمة الكبار توفي في سنة ٩٤، ويقال: في سنة ١٠٤ (العبر: ١١٢/١) .

(٥) هو الصحابي الجليل عبد الرحمن — في أشهر الأقوال — بن صخر، الدوسي، المتوفى في سنة ٥٧ .

(٦) هو أبو محمد: عبد الله بن محمد بن علي بن زياد، النيسابوري، المعدل، سمع من مسدد بن قطن وابن شيرويه، وفي الرحلة من الهيثم بن خلف وهذه الطبقة، وحدث بمسند إسحاق بن راهويه، ومات في سنة ٣٦٦ عن ثلاث وثمانين سنة (العبر: ٣٤٢/٢) ووقع في أصل الكتاب «العدل» تحريف ما أثبتناه .

(٧) هو أبو عبد الله، أحمد بن الحسن بن عبد الجبار، الصوفي ببغداد، روى عن علي بن الجعد ويحيى بن معين وجماعة، وكان ثقة صاحب حديث، ومات في سنة ٣٠٦ عن نيف وتسعين سنة (العبر: ١٢١/٢) .

ابنُ خَارِجَةَ^(١) ، قال : حدثنا إسماعيل بن عياش^(٢) ، عن عبد الرحمن بن زياد ابن أنعم^(٣) ، عن عبد الله بن يزيد^(٤) . عن عبد الله بن عمرو^(٥) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لِيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أُنِى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ، تَفَرَّقَ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مَلَّةً ، وَتَفْتَرِقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثِ وَسَبْعِينَ مَلَّةً تَزِيدُ عَلَيْهِمْ مَلَّةً ، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مَلَّةً وَاحِدَةً . قالوا : يا رسول الله ، وما الملة التي تتغلب ؟ قال : ما أنا عليَّه وأصحابي . »

٣ — أخبرنا القاضي أبو محمد عبد الله بن عمر المالكي ، قال : حدثنا أبي

(١) هو أبو محمد الهيثم بن خارجة ، سمع مالكا والليث ، وتوفي في ذي الحجة من سنة ٢٢٧ ببغداد (العبر : ٤٠٠/١) .

(٢) هو محدث الشام ، ومفتي أهل حمص : الإمام أبو عتبة إسماعيل بن عياش ، العنسي ، روى عن شرحبيل بن مسلم ومحمد بن زياد الألهاني وخلق من التابعين بالشام والحرمين ، قال عنه ابن معين : هو ثقة في الشاميين ، وتوفي في سنة ١٨١ عن بضع وسبعين سنة (العبر : ٢٧٨/١) ،

(٣) هو شيخ إفريقية وقاضيا ، وأول من ولد بها من المسلمين : عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم ، الشعباني ، الإفريقي ، الزاهد ، الواعظ ، روى عن أبي عبد الرحمن الحبلي وطبقته ، ووفد على المنصور فوعظه بكلام خشن فاحتمله ، وليس بقوى في الحديث ، توفي في سنة ١٥٦ (العبر : ٢٢٥/١) .

(٤) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد ، توفي في عشر المائة .

(٥) عبد الله بن عمرو بن العاص ، السهمي ، الصحابي الجليل ، الصالح ، كان رضى الله عنه دينا ، كثير العلم ، كبير القدر ، وكان يلوم أباه على دخوله في الفتنة بين علي ومعاوية ، ولكنه كان يبره ويطيعه للأبوة ، وكان وفاته في سنة ٦٥ على الصحيح (العبر : ٧٢/١) .

عن أبيه ، قال : حدثنا الوليد بن مسلم^(١) ، قال : حدثنا الأوزاعي^(٢) ، قال : حدثنا قتادة^(٣) . عن أنس^(٤) ، عن النبي عليه الصلاة والسلام ، قال : « إنَّ بني إسرائيلَ افترقتْ على إحدى وسبعينَ فرقةً ، وإن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة ، كلها في النار إلا واحدة ، وهي الجماعة » .

٤ — قال عبد القاهر : للحديث الوارد على افتراق الأمة أسانيد كثيرة^(٥)

(١) هو محدث الشام : أبو العباس الوليد بن مسلم ، روى عن يحيى النماري وزيد بن أبي مريم والأوزاعي وابن جريج وخلق آخرين ، وروى عنه الليث بن سعد وبقية بن الوليد ، وقد أغرب بأحاديث صحيحة لم يشركه فيها أحد ، وصنف تصانيف كثيرة ، مدحه عبد الله بن أحمد ، و . أبو مسهر : كان مدلسا ، وتوفي في سنة ١٩٥ وقيل ١٩٤ ، وقيل ١٩٦ (العبر : ٣١٩/١ ، تهذيب التهذيب : ١٥١/١١) .

(٢) هو إمام الشاميين أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو ، الأوزاعي ، الفقيه ، روى عن عطاء والقاسم بن خيمرة وخلق كثير من التابعين ، وكان رأسا في العلم والعمل كثير المناقب ، قال أبو مسهر : كان الأوزاعي يحيى الليل صلاة وقرآنا وبكاء ، ولد في سنة ٨٠ ، ومات ببيروت في الحمام : أغلقت عليه امرأته باب الحمام ونسيته فمات في سنة ١٥٧ (العبر : ٢٢٧/١ — مشاهير علماء الأمصار رقم ١٤٢٥ — ووفيات الأعيان رقم ٣٣٤) .

(٣) هو الحافظ أبو الخطاب قتادة بن دعامة ، السدوسي ، عالم أهل البصرة ، قال عنه أحمد : قل أن نجد من يتقدم قتادة ، وقال ابن سيرين : قتادة أحفظ الناس ، وقال هو عن نفسه : ما قلت لمحدث أعده علي ، وما سمعت شيئا إلا وعاه قلبي ، ومات في سنة ١١٧ ، وقيل : في سنة ١١٨ (العبر : ١ / ١٤٦) .

(٤) هو خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبو حمزة أنس بن مالك ابن النضر ، الأنصاري ، قدم على النبي صلوات الله وسلامه عليه وسنه عشر سنين ، ومات في سنة ٩٣ ، ويقال : في سنة ٩٠ ، ويقال : في سنة ٩١ ، ويقال : في سنة ٩٢ (العبر : ١ / ١٠٧ — والبدء والتاريخ ١١٧/٥) .

(٥) اعلم أن العلماء يختلفون في صحة هذا الحديث ، فمنهم من يقول : إنه لا يصح من جهة الإسناد أصلا لأنه ما من إسناد روى به إلا وفيه ضعيف ، وكل حديث هذا شأنه لا يجوز الاستدلال به ، ومن هؤلاء أبو محمد بن حزم صاحب كتاب الفصل =

وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة : كأنس بن مالك ، وأبي هريرة^(١) ، وأبي الدرداء^(٢) ، وجابر^(٣) ، وأبي سعيد الخدري^(٤) ، وأبي

= في الملل والنحل ، ومنهم من اكتفى بتعدد طرقه وتعدد الصحابة الذين رواوا هذا المعنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم اعلم أن الاختلاف المقصود بهذا الحديث هو الاختلاف في أصول العقيدة ، فإن هذا وحده هو الذي يكون سببا في النجاة إن وافق ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه . ويكون سببا في الهلاك والتباب والخسران إن خالف ذلك ، أما الاختلاف في الحرف والصنائع وضروب العلوم والفنون فلا يمكن فيه ذلك ، بل ربما كان هذا الاختلاف واجبا لأن به قوام الأمة وحياتها ، وأما الاختلاف في الأحكام العملية الفقهية فليس مرادا أيضا ، لأنه مبني على اجتهاد وبحث مأذون فيهما ، ثم اعلم أن افتراق الأمة في أصول العقيدة قد حدث فعلا بعد انتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ، وأن الناجي من هؤلاء المختلفين فرقة واحدة هي المستمسكة بكل ما كان عليه الرسول وأصحابه ، وما عدا هذه الفرقة فهم في ضلال وتبير ، وقد وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الميزان الصحيح الذي تعرض عليه المعتقدات ليين صحيحها من فاسدها ، وهو أن كل ما خالف ما كان هو وأصحابه عليه فهو رد على صاحبه غير مقبول منه ، وذلك يقتضي ألا تأبه لما تزعمه كل فرقة لنفسها من أنها هي الناجية ومن عداها هالك ، فما من فرقة حتى الذين ألهموا البشر إلا تتبجح بأنها على الحق ، فاعرض كل ما تسمع على كتاب الله وما صح من قول رسوله ، فإن وافقهما فهو الحق الذي يجب أن تعض عليه بالنواجذ ولا تفارقه أو تميل عنه .

(١) سبق قريبا ذكر أنس بن مالك (ص ٧) وأبي هريرة (ص ٥) رضي الله تعالى عنهما .

(٢) أبو الدرداء : هو عويمر بن زيد — ويقال : ابن عبد الله — الأنصاري ،

الحزرجي ، أسلم بعد غزوة بدر ، وكان حكم هذه الأمة ، ولي قضاء دمشق ، وبها توفى في سنة ٣٢ (العبر : ١ / ٣٣) .

(٣) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام ، السلمي ، الأنصاري ، حضر

العقبة وبيعة الرضوان ، وهو آخر أهل العقبة وفاة ، وكان كثير العلم ، مات في سنة ٧٨ عن أربع وتسعين سنة (العبر : ١ / ٨٩) .

(٤) هو سعد بن مالك ، الأنصاري ، أحد فقهاء الصحابة وأعيانهم ، شهد

الحنديق وغيرها ، وشهد بيعة الرضوان ، وتوفى في سنة ٧٤ (العبر : ١ / ٨٤) .

ابن كعب^(١) ، وعبد الله بن عمرو بن العاص^(٢) وأبي أمامة^(٣) ، ووائلة بن الأسقع^(٤) . وغيرهم .

٥ — وقد روى عن الخلفاء الراشدين أنهم ذكروا افتراق الأمة بعدهم فرقا وذكروا أن الفرقة الناجية منها فرقة واحدة وسائرهما على الضلال في الدنيا والآخر في الآخرة .

٦ — وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ذم القدرية وأنهم مجوس هذه الأمة ، وروى عنه ذم المرجئة مع القدرية ، وروى عنه أيضا ذم المارقين وهم الخوارج .

٧ — وروى عن أعلام الصحابة ذم القدرية ، والمرجئة ، والخوارج المارقة ، وقد ذكروهم على رضى الله عنه في خطبته المعروفة بالزهاء ، وبرىء فيها من أهل النهر وان .

٨ — وقد علم كل ذي عقل من أصحاب المقالات المنسوبة إلى الإسلام أن النبي عليه الصلاة والسلام لم يرد بالفرق المذمومة التي [هى من] أهل النار فرق

(١) هو أبو المنذر أبي بن كعب ، الأنصارى ، سيد القراء ، وقد اختلف في وفاته ، ف قيل : فى سنة ١٩ ، وقيل : فى سنة ٢٢ (العبر : ١ / ٢٣ و ٢٦) .

(٢) سبق قريباً ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص (ص ٦) .

(٣) أبو أمامة : هو صدى — بضم ففتح ، على صورة المصغر — بن عجلان ، الباهلى ، نزيل حمص ، توفى فى سنة ٨٦ ، وقال عن نفسه : كنت يوم حجة الوداع ابن ثلاثين سنة ، فيكون حين توفى ابن مائة سنة وست سنين (العبر : ١ / ١٠١) .

(٤) هو وائلة بن الأسقع ، الليثى ، أحد أصحاب الصفة ، وكان فارساً شجاعاً ، شهد غزوة تبوك وأبلى فيها ، ومات فى سنة ٨٥ ، ويقال : فى سنة ٨٦ عن ثمان وتسعين سنة (العبر : ١ / ٩٩) .

الفقهاء الذين اختلفوا في فروع الفقه مع اتفاقهم على أصول الدين ؛ لأن المساهين فيما اختلفوا فيه من فروع الحلال والحرام على^(١) قولين :

أحدهما : قول مَنْ يرى تصويب المجتهدين كلهم في فروع الفقه ، وِفَرَقُ الفقه كلها عندهم مُصَيِّبون .

والثاني : قول مَنْ يرى في كل فرع تصويب واحدٍ من المختلفين فيه ، وتَخْطِئَةُ الباقيين ، من غير تضليلٍ منه للخطيء فيه .

٩ - وإنما فصل النبي عليه الصلاة والسلام بذكر الفرق المذمومة فرق أصحاب الأهواء الضالة الذين خالفوا الفرقة الناجية في أبواب العدل والتوحيد ، أو في الوعد والوعيد ، أو في بابي القدر والاستطاعة ، أو في تقدير الخير والشر ،

(١) أنت تعلم علم اليقين أن أئمة هذه الأمة قد اختلفوا في الأحكام الفرعية الفقهية التي ليس عليها دليل قاطع من نص أو إجماع ، بعد أن بذل كل واحد منهم غاية وسعه في البحث والتدقيق ، والفهم والاستنباط ، وتعلم أن الإجماع على أنه يجوز للمقلد الذي ليس في قدرته أن يوازن بين الأدلة أن يأخذ برأى واحد أى واحد من هؤلاء الأئمة ، واعلم أن الاختلاف الذي ذكره المؤلف هنا مبني على اختلاف آخر ، حاصله أن الحق الذي يريد كل إمام أن يصل إليه يبحثه: هل هو ما عند الله ورسوله من الحكم في كل فرع اختلفوا فيه، أم هو ما يؤدي إليه اجتهاد المجتهد منهم بعد ألا يدخر جهدا في الوصول إليه ؟ فذهب قوم من الأصوليين إلى الأول ومنهم بعض الشافعية وبعض الحنفية وبعض المتكلمين والحنابلة ، وذهب قوم إلى الثاني ، فأما الذين ذهبوا إلى الأول فقد قالوا : إن الحق الذي عند الله تعالى ورسوله واحد ، غير أننا لا نستطيع معرفته بنفسه ، لكننا نجزم أنه واحد مما ذهب إليه الأئمة غير معين . ولهذا لا نستطيع أن نحكم على أحد هذه الآراء بأنه الحق وعلى ماعداه بالخطأ ، لاحتمال كل رأى منها أنه مراد الله ورسوله في هذا الفرع ، وأما الذين ذهبوا إلى الثاني فعندهم أن كل واحد من الآراء المختلفة - بعد بذل غاية الجهد - في كل فرع من الفروع حق ، ومن هنا تعلم أن الاختلاف في هذه المسألة اختلاف لفظي لا يترتب عليه ترك رأى معين منها والأخذ برأى معين .

أوفى باب الهداية والضلالة ، أوفى باب الإرادة والمشيئة ، أوفى باب الرؤية والإدراك ، أوفى باب صفات الله عز وجل وأسمائه وأوصافه ، أوفى باب من أبواب التعديل والتجوير ، أوفى باب من أبواب النبوة وشروطها ونحوها من الأبواب التي اتفق عليها أهل السنة والجماعة من فريقى الرأي والحديث على أصل واحد خالفهم فيها أهل الأهواء الضالة من القدرية ، والخوارج ، والروافض ، والنجارية ، والجهمية ، والمجسمة ، والمشبهة ومن جرى [مجراهم] من فرق الضلال ، فإن المختلفين فى العدل والتوحيد والقدر والاستطاعة وفى الرؤية والصفات والتعديل والتجوير وفى شروط النبوة والإمامة يكفر بعضهم بعضا .
فصح تأويل الحديث المروى فى افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة إلى هذا النوع من الاختلاف ، دون الأنواع التي اختلفت فيها أئمة الفقه من فروع الأحكام فى أبواب الحلال والحرام ، وليس فيما بينهم تكفير ولا تضليل فيما اختلفوا فيه من أحكام الفروع .

وسندكر الفرق التي رجع إليهم تأويل الخبر المروى فى افتراق الأمة فى الباب الذى يلى ما نحن فيه ، إن شاء الله عز وجل .

الباب الثانى

من أبواب هذا الكتاب

فى كيفية افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة ، وفى ضمنه بيان الفرق

الذين يجمعهم اسم ملة الإسلام فى الجملة

ويقع فى هذا الباب فصلان :

أحدهما : فى بيان المعنى الجامع للفرق المختلفة فى اسم ملة الإسلام فى الجملة .

والفصل الثانى : فى بيان كيفية اختلاف الأمة ، وتحصيل عدد فرقها الثلاث

والسبعين .

وسندكر فى كل واحد من هذين الفصلين مقتضاه إن شاء الله عز وجل .

الفصل الأول

في بيان المعنى الجامع للفرق المختلفة في اسم ملة الإسلام على الجملة قبل التفصيل .

١٠ — اختلف المنتسبون إلى الإسلام في الذين يدخلون بالأسم العام في ملة الإسلام .

فزعم أبو القاسم الكعبي^(١) في مقالاته أن قول القائل « أمة الإسلام » تقع على كل مُقَرَّر بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن كل ما جاء به حق ، كأئنا قوله بعد ذلك ما كان .

وزعم قوم أن « أمة الإسلام » كل من يرى وجوب الصلاة إلى جهة الكعبة وزعمت الكرامية مجسمة خراسان أن « أمة الإسلام » جامعة لكل من أقر بشهادتي الإسلام لفظاً ، وقالوا : كل من قال « لا إله إلا الله ، محمد رسول الله » فهو مؤمن حقاً ، وهو من أهل ملة الإسلام ، سواء كان مخلصاً فيه أو منافقاً مضمراً للكفر فيه والزندقة ، ولهذا زعموا أن المنافقين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مؤمنين حقاً ، وكان إيمانهم كإيمان جبريل وميكائيل والأنبياء والملائكة مع اعتقادهم النفاق وإظهار الشهادتين .

١١ — وهذا القول مع قول الكعبي في تفسير أمة الإسلام ينتقض بقول العيسوية من يهود أصبهان ، فإنهم يُقَرِّرون بنبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وبأن كل ما جاء به حق ، ولكنهم زعموا أنه بُعث إلى العرب لا إلى بني إسرائيل ، وقالوا أيضاً : محمد رسول الله ، وما هم معدودين في فرق الإسلام ، وقوم

(١) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود ، البلخي ، الكعبي ، شيخ من شيوخ المعتزلة ، كان رأساً لطائفة منهم سموها « الكعبية » نسبة إليه ، وسيدكرها المؤلف فيما بعد ، وقد توفي في سنة ٣١٩ (العبر : ١٧٦/٢ — شذرات الذهب : ٢٨١/٢ وابن خلكان رقم ٣٠٦) .

من موشكانية اليهود حَكَّوْا عن زعيمهم المعروف بموشكان أنه قال : إن محمداً رسولُ الله إلى العرب وإلى سائر الناس ما خلا اليهود ، وأنه قال : إن القرآن حق ، وكل ما جاء به من الأذان والإقامة والصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج الكعبة كل ذلك حق غير أنه مشروع للمسلمين دون اليهود ، وربما فعل ذلك بعض الموشكانية ، وقد أقرّوا بشهادتي أن لا إلهَ إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وأقرّوا بأن دينه حق . وما هم مع ذلك من أمة الإسلام ؛ لقولهم بأن شريعة الإسلام لا تلزمهم .

١٢ — وأما قول من قال إن اسم ملة الإسلام أمر واقع على كل مَنْ يرى وجوب الصلاة إلى الكعبة المنصوبة بمكة فقد رضى بعضُ فقهاء الحجاز هذا القول ، وأنكره أصحاب الرأي ؛ لما روى عن أبي حنيفة أنه صحَّحَ إيمانَ من أقرَّ بوجوب الصلاة إلى الكعبة وشك في موضعها ، وأصحابُ الحديث لا يصححون إيمانَ من شك في موضع الكعبة ، كما لا يصححون إيمانَ من شك في وجوب الصلاة إلى الكعبة .

١٣ — والصحيح عندنا أن أمة الإسلام تجمع المقرّين بحدوث العالم ، وتوحيد صانعه وقَدَمِه ، وصفاته ، وعدله ، وحكمته ، ونفى النشبية عنه ، ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، ورسالته إلى الكافة ، وبتأييد شريعته ، وبأن كل ما جاء به حق ، وبأن القرآن منبع أحكام الشريعة ، وأن الكعبة هي القبلة التي تجب الصلاة إليها ، فكل من أقرَّ بذلك كله ولم يشُبْه ببدعة تؤدّي إلى الكفر فهو السنيُّ الموحّد . وإن ضم إلى الأقوال بما ذكرناه بدعة شنعاء نُظِرَ .

فإن كان على بدعة الباطنية ، أو البيانية ، أو المغيرية ، أو الخطائية الذين يعتقدون إلهية الأئمة أو إلهية بعض الأئمة ، أو كان على مذاهب الحلول ، أو على بعض مذاهب أهل التناسخ ، أو على مذهب الميمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين ، أو على مذهب اليزيدية من الإباضية في قولها

بأن شريعة الإسلام تُنسخ في آخر الزمان ، أو أباح مانص القرآن على تحريمه ، أو حَرَّمَ ما أباحه القرآن نصاً لا يحتمل التأويل ؛ فليس هو من أمة الإسلام ولا كرامة له وإن كانت بدعته من جنس بدع المعتزلة ، أو الخوارج ، أو الرافضة الإمامية ، أو الزيدية ، أو من بدع الفجارية ، أو الجهمية ، أو الضرارية ، أو المجسمة فهو من الأمة في بعض الأحكام ، وهو جواز دفنه في مقابر المسلمين ، وفي أن لا يُمنع حظه من الفء والغنيمة إن غزا مع المسلمين ، وفي أن لا يُمنع من الصلاة في المساجد ، وليس من الأمة في أحكام سواها ، وذلك أن لا تجوز الصلاة عليه ولا خلفه ، ولا تحل ذبيحته ولا نكاحه لامرأة سنية ، ولا يحل للسنى أن يتزوج المرأة منهم إذا كانت على اعتقادهم . وقد قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه للخوارج : علمنا ثلاث : لا نبدؤكم بقتال ، ولا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ، ولا نمنعكم من الفء مادامت أيديكم مع أيدينا ، والله أعلم .

الفصل الثاني

من هـ — هذا الباب

في بيان كيفية اختلاف الأمة ، وتحصيل عدد فرقها الثلاث والسبعين^(١)

١٤ — كان المسلمون — عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم — على منهاج واحد في أصول الدين وفروعه ، غير مَنْ أظهر وفاقاً وأضمر نفاقاً .

١٥ — وأول خلاف وقع منهم اختلافهم في موت النبي عليه السلام ، فزعم قوم منهم أنه لم يميت ، وإنما أراد الله تعالى رفعه إليه كما رفع عيسى ابن مريم إليه ، وزال هذا الخلاف ، وأقرَّ الجميع بموته حين تلا عليهم أبو بكر الصديق

(١) انظر مقالات الإسلاميين ٣٤ وما بعدها بتحقيقنا فقد فصل ما ذكره المؤلف في هذا الفصل ، ثم انظر التبصير لأبي المظفر الإسفرائيني ١٢ وما بعدها ، والبدء والتاريخ للمطهر المقدسي : ١٢١/٥ وما بعدها طبع باريز ، والملا والنحل للشهرستاني : ١/٢١ وما بعدها طبع الحلبي سنة ١٩٦١ ، وشرح المواقف ٦١٩ بولاق .

قَوْلَ اللَّهِ لِرَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾^(١) . وَقَالَ لَهُمْ : مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ رَبَّ مُحَمَّدٍ فَإِنَّهُ حَيٌّ لَا يَمُوتُ .

١٦ — ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ دَفْنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَأَرَادَ أَهْلُ مَكَّةَ رَدَّهُ إِلَى مَكَّةَ ، لِأَنَّهَا مَوْلَدُهُ وَمَبْعُثُهُ وَقَبْلَتُهُ ، وَمَوْضِعُ نَسْلِهِ ، وَبِهَا قَبْرُ جَدِّهِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَأَرَادَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ دَفْنَهُ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا دَارُ هِجْرَتِهِ ، وَدَارُ أَنْصَارِهِ ، وَقَالَ آخَرُونَ بِنَقْلِهِ إِلَى أَرْضِ الْقُدْسِ وَدَفْنِهِ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ عِنْدَ قَبْرِ جَدِّهِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَزَالَ هَذَا الْخِلَافُ بَأَن رَوَى لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنْ الْأَنْبِيَاءَ يُدْفَنُونَ حَيْثُ يُقْبَضُونَ » فَدَفَنُوهُ فِي حُجْرَتِهِ بِالْمَدِينَةِ .

١٧ — ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْإِمَامَةِ ، وَأَذْعَنَتِ الْأَنْصَارُ إِلَى الْبَيْعَةِ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ الْخَزْرَجِيِّ^(٢) ، وَقَالَتْ قُرَيْشٌ : إِنْ الْإِمَامَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي قُرَيْشٍ ، ثُمَّ أَذْعَنَتِ الْأَنْصَارُ لِقُرَيْشٍ لَمَّا رَوَى لَهُمْ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ « الْأُئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ » . وَهَذَا الْخِلَافُ بَاقٍ إِلَى الْيَوْمِ ، لِأَنَّهُ ضَرَارًا أَوْ الْخَوَارِجُ قَالُوا بِجَوَازِ الْإِمَامَةِ فِي غَيْرِ قُرَيْشٍ .

١٨ — ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي شَأْنِ فَدَكِ^(٣) ، وَفِي تَوْرِيثِ التَّرَكَاتِ عَنِ

(١) الْآيَةُ ٣٠ مِنْ سُورَةِ الزَّمَرِ .

(٢) هُوَ أَبُو ثَابِتٍ ، وَأَبُو قَيْسٍ ، وَأَبُو الْحَبَابِ ، سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ بْنِ دَلِيمٍ ، الْأَنْصَارِيُّ ، الْخَزْرَجِيُّ ، كَانَ سَيِّدَ الْخَزْرَجِ غَيْرِ مَدَافِعٍ ، شَهِدَ الْعَقَبَتَيْنِ ، وَكَانَ أَحَدَ النُّقَبَاءِ ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَكَانَتْ مَعَهُ رَايَةُ الْأَنْصَارِ ، وَكَانَ مَشْهُورًا بِالْكَرَمِ هُوَ وَأَبُوهُ وَجَدَهُ ، وَكَانَتْ جَفْنَتُهُ تَدُورُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْوتِ أَزْوَاجِهِ ، وَكَانَ يَعْشَى أَهْلَ الصَّفَةِ كُلَّ لَيْلَةٍ ، تَوَفَّى بِحُورَانَ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ فِي سَنَةِ ١٥ ، وَيُقَالُ : فِي سَنَةِ ١٦ (الْعَبْرُ : ١ / ١٩ — وَالْإِسَابَةُ : ٣ / ٨٠ — وَمَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ لِابْنِ حِبَانَ رَقْمُ ٢٠ — وَالْبَدْءُ وَالتَّارِيخُ : ١١٥ / ٥) .

(٣) فَدَكُ — بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالدَّالِ جَمِيعًا — قَرْيَةٌ بِخَيْرٍ — وَقِيلَ : بِنَاحِيَةِ الْحِجَازِ =

الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، ثم نفذ في ذلك قضاء أبي بكر بروايته عن النبي عليه الصلاة والسلام : « إن الأنبياء لا يورثون » .

١٩ — ثم اختلفوا بعد ذلك في مانعي وجوب الزكاة ، ثم اتفقوا على رأى أبي بكر في وجوب قتالهم .

٢٠ — ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال طليحة^(١) حين تنبأ وارتدّ حتى انهزم إلى الشام ، ثم رجع في أيام عمر إلى الإسلام ، وشهد مع سعد بن أبي وقاص^(٢) حرب القادسية ، وشهد بعد ذلك حرب نهاوند وقتل بها شهيداً .

٢١ — ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال مسيئة^(٣) الكذاب إلى أن كفى الله

= فيها عين ونخل ، أفاءها الله على نبيه صلى الله عليه وسلم ، فكانت في يده حياته ، فلما انتقل إلى الرفيق الأعلى قال على : إن النبي كان قد جعلها في حياته لفاطمة رضي الله عنها وولدها ، وأبي العباس بن عبد المطلب ذلك ، وقضى أبو بكر بأنها لا تورث ، ولما مات أبو بكر سلمها عمر للعباس وعلى يليمنها ولا يملكها .

(١) هو طليحة بن خويلد الأسدي ، كان صحابياً فارتد ، وفي عهد عمر رضي الله عنه رجع إلى الإسلام فقبل عمر رجعتة ، وحسن إسلامه ، وكان يعد بألف فارس ، واستشهد يوم وقعة نهاوند في سنة ٢١ (العبر : ٢٦/١ - والبدء والتاريخ : ١٥٧/٥) . هذا هو الصواب في شأن طليحة ، وقد نقل ابن حجر أن الشافعي ذكر في كتاب الأم أن عمر قتل طليحة واستظهر أنه تصحيف صوابه « قبل » بالباء لا بالتاء (الإصابة رقم ٤٢٨٣) .

(٢) هو أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص ، واسم أبي وقاص مالك بن وهيب ابن عبد مناف ، الزهري ، الصحابي الجليل ، ومقدم جيوش الإسلام في فتح العراق ، وأول من رمى بسهم في سبيل الله ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، توفي في سنة ٥٥ في قصره بالعقيق ، وحمل على الأعناق إلى المدينة (العبر : ١ / ٦٠ — ومشاهير العلماء رقم ١٠) .

(٣) هو أبو ثمامة مسيئة بن بكير بن حبيب - ويقال : مسيئة بن حبيب - كان قد ادعى النبوة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسماه النبي « كذاب اليمامة » ولما انتقل رسول الله إلى الرفيق الأعلى استفحل أمر مسيئة ، وارتدت العرب ؛ فسار المسلمون لحربه وعليهم سيف الله خالد بن الوليد ، وفي موقعة اليمامة في ر الأول من سنة اثنتي عشرة زهقت روح مسيئة (انظر البدء والتاريخ : ١٦٠/٥)

تعالى أمره وأمر سجّاح المتنبئة^(١) . وأمر الأسود بن زيد العنسي^(٢) .

٢٢ - ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال سائر المرتدين إلى أن كفى الله تعالى أمرهم .
 ٢٣ - ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال الروم والعجم ، وفتح الله لهم الفتوح ، وهم - في أثناء ذلك كله - على كلمة واحدة : في أبواب العدل والتوحيد ، والوعد والوعيد ، وفي سائر أصول الدين . وإنما كانوا يختلفون في فروع الفقه كيراث الجدّ مع الإخوة والأخوات من الأب والأم أو من الأب ، ومسائل العول والكلالة^(٣) ، والردّ ، وتعصيب الأخوات من الأب والأم أو من الأب مع البنت أو بنت الابن ، وكاختلافهم في جرّ الولاء ، وفي مسألة الحرام ونحوها مما لم يورث اختلافهم فيه تضليلاً ولا تفسيقاً . وكانوا على هذه الجملة في أيام أبي بكر ، وعمر ، وست سنين من خلافة عثمان .

٢٤ - ثم اختلفوا بعد ذلك في أمر عثمان لأشياء نَقَمُوا منه حتى أقدم لأجلها ظالموه على قتله .

٢٥ - ثم اختلفوا بعد قتله في قاتليه وخاذليه اختلافاً باقياً إلى يومنا هذا .

٢٦ - ثم اختلفوا بعد ذلك في شأن علي وأصحاب الجمل ، وفي شأن معاوية^(٤) .

(١) هي أم صادر سجّاح بنت الحارث بن سويد ، كانت قد ادعت النبوة ، ثم التقت بكذاب اليمامة مسيلمة ، فزوجته ، ويقال : إنها أسلمت بعد مقتل الكذاب (البدء والتاريخ : ١٦٤/٥) .

(٢) اسمه عهيلة بن كعب ، وكان قد ادعى النبوة في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذى الحجة من سنة ١٠ فلقبه النبي « كذاب صنعاء » ودانت له سواحل اليمن ، وقتل في سنة ١٢ قتله رجل من الصحابة اسمه فيروز الديلمي (العبر : ١٢/١ و ٣٩ و ٥٩ - البدء والتاريخ : ١٥٣/٥) .

(٣) هذه المسائل كلها مشهورة معروفة في كتب الفقه ، وفي كتب المواريث أيضاً .

(٤) هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف - واسم أبي سفيان صخر بن حرب - أسلم عام الفتح مع أبيه ، وكتب لرسول الله ، = (٢ - الفرق بين الفرق)

وأهل صفين^(١) ، وفي حكم الحكمين أبي موسى الأشعري^(٢) ، وعمرو بن العاص^(٣) اختلافاً باقياً إلى اليوم .

٢٧ - ثم حَدَّثَ في زمان المتأخرين من الصحابة خلافاً القدرية في القَدَر والاستطاعة من مَعْبِد الجهنى^(٤)

= وولى الشام لعمر . وبقي بها إلى أن مات بدمشق يوم الخميس منتصف رجب من سنة ستين عن ثمان وسبعين سنة (مشاهير علماء الأمصار رقم ٣٢٦ والعبر : ٦٤/١) .

(١) صفين — بوزن سكين — موضع بقرب الرقة في شمالي سورية على شاطئ الفرات ، كانت به الحرب التي ثارت عجاظتها بين علي ومعاوية ، وقد ألفت في هذه الحرب مؤلفات خاصة منها «وقعة صفين» لنصر بن مزاحم المنقرى المتوفى في سنة ٢١٢ (٢) أبو موسى : عبد الله بن قيس ، الأشعري ، الأمير ، المقرئ ، صحابي جليل استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على عدن ، واستعمله عمر على الكوفة والبصرة ، وفتحت على يديه عدة أمصار ، وتوفى في شهر ذي الحجة من سنة ٤٤ (العبر : ٥٢/١ مشاهير علماء الأمصار رقم ٢١٦) .

(٣) هو أبو عبد الله — ويقال : أبو محمد — عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم ابن سعيد بن سهم ، السهمي ، صحابي جليل ، أسلم في هدنة الحديبية ، وهاجر ، وولى إمرة جيش ذات السلاسل ، وكان من دهاة قريش وأجلادها وذوى الحزم والرأى ، ولده عمر مصر ، ثم وليها في عهد معاوية ، وما زال يسكنها حتى مات بها ليلة عيد الفطر من سنة ٤٣ (العبر : ٥١/١) وذكر ابن حبان (مشاهير علماء الأمصار رقم ٣٧٦) أن وفاته في سنة ٦١ وما أراه يصح .

(٤) هو معبد بن خالد ، الجهنى ، البصرى ، أول من تكلم في القدر ، قال أبو حاتم « قدم المدينة فأفسد فيها ناسا » اه وقال الدارقطني « حديثه صالح ومذهبه رديء » وقال محمد بن شعيب عن الأوزاعي : « أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له «سوسن» كان نصرانيا فأسلم ، ثم تنصر ، أخذ عنه معبد الجهنى وأخذ غيلان عن معبد » وقد اختلفوا في موته ، فقليل : صلبه عبد الملك بن مروان ، وقيل : خرج مع ابن الأشعث فأخذه الحجاج فعذبه بأنواع من العذاب ، ثم قتله ، وأرخوا موته في سنة ٨٠ ، ويقال : بعدها (العبر : ٩٢/١ — تهذيب التهذيب : ٢٢٥/١٠) .

وغيلان الدمشقي^(١) ، والجعد بن درهم^(٢) وتبرأ منهم المتأخرون من الصحابة
كعبد الله بن عمر^(٣) ، وجابر بن عبد الله ، وأبي هريرة ، وابن عباس^(٤) ، وأنس
ابن مالك ، وعبد الله بن أبي أوفى^(٥) ، وعقبة بن عامر الجهني^(٦) وأقرانهم .

(١) هو أبو مروان : غيلان بن مسلم ، أخذ القول في القدر عن معبد بن خالد
كما سمعت في عبارة الأوزاعي ، وفي عهد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز جاء به
واستتابه ، ثم قتله هشام بن عبد الملك بن مروان ، وانظر الملل والنحل للشهرستاني
٣٠/١ ط الحلبي ، ولسان الميزان ٤/٤٢٤ والمعارف ٦٢٥ الدار .

(٢) الجعد بن درهم : كان يؤدب مروان بن محمد آخر من ولي الخلافة من بني
مروان ، وإليه ينسب فيقال «مروان الجعدي» ويقال : إنه أول من تكلم في خلق
القرآن ، ويقال : أخذه خالد بن عبد الله القسري فذبجه يوم عيد الأضحية ، ولم تقف
على السنة التي كان فيها ذلك .

(٣) هو أبو عبد الرحمن : عبد الله بن عمر بن الخطاب ، ولد قبل مبعث الرسول
بسنة ، ولم يشهد بدرا ، وعرض على الرسول يوم أحد فلم يجزه ، ثم عرض عليه يوم
الخندي فأجازه ، وكان من صالحى الصحابة وقراءهم وزهادهم ، وكان من أكثر
الناس تبعا لآثار الرسول صلى الله عليه وسلم ، اعتزل الفتن وقعد في بيته لا يخرج منه
إلا حاجا أو معتمرا أو غازيا ، وبقي على هذا إلى أن أدركته الوفاة بمكة وهو حاج
في سنة ثلاث وسبعين (مشاهير علماء الأمصار رقم ٥٥) وقال الذهبي : توفي في أول
سنة ٧٤ (العبر : ٨٣/١) .

(٤) هو أبو العباس : عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الفقيه المفسر الجبر البصر
ربانى هذه الأمة ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولد قبل الهجرة بأربع
سنين ، ومات بالطائف في سنة ٦٨ ويقال : في سنة ٧٠ وصلى عليه محمد بن الحنفية
(مشاهير علماء الأمصار رقم ١٧ - العبر : ٧٦/١) .

(٥) هو أبو إبراهيم : عبد الله بن أبي أوفى ، الأسامي ، واسم أبي أوفى علقمة
ابن خالد ، صحابي ابن صحابي ، وهو آخر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم موتا
بالكوفة ، مات في سنة ٨٧ ، ويقال : في سنة ٨٥ (العبر : ١٠١/١ - مشاهير علماء
الأمصار رقم ٣٢٠) .

(٦) هو أبو أسيد - ويقال : أبو أسد - ويقال : أبو عامر - عقبة بن عامر =

وَأَوْصَوْا أَخْلَافَهُمْ بِأَنْ لَا يَسَامُوا عَلَى الْقَدْرِيةِ، وَلَا يُصَلُّوا عَلَى جَنَائِزِهِمْ، وَلَا يَعُودُوا مَرْضَاهُمْ.

٢٨ - ثم اختلفت الخوارج بعد ذلك فيما بينها ، فصارت مقدار عشرين فرقة كلُّ واحدةٍ تكفر سائرَها .

٢٩ - ثم حدث في أيام الحسن البصري^(١) خلاف واصل بن عطاء^(٢) الغزال في القدر وفي المنزلة بين المنزلتين ، وانضمَّ إليه عمرو بن عبَّيد بن^(٣) باب في

= ابن عباس ، الجهني ، صحابي جليل ، ولي مصر لعافية ، ثم عزله وولاه غزو البحر ، وكان مقرئاً فصيحاً مفوهاً فقيهاً ، مات في سنة ٥٨ (العبر : ١/٦٢ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٣٧٨ - وأسد الغابة : ٣/١٧٤ - وتهذيب التهذيب : ٧/٢٤٢) .

(١) هو أبو سعيد : الحسن بن يسار ، البصري ، مولى زيد بن ثابت الأنصاري وأمه مولاة أم سلمة ، إمام أهل البصرة ، وحبر زمانه ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب ، وسمع خطبة عثمان ، وشهد يوم الدار ، قال عنه ابن سعد : « كان جامعاً عالماً رفيحاً فقيهاً حجة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً جميلاً وسيماً » اهـ وتوفي في سنة ١١٠ قبل وفاة ابن سيرين بمائة يوم (العبر : ١/١٣٦ - تهذيب التهذيب : ٢/٢٦٣ - مشاهير علماء الأمصار رقم ٦٤٢ - والمعارف لابن قتيبة ٤٤٠ الدار ومروج الذهب ٣/٢١٤) .

(٢) هو واصل بن عطاء : البصري ، المتكلم ، ولد بالمدينة في سنة ثمانين ، ومات في سنة ١٣١ قال عنه المسعودي : « هو قديم المعتزلة وشيخها ، وأول من أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين » كان يجلس في سوق الغزالين فلقب لذلك بالغزال (لسان الميزان : ٦/٢١٤ - والبدء والتاريخ : ٥/١٤٢) .

(٣) هو أبو عثمان : عمرو بن عبَّيد بن باب ، البصري ، الزاهد ، العابد ، المعتزلي القدرى ، قال ابن قتيبة : « كان يرى رأى القدر ، ويدعو إليه ، واعتزل الحسن هو وأصحاب له فسموا المعتزلة » اهـ ، وقال الذهبي : « صحب الحسن ، ثم خالفه واعتزل حلقته ، فلذا قيل : المعتزلي » اهـ . ومات عمرو في طريق مكة سنة ١٤٢ ودفن بمران على ليلتين من مكة ، وصلى عليه سليمان بن علي ورثاه أبو جعفر المنصور (العبر : ١/١٩٣ والمعارف ٤٨٣ - وتاريخ بغداد رقم ٦٦٥٢ - ومروج الذهب : ٣/٣١٣ - ٣١٤ بتحقيقنا) .

جدعته ، فطردهما الحسن عن مجلسه ، فاعتزلا إلى سارية من سَوَارِي مسجد البصرة ، فقبل لهما ولأتباعهما « معتزلة » لاعتزالهم قول الأمة في دعواها أن الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر .

٣٠ - وأما الروافض فإن السَّبَبِيَّة منهم أَظْهَرُوا بِدْعَتَهُمْ في زمان على رضى الله عنه ، فقال بعضهم لعل : أنت الإله ، فأحرق على قومهم ، ونفى ابن سبأ^(١) إلى سَابَاط المدائن ، وهذه الفرقة ليست من فرق أمة الإسلام لتسميتهم علياً إلهاً .

٣١ - ثم افترقت الرافضة - بعد زمان على رضى الله عنه - أربعة أصناف : زَيْدِيَّة ، وإمامية ، وكيَّسَانِيَّة^(٢) ، وغُلَاة ، وافترقت الزيدية فرقا ، والإمامية فرقا ، والغلاة فرقا . كلُّ فرقة منها تكفر سائرهما . وجميع فرق الغلاة منهم خارجون عن فرق الإسلام ، فأما فرق الزيدية وفرق الإمامية^(٣) فمعدودون في فرق الأمة .

(١) سنتحدث عن عبد الله بن سبأ هذا ، وعمن يذكر بعده في هذا الفصل حين يفضى القول بالمؤلف إلى تفصيل مقالاتهم في الباب الرابع من الكتاب .

(٢) جعل المؤلف فرقة الزيدية من الرافضة ، مع أن الزيدية أتباع زيد بن علي الباقرين على أتباعه (انظر مقالات الإسلاميين ١ / ١٢٩ وكذلك مروج الذهب : ٣ / ٢٢٠) والرافضة : الذين كانوا معه ثم تركوه ؛ لأنهم طلبوا إليه أن يتبرأ من الشيخين ، فقال : لقد كانا وزيرى جدى فلا أتبرأ منهما ، فرفضوه ، وتفرقوا عنه ، والزيدية : من الشيعة ، وقد يطلق بعض الناس اسم الرفض على كل من يتولى أهل البيت ، وعلى هذا جاء قول الذى يقول :

إن كان رفضا حب آل محمد فليشهد الثقلان أنى رافضى

وعلى هذا الوجه يصح كلام المؤلف ، وانظر كلمة عن الكيسانية خاصة في مروج الذهب : ٣ / ٨٧ .

(٣) انظر كلمة عن الإمامة واختلاف أهل النحل فيمن يستحقها ، في مروج الذهب للمسعودى ٣ / ٢٣٦ بتحقيقنا ، ورأى الراوندية في هذه المسألة فيه ٣ / ٢٥٢ - ٢٥٤ وما حكاه عن الجاحظ من تأليف كتاب يؤيد به رأيهم وإن كان على غير مذهبهم ، ثم انظره ٤ / ١٩٩ .

٣٢ - وافترقت النجارية بناحية الرى بعد الزعفرانى فرقا يكفر بعضها بعضاً .

٣٣ - وظهر خلاف البكرية من بكر ابن أخت عبد الواحد بن زياد ، وخلاف الضرارية من ضرار بن عمرو ، وخلاف الجهمية من جهم بن صفوان ، وكان ظهور جهم ، وبكر ، وضرار فى أيام ظهور واصل بن عطاء فى ضلالتة .

٣٤ - وظهرت دعوة^(١) الباطنية فى أيام المأمون من حمدان قرمط^(٢) ، ومن عبد الله بن ميمون القداح ، وليست الباطنية من فرق ملة الإسلام ، بل هى من فرق المجوس على ما نبينه بعد هذا ، وظهر فى أيام محمد بن طاهر بن عبد الله ابن طاهر^(٣) بخراسان خلاف الكرامية المجسمة .

٣٥ - فأما الزيدية من الرافضة فمعظمها ثلاث فرق ، وهى : الجارودية ، والسليمانية - وقد يقال الجريرية أيضاً - والبثرية ، وهذه الفرق الثلاث يجمعها القول بإمامة زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب فى أيام خروجه ،

(١) انظر عن الخرمية والباطنية كلمة فى مروج الذهب ٣ / ٣٠٥ و ٤ / ٥٢ ،

٥٦ ، ٦٦ .

(٢) انظر مبدأ ظهور القرامطة فى مروج الذهب ٤ / ٢٨٠ ، والكامل لابن الأثير ابتداء من حوادث سنة ٢٧٨ ووفيات الأعيان لابن خلكان ١ / ٤٠٩ بتحقيقنا ، وضبط قرمط بكسر القاف والميم وسكون الراء بينهما فى ٣ / ٥٥٩ ، وستحدث عن هذا وترجم لهذه الأعلام فيما بعد إن شاء الله .

(٣) هو الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر بن الحسين ، الخزاعى ، نائب بغداد ، كان جواداً محمداً عالماً ، قوى المشاركة ، جيد الشعر ، مرض بالخوانيق ، ومات به فى سنة ٢٥٣ (العبر : ٢ / ٥ - شذرات الذهب : ٢ / ١٢٨) وجده طاهر هو الذى تولى حرب الأمين العباسى نائباً عن المأمون ، وأخباره طويلة جداً (مروج الذهب : ٣ / ٣٩٨ - ٤٢٤) وستحدث عن هذه الفرق ومن تنسب إليه فيما بعد ، عندما يتحدث المؤلف عنهم على وجه التفصيل .

وكان ذلك في زمن هشام بن عبد الملك^(١).

٣٦ - والكيسانية منهم فرق كثيرة يرجع محصلها إلى فرقتين : إحداهما تزعم أن محمد بن الحنفية حي لم يميت ، وهم على انتظاره ، ويزعمون أنه المهدي المنتظر ، والفرقة الثانية منهم يُقرّون بإمامته في وقته ، وبموته ، وينقلون الإمامة بعد موته إلى غيره ، ويختلفون بعد ذلك في المنقول إليه .

٣٧ - وأما الإمامية المفارقة للزيدية والكيسانية والغلاة فإنها خمس عشرة فرقة ، وهي : الحمدية ، والباقرية ، والناووسية ، والشميطية ، والعمارية ، والإسماعيلية ، والمباركية ، والموسوية ، والقطعية ، والاثنا عشرية ، والهشامية من أتباع هشام بن الحكم ، أو من أتباع هشام بن سالم الجواليقي ، والزرارية ، من أتباع زُرارة بن أعين ، واليونسية من أتباع يونس القمي ، والشيطانية من أتباع شيطان الطاق ، والكاملية من أتباع أبي كامل وهو أخشهم قولاً في عليّ وفي سائر الصحابة رضى الله عنهم .

٣٨ - فهذه عشرون فرقة من فرق الروافض ، منها ثلاث زيدية ، وفرقتان من الكيسانية ، وخمس عشرة فرقة من الإمامية .

٣٩ - فأما غلاتهم الذين قالوا بإلهية الأئمة ، وأباحوا محرّمات الشريعة ، وأسقطوا وجوب فرائض الشريعة كالبيانة ، والمُغيرة ، والجناحية ، والمنصورية ، والخطابية ، والحلولية ، ومن جرى مجراهم - فما هم من فرق الإسلام وإن كانوا

(١) هو أبو الوليد ، الخليفة ، الأموي : هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، بقي في الخلافة عشرين سنة إلا أشهراً ، وكانت داره عند الخواصين في دمشق ، وعلى أرضها بنيت مدرسة السلطان نور الدين ، وكان هشام ذا رأى وحزم وعلم ، وكان أبيض جميلاً سمينا ، أحول ، يخضب بالسواد ، ومات في شهر ربيع الآخر من سنة ١٢٥ (العبر : ١ / ١٦٠ مروج الذهب ٣ / ٢١٦ وما بعدها - المعارف ٣٦٥ الدار) .

منتسبين إليه ، وسند كرها في باب مفرد بعد هذا الباب .

٤٠ - وأما الخوارج فإنها لما اختلفت صارت عشرين فرقةً ، وهذه أسماءها :
الحكمة الأولى ، والأزارقة ، ثم النجدات ، ثم الصُّفُرية ، ثم العَجَّاردة .
وقد افرقت العجاردة فيما بينها فرقا كثيرة ، منها : الخازمية ، والشعبية ،
والمعلومية ، والمجهولية ، والمعبدية ، والرشيديّة ، والمكرمية ، والحزبية ،
والإبراهيمية ، والواقفة .

وافترقت الإباضية منها فرقا : حفصية ، وحرثية ، ويزيدية ، وأصحاب طاعة
لا يُراد الله بها .

واليزيدية منهم : أتباع يزيد بن أبي أنيسة ، ليست من فرق الإسلام
لقولها بأن شريعة الإسلام تُنسخ في آخر الزمان بنبي يبعث من العجم .
وكذلك في جملة العجاردة فرقة يقال لها « الميمونية » ليست من فرق
الإسلام ، لأنها أباحت نكاح بنات البنات وبنات البنين كما أباحت المجوس .
وسند ذكر اليزيدية والميمونية في جملة الذين انتسبوا إلى الإسلام وما هم منهم
ولا من فرقهم .

٤١ - وأما القدرية المعتزلة عن الحق فقد افرقت عشرين فرقة كل فرقة منها
تكفر سائرهما ، وهذه أسماء فرقها : الواصلية ، والعمروية ، والهدالية ،
والنظامية ، والمردارية ، والمعمرية ، والثمامية ، والجاحظية ، والخابطية ،
والحمارية ، والخياطية ، والشحامية ، وأصحاب صالح قبة ، والمريسية ، والكعبية ،
والجبائية ، والبهشمية المنسوبة إلى أبي هاشم بن الجبائي ، فهي ثنتان وعشرون
فرقة ، ثنتان منها ليستا من فرق الإسلام ، وهما : الخابطية ، والحمارية ،
وسند كرها في الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منها .

٤٢ - وأما المُرَجِّئة فثلاثة أصناف :

صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان ، وبالقَدَر على مذاهب القدرية ، فهم معدودون في القدرية والمُرَجِّئة ، كأبي شَمْرٍ المَرَجِيء ، ومحمد بن شبيب البصري ، والخالدي .

وصنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان ، ومالوا إلى قول جَهَنم في الأعمال والأَكْسَاب ، فهم من جملة الجَهَنمية والمُرَجِّئة .

وصنف منهم خالصة في الإرجاء من غير قَدَر ، وهم خمس فرق : يونسية ، وغسانية ، وثوبانية ، وتومنية ، ومريسية .

٤٣ - وأما النجارية فإنها اليوم بالرى أكثر من عشر فرق ، ومرجِعُها في الأصل إلى ثلاث فرق : برغوثية ، وزعفرانية ، ومستدركة .

٤٤ - وأما البكرية والضرارية فكل واحدة منهما فرقة واحدة ليس لها تبع كثير ، والجَهَنمية أيضاً فرقة واحدة .

٤٥ - والكرامية بخراسان ثلاث فرق : حقائقية ، وطرائقية ، وإسحاقية ، لكن هذه الفرق الثلاث منها لا يُكْفَرُ بعضها بعضاً ، فعددناها كلها فرقة واحدة .

٤٦ - فهذه الجملة التي ذكرناها تشتمل على ثنتين وسبعين فرقة ، منها عشرون روافض ، وعشرون خَوارج ، وعشرون قدرية ، وعشرون مُرَجِّئة ، وثلاث نجارية ، وبكرية وضرارية ، وجَهَنمية ، وكرامية ، فهذه ثنتان وسبعون فرقة ^(١) .

(١) إذا عدت هذا الإجمال الذي ذكره المؤلف على ظاهره كان الفرق اثنتين وتسعين فرقة : أربعة أصناف كل صنف منها عشرون فرقة ، فذلك ثمانون فرقة ، وأربعة أصناف كل صنف منها ثلاث فرق فذلك اثنتا عشرة فرقة ، فكل المؤلف يرى صنفين من ذوى العشرين صنفاً واحداً له اسمان كالقدرية والمرجئة ، وعلى هذا يصح الحساب .

٤٧ - فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهي أهل السنة والجماعة^(١) من فريق الرأي والحديث دون من يشتري لهو الحديث ، وفقهاء هذين الفريقين ، وقرّاءوهم ، ومحدّثوهم ، ومتكلّموا أهل الحديث منهم ، كلّهم مُتَّفِقُونَ على مقالة واحدة في توحيد الصانع وصفاته ، وعدّله ، وحكمته ، وفي أسمائه وصفاته ، وفي أبواب النبوة والإمامة ، وفي أحكام العُقْبَى ، وفي سائر أصول الدين ، وإنما يختلفون في الحلال والحرام من فروع الأحكام ، وليس بينهم فيما اختلفوا فيه منها تضليل ولا تفسيق ، وهم الفرقة الناجية ، ويجمعها الإقرار بتوحيد الصانع وقُدَمِهِ ، وقدم صفاته الأزلية ، وإجازة رؤيته من غير تشبيه ولا تعطيل ، مع الإقرار بكتب الله ورسوله ، وبتأييد شريعة الإسلام ، وإباحة ما أباحه القرآن ، وتحريم ما حرّمه القرآن ، مع قبول ما صحّ من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واعتقاد الحشر والنشر ، وسؤال الملكين في القبر ، والإقرار بالخنزير والميزان .

فمن قال بهذه الجهة التي ذكرناها ولم يَخْلُطْ إيمانه بها بشيء من بدع الخوارج والروافض والقدرية وسائر أهل الأهواء فهو من جملة الفرقة الناجية : إن ختم الله له بها ، ودخل في هذه الجملة جمهور الأمة وسوادها الأعظم من أصحاب مالك^(٢)

(١) قد فصل أبو الحسن الأشعري مقالة الفرقة الناجية — وهم أهل السنة والجماعة — في كتابه « مقالات الإسلاميين (١ / ٣٢٠ - ٣٢٥) » وعنه صدر المؤلف وغيره من الذين كتبوا في المقالات ، فارجع إليه إن شئت تزدد بيانا وتحقيقا إن شاء الله ،

(٢) هو إمام دار الهجرة أبو عبد الله : مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر ابن عمرو بن الحارث ، الأصبحي ، من سادة أتباع التابعين ، ومن جلة الفقهاء والصالحين ، ومن كثرت عنايته بالسنن وجمعه لها وذبّه عن حريمها وقعه لمن خالفها أوراام الانحراف عنها ، قائلا بهذه السنة الشريفة دون الاعتماد على المقاييسات والتعليل ، وهو صاحب « الموطأ » المشهور المتداول إلى هذا اليوم ، ولد في سنة ٩٣ هـ ، ويقال : =

والشافعي^(١) ، وأبي حنيفة^(٢) ، والأوزاعي^(٣) ، والثوري^(٤)

= في سنة ٩٤ ، ومات في سنة ١٧٩ في بكرة اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الأول ، والأصمعي : نسبة إلى ذى أصبح وهو بطن من حمير ، وعنه يقول الإمام الشافعي : إذا ذكر العلماء فمالك النجم (العبر : ١ / ٢٧٢ - مشاهير علماء الأمصار رقم ١١١٠ - تهذيب التهذيب ١٠ / ٥) .

(١) هو عالم قریش ، فقيه عصره : أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس ابن عثمان بن شافع بن السائب ، الشافعي ، المطلبی ، الذي لم ترعينه مثل نفسه ولم ترعین من رآه مثله ، ناصر الحديث ، ولد بغزة ونقل إلى مكة وله سنتان ، أخذ العلم عن مالك بن أنس ومسلم بن خالد الزنجي وطبقتهما ، وكان - مع تبجره وسعة عقله - يجيد الرمي حاذفا فيه يصيب تسعة من كل عشرة ، وعنه يقول المزني : ما رأيت أحسن وجهاً من الشافعي ، ويقول أبو ثور : ما رأيت مثل الشافعي ، ولا رأي هو مثل نفسه ، توفي في مصر سنة ٢٠٤ (العبر : ١ / ٣٤٣ - تهذيب التهذيب : ٩ / ٢٥ - المنهج الأحمد : ١ / ٦٣ - بتحقيقنا - وفيات الأعيان رقم ٥٣٠ بتحقيقنا والوافي بالوفيات ١٧١ / ٢ - وشذرات الذهب : ٩ / ٢) .

(٢) هو فقيه أهل العراق ، العابد ، الورع ، السخي : أبو حنيفة النعمان بن ثابت ، الكوفي ، ولد في سنة ثمانين ، وروى عن عطاء بن أبي رباح وطبقته ، وتفقه على حماد بن أبي سليمان ، وكان من البرزين المتفوقين في الذكاء ، وكان لا يقبل جوائز الدولة ، بل كان ينفق ويواسي من كسبه ، وكان له دار كبيرة لعمل الخبز وعنده صناع وأجراء ، قال عنه الشافعي : الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة ، وقال يزيد ابن هارون : ما رأيت أورع ولا أعقل من أبي حنيفة ، وتوفي في رجب من سنة ١٥٠ (العبر : ١ / ٢١٤ - وفيات الأعيان رقم ٧٣٦ - بتحقيقنا - تاريخ بغداد : ١٣ / ٣٢٣)

(٣) قد تقدمت ترجمة أبي عمرو الأوزاعي ، في ص ٧ فارجع إليها هناك إن شئت .

(٤) هو الإمام العالم : أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حمزة بن حبيب ، الثوري - نسبة إلى ثور ، وهو بطن من تميم - الكوفي ، الفقيه ، سيد أهل زمانه علما وعملا ، ولد في سنة خمس وتسعين ، وروى عن عمرو بن مرة وسماك بن حرب ، =

وأهل الظاهر^(١) .

فهذا بيان ما أردنا بيانه في هذا الباب ، ونذكر في الباب الذي يليه تفصيل
مقالة كل فرقة من فرق [أهل] الأهواء الذين ذكرناهم إن شاء الله عز وجل .

الباب الثالث

من أبواب هذا الكتاب

في بيان تفصيل مقالات فرق [أهل] الأهواء ، وبيان فضائح كل فرقة منها
على التفصيل .

هذا بابٌ يشتمل على فصول ثمانية ، وهذه ترجمتها :

- (١) فصل ، في بيان مقالات فرق الرّفْض .
- (٢) فصل ، في بيان مقالات فرق الخَوارج .
- (٣) فصل ، في بيان مقالات فرق الاعتزال والقَدَر .
- (٤) فصل ، في بيان مقالات فرق المُرجئة .

= قال عنه أحمد بن حنبل: لا يتقدم سفيان في قلبي أحد ، وقال يحيى بن معين: سفيان
أمير المؤمنين في الحديث ، وقال يحيى القطان : ما رأيت أحد أحفظ من الثوري ،
وقال سفيان عن نفسه : ما استودعت قلبي شيئا قط خفاني ، ومات بالبصرة محتفيا
عند عبد الرحمن بن مهدي وفي داره ، في شعبان من سنة ١٦١ (العبر : ١ / ٢٣٥ -
مشاهير علماء الأمصار رقم ١٣٤٩ - ووفيات الأعيان رقم ٢٥٢) .

(١) هم أتباع داود بن علي بن خلف ، الأصبهاني ، وله ترجمة في وفيات الأعيان
رقم ٢٠٩ - وفي العبر : ٢ / ٤٥ - وفي شذرات الذهب : ٢ / ١٥٨ ، وكانت وفاة
داود في رمضان من سنة ٢٧٠ وله سبعون سنة .

- (٥) فصل ، في بيان مقالات فرق النجارية [١] .
 (٦) فصل ، في بيان مقالات الضرارية ، والبكرية ، والجهمية .
 (٧) فصل ، في بيان مقالات الكرامية .
 (٨) فصل ، في بيان مقالات المشبهة الداخلة في غمار الفرق التي ذكرناها .
 وسندكر في كل فصل منها مقتضاه على شرطه إن شاء الله عز وجل .

الفصل الأول

من فصول هذا الباب

في بيان مقالات فرق الرّفْض .

٤٨ - قد ذكرنا قبل هذا أن الزيدية منهم ثلاث فرق^(٢) ، والكيسانية منهم فرقتان ، والإمامية منهم خمس عشرة فرقة ، ونبدأ بذكر الزيدية ، ثم الإمامية ، ثم الكيسانية ، على الترتيب إن شاء الله عز وجل .

* * *

(١) سقط من بعض النسخ ذكر الفصلين الرابع والخامس عند هذا العرض الإجمالي ، ولكنهما مذكوران في عامة النسخ في تفصيل المقالات فيما يلي من الكتاب ، لذلك آثرنا ذكرهما بين المعقوفين للدلالة على ذلك .

(٢) ذكر المسعودي في مروج الذهب ٣/ ٢٢٠ أن قوما من مصنف كتب المقالات والآراء والديانات كأبي عيسى محمد بن هارون الوراق يذكرون أن الزيدية ثمان فرق وعدها بأسمائها ، وذكر أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين ١ / ١٣٢ أن الزيدية ست فرق ، وعدها ، وذكر مقالة كل فرقة منها ، أما الإسفرائني في التبصير ص ١٦ فسار سيرة المؤلف هنا في تقسيم الروافض وتقسيم كل صنف منها .

٤٩ - ذكر الجارودية من الزيدية :

أولاً : أتباع المعروف بأبي الجارود^(١) وقد زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نصَّ على إمامة عليٍّ بالوصف دون الاسم ، وزعموا أيضاً أن الصحابة كفروا بتركهم بَيْعَةَ عليٍّ ، وقالوا أيضاً : إن الحسن بن علي كان هو الإمام بعد عليٍّ ، ثم أخوه الحسين^(٢) كان إماماً بعد الحسن .

وافترقت الجارودية في هذا الترتيب فرقتين : فرقة قالت : إن علياً نصَّ علي

(١) قال السيد المرتضى في تاج العروس (٢ / ٢١٨) : « والجارودية فرقة من الزيدية من الشيعة نسبت إلى أبي الجارود زياد بن أبي زياد ، وأبو الجارود هو الذي سماه الإمام الباقر سرخوبا ، وفسره بأنه شيطان يسكن البحر » اهـ المقصود منه . وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣ / ٣٨٦) : زياد بن المنذر ، الهمداني - ويقال : الهندي ، ويقال : الثقفي - أبو الجارود ، الأعمى ، الكوفي . وذكر من أخذ عنهم ومن أخذوا عنه ، ثم قال : قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : متروك الحديث ، وضعفه جدا ، وقال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين : كذاب عدو الله ليس يسوى فلسا... وقال أبو حاتم بن حبان : كان رافضيا يضع الحديث في مثالب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم ، ويروى في فضائل أهل البيت رضي الله عنهم أشياء مالهها أصول ، لا يحل كتب حديثه وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين ، وذكره البخاري في فصل من مات من الخمسين ومائة إلى الستين » اهـ باختصار . (وانظر مع ذلك - فهرست ابن النديم ص ٢٦٧ طمصر ، ثم انظر عن هذه الفرقة : مروج الذهب للمسعودي ٣ / ٢٢٠ ، ومقالات الإسلاميين للأشعري ١ / ١٣٣ ، وخطط المقرئ ٢ / ٢٥٢ بولاق ، والملل والنحل للشهرستاني ١ / ١٥٧ ط الحلبي)

(٢) أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب ، وأبو عبد الله الحسين بن علي بن أبي طالب ، هما سبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم : ابنا ابنته فاطمة الزهراء ، وريحاتها ، وسيدا شباب أهل الجنة ، مات الحسن مسموما في سنة ٤٩ ومات الحسين شهيدا في معركة كربلاء سنة ٦١ ، وانظر مقالات الإسلاميين ١ / ١٤١ - ١٤٤ .

إمامة ابنه الحسن ، ثم نص الحسنُ على إمامة أخيه الحسين بعده ، ثم صارت الإمامة بعد الحسن والحسين شورى في ولدى الحسن والحسين ، فمن خرج منهم شاهراً سيفه داعياً إلى دينه - وكان عالماً وعارفاً - فهو الإمام . وزعمت الفرقة الثانية منهم أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي نصَّ على إمامة الحسن بعد علي ، وإمامة الحسين بعد الحسن .

ثم افترقت الجارودية - بعد هذا - في الإمام المنتظر فرقاً :
منهم مَنْ لم يعين واحداً بالانتظار ، وقال : كل مَنْ شَهِرَ سيفه ودعا إلى دينه من ولدى الحسن والحسين فهو الإمام .

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن عبد^(١) الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، ولا يصدق بقتله ، ولا بموته ، ويزعم أنه هو المهدي المنتظر الذي يخرج فيملك الأرض . وقول هؤلاء فيه كقول الحمديّة من الإمامية في انتظارها محمد ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي .

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن القاسم صاحب الطائفة^(٢) ولا يصدق بموته .

(١) محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، المعروف بالنفس الزكية ، قال عنه الأشعري في مقالات الإسلاميين ١/ ١٤٥ « خرج بالمدينة ، وبويع له في الآفاق ، فبعث إليه أبو جعفر المنصور بعيسى بن موسى وحيد بن قحطبة ، فخارب محمد حتى قتل ، ومات تحت الهدم أبوه عبد الله بن الحسن بن الحسن وعلى بن الحسن ابن الحسن ، وقتل بسببه رجال من أهل بيته ، ووجه محمد بن عبد الله أخاه إدريس ابن عبد الله إلى المغرب ، ولولده هناك مملكة » اهـ . وكان مقتل محمد بن عبد الله في سنة ١٤٥ في المعركة ، وبعث عيسى بن موسى برأسه إلى أبي جعفر المنصور ، وانظر العبر : ١ / ١٩٨ - ومروج الذهب : ٣ / ٣٠٦ - ٣٠٨ .

(٢) هو أبو جعفر : محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن الحسين السبط ، وأمه صفية بنت موسى بن عمر بن علي بن الحسين السبط ، قال عنه الأشعري (١/ ١٤٩) =

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن عمر^(١) الذى خرج بالكوفة ، ولا يصدق بقتله ولا بموته .

فهذا قول الجارودية ، وتكفيرهم واجب ؛ لتكفيرهم أصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام .

٥٠ - ذكر السليمانية أو الجريرية منهم^(٢) :

هؤلاء أتباع سليمان بن جرير الزيدى^(٣) الذى قال : إن الإمامة شورى ، وإنها تنعقد بعقد رجلين من خيار الأمة ، وأجاز إمامة المفضول ، وأثبت

= « وخرج محمد بن القاسم من ولد الحسين بن على بن خراسان ببلدة يقال لها الطالقان ، فى خلافة المعتصم ، فوجه إليه عبد الله بن طاهر وهو على خراسان جيشاً ، فانهزم محمد ثم قدر عليه عبد الله بن طاهر فحمله إلى المعتصم فحبسه معه فى قصره ، فاختلف الناس فى أمره ، فمن قائل يقول : هرب ، ومن قائل يقول : مات ، ومن الزيدية من يزعم أنه حى وأنه سيخرج » اهـ ، وانظر أيضاً المقالات ١٣٤/١ ، والكامل لابن الأثير : ١٦٢/٦ ، ومقاتل الطالبين ص ٥٧٧ ، والنجوم الزاهرة ٢٣٠/٢ وتاريخ الطبرى فى حوادث سنة ٢١٩ .

(١) فى مقالات الإسلاميين ١٣٥/١ و ١٥١ والتبصير ١٧ « يحيى بن عمر » وهو الصواب ، قال الأشعرى « وخرج بالكوفة أيام المستعين أبو الحسين يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، فوجه إليه الحسين بن إسماعيل بأمر محمد بن عبد الله بن طاهر ، فقتل أبا الحسين » وانظر كامل ابن الأثير ٧/٤٣ ومروج الذهب ٤/١٤٧ وكان خروج يحيى فى سنة ٢٤٨ ويقال فى سنة ٢٥٠ .

(٢) انظر عن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١٣٥/١ والتبصير ١٧ والملل والنحل للشهرستانى ١٥٩/١ ط الحلبي ، وهؤلاء يسمونها السليمانية ، وسمها المقرئى (الخطط ١/٣٥١) الجريرية ، وقد جمع المؤلف بين الاسمين كما ترى .

(٣) سليمان بن جرير - ووقع فى خطط المقرئى وحده « سليم بن جرير » - وأحسبه تطبيعا ،

إمامة أبي بكر وعمر ، وزعم أن الأمة تركت الأصلح في البيعة لهما ، لأن عليا كان أولى بالإمامة منهما ، إلا أن الخطأ في بيعتهما لم يوجب كفرًا ، ولا فسقًا ، وكفر سليمان بن جرير [عثمان ^(١)] بالأحداث التي نَقَمَهَا الناقون منه ، وأهل السنة يكفرون سليمان بن جرير من أجل أنه كفر عثمان رضى الله عنه .
 ٥١ - ذكر البُتْرية منهم ^(٢) :

هؤلاء أتباع رجلين : أحدهما الحسن بن صالح بن حي ^(٣) ، والآخر كثير النواء الملقب بالأبتر ^(٤) وقولهم كقول سليمان بن جرير في هذا الباب ، غير أنهم توقفوا في عثمان ولم يُقَدِّموا على ذمه ولا على مدحه ، وهؤلاء أحسن حالا عند أهل

(١) لا يتم الكلام إلا بذكر هذه الكامة ، هنا ، كما سيعيده المؤلف بعد سطر وفي مقالات الإسلاميين « وكان سليمان بن جرير يقدم على عثمان ويكفره عند الأحداث التي نَقَمَتْ عليه » وفي التبصير « وهؤلاء كانوا يكفرون عثمان بسبب ما أخذ عليه من الأحداث » .

(٢) انظر عن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ١٣٦ - والتبصير ص ١٧ والملل والنحل للشهرستاني ١ / ١٦١ وقد جعل الشهرستاني هذه الفرقة فرقتين : إحداهما أتباع الحسن بن صالح وسماها الصالحية ، والثانية أتباع كثير النواء الملقب بالأبتر ، وسماها البتيرية .

(٣) قال ابن النديم في الفهرست ص ٢٦٧ ط مصر « ولد الحسن بن صالح بن حي سنة مائة ، ومات متخفياً سنة ثمان وستين ومائة ، وكان من كبار الشيعة الزيدية وعظمائهم وعلمائهم ، وكان فقيهاً متكلماً ، وله من الكتب كتاب التوحيد ، كتاب إمامة ولد علي من فاطمة ، كتاب الجامع في الفقه ، وللحسن أخوان : أحدهما علي بن صالح ، والآخر صالح بن صالح ، وهؤلاء على مذهب أخيهما الحسن ، وكان علي متكلماً ، قال محمد بن إسحاق : أكثر علماء المحدثين زيدية وكذلك قوم من الفقهاء المحدثين مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري » اه كلامه بحروفه . وقد ترجم له الذهبي في العبر ١ / ٢٤٩ وذكر ثناء العلماء عليه ، وذكر أن وفاته في سنة ١٦٧ ، وترجم له ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٩ وذكر اختلاف العلماء فيه ، وحكى في وفاته قولين ، قيل : توفي في سنة ١٧٩ ورجح أنه توفي في سنة ١٦٧ واعتبر القول الأول سهواً .

السنة من أصحاب سليمان بن جرير ، وقد أخرج مسلم بن الحجاج حديث الحسن ابن صالح بن حي في مسنده الصحيح ، ولم يخرج محمد بن إسماعيل البخاري حديثه في الصحيح . ولكنه قال في كتاب « التاريخ الكبير » : الحسن بن صالح ابن حي السكوفي سمع سناك بن حرب ومات سنة سبع وستين ومائة ، وهو من ثور همدان ، وكنيته أبو عبد الله

قال عبد القاهر : هؤلاء البترية ، والسليمانية ، من الزيدية كلهم يكفرون الجارودية من الزيدية لإقرار الجارودية على تكفير أبي بكر وعمر ، والجارودية يكفرون السليمانية والبترية ؛ لتركهما تكفير أبي بكر وعمر .

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعري في مقاله عن قوم من الزيدية يقال لهم اليعتوبية أتباع رجل اسمه يعقوب أنهم كانوا يتولون أبا بكر وعمر ، ولكنهم لا يتبرءون ممن تبرأ منهما

قال عبد القاهر : اجتمعت الفرق الثلاث الذين ذكرناهم من الزيدية على القول بأن أصحاب الكبراء من الأمة يكونون مخلصين في النار ، فهم من هذا الوجه كالحوارج الذين أياسوا أشراء المذنبين من رحمة الله تعالى وَ لَا يَبْتَاسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴿١٦﴾ إنما قيل لهذه الفرق الثلاث وأتباعها « زَيْدِيَّة » لقولهم بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في وقته

(١) من الآية ٨٧ من سورة يوسف

(٢) هو أبو محمد زيد بن علي بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب ، كان قد بايعه خلق في أيام هشام بن عبد الملك ، وشجعوه على الخروج على بني مروان ، وحارب متولى العراق يوسف بن عمر الثقفي ، فظفر به يوسف ، فقتله وصلبه ، وبقى مصلوباً مدة قال الذهبي : أربع سنين ، وحين خرج جاءه طائفة كبيرة وقالوا له : تبرأ من أبي بكر وعمر ونحن نبايعك ونحارب معك ، فأبى ، فقالوا : إذن فنحن نرفضك ، فسمى هؤلاء « الرافضة » وبقى اسم « الزيدية » على من بقى معه ، وقد اختلف في عام وفاته ، فقيل : سنة ١٢٠ وقيل : سنة ١٢١ ، وقيل : سنة ١٢٢ (العبر : ١ / ١٥٤ -

وإمامة ابنه يحيى^(١) بن زيد بعد زيد . وكان زيد بن علي قد بايعه على إمامته خمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة ، وخرج بهم على والي العراق وهو يوسف بن عمر الثقفي^(٢) عامل هشام بن عبد الملك على العراقيين ، فلما استمر القتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفي قالوا له : إنا ننصرك على أعدائك بعد أن تخبرنا برأيك في أبي بكر وعمر اللذين ظلمنا جدك علي بن أبي طالب ، فقال زيد : إني لا أقول فيهما إلا خيراً ، وما سمعت أبي يقول فيهما إلا خيراً ، وإنما خرجت على بني أمية الذين قتلوا جدّي الحسين ، وأغاروا على المدينة يوم الحرة^(٣) ، ثم رموا

= ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٢٥ - وتهذيب التهذيب ٣ / ٤١٩ - والمعارف ٢١٦ المدار - ومقالات الإسلاميين ١٢٩ ، ١٤٤ - ومروج الذهب : ٣ / ٢١٧ .

(١) يحيى بن زيد بن علي بن الحسين : خرج في أيام الوليد بن يزيد بن عبد الملك ، بالجوزجان من بلاد خراسان منكراً للظلم وما عم الناس من الجور ، فسير إليه نصر بن سيار سلم بن أحوز المازني ، فقتل يحيى في المعركة بسهم أصابه في صدغه ، وحز رأسه وحمل إلى الوليد ، وصلب جسده بالجوزجان ، ولم يزل مصلوباً إلى أن خرج أبو مسلم الخراساني ؛ فقتل أبو مسلم سلم بن أحوز ، وأنزل جثة يحيى ، وصلى عليها في جماعة أصحابه ، ودفنها ، وقبره هناك مشهور مزور ، وليس ليحيى عقب (مروج الذهب : ٣ / ٢٢٥ - كامل ابن الأثير : ٥ / ١٠٧ - المعارف ٢١٦ - مقالات الإسلاميين ١ / ١٣٠ ، ١٤٤) .

(٢) هو أبو يعقوب : يوسف بن عمر بن محمد بن الحكم بن أبي عقيل بن سعوذ ، الثقفي ، كان رجلاً جواداً ، نصيحاً ، حسن القراءة ، وكان - مع هذا - أحمق ، سيئ الخلق والسيرة ، تياها ، معجبا بنفسه ، ولاد هشام بن عبد الملك اليماني في سنة ١٠٦ ثم ولاد العراق في سنة ١٢٠ فاستخاف على اليماني ابنه الصلت بن يوسف ، ولما ولي يزيد بن الوليد الخلافة حبسه ، وبقي في الحبس إلى أن قتل في سنة ١٢٧ قتله يزيد بن خالد بن عبد الله القسري انتقاماً لأبيه خالد ، وكان يوسف قتله حين ولي العراق مكانه (وفيات الأعيان رقم ٨١٤) .

(٣) الحرة : موضع معروف قريب من مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفيه =

بيت الله بحجر المنجنيق والنار^(١)، ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم «رفضتموني» ومن يومئذ سمو رافضة، وثبتت معه نصر بن خزيمة العنسي، ومعاوية بن إسحاق ابن يزيد بن حارثة في مقدار مائتي رجل، وقاتلوا جند يوسف بن عمر الثقفي حتى قتلوا عن آخرهم، وقتل زيد، ثم نبش من قبره وصلب، ثم أحرق بعد ذلك. وهرب ابنه يحيى بن زيد إلى خراسان، وخرج بناحية الجوزجان على نصر ابن سيار^(٢) وإلى خراسان، فبعث نصر بن سيار إليه سلم بن أحوز المازني^(٣) في ثلاثة آلاف رجل، فقتلوا يحيى بن زيد، ومشهدة بجوزجان معروف.

= حدثت موقعة عظيمة بين أهل المدينة من أبناء الأنصار والمهاجرين وجيش يزيد بن معاوية بن أبي سفيان وعليه مسلم بن عقبة المري، وقد قتل فيها خلق كثير من بني هاشم وسائر قريش ومن الأنصار، ولإسراف مسلم في القتل سماه كثير من المؤرخين مسرفا. (مروج الذهب : ٣ / ٧٩)

(١) كان ذلك في أيام عبد الملك بن مروان، إذ أرسل الحجاج بن يوسف الثقفي لحرب عبد الله بن الزبير في مكة، ففقد الكعبة بالمنجنيق، وقتل ابن الزبير، وصلبه. (انظر تفصيل أخبار ذلك كله في مروج الذهب : ٣ / ١١٩ - ١٢٢).

(٢) هو نصر بن سيار بن رافع، من بني جندع بن ليث من كنانة، وهم رهط عبيد بن عمير بن قتادة الليثي، وكان سيار بن رافع أبو نصر مع مصعب بن الزبير، فسرق عيبة، فقطع عبد الرحمن بن سمرة يده، فكان يقال له «الأقطع» وكان ابنه نصر يكنى أبا الليث، وقد ولاه هشام بن عبد الملك خراسان، فلم يزل واليا عليها حتى وقعت الفتنة، فخرج يريد العراق، فمات بالطريق بناحية ساوة (المعارف ٤٠٩ - ومروج الذهب : ٢ / ٢٥٥ - وكامل ابن الأثير : ٥ / ٧٩، ٩٤، ٩٩، ١٠٧، ١١٩، ١٥٣ - ومقالات الإسلاميين : ١ / ١٣١).

(٣) وقع في العبر ١ / ٦٦ «سلم بن أحور» بالراء المهملة، وهو في كل كتب المقالات بازاي، وسلم (انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٣١ والتبصير ١٨ و ٦٤) ومن كلام المؤلف تعلم أن سلم بن أحوز كان قائدا من قواد نصر بن سيار في خراسان في أواخر بني مروان.

قال عبد القاهر : روافض الكوفة مؤصوفون بالفدر ، والبخل ، وقدسار
المثل بهم فيهما ، حتى قيل : أبخل من كوفي ، وأغدر من كوفي ، والمشهور من
غدرهم ثلاثة أشياء :

أحدها : أنهم بعد قتل علي رضي الله عنه بايعوا ابنه الحسن ، فلما توجه لقتال
معاوية غدرُوا به في سباط المدائن ، فطعننه سنان الجعفي في جنبه فصرعه عن
فرسه ، وكان ذلك أحد أسباب مصالحة معاوية .

والثاني : أنهم كاتبوا الحسين بن علي رضي الله عنه ، ودعوه إلى الكوفة
لينصروه على يزيد بن معاوية^(١) فاغتر بهم ، وخرج إليهم ، فلما بلغ كربلاء
غدرُوا به ، وصاروا مع عبيد الله بن زياد يداً واحدة عليه ، حتى قتل الحسين
وأكثر عشيرته بكر بلاء .

والثالث : غدرهم يزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب بعد أن
خرجوا معه على يوسف بن عمر ، ثم نكثوا بيعته وأسلموه عند اشتداد القتال
حتى قتل وكان من أمره ما كان

* * *

(١) يزيد بن معاوية بن أبي سفيان : الخليفة الذي وقعت في عهده موقعة الحرة ،
واستبيحت مدينة رسول الله ، وفي عهده قتل الحسين بن علي وجمع كثير من بني هاشم
واحترز رأس الحسين ونقل إلى هذا الخليفة بدمشق ، وقد مات بعد وقعة الحرة ببضعة
وسبعين يوماً ، في منتصف ربيع الأول من سنة ٦٤ (العبر : ١ / ٦٩) وقال
المسعودي : وهلك يزيد بجوارين من أرض دمشق لسبع عشرة - وفي نسخة لأربع
عشرة - ليلة خلت من صفر سنة ٦٤ وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة (مروج الذهب :
٣ / ٦٣) .

٥٢ - ذكر الكيسانية من الرافضة^(١) :

هؤلاء أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي^(٢) الذي قام بثأر الحسين بن علي ابن أبي طالب ، وقتل أكثر الذين قتلوا حسيناً بكرّ بلاء ، وكان المختار يقال له كيسان . وقيل : إنه أخذ مقالته عن مولى لعلي رضي الله عنه كان اسمه كيسان .

وافترقت الكيسانية فرقاً يجمعها شيئان :

أحدهما : قولهم بإمامة محمد بن الحنفية^(٣) وإليه كان يدعو المختار بن أبي عبيد والثاني : قولهم بجواز البداء على الله عز وجل ، وهذه البدعة قال بتكفيرهم

(١) انظر عن هذه الفرقة : مروج الذهب ٣ / ٨٧ - ومقالات الإسلاميين : ١ / ٨٩ - وجعلها إحدى عشرة فرقة - والتنبيه لأبي الحسين الملقب ٢٩ ، ١٤٨ ، ١٥٢ وقد سماها المختارية نسبة إلى المختار بن أبي عبيد - والخور العين ١٥٧ - واعتقادات المساميين للرازي (٦٢) والمثل والنحل للشهرستاني ١ / ١٤٧ ونسبها إلى كيسان مولى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وجعلها فرقا منها المختارية والمهاشمية ، وفي مقالات الإسلاميين أن « كيسان » لقب كان يطلق على محمد بن الحنفية .

(٢) المختار بن أبي عبيد بن مسعود بن عمرو ، الثقفي : الذي خرج يطلب بثأر الحسين ابن علي ، وهو الذي جهز الجيش لحرب عبيد الله بن زياد بقيادة إبراهيم بن الأشتر النخعي ، فكانت بينهم موقعة عظيمة قتل فيها ابن مرجانة عبيد الله بن زياد وكثير من أشرف الشام ، وحمل إبراهيم بن الأشتر رأس ابن زياد وغيره إلى المختار بالعراق ، فبعث المختار بهذه الرؤوس إلى عبد الله بن الزبير بمكة ، وهذا كله في عهد عبد الملك بن مروان (مروج الذهب ٣ / ١٠٤ وما بعدها) وفي سنة ٦٧ سار مصعب بن الزبير فنزل حروراء والتقى بالمختار ، فكانت بينهم موقعة عظيمة قتل فيها المختار وقوم ممن كانوا معه (والعبر : ١ / ٧٤ - والمعارف ٤٠٠) .

(٣) محمد بن الحنفية : هو أبو القاسم - ويقال : أبو عبد الله - محمد بن علي ابن أبي طالب ، وأمه خولة بنت جعفر بن قيس بن سلمة ، من بني حنيفة بن لقيم ، وقد كان محمد عالماً فاضلاً شجاعاً ، وتوفي في سنة ٨١ (تهذيب التهذيب ٩ / ٣٥٤ - العبر : ١ / ٩٣ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤١٩) .

كلُّ من لا يجيز البداء على الله سبحانه .

واختلفت الكيسانية في سبب إمامة محمد بن الحنفية ، فزعم بعضهم أنه كان إماماً بعد أبيه على بن أبي طالب رضى الله عنه ، واستدلَّ على ذلك بأن علياً دفع إليه الراية يوم الجمل وقال له :

أَطْعَنَهُمْ طَعْنَ أَبِيكَ تَحْمَدٍ لا خَيْرَ في الحرب إذا لمَّ تزيد

وقال آخرون منهم : إن الإمامة بعد على كانت لأبنه الحسن ، ثم للحسين بعد الحسن ، ثم صارت إلى محمد بن الحنفية بعد أخيه الحسين بوصية أخيه الحسين إليه حين هرب من المدينة إلى مكة حين طول بالبيعة ليزيد بن معاوية . ثم افترق الذين قالوا بإمامة محمد بن الحنفية .

فزعم قوم منهم يقال لهم « الكربية » أصحاب أبي كرب الضرير^(١) : أن محمد ابن الحنفية حتى لم يمت ، وأنه في جبل رَضَوَى وعنده عين من الماء وعين من العسل يأخذ منهما رزقه . وعن يمينه أسد ، وعن يساره نمر ، يحفظانه من أعدائه إلى وقت خروجه ، وهو المهدي المنتظر .

وذهب الباكون من الكيسانية إلى الإقرار بموت محمد بن الحنفية ، واختلفوا في الإمام بعده ، فمنهم من زعم أن الإمامة بعده رجعت إلى ابن أخيه على بن الحسين زين العابدين^(٢) . ومنهم من قال برجوعها بعده إلى أبي هاشم عبد الله

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ٩٠/١ وفيه حكاية أن كثير عزة كان يرى رأى الكربية ، وأنه في ذلك يقول الأبيات الخمسة التي سيرويها المؤلف قريباً ، وأولها :
ألا إن الأئمة من قریش ولا الحق أربعة سواء

(٢) هو أبو الحسين - ويقال : أبو الحسن ، ويقال : أبو محمد ، ويقال : أبو عبد الله - على بن الحسين بن على بن أبي طالب ، الملقب بزيد العابدين ، المدني ، وهو الذي يقر في الفرزدق :

ابن محمد بن الحنفية^(١)

واختلف هؤلاء في الإمام بعد أبي هاشم ، فمنهم من نقلها إلى محمد بن علي ابن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب^(٢) بوصية أبي هاشم إليه ، وهذا قول الراوندية ومنهم من زعم أن الإمامة بعد أبي هاشم صارت إلى بيان بن سمعان^(٣) وزعموا أن روح الله تعالى كانت في أبي هاشم ، ثم انتقلت منه إلى بيان ، ومنهم من

= هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه ، والحل ، والحرم

وقد اختلف في سنة وفاته ، قليل : في سنة ٩٣ ، وقيل : في ٩٢ ، وقيل : في ٩٤ ، وقيل : في ٩٥ ، وقيل : في ١٠٠ (تهذيب التهذيب : ٧ / ٣٠٤ - ومشاهير علماء الأندلس رقم ٤١٩) وفي المشاهير سنة ٧٣ وأحسبه تطيعا

(١) هو أبو هاشم : عبد الله بن علي بن أبي طالب ، وأبوه محمد ابن الحنفية ، قال الزبير : كان أبو هاشم صاحب الشيعة فأوصى إلى محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ، وصرف الشيعة إليه ، ودفع إليه كتبه ، ومات عنده ، ومات في أيام سليمان بن عبد الملك ، سنة ٩٨ ، وقيل : في سنة ٩٩ (تهذيب التهذيب : ٦ / ١٦ - ومشاهير علماء الأندلس رقم ٩٩٤ - العبر : ١ / ١١٦) .

(٢) هو أبو عبد الله : محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ، الهاشمي ، والد الخلفيتين : السفاح ، والمنصور ، وكان دعاة العباسيين يلقبونه بالإمام ، وكان عابدا عالما ، وتوفي في سنة ١٢٤ ويقال : في سنة ١٢٥ (العبر : ١ / ١٦٠ - ومشاهير علماء الأندلس رقم ١٠٠٣ - وتهذيب التهذيب : ٩ / ٣٥٥) .

(٣) هو بيان بن سمعان التميمي ، النهدي ، اليمني ، مخرق ظهر بالعراق في أوائل القرن الثاني من الهجرة ، وادعى أول الأمر أن جزءا إلهيا حل في علي ، ثم في محمد ابن الحنفية ، ثم في ابنه أبي هاشم ، ثم في بيان نفسه ، ثم ترايدت مخرقته فادعى النبوة ، وما زال يمخرق حتى أخذه خالد القسري فقتله وصلبه (مقالات الإسلاميين : ١ / ٦٦ - والتبصير ٧٢ - والحوار العين ١٦١ ، ٢٦٠ - والملل والنحل ١ / ١٥٢ - وشروح المواقف : ٨ / ٣٥٨ - واعتقادات فرق المسلمين ٥٧ - وكامل ابن الأثير : ٥ / ٨٢)

زعم أن تلك الروح انتقلت من أبي هاشم إلى عبد الله بن عمرو بن حرب^(١) وادّعت هذه الفرقة إلهية عبد الله بن عمرو بن حرب .

والبيان والحرية كلتاها من فرق الغلاة ذكرها في الباب الذي نذكر فيه فرق الغلاة ، وكان كثير^(٢) الشاعر على مذهب الكيسانية الذين ادّعوا حياة محمد بن الحنفية ، ولم يصدقوا بموته ؛ ولذا قال في قصيدة له :

أَلَا إِنَّ الْأُمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ	وَلَاةَ الْحَقِّ أَرْبَعَةٌ سَوَاءُ
عَلَى وَالثَّلَاثَةِ مِنْ بَنِيهِ	هُمْ الْأَسْبَاطُ لَيْسَ بِهِمْ خَفَاءُ
فَسَبْطُ سَبْطِ إِيْمَانَ وَبِرٍّ	وَسَبْطُ غَيْبَتِهِ كَرْبَلَاءُ
وَسَبْطُ لَا يَذُوقُ الْمَوْتَ حَتَّى	يَقُودَ الْخَيْلَ يَقْدُمُهَا اللَّوَاءُ
تَغَيَّبَ لَا يُرَى فِيهِمْ زَمَانًا	بِرَضْوَى عِنْدَهُ عَسَلٌ وَمَاءُ

(١) عبد الله بن عمرو بن حرب ، الكندي ، كان أول أمره على دين البائية أتباع بيان بن سمان الهندي ، ثم زعم أن روح الله انتقلت من أبي هاشم إلى عبد الله ابن حرب (مقالات الإسلاميين : ١ / ٦٨ - والتبصير ٧٣ - والحوار العيني ١٦٠) .

(٢) هو أبو صخر : كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة بن الأسود ، كان ينسب نفسه في قریش ، ويقال : هو أزدي من قحطان ، من شعراء الدولة الأموية ، واشتهر باسم كثير عزة ، أضافوه إلى أم عمرو عزة بنت حميل من بني حاجب بن غفار ، وكثيرا ما يسميها في شعره الحاجبية ، وكان يقول بتناسخ الأرواح ، وكان خشيا يؤمن بالرجعة (الأغاني ٨ / ١٥ - ووفيات الأعيان رقم ٥١٩ - وخزانة الأدب ٢ / ٢٧٦ - وطبقات الجحى : ١٨٤ - والشعراء لابن قتيبة ١ / ٤٨٠ - ومعاهد التنصيص ٢ / ١٣٦ بتحقيقنا - ومقالات الإسلاميين : ١ / ٩٠) وأراد بسبط إيمان وبر الحسن بن علي ، وأراد بسبط غيبته كربلاء الحسين بن علي ، وأراد بسبط لا يذوق الموت محمد بن الحنفية ، وقد أخطأ فوق عقيدته الفاسدة ، لأن ابن الحنفية ليس سبطا ، لأن أمه ليست قرشية فضلا عن أن تكون بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون ابنها سبطا .

قال عبد القاهر : أَجَبْنَاهُ عَلَى أَيْبَاتِهِ هَذِهِ بِقَوْلِنَا (١) :

وُلَاةُ الْحَقِّ أَرْبَعَةٌ ، وَلَكِنْ لِسَانِي اثْنَيْنِ قَدْ سَبَقَ الْعِلَاءُ
وَفَارُوقُ الْوَرَى أَضْحَى إِمَامًا وَذَوِ النُّورَيْنِ بَعْدُ لَهُ الْوَلَاءُ
عَلَى بَعْدَهُمْ أَضْحَى إِمَامًا بِتَرْيِيدِي لَهُمْ نَزَلَ الْقَضَاءُ
وَمُبْغِضُ مَنْ ذَكَرْنَاهُ لَعِينٌ وَفِي نَارِ الْجَحِيمِ لَهُ الْجَزَاءُ
وَأَهْلُ الرَّفْضِ قَوْمٌ كَالنَّصَارَى حَيَارَى ، مَا لِحَيْرَتِهِمْ دَوَاءُ
وَقَالَ كَثِيرٌ أَيْضًا فِي رَفْضِهِ (٢) :

بَرِئْتُ إِلَى الْإِلَهِ مِنْ ابْنِ أَرْوَى وَمِنْ دِينِ الْخَوَارِجِ أَجْمَعِينَا
وَمِنْ عُمَرَ بَرِئْتُ وَمِنْ عَتِيقٍ غَدَاةَ دَعَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ
وَقَدْ أَجَبْنَاهُ عَنْ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ :

بَرِئْتُ مِنَ الْإِلَهِ بِبُغْضِ قَوْمٍ بِهِمْ أَحْيَا الْإِلَهِ الْمُؤْمِنِينَ
وَمَا ضَرَّ ابْنَ أَرْوَى مِنْكَ بُغْضٌ وَبُغْضُ الْبِرِّ دِينُ الْكَافِرِينَ
أَبُو بَكْرٍ لَنَا حَقًّا إِمَامٌ عَلَى رَغَمِ الرَوَافِضِ أَجْمَعِينَ
وَفَارُوقُ الْوَرَى عُمَرُ ، بِحَقِّ يُقَالُ لَهُ : أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ
وَقَالَ كَثِيرٌ فِي قَصِيدَةٍ أَيْضًا :

أَلَا قُلْ لِلْوَصِيِّ فَدَتَكَ نَفْسِي أَطَاتَ بِذَلِكَ الْجَبَلِ الْمُقَامَا

(١) أراد بثاني اثنين أبا بكر الصديق رضي الله عنه ، وقد أخذ هذه العبارة من قوله تعالى : (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ : لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا) والفاروق : هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وذو النورين : هو عثمان ابن عفان ، وبعد الثلاثة أبو الحسين علي بن أبي طالب ، رضي الله عنهم أجمعين .
(٢) ابن أروى : هو عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وعتيق : هو أبو بكر الصديق رضوان الله عليه ، قيل : هو اسمه ، وقيل : اسمه عبد الله ، وعتيق لقبه .

أُضِرَّ بِمَعَشَرٍ وَالْوَكَّ مِنْهَا وَسَمَّوكَ الْخَلِيفَةَ وَالْإِمَامَا
وَعَادُوا فِيكَ أَهْلَ الْأَرْضِ طُرَا مُقَامُكَ عِنْدَهُمْ سِتِّينَ عَامَا
وَمَا ذَاقَ ابْنُ خَوَلَةَ طَعْمَ مَوْتٍ وَلَا وَارَتْ لَهُ أَرْضٌ عِظَامَا
لَقَدْ أَمْسَى بِمَجْرَى شِعْبِ رَضْوَى تَرَا جَعُهُ الْمَلَائِكَةُ الْكَلَامَا
وَإِنَّ لَهُ لِرِزْقًا كُلَّ يَوْمٍ وَأَشْرِبَةً يُعَلُّ بِهَا الطَّعَامَا

وقد أجبناه عن هذا الشعر بقولنا :

لَقَدْ أَفْنَيْتَ عَمْرَكَ بَانْتِظَارٍ لِمَنْ وَارَى التَّرَابُ لَهُ عِظَامَا
فَلَيْسَ بِشِعْبِ رَضْوَاءِ إِمَامٍ تَرَا جَعُهُ الْمَلَائِكَةُ الْكَلَامَا
وَلَا مَنْ عِنْدَهُ عَسَلٌ وَمَاءٌ وَأَشْرِبَةً يُعَلُّ بِهَا الطَّعَامَا
وَقَدْ ذَاقَ ابْنُ خَوَلَةَ طَعْمَ مَوْتٍ كَمَا قَدْ ذَاقَ وَالِدُهُ الْجَمَامَا
وَلَوْ خَلَدَ امْرُؤٌ لَعُلُوَّ مَجْدٍ لِعَاشِ الْمُصْطَفَى أَبَدًا وَدَامَا

وكان الشاعر المعروف بالسيد الحميري أيضاً على مذهب الكيسانية الذين ينتظرون محمد ابن الحنفية ، ويزعمون أنه محبوس بجبل رَضْوَى ، إلى أن يؤذن له بالخروج ، ولهذا قال في شعر له :

وَلَكِنْ كُلُّ مَنْ فِي الْأَرْضِ فَإِنَّ بِذَا حَكَمَ الَّذِي خَلَقَ الْأَنَامَا
وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ قَامَ بِدَعْوَةِ الْكَيْسَانِيَةِ إِلَى إِمَامَةِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنْفِيَةِ الْمُخْتَارِ
ابْنِ أَبِي عُبَيْدِ الثَّقَفِيِّ ، وَكَانَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ
قَتْلِ مُسْلِمِ بْنِ عَقِيلٍ ^(١) ، وَفَرَّغَ مِنْ قَتْلِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، رَفَعَ
إِلَيْهِ أَنْ الْمُخْتَارَ ابْنَ أَبِي عُبَيْدٍ كَانَ مِمَّنْ خَرَجَ مَعَ مُسْلِمِ بْنِ عَقِيلٍ ثُمَّ اخْتَفَى ، فَأَمَرَ

(١) مسلم بن عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب ، الهاشمي ، عمه علي بن أبي طالب ، والحسن ابن عمه ، وقد تقدم الحسين إلى الكوفة حين دعاه أهل البلياليعة ، وانظر خبر مقتله في مروج الذهب ٣ / ٦٨ مفصلاً .

بإحضاره، فلما دخل عليه رماه بعمود كان في يده فشتّر عينه ، وحبسه ، فنشفع إليه في أمره قوم ، فأخرجه من الحبس ، وقال له : قد أجَلَّتْكَ ثلاثة أيام ، فإن خرجت فيها من الكوفة وإلاّ ضربتُ عنقك ، فخرج المختار هارباً من الكوفة إلى مكة ، وبايع عبد الله بن الزبير^(١) وبقى معه إلى أن قاتل ابنُ الزبير جند يزيد بن معاوية الذين كانوا تحت راية الحَصِين بن نمير السكوني ، واشتدت نكاية المختار في تلك الحروب على أهل الشام ، ثم مات يزيد بن معاوية ورجع جندُ الشام إلى الشام ، واستقام لابن الزبير ولايةُ الحجاز ، واليمن ، والعراق ، وفارس ، ولقى المختار من ابن الزبير جَفْوَةً فهرب منه إلى الكوفة ووالها يومئذ عبدُ الله بن يزيد الأنصاري^(٢) من قبل عبد الله بن الزبير ، فلما دخل الكوفةَ بعث رُسُلَهُ إلى شيعة الكوفة ونوَّاحيها إلى المدائن ، ودعاهم إلى البيعة له ، ووعدهم أنه يخرج طالباً بشار الحسين بن علي رضي الله عنه ، ودعاهم إلى محمد ابن الحنفية ، وزعم أن ابن الحنفية قد استخلفه ، وأنه قد أمرهم بطاعته ، وعزَّل ابنُ الزبير في خلال ذلك عبدَ الله بن يزيد الأنصاري عن

(١) هو أبو بكر - وأبو خبيب أيضاً - عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد ابن أسد بن عبد العزى ، وأمه أسماء ذات النطاقين بنت أبي بكر الصديق ، وهو أول مولود ولد في الإسلام بالمدينة ، قتله الحجاج بن يوسف الثقفي في المسجد الحرام سنة ٧٢ في عهد عبد الملك بن مروان ، ثم صلبه ، وقيل : كان ذلك في سنة ٧٣ (مشاهير علماء الأمصار رقم ١٥٤ - والعبر : ٨١ / ١ - وتهذيب التهذيب : ٥ / ٢١٣ - ومروج الذهب : ٨١ / ٣) .

(٢) هو أبو أمية : عبد الله بن يزيد بن زيد بن حصين بن عمرو بن الحارث بن خطمة : شهد الحديبية وهو صغير ، وشهد الجمل وصفين مع علي ، واستعمله ابن الزبير أميراً على الكوفة ، وكان الشعبي كاتبه (تهذيب التهذيب : ٧٨ / ٦ - المعارف : ٤٥٠ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٢٧٩) .

الكوفة ، وولّاها عبد الله بن مُطِيع العَدَوِي^(١) واجتمع إلى المختار مَنْ بايعه في السر ، وكانوا زهاء سبعة عشر ألف رجل ، ودخل في بيعته عبد الله بن الحر الذي لم يكن في زمانه أشجع منه ، وإبراهيم بن مالك الأشتري^(٢) ، ولم يكن في شيعة الكوفة أجمل منه ولا أكثر منه تبعاً ، فخرج به على والي الكوفة عبد الله بن مُطِيع ، وهو يومئذ في عشرين ألفاً ، ودامت الحرب بينهما أياماً ، ووقعت الهزيمة في آخرها على الزبيرية ، واستولى المختار على الكوفة ونواحيها ، وقتل كلَّ من كان بالكوفة من الذين قاتلوا الحسين بن علي بكر بلاء ، ثم خطبَ الناس فقال في خطبته :

الحمد لله الذي وعدَ وليه النَّصر ، وعدوّه الخُسْر ، وجعلهما إلى آخر الدهر قَضَاءً مَقْضِيًّا ، ووعداً مَأْتِيًّا ، يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ سَمِعْنَا دَعْوَةَ الدَّاعِي وَقَبَلْنَا قَوْلَ الدَّاعِي ، فكم من باغ و باغية وقتلى في الواعية ، فهاؤوا عبادَ الله إلى بَيْعَةِ الْهُدَى ،

(١) هو عبد الله بن مطيع بن الأسود بن حارثة بن فضلة بن عوف بن عبيد ابن عويج بن عدى بن كعب ، القرشي ، العدوي ، كان من رجال قريش جلدا وشجاعة ، وكان على جيش قريش يوم الحرة ، واستعمله ابن الزبير على الكوفة فأخرجه المختار بن أبي عبيد منها (تهذيب التهذيب : ٦ / ٣٦) فذهب إلى مكة فكان مع ابن الزبير ، فخرج ومات من جراحته (المعارف ٣٩٥) .

(٢) إبراهيم بن الأشتري النخعي ، ذكره الذهبي (العبر : ١ / ٧٣) في حوادث سنة ست وستين ، وقال « وجهز المختار جيشاً ضخماً مع إبراهيم بن الأشتري النخعي فكانوا ثمانية آلاف لحرب عبيد الله بن زياد ، فكانت وقعة الخازر بأرض الموصل ، وقيل : كانت في سنة ٦٧ ، وهو أصح ، وكانت ملحمة عظيمة » اهـ . وقال في التي تليها « في المحرم كانت وقعة الخازر ، اصطلم فيها أهل الشام وكانوا أربعين ألفاً ، ظفربهم إبراهيم بن الأشتري وقتلت أمراؤهم عبيد الله بن زياد بن أييه وحصين بن نمير السكوني الذي حاصر ابن الزبير وشرحبيل بن ذي الكلاع » اهـ . ثم ذكر مقتله في سنة ٧٢ .

ومجاهدة العبدى ، فإنى أنا المُسلَّط على المُحِلِّين ، والطالب بثأر ابن بنت خاتم النبیین .

ثم نزل عن منبره وأنفذ بصاحب شرطته إلى دار عمر بن سعد^(١) حتى أخذ رأسه ، ثم أخذ رأس ابنه جعفر بن عمر ، وهو ابن أخت المختار ، وقال : ذاك برأس الحسين ، وهذا برأس ابن الحسين الكبير ، ثم بعث بإبراهيم بن مالك الأشتري مع ستة آلاف رجل إلى حرب عبيد الله بن زياد ، وهو يومئذ بالموصل في ثمانين ألفاً من جند الشام قد ولّاه عليهم عبد الملك بن مروان ، فلما التقى الجيشان على باب الموصل انهزم جند الشام ، وقتل منهم سبعون ألفاً في المعركة ، وقتل عبيد الله بن زياد والحسين بن نُمَيْر السكوني^(٢) ، وانفذ إبراهيم ابن الأشتري برؤوسهم إلى المختار ، فلما تمت للمختار ولاية الكوفة والجزيرة والعراقين إلى حدود أرمينية تكهن بعد ذلك ، وسَجَّع كَأَسْجَاع الكهنة ، وحكى أيضاً أنه ادَّعى نزول الوحي عليه .

فمن أسجاعه قوله : أما والذي أنزل القرآن ، وبين الفرقان ، وشرع الأديان ،

(١) هو عمر بن سعد بن أبي وقاص : قتله المختار بن أبي عبيد في سنة ست وستين حيث توثب على الكوفة مظهرًا أنه يأخذ بثأر الحسين بن علي ويتبع الذين شاركوا في قتله ، لأنه هو الذى قاد الجيش لقتال الحسين بأمر عبيد الله بن زياد .

(٢) وقع في أصول هذا الكتاب « الحسين بن نمر » وفي العبر (١ / ٧٤) « الحسين بن نمر » بالتصغير ، ومثله في المعارف ٢٣٩ ، ٣٤٣ ، ٣٥١ ، وقد عده ابن قتيبة من المنافقين وقال : إنه أغار على تمر الصدقة فسرقه ، وذكر أيضاً أنه تولى الجيش الذى وجهه يزيد بن معاوية إلى مكة لقتال ابن الزبير بعد موت قائد الأول مسلم بن عقبة المرى ، ووقع في كامل المبرد ٢ / ١٧٤ ط الحيرية « حُضَيْن بن نمر » بالضاد معجمة وعلى زنة المصغر ، وما هو بئىء .

وكره العصيان ، لأَقْتَلَنَّ البغاة من أزد عمان ، ومَذْحِج وهمدان ، ونَهْدَوخُولان ،
وبكر وهزان ، وتُغَلَّ وَنَبْهَان ، وعبس وذُبْيَان ، وقيس عَيْلَان .

ثم قال : وحق السميع العليم ، العليّ العظيم ، العزيز الحكيم ، الرحمن
الرحيم ، لأَعْرُكَنَّ عَرْكَ الأديم ، أشرافَ بني تميم .

ثم رفع خبر المختار إلى ابن الحنفية ، وخاف من جهته الفتنة في الدين ، فأراد
قدوم العراق ليصير إليه الذين اعتقدوا إمامته ، وسمع المختار ذلك ، فخاف من
قدومه العراق ذهابَ رياسته وولايته ، فقال لجنده : إِنَّا عَلَى بَيْعَةِ المَهْدِيِّ ،
ولكن المهدى علامة ، وهو أَنْ يُضْرَبَ بالسيف ضربة فإن لم يقطع السيف
جلده فهو المهدى ، وانتهى قوله هذا إلى ابن الحنفية ، فأقام بمكة خوفاً من أن
يقتله المختار بالكوفة .

ثم إن المختار خدعته السَّبَيْئِيَّةُ الغُلَاةُ من الرافضة فقالوا له : أَنْتَ حُجَّةٌ هَذَا
الزَّمان ، وحملوه على دعوى النبوة ، فادعاهوا عند خواصه ، وزعم أن الوحي ينزل
عليه ، وسجع بعد ذلك فقال : أما وممشى السحاب ، الشديد العقاب ، السريع
الحساب ، العزيز الوهاب ، القدير الغلاب ، لأَنْبِشَنَّ قَبْرَ ابنِ شَهَابٍ ^(١) الْمُفْتَرِي

(١) ظن بعض المتصدرين أن هذا الأحق الضال يريد بابن شهاب الإمام الحافظ
شيخ أهل الحجاز وأهل الشام جميعاً أبا بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله
ابن شهاب الزهري ، القرشي ، أحد بني زهرة بن كلاب ، وهو الذي يقول عنه عادل
بني مروان عمر بن العزيز : لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية من الزهري (المعارف
٤٧٢ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٤٤ - وتهذيب التهذيب ٤٤٥/٩) ولا يصح
ذلك ؛ لأن هذا الكلام قاله هذا الأفك في عشر السبعين ، وابن شهاب المذكور توفي
في سنة ١٢٤ بعد هذا الكلام بأكثر من خمسين سنة ، فإن صحت هذه العبارة كان
المراد بابن شهاب مسلم بن عبيد الله والد محمد المذكور ؛ فإنه قد كان مع ابن الزبير
في خروجه على الروانيين (المعارف ٤٧٢) وهذا مما يحق عليه صدر المختار الذي
كان مع ابن الزبير ثم خرج عليه وكان منه ما ذكر المؤلف بعضه .

الكذاب ، المجرم المرتاب ، ثم ورب العالمين ، وربّ البلد الأمين ، لأقتلنّ
الشاعر المهين ، وراجز المارقين ، وأولياء الكافرين ، وأعوان الظالمين ، وإخوان
الشياطين ، الذين اجتمعوا على الأباطيل ، وتَقَوَّلُوا على الأقاويل ، وليس
خطابى إلا لذوى الأخلاق الحميدة ، والأفعال السديدة ، والآراء العتيدة ،
والنفوس السعيدة .

ثم خطبَ بعد ذلك فقال فى خطبته : الحمد لله الذى جعلنى بصيراً ، ونوّرَ
قلبى تنويراً ، والله لأحرقنّ بالمصر دُوراً ، ولأنبشَنّ بها قبوراً ، ولأشفينّ منها
صدوراً ، وكفى بالله هادياً ونصيراً .

ثم أقسم فقال : برب الحرم ، والبيت المحرم ، والركن المكرم ، والمسجد
المعظم ، وحق ذى القلم ، ليرفعنّ لى علم ، من هنا إلى إضم ، ثم إلى أكناف
ذى سلم .

ثم قال : أما ورب السماء ، لتنزّلنّ نار من السماء ، فلتحرقنّ دار أسماء ،
فأُفهِىَ هذا القول إلى أسماء بن خارجة^(١) فقال : قد سجّع بى أبو إسحاق
وأنة سيحرق دارى ، وهرب من داره ، وبعث المختار إلى داره من أحرقها
بالليل ، وأظهر من عنده أن ناراً من السماء نزلت فأحرقتها .

ثم إن أهل الكوفة خرجوا على المختار لما تكهّن ، واجتمعت السبئية
إليه مع عبيد أهل الكوفة لأنه وعدهم أن يعطيهم أموال ساداتهم وقتلَ بهم
الخارجين عليه ، فظفر بهم ، وقتلَ منهم الكثير ، وأسَرَ جماعة منهم ، وكان

(١) هو أبو حسان : أسماء بن خارجة بن حصين بن حذيفة بن بدر ، الفزارى ،
الكوفى ، من سادات أهل المدينة ، ومن جلة التابعين ، توفى فى سنة ٦٥ على الأرجح
(الإصابة رقم ٤٤٧ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٥٣٢) ،

في الأسراء رجل يقال له سُرَاقَة بن مِرْدَاس البارقي^(١) فُقِدَّ إلى المختار ، وخاف البارقي أن يأمر بقتله ، فقال للذين أسروه وقدموه إلى المختار : ما أنتمُ أسرتمونا ولا أنتم هزمتُمونا بعدتكم ، وإنما هزَمْنَا الملائكة الذين رأيناهم على الخيل البُلُق فوق عسكركم ، فأعجب المختار قوله هذا ، فأطلق عنه ، فلحق بمُصعب بن الزبير^(٢) بالبصرة ، وكتب منها إلى المختار هذه الأبيات :

أَلَا أَبْلِغُ أَبَا إِسْحَاقَ أَنِّي رَأَيْتُ الْبُلُقَ دُهِمًا مُصَمَّمَاتٍ
أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَنْظُرَاهُ كَلَانًا عَالَمًا بِالثَّرَهَاتِ^(٣)

(١) سُرَاقَة بن مِرْدَاس ، البارقي - نسبة إلى بارق ، وبارق : يَحْتَمِلُ واحداً من اثنين ، فإما أن يكون قبيلة من قبائل اليمن منهم معقر بن حمار البارقي الشاعر ، وإما أن يكون موضعاً قريباً من الكوفة ، وفيه يقول الأسود بن يعفر :

أَرْضُ الْخَوَرْنَقِ وَالسَّيْرِ وَبَارِقُ وَالْقَصْرِ ذِي الشَّرَفَاتِ مِنْ سِنَادِ
(لسان العرب : برق) .

(٢) هو مصعب بن الزبير بن العوام ، ولأخوه عبد الله العراق ، وحرب المختار ، فدخل البصرة وتأهب منها ، ثم سار لحرب المختار وعلى ميمنته وميسرته المهلب بن أبي صفرة وعمرو بن عبيد الله التيمي ، فقتلوا من جند المختار عدداً عديداً ، ثم ساروا فدخلوا الكوفة وحاصروا المختار بقصر الإمارة أياماً إلى أن قتل في رمضان من سنة ٦٧ ، وفي سنة ٧٢ تجهز عبد الملك بن مروان ، وسار يقصد مصعب بن الزبير بالعراق ، فالتقى الجمعان ، فخان مصعباً بعض جيشه ، ولحق قوم منهم بعبد الملك وقد كان كتب إليهم يعدم ويمنيهم ، فأئخنوا مصعباً بالجراح ثم شد عليه واحد منهم فطعنه وهو يقول : يالثرات المختار (العبر : ٧٥/١ ، ٨٠ وشذرات الذهب : ٧٤/١ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٥٧ وذكر أن مقتله في سنة ٧١ وله تسع وثلاثون سنة - والمعارف ٢٢٤) .

(٣) يروى علماء الصرف هذا البيت « أرى عيني ما لم ترأياه » على أنه رجوع إلى الأصل المهجور ، وقد رواه على هذا الوجه الذي ذكرناه ابن منظور في لسان العرب (رأى) وذكر أنه يروى « ما لم ترياه » بغير همز .

كَفَرْتُ بِوَحْيِكُمْ وَجَعَلْتُ نَذْرًا عَلَى قِتَالِكُمْ حَتَّى الْمَمَاتِ

وفي هذا الذى ذكرناه بيان سبب كهانة المختار ودَعْوَاهُ الْوَحْيَ إِلَيْهِ .

وأما سبب قوله بجواز البداء على الله عز وجل فهو أن إبراهيم بن الأشتر لما بلغه أن المختار تكهن وادعى نزول الوحي إليه قعد عن نصرته ، واستولى لنفسه على بلاد الجزيرة ، وعلم مُصْعَبُ بْنُ الزَّيْبِر^(١) أن إبراهيم بن الأشتر^(٢) لا ينصر المختار ، فطمع عند ذلك فى قَهْرِ المختار ، ولحق به عبيدُ الله بن الحرّ الجعفى^(٣) ، ومحمد بن الأشعث الكندى^(٤) ، وأكثرت سادات الكوفة ، غيظاً منهم على المختار ، لاستيلائه على أموالهم وعبيدهم ، وأطمعوا مُصْعَباً فى أخذ الكوفة قهراً ، فخرج مصعب من البصرة فى سبعة آلاف رجل من عنده سوى

(١) قد تقدمت ترجمة مصعب بن الزبير (ص ٤٩)

(٢) إبراهيم بن الأشتر ، النخعى ، الذى وجه المختار بن أبى عبيد لقتال عبيد الله بن زياد فالتقى جيشاهما بقرب الزاب ، فقتل عبيد الله بن زياد ، قتله محمد بن مروان بن الحكم بدير الجاثليق بين الشام والكوفة ، وقد سُمى أصحاب إبراهيم «ابن الأشتر» «الخشبية» لأنهم لقوا مصعب بن الزبير ومعهم الخشب وهو أكثر سلاحهم .

(٣) هو عبيد الله بن الحر الجعفى : كان من قواد العرب ذوى النجدة ، وكان - مع ذلك - من فحولة الشعراء ، كان أول أمره معدوداً فى أصحاب عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه ، فلما قتل عثمان تحيز إلى معاوية بن أبى سفيان ، وشهد معه صفين ، فلما كان زمن عبد الله بن الزبير خرج عليه ، وكانت بينه وبين مصعب منافسات ومنازعات ومناوشات ، وقد حاربه وصمدله ، ولكن أصحابه تفرقوا عنه ، فلما رأى الدائرة عليه خشى على نفسه الأسر فألقى بنفسه فى الفرات ، فمات غريقاً فى سنة ٦٨ (أنظر تاريخ ابن الأثير فى حوادث ٦٨) .

(٤) هو أبو قيس محمد بن الأشعث بن قيس ، الكندى ، وأمه أخت خليفة رسول الله أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه ، وقد قتل محمد هذا فى سنة ٦٧ .

من انضم إليه من سادات الكوفة ، وجعل على مقدمته المهلب^(١) بن أبي صفرة مع أتباعه من الأزد ، وجعل أعنة الخيل إلى عبيد الله^(٢) بن معمر التميمي ، وجعل الأحنف بن^(٣) قيس على خيل تميم ، فلما انتهى خبرهم إلى المختار أخرج صاحبه أحمد بن شميطة^(٤) إلى قتال مصعب في ثلاثة آلاف رجل من نخبة عسكره ، وأخبرهم بأن الظفر يكون لهم ، وزعم أن الوحي قد نزل عليه بذلك ، فالتقى الجيشان بالمدائن ، وانهزم أصحاب المختار ، وقتل أميرهم ابن شميطة وأكثروا قواد المختار ، ورجع فلولهم إلى المختار ، وقالوا له : لماذا تعدنا بالنصر على

(١) هو المهلب بن أبي صفرة القائد الباسل ، واسم أبي صفرة ظالم بن سراق ، الأزدى أزد العتيك ، غزا المهلب أرض الهند في سنة أربع وأربعين ، ووصل إلى قنديل بأرض السند ، وكان أميراً في جيش سعيد بن عثمان بن عفان الذي وجهه معاوية على خراسان فغزا سمرقند ، وقد ولي المهلب - بعد ذلك - خراسان لابن الزبير ، وحارب الأزارقة ، وأباد منهم ألوفاً في سنة ٦٥ وكان على ميمنة جيش مصعب الذي حارب المختار بن أبي عبيد ، وتوفي المهلب في ذي الحجة من سنة ٨٢ بمرو الروذ ، وكانت ولادته في عام الفتح ، ويقال : إن لآبيه صحبة (العبر : ٩٥/١ - المعارف ٣٩٩)

(٢) عبيد الله بن معمر ، التميمي ، أحد بني تميم بن مرة رهط أبي بكر الصديق ، وقد وقع في أصل هذا الكتاب « التميمي » وهو خطأ صوابه ما ذكرنا .

(٣) هو أبو بحر : صخر بن قيس - ويقال : الضحاك بن قيس - بن معاوية بن حصن ابن عباد بن مرة بن عبيد ، أحد بني تميم ، وقد أسلم ولم يفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما كان زمن عمر وفد عليه ، وشهد صفين مع علي رضي الله عنه ، ولم يشهد الجمل مع أحد الفريقين ، فلما كان زمن عبد الله بن الزبير خرج مع مصعب إلى الكوفة ، وفيها مات ، وقد كبرت سنه جداً (المعارف ص ٤٢٣) وهو مضرب المثل في الحلم ، وكانت وفاته في سنة ٧٢ (العبر : ٨٠/١) وقال ابن حبان : توفي في سنة ٦٧ (مشاهير علماء الأمصار رقم ٦٤١) .

(٤) لم أقف لأحمد بن شميطة على أكثر مما تفيده هذه العبارة من أنه كان من أصحاب المختار وقواده .

عدونا؟! فقال : إن الله تعالى كان قد وَعَدَنِي ذلك ، لكنه بَدَّاه . واستدلَّ على ذلك بقول الله عز وجل : ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ﴾ ^(١) فهذا كان سبب قول الكيسانية بالبداء .

ثم إن المختار باشرَ قتالَ مُصْعَب بن الزبير بنفسه بالمدار من ناحية الكوفة ، وقتل في تلك الواقعة محمد بن الأشعث الكندي . قال المختار : طابت نفسي بقتله أن لم يكن قد بقي من قَتَلَةِ الحسين غيره ، ولا أبلى بالموت بعد هذا . ثم وقعت الهزيمة على المختار وأصحابه ، فانهزموا إلى دار الإمامة بالكوفة ، وتحصَّن فيها مع أربعائة من أتباعه ، وحاصرهم مُصْعَب فيها ثلاثة أيام ، حتى فَنِيَ طعامُهم ، ثم خرجوا إليه في اليوم الرابع مستقتلين ، فقتلوا وقتل المختار معهم ، قتله أخوان يقال لهما طارف وطريف أبناء عبد الله بن دجاجة من بني حنيفة ، وقال أعشى همدان في ذلك :

لقد نُبِّئْتُ والأنباء تَنْمِي بما لاقى الكوارث بالمدار
وما إن سَرَّني إهلاكُ قومي وإن كانوا وحقَّك في خسار
ولكني سررت بما يُلَاقِي أبو إسحاق من خزي وعَارِ

فهذا بيان سبب قول الكيسانية بجواز البداء على الله عز وجل . واختلفت الكيسانية الذين انتظروا محمد بن الحنفية وزعموا أنه حيٌّ محبوس بجبل رَضَوَى إلى أن يؤذَنَ له بالخروج ، واختلفوا في سبب حبسه هنالك بزعمهم .

فمنهم من قال : لله في أمره سرٌّ لا يعلمه إلا هو ، ولا يعرف سبب حبسه . ومنهم من قال : إن الله تعالى عاقبه بالحبس لخروجه بعد قتل الحسين بن علي إلى يزيد بن معاوية ، وطلبه الأمان منه ، وأخذه عطاءه ، ثم لخروجه في

(١) من الآية ٣٩ من سورة الرعد

وَجَّهَ ابْنُ الزَّبِيرِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ هَارِبًا مِنْ ابْنِ الزَّبِيرِ . وَزَعَمُوا
 أَنَّ صَاحِبَهُ عَامِرَ بْنَ وَائِلَةَ^(١) الْكِنَانِيَّ سَارَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَقَالَ فِي ذَلِكَ الْمَسِيرِ لِاتَّبَاعِهِ :
 يَا إِخْوَتِي ، يَا شِيعَتِي ، لَا تَبْعُدُوا وَوَاظِرُوا الْمَهْدِيَّ كَيْمَا تَهْتَدُوا
 مُحَمَّدَ الْخَوَاصِرَاتِ ، يَا مُحَمَّدَ أَنْتَ الْإِمَامُ الطَّاهِرُ الْمُسْتَدَدُّ
 لَا ابْنَ الزَّبِيرِ السَّامِرِيَّ الْمَلْحَدَ وَلَا الَّذِي نَحْنُ إِلَيْهِ نَقْصِدُ
 وَقَالُوا : إِنَّهُ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُقَاتِلَ ابْنَ الزَّبِيرِ وَلَا يَهْرِبَ ، فَعَصَى رَبَّهُ
 بِتَرْكِهِ قِتَالَهُ ، وَعَصَاهُ بِقَصْدِهِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ ، وَكَانَ قَدْ عَصَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ
 بِقَصْدِهِ يَزِيدَ بْنَ مَعَاوِيَةَ ، ثُمَّ إِنَّهُ رَجَعَ مِنْ طَرِيقِهِ إِلَى ابْنِ مَرْوَانَ إِلَى الطَّائِفِ ،
 وَمَاتَ بِهَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَدَفِنَهُ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ بِالطَّائِفِ ، ثُمَّ سَارَ مِنْهَا إِلَى الذَّرِّ ، فَلَمَّا
 بَلَغَ شَعْبَ رَضْوَى اخْتَلَفُوا فِيهِ ، فَزَعَمَ الْمُقَرَّرُونَ بِمَوْتِهِ أَنَّهُ مَاتَ فِيهِ ، وَزَعَمَ
 الْمُتَنَظِّرُونَ لَهُ أَنَّ اللَّهَ حَبَسَهُ هُنَاكَ وَغَيَّبَهُ عَنْ عَيُونِ النَّاسِ عَقُوبَةً لَهُ عَلَى الذُّنُوبِ
 الَّتِي أَضَافُوهَا إِلَيْهِ ، إِلَى أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ بِالْخُرُوجِ ، وَهُوَ الْمَهْدِيُّ الْمُنْتَظَرُ .

* * *

٥٣ — ذِكْرُ الْإِمَامِيَّةِ مِنَ الرَّافِضَةِ :^(٢)

هَؤُلَاءِ الْإِمَامِيَّةُ الْخَالِفَةُ لِلزَّيْدِيَّةِ وَالْكَيْسَانِيَّةِ وَالْغُلَاةِ : خَمْسَ عَشْرَةَ فِرْقَةً :
 الْكَامِلِيَّةُ ، وَالْحَمْدِيَّةُ ، وَالْبَاقِرِيَّةُ ، وَالنَّائِوُوسِيَّةُ ، وَالشَّيْطَانِيَّةُ ، وَالْعَمَّارِيَّةُ ،
 وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةُ ، وَالْمُبَارَكِيَّةُ ، وَالْمُوسَوِيَّةُ ، وَالْقَطْعِيَّةُ ، وَالْأَثْنَا عَشْرِيَّةُ ، وَالْهَشَامِيَّةُ ،
 وَالزُّرَّارِيَّةُ ، وَالْيُونُسِيَّةُ ، وَالشَّيْطَانِيَّةُ .

(١) هُوَ أَبُو الطَّفِيلِ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ ، الْكِنَانِيُّ ، رَأَى الْإِنْبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
 وَكَانَ آخِرَ الَّذِينَ رَأَوْهُ مَوْتًا ، فَقَدْ مَاتَ بَعْدَ سَنَةِ ١٠٠ ، وَشَهِدَ مَعَ عَلِيِّ الْمَشَاهِدِ كُلِّهَا ،
 ثُمَّ كَانَ مَعَ الْمُخْتَارِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ ، وَكَانَ صَاحِبَ رَأْيِهِ ، وَكَانَ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ (الْمَعَارِفُ
 ص ٣٤١ - وَالْعَبْر : ١ / ١١٨) .

(٢) انْظُرِ التَّبْصِيرَ ص ٢٠ ، وَمَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ١ / ٩٨ - وَالْمَلَلُ وَالنَّحْلُ

٥٤ - ذكر الكاملية منهم^(١) :

هؤلاء أتباع رجل من الرافضة كان يعرف بأبي كامل ، وكان يزعم أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة علي ، وكفّر علي بتركه قتالهم ، وكان يلزمه قتالهم كما يلزمه قتال أصحاب صفين ، وكان بشار بن برد الشاعر الأعشى^(٢) على هذا المذهب ، وروى أنه قيل له : ما تقول في الصحابة ؟ قال : كفروا ، فقيل له : فما تقول في علي ؟ فتمثّل بقول الشاعر :

وما شرُّ الثلاثة أمَّ عمرو بصاحبك الذي لا تصبحيناه^(٣)
وحكى أصحاب المقالات عن بشار أنه ضمَّ إلى ضلّالته في تكفير الصحابة وتكفير عليٍّ معهم ضلالتين آخرين :
إحداها : قوله برّجته إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، كما ذهب إليه أصحاب الرّجعة من الرافضة .

الثانية : قوله بتصويب إبليس في تفضيل النار على الأرض ، واستدلّوا على ذلك بقول بشار في شعره :

(١) انظر التبصير ص ٢١ ، ولم يذكر الأشعري في مقالات الإسلاميين الكاملية بين فرق الرافضة ، كما لم يذكرها الشهرستاني في الملل والنحل بين فرق الإمامية .
(٢) بشار بن برد ، شاعر مجيد مفلق ، خدّم الملوك ، وحضر مجالس الخلفاء ، وأخذ جوائزهم وعطاياهم ، وكان يمدح المهدي العباسي ويحضر مجلسه ، وكان المهدي يأنس به ويدنيه منه ، ويجزل له العطاء ، وكان - أيضاً - يعد من الخطباء الفصحاء ، وكان أولاً كثير المديح لواصل بن عطاء ، وكان يفضل واصل على خالد بن صفوان وشبيب بن شيبة والفضل بن عيسى . وكانوا قد خطبوا عند عبد الله بن عمر بن عبد العزيز وإلى العراق ، وقال بشار في ذلك شعراً ، ثم رمى بالزندقة ، ودان بالرجعة ، وكفر جميع الأمة فتبرأ منه واصل ، فهجاه ، ثم قتله المهدي في سنة ١٦٧ ، وقيل : في سنة ١٦٨ (طبقات الشعراء لابن المعتز ص ٢١ - والبيان والتبيين للجاحظ : ١ / ٢٣ - ٣٢ وطبقات المعتزلة ص ٢٨ - ٣١) .

(٣) هذا البيت هو البيت السادس من معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي (انظر شرح القصائد العشر ٢٨٧)

الأرض مظلمة ، والنار مُشْرِقةٌ والنارُ معبودةٌ مذ كانتِ النارُ

وقد رَدَّ عليه صَفْوَانُ الأنصارى فى قصيدته التى قال ^(١) فيها :

زَعَمْتَ بَأْنَ النارِ أَكْرَمُ عُنْصُرًا وفى الأرضِ تَحْيَا فى الحجارةِ والزَّندِ
وتَخَاقُ فى أرجائها وأرومها أعاجيبُ لا تُحْصَى بَحْطٍ ولا عَقْدِ
وفى القَعْرِ من لَجِ البحارِ مَنَافِعُ من اللؤلؤِ المكنونِ والعنبرِ الوَرْدِ
ولابدَّ من أرضٍ لِكُلِّ مُطَيَّرٍ وكلِّ سُبُوحٍ فى الغَمَائِرِ ذَى جُدِّ
كذلك وما ينساحُ فى الأرضِ ماشيًا على بطنه مَشَى المَجَانِبِ لِلْقَصْدِ
وفى قُلُكِ الأَجْبَالِ فوقَ مقطمٍ زبرجدُ أملاكِ الورى سَاعَةِ الحُشْدِ
وفى الحَرَّةِ [الرَّجْلَاءِ كَمِ] معادنِ لهنَّ مَغَارَاتُ تَبَجَّسْنَ بالنَّقْدِ
من الذهبِ الإبريزِ والفضةِ التى تروقُ وتُصْبِي ذَا القِنَاعَةِ والزَّهْدِ
وكلِّ فِلَازٍ من نُحَاسٍ وَأَنْكٍ ومن زُبَيْقٍ حَى ونوشادرِ سِنْدِ
وفىها زُرَانِيخٌ وَشَبٌّ وَمَرْقَبٌ ومن مَرْقَشِيثَا غَيْرِ كَابٍ وَلَا مُكْدِ ^(٢)
وفىها ضُرُوبُ القَارِ والزَفْتِ والمَهَا وأَصْنَافُ كَبَرِيَّتِ مَطَاوِلَةِ الوَقْدِ
ومن أَمْثَلِ جُوزٍ وَكُلْسٍ وَفَضَّةِ ومن تَوْتِيَا فى معادنِها هِنْدِ
وكلِّ يَوَاقِيَتِ الأَنَامِ وَحَلِيهَا من الأرضِ والأَحْجَارِ فَآخِرَةِ المَجْدِ
وفىها مَقَامُ الحِلِّ والرَّكْنِ والصِّفَا ومُسْتَلَمُ الحُجَّاجِ من جَنَّةِ الخَلْدِ
مفَاخِرِ اللُّطِينِ الذِّى كَانَ أَصْلُنَا ونحنُ بَنُوهُ غَيْرِ شَكٍّ وَلَا جَعْدِ
فذلك تَدْيِيرٌ وَنَفْعٌ وَحِكْمَةٌ وأَوْضَحُ بَرَهَانٍ عَلَى الوَاحِدِ الفَرْدِ
فِيَابِنِ حَلِيفِ الشُّؤْمِ واللُّؤْمِ والعَمَى وأَبْعَدُ خَلْقِ اللَّهِ من طَرَقِ الرُّشْدِ ^(٣)

(١) أنشد الجاحظ هذه القصيدة أطول مما أنشده المؤلف ، فانظر البيان :

٢٧/١ وما بعدها ، وقد قومنا اعوجاجها عن البيان إذ كانت النسخة كثيرة الأخطاء .

(٢) فى البيان « ومكر ومرتك » وقد عدلنا اعوجاج الشطر الثانى عنه .

(٣) بين هذا البيت والذى قبله أربعة أبيات أثرها الجاحظ فى البيان .

أتهجو أبا بكر ، وتخلع بعده علياً ، وتغزو كل ذاك إلى بُرد
 كأنك غضبان على الدين كله وطالب ذحل لا يبيت على حقد
 تَوَاتِبُ أَقْمَاراً وَأَنْتَ مُشَوِّهٌ وَأَقْرَبُ خَلْقِ اللَّهِ مِنْ نَسَبِ الْقَرْدِ
 وقد هجا حمادُ عَجْرَدُ^(١) بشاراً ، وقال في هجائه :

وَيَا أَقْبَحَ مِنْ قَرْدٍ إِذَا مَا عَمِيَ الْقَرْدُ

وقيل : إن بشاراً ما جَزَعَ من شيء جزعهُ من هذا البيت ، وقال : يرانى
 فيصفنى ولا أراه فأصفه .

قال عبد القاهر : أَكْفَرُ هَؤُلَاءِ الْكَامِلِيَّةِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : من جهة تكفيرها جميع الصحابة من غير تخصيص .

والثانى : من جهة تفضيلها النارَ على الأرض ، وقد ذكرنا بعض فضائح
 بشار بن بُرد ، وقد فعل الله به ما استحقه ، وذلك أنه هجأ المهديَّ فأمر به حتى
 غرق في دجلة ، ذلك له خِزْيٌ في الدنيا ، ولأهل ضلَّالته في الآخرة عذاب أليم .
 ٥٥ — ذكر^(٢) الحمديّة :

هؤلاء ينتظرون محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ،

(١) حماد عجرد : شاعر هجاء بذى اللسان ، خبيث ، لم يسلم من لسانه أحد ،

هجا محمد بن سليمان الهاشمي بقصيدة قال فيها :

له جسم برغوث وعقل مكاتب وغلّة سنور يبيت يولول

فأهدر محمد بن سليمان دمه ، فضاقت عليه الأرض ، وذهب إلى قبر أبيه سليمان
 ابن علي بن عبد الله بن العباس ، فاستجار به ، وقال كلمة أولها :

لم أجدلى من الأنام مجيرا فاستجرت القبور والأحجارا

وكان بشار إذا سمع هجاء حماد فيه يضح ويتألم ، وقد سئل عن أقبح ما هجاء
 به ، فأنشد البيت الذى ذكره المؤلف ، ويقال : إن أشد ما هجاء به قوله :

لو طليت جلده عنبراً لنتنت جلده العنبراً

أو طليت مسكاذكبا إذن لحول المسك عليه خرا

(٢) انظر التبصير ص ٢١ .

ولا يصدقون بقتله ولا بموته ، ويزعمون أنه في جبل حاجر من ناحية نجد إلى أن يؤمر بالخروج ، وكان المغيرة بن سعيد العجلي^(١) مع ضلالاته في التشبيه يقول لأصحابه : إن المهدي المنتظر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ، ويستدل على ذلك بأن اسمه محمد كاسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واسم أبيه عبد الله كاسم أبي رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال في الحديث عن النبي عليه السلام قوله في المهدي : « إن اسمه يوافق اسمي ، واسم أبيه اسم أبي » فلما أظهر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي دعوته بالمدينة استولى على مكة والمدينة ؛ واستولى أخوه إبراهيم بن عبد الله على^(٢) البصرة ، واستولى أخوهما الثالث - وهو إدريس بن عبد الله - على بعض بلاد المغرب ، وكان ذلك في زمان الخليفة أبي جعفر المنصور^(٣) فبعث المنصور إلى حرب محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن بعيسى^(٤) بن موسى في جيش كثيف ، وقاتلوا محمداً بالمدينة ، وقتلوه

(١) المغيرة بن سعيد العجلي - وبقع في بعض المراجع « البجلي » زعم أن أبا جعفر محمد بن علي الباقر أوصى إليه ، فأتم به جماعة من أهل الضلال ، وبلغ خالد ابن عبد الله القسري خبره فأخذه وقتله ثم صلبه (انظر كامل ابن الأثير : ٨٢ / ٥ والنجوم الزاهرة : ٢٨٣ / ١) .

(٢) قد ذكر أبو الحسن الأشعري خروج محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن وخروج أخيه إبراهيم في المقالات : ١٤٥ / ١ .

(٣) هو أبو جعفر : عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، الهاشمي ، العباسي ، ثاني خلفاء بني العباس ، ولقبه المنصور ، وتوفي في مكة في شهر ذي الحجة من سنة ١٥٨ عن ثلاث وستين سنة ، وكانت مدة خلافته اثنتين وعشرين سنة (العبر : ٢٣٠ / ١) .

(٤) كان عيسى بن موسى من قواد المنصور ، وقد عهد له بالخلافة من بعد ابنه المهدي ، وفي سنة تسع وخمسين ومائة أحب المهدي أن يخرج من ولاية العهد ، فألح عليه بالرغبة والرغبة في أن يخلع نفسه ، فأجاب خوفاً على نفسه ، فأعطاه المهدي مالا كثيراً وأقطعته إقطاعات .

في المعركة . ثم أنفذ بعيسى بن موسى أيضاً إلى حرب إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي مع جنده ، فقتلوا إبراهيم بباب حميرين على ستة عشر فرسخاً من الكوفة ، ومات في تلك الفتنة إدريس بن عبد الله بن الحسن بأرض المغرب ، وقيل : إنه سُمِّ بها ، ومات عبد الله^(١) بن الحسن بن الحسن والد أولئك الإخوة الثلاثة في سجن المنصور ، وقبره بالقادسية ، وهو مشهد معروف يزَار .

فلما قُتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بالمدينة اختلفت المغيرة فيه فرقتين :

(١) فرقة أقرّوا بقتله ، وتبرءوا من المغيرة بن سعيد العجلي ، وقالوا إنه كذب في قوله : إن محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن هو المهدي الذي يملك الأرض ، لأنه قتل وما ملك الأرض .

(٢) وفرقة منهم ثبتت على مَوالات المغيرة بن سعيد العجلي ، وقالت : إنه صدق في قوله إن المهدي محمد بن عبد الله ، وإنه لم يُقتل ، وإنما غاب عن عيون الناس ، وهو في جبل حاجر من ناحية نجد مقيم هناك إلى أن يؤمر بالخروج فيخرج ويملك الأرض ، وتُعقد البيعة بمكة بين الركن والمقام ، ويحيا له من الأموات سبعة عشر رجلاً يعطى كل واحد منهم حرفاً من حروف الاسم الأعظم فيهزمون الجيوش ، وزعم هؤلاء أن الذي قتله جند عيسى بن موسى بالمدينة لم يكن محمد بن عبد الله ابن الحسن .

(١) عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، والد محمد وإبراهيم وإدريس الذين خرجوا على المنصور ، كان المنصور قد قبض عليه وأودعه السجن حين شعر بأن أولاده على نية الخروج عليه ، وكان عبد الله من العباد ، وله شرف وهيبة ولسان سديد ، وقد مات في سجن المنصور في آخر عام ١٤٤ (العبر : ١ / ١٩٦) .

فهذه الطائفة يقال لهم « المحمدية » لانتظارهم محمد بن عبد الله بن الحسن .
 وكان جابر بن يزيد الجعفي^(١) على هذا المذهب ، وكان يقول برَجعة الأموات
 إلى الدنيا قبل القيامة ، وفي ذلك قال شاعر هذه الفرقة في شعر له :

إلى يَوْمِ يَوْوَبُ النَّاسُ فِيهِ إلى دُنْيَاهُمْ قَبْلَ الْحَسَابِ

وقال أصحابنا لهذه الطائفة : إن أجزتم أن يكون المقتول بالمدينة غير محمد
 ابن عبد الله بن الحسن ، وأجزتم أن يكون المقتول هنا شيطاناً تصوّر للناس في
 صورة محمد بن عبد الله بن الحسن ، فأجيزوا بأن يكون المقتولون بكر بلاء غير
 الحسين وأصحابه ، وإنما كانوا شياطين تصوّروا للناس بصورة الحسين وأصحابه ،
 وانتظروا حسيناً كما انتظرتم محمد بن عبد الله بن الحسن ، أو انتظروا علياً كما انتظرته
 السَّبَيْئَةُ منكم الذين زعموا أنه في السحاب ، والذي قتله عبد الرحمن بن ملجم^(٢)
 كان شيطاناً تصوّر للناس بصورة علي ، وهذا ما لا انفصال لهم عنه ، والحمد لله
 على ذلك

٥٦ — ذكر الباقرية منهم^(٣) :

هؤلاء قوم ساقوا الإمامة من علي بن أبي طالب رضى الله عنه في أولاده
 إلى محمد بن علي المعروف بالباقر^(٤) ، وقالوا : إن علياً نصّ على إمامة ابنه

(١) هو جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث ، الجعفي ، ضعفه قوم في الحديث
 وذكر أبو نعيم عن الثوري أنه كان صدوقاً ثقة في الحديث ، وهو من الرافضة
 الغالية ، وكان يؤمن بالرجعة ، ومات في سنة ١٢٧ ، وقيل : في سنة ١٢٨ ، وقيل :
 في سنة ١٣٢ (المعارف لابن قتيبة ص ٤٨٠ — وتهذيب التهذيب : ٤٨/٢)

(٢) عبد الرحمن بن ملجم ، المرادى ، الحميري ، هو الفاتك الثائر الذي اغتال
 أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، قتل في سنة ٤٠ من الهجرة عقيب جريمته .

(٣) انظر : التبصير ص ٢٢ ، والملل والنحل للشهرستاني : ١ / ١٦٥ .

(٤) هو أبو جعفر ، محمد الباقر بن علي بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب ، ولد

في سنة ٥٦ من الهجرة وروى عن أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله ، ثم كان =

الحسن ، ونص الحسنُ على إمامة أخيه الحسين ، ونص الحسينُ على إمامة ابنه علي بن الحسين زين العابدين ، ونص زين العابدين على إمامة محمد بن علي المعروف باباقر ، وزعموا أنه هو المهدي المنتظر بما روى أن النبي عليه السلام قال لجابر بن عبد الله الأنصاري : « إنك تلتقاه فأقرئه مني السلام » وكان جابر آخر من مات بالمدينة من الصحابة ، وكان قد عمى في آخر عمره ، وكان يمشي في المدينة ويقول : يا باقر ، يا باقر ، متى ألتاك ؟ فمر يوماً في بعض سكك المدينة [فناولته جارية صبياً كان في حجرها فقال لها : مَنْ هذا ؟ فقالت : هذا محمد بن علي بن الحسين بن علي ، فضمه إلى صدره وقبل رأسه ويديه ، ثم قال : يا بني ، جدك رسولُ الله يُقرئك السلام . ثم قال جابر : قد نعييت إلى نفسي ، فمات في تلك الليلة] (١) .

وحجتهم في هذا أن رسول الله بعث يقرئ عليه السلام ؛ فدلَّ على أنه المهدي المنتظر .

قلنا : وقد قال رسول الله لعمر وعلى : « أقرئاً عني أو يساً السلام » ولم يوجب ذلك كونه المهدي المنتظر ، وقد تواترت الروايات بموت الباقر عليه السلام كما تواترت الرواية بقتل أويس القرني (٢) بصيفين ، ولا يصح انتظار واحدٍ منهما بعد موته .

= من فقهاء المدينة ، وتوفي في سنة ١١٤ (العبر : ١ / ١٤٢ -) وهشاهير علماء الأمصار (رقم ٤٢٠)

(١) هذه الزيادة لا توجد في الطبعة الأولى .

(٢) هو أويس بن عامر ، القرني - بفتح القاف والراء جميعاً - من اليمن ، من مراد ، سكن الكوفة ، وكان عابدا زاهدا ديناً فاضلاً ، واختلف في وفاته (مشاهير علماء الأمصار رقم ٧٤٣) .

٥٧ - ذكر الناووسية^(١) :

وهم أتباع رجل من أهل البصرة كان ينتسب إلى ناووس^(٢) بها ، وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق^(٣) بنص الباقر عليه ، وزعموا أنه لم يمت ، وأنه المهدي المنتظر ، وزعم قوم أن الذي كان يتبدى للناس لم يكن جعفرأ ، وإنما تصور للناس في تلك الصورة ، وانضم إلى هذه الفرقة قوم من السبئية فزعموا جميعاً أن جعفرأ كان عالماً بجميع معالم الدين من العقليات والشرعيات ، فإذا قيل للواحد منهم : ما تقول في القرآن أو في الرؤية أو في غير ذلك من أصول الدين أو في فروعه ؟ يقول : أقول فيها ما كان يقوله جعفر الصادق ، يقلدونه .

٥٨ - ذكر الشميطية^(٤) :

وهم منسوبون إلى يحيى بن شमित^(٥) ، وقد ساقوا الإمامة بطريق النص من

(١) انظر التبصير ص ٢٢ - والمل والنحل للشهرستاني : ١ / ١٦٦ - ومقالات الإسلاميين للأشعري : ١ / ٩٧ .

(٢) يختلف العلماء فيما تنسب إليه هذه الفرقة ، فيقول الأشعري « وهذه الفرقة تسمى الناووسية لقبوا برئيس لهم يقال له عجلان بن ناووس من أهل البصرة » ، وجاء في الحور العين ص ١٦٢ أنهم « أتباع رجل يقال له : ناووس ، وقيل : نسبوا إلى قرية ناووسي » ا هـ .

(٣) هو أبو عبد الله جعفر الصادق ، بن أبي جعفر محمد الباقر ، بن علي زين العابدين ، بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب ، كان سيد بني هاشم في زمانه ، وقد توفي في آخر سنة ١٤٨ عن ثمان وستين سنة (العبر : ١ / ٢٠٨) .

(٤) انظر التبصير ص ٢٣ - ومقالات الإسلاميين : ١ / ٩٩ وفيه « السميطية » بالسين المهملة - والمل والنحل : ١ / ١٦٧ - والحور العين ص ١٦٣ - واعتقادات فرق المسلمين ٥٤ .

(٥) في البدء والتاريخ (١٢٤/٥) « الشمطية » بغير ياء بعد الميم ، وفي المل والنحل للشهرستاني (١ / ١٦٧) « يحيى بن أبي شमित » وفي التبصير ص ٢٣ مثل ما ذكر المؤلف هنا ، وفي مقالات الإسلاميين (١ / ٩٩) « السميطية . . يحيى بن أبي شमित » بالسين مهملة ، وفي الحور العين (ص ١٦٣) « يحيى بن أبي شمت » وفي اعتقادات =

جعفر إلى ابنه محمد بن جعفر ، وأقروا بموت جعفر ، وزعموا أن جعفرأ أوصى بها لابنه محمد ، ثم أداروا الإمامة في أولاد محمد بن جعفر ، وزعموا أن المنتظر من ولده .
٥٩ - ذكر العَمَّارية ^(١) :

وهم منسوبون إلى زعيم منهم يسمى عَمَّاراً . وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق ، ثم زعموا أن الإمام بعده ولده عبد الله ، وكان أكبر أولاده ، وكان أفضَحَ الرجلين — ولهذا قيل لأتباعه « الأَفْطَحِيَّة » .
٦٠ - ذكر الإسماعيلية ^(٢) :

وهؤلاء ساقوا الإمامة إلى جعفر ، وزعموا أن الإمام بعده ابنه إسماعيل ، وافترق هؤلاء فرقتين :

= فرق المسلمين (ص ٥٤) « الشمطية » مثل ما في البدء والتاريخ ، وقد ذكر الجاحظ في البيان (٢٣/١) أبحاثاً من الشعر ، ونسبها إلى معدان الشميطي أحد أتباع هذه الفرقة ، وكان يحيى بن شमित ممن انحاز إلى عسكر المختار بن أبي عبيد ، وقتل معه ، ويسميه الجاحظ في الحيوان (٦٠/٣) أحمر بن شमित ، وبذكر قاتله ، ويروى له شعراً .

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ٩٩/١ - والتبصير ٢٣ - والملل والنحل للشهرستاني : ١٦٧/١ وذكرها باسم الأَفْطَحِيَّة - فأما تسميتهم العَمَّارية فباسم رئيس من رؤسائهم اسمه عمار ، وقد استظهرنا فيما كتبناه على مقالات الإسلاميين أنه عمار ابن موسى الساباطي ، فإن لهذا الرجل كتاباً كبيراً معتمداً عندهم ، وأما تسميتهم الفطحية - بضم الفاء وسكون الطاء - فلأن عبد الله بن جعفر الذي يسوقون الإمامة إليه كان أفضَحَ الرجلين ، والفطح : جمع أفضَح . ويقال « رجل أفضَح الرجل » إذا عوجت رجله حتى ينقلب قدمها إلى إنسيها ، وقيل : هو أن يكون سيره على ظهر قدمه ، وقيل : هو أن يرتفع أخمص قدمه حتى لو وطىء عصفوراً ما آذاه ، وقيل : هو أن تعوج مفاصله كأنها زالت عن مواضعها ، وقد أشار المؤلف إلى وجه التسميتين .

(٢) ذكر الأشعري في المقالات (٩٨/١) من هذه الفرقة « القرامطة » وهم الذين يرون الإمامة في محمد بن إسماعيل بن جعفر ، وهم الإسماعيلية الباطنية ، وهم الذين وعد المؤلف بذكرهم في فرق الغلاة ، وانظر الملل والنحل للشهرستاني : ١٦٧/١ والتبصير ٢٣ .

(١) فرقة : منتطرة لإسماعيل بن جعفر ، مع اتفاق أصحاب التواريخ على موت إسماعيل في حياة أبيه .

(٢) وفرقة قالت : كان الإمام بعد جعفر سبطه محمد بن إسماعيل بن جعفر حيث .
إن جعفرأ نصب ابنه إسماعيل للإمامة بعده ، فلما مات إسماعيل في حياة أبيه علمنا أنه إنما نصب ابنه إسماعيل للدلالة على إمامة ابنه محمد بن إسماعيل .

وإلى هذا القول مالت الإسماعيلية من الباطنية ، وسند كرمهم في فرق الغلاة
٦١ - ذكر الموسوية منهم : (١)

هؤلاء الذين ساقوا الإمامة إلى جعفر ، ثم زعموا أن الإمام بعد جعفر كان ابنه موسى بن جعفر ، وزعموا أن موسى بن جعفر حي لم يموت ، وأنه هو المهدي المنتظر ، وقالوا : إنه دخل دار الرشيد (٢) ولم يخرج منها ، وقد علمنا إمامته وشككنا في موته ، فلا نحكم في موته إلا بيقين .

فقل ، لهذه الفرقة الموسوية : إذا شككتم في حياته وموته فشككوا في إمامته ، ولا تقطعوا القول بأنه باق ، وأنه هو المهدي المنتظر . هذا مع علمكم بأن مشهده موسى بن جعفر معروف في الجانب الغربي من بغداد يزَار .
ويقال لهذه الفرقة « موسوية » لا تنتظارها موسى بن جعفر .

(١) انظر التبصير ٢٣ - والملل والنحل : ١/١٦٨ - ومقالات الأشعري : ١٠٠/١ وسماها « الموسائية » وليس بقياس ، والصواب في النسب إلى موسى « موسوية » كما هنا وفيما أشرنا إليه من المراجع .

(٢) هو الخليفة العباسي : هارون الرشيد بن محمد بن عبد الله المنصور ، ولد بالري في سنة ١٤٨ ، وروى عن أبيه وجده ، وحج في خلافته مراراً ، وغزا غزوات عديدة ، وكان شهماً شجاعاً حازماً جواداً ممدحاً فيه دين وسنة ، وكان يخضع لكبار العلماء ويتأدب معهم ، وله مشاركة قوية في الفقه والعلم والأدب ، وتوفي بطوس في ليلة السبت لثلاث خلون من جمادى الآخرة من سنة ١٩٣ ومدة خلافته ٢٣ سنة .
(العبر : ١/٣١٢ - المعارف ٣٨١) .

ويقال لها « المظورة » أيضا لأن يونس بن عبد الرحمن القُمِّي^(١) كان من القطعية وناظر بعض الموسوية فقال في بعض كلامه : أتم أهون على عيني من الكلاب المظورة .

٦٢ - ذكر المباركية^(٢) :

هؤلاء يريدون الإمامة في ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر كدَعَوَى الباطنية فيه وقد ذكر أصحاب الأنساب في كتبهم أن محمد بن إسماعيل بن جعفر مات ولم يعقب
٦٣ - ذكر القطعية^(٣) منهم :

هؤلاء ساقوا الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه موسى ، وقطعوا بموت موسى ، وزعموا أن الإمام بعده سبط محمد بن الحسن الذي هو سبط علي بن موسى الرضا . ويقال لهم « الاثنا عشرية » أيضا ؛ لدعواهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسبه إلى علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، واختلفوا في سن هذا الثاني عشر عند موته ، فمنهم من قال : كان ابن أربع سنين ، ومنهم من قال :

(١) ذكر في الملل والنحل (١٦٩/١) أنهم سمو المظورة لأن علي بن إسماعيل قال لهم : ما أتم إلا كلاب مخطورة ، وذكر في التبصير (ص ٢٣) أن « زرارة بن أعين قال لهم يوماً : أتم أهون في عيني من الكلاب المظورة - أراد الكلاب التي ابتلت بالمطر ، فالناس يطردونهم ويتحذرون منهم » وذكر الأشعري في المقالات (١٠٠/١) مثل ما ذكره المؤلف هنا ، قال « وبعض مخالف هذه الفرقة يدعوهم المظورة ، وذلك أن رجلاً منهم ناظر يونس بن عبد الرحمن ، ويونس من القطعية الذين قطعوا على موت موسى بن جعفر ، فقال له يونس : أتم أهون على من الكلاب المظورة ، فلزمهم هذا النبز » اهـ ، وانظر مقالة يونس هذا في مقالات الأشعري : ١٠٦/١ .

(٢) انظر مقالات الإسلاميين : ٩٨/١ - والتبصير ٢٣ - والحوار العين ١٦٢ .

(٣) ذكر الأشعري هذه الفرقة (١٠١/١ ، ٨٨) وذكر نوعي الاختلاف اللذين ذكرهما المؤلف ، ولكنه لم يسمها باسم ، وانظر الملل والنحل : ١٦٩/١ - والتبصير ٢٣ .

كان ابن ثمانى سنين ، واختلفوا فى حكمه فى ذلك الوقت ؛ فمنهم من زعم أنه فى ذلك الوقت كان إماماً عالمياً بجميع ما يجب أن يعلمه الإمام ، وكان مفروض الطاعة على الناس ، ومنهم من قال : كان فى ذلك الوقت إماماً على معنى أن الإمام لا يكون غيره ، وكانت الأحكام يومئذ إلى العلماء من أهل مذهبه إلى أوان بلوغه ، فلما بلغ تحققت إمامته ، ووجبت طاعته ، وهو الآن الإمام الواجب طاعته وإن كان غائباً .

٦٤ - ذكر الهشامية^(١) منهم :

هؤلاء فرقتان ، فرقة تنسب إلى هشام بن الحكم الرافضى ، والفرقة الثانية تُنسب إلى هشام بن سالم الجوالقي . وكلتا الفرقتين قد ضمت إلى حيرتها فى الإمامة ضلالتها فى التجسيم ، وبدعتها فى التشبيه .

ذكر قول هشام بن الحكم : زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حدٍ ونهاية ، وأنه طويل ، عريض ، عميق ، وأن طوله مثل عرضه ، وعرضه مثل عمقه ، ولم يثبت طولاً غير الطويل ، ولا عرضاً غير العريض ، وقال : ليس ذهابه فى جهة الطول أزيد على ذهابه فى جهة العرض ، وزعم أيضاً أنه نورٌ ساطع يتلألأ كالسبيكة الصافية من الفضة ، وكالؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها ، وزعم أيضاً : أنه ذو لون ، وطعم ، ورائحة ، ومجسمة ، وأن لونه هو طعمه ، وطعمه هو رائحته ، ورائحته هو مجسّمته ، ولم يثبت لوناً وطعماً لها غير نفسه ، بل زعم أنه هو اللون وهو الطعم ، ثم قال : قد كان الله ولا مكان ، ثم خلق المكان بأن تحرك فحدث مكانه بحر كتبه فصار فيه ، ومكانه هو العرش .

وحكى بعضهم عن هشام أنه قال فى معبوده : إنه سبعة أشبارٍ بشبر نفسه ، كأنه قاسه على الإنسان ، لأن كل إنسان فى الغالب من العادة سبعة أشبارٍ بشبر نفسه .

(١) انظر مقالات الإسلاميين (١/٢٠٢ و ١٠٤ و ١٠٧ و ١٠٩ و ١١٠ وما بعدها

و ١٢٦ - والتبصير ٢٣) وأكثر ما ذكره المؤلف منقول عن مقالات الأشعرى .

وذكر أبو الهذيل^(١) في بعض كتبه أنه لقي هشام بن الحكم في مكة عند جبل أبي قبيس^(٢) : فسأله : أيهما أكبر معبوده أم هذا الجبل ؟ قال : فأشار إلى أن الجبل يوفى عليه تعالى ، وأن الجبل أعظم منه .

وحكى ابن الراوندى^(٣) في بعض كتبه عن هشام أنه قال : بين الله وبين الأجسام المحسوسة تشابه من بعض الوجوه ، ولولا ذلك ما دلّت عليه .

وذكر الجاحظ^(٤) في بعض كتبه عن هشام أنه قال : إن الله عز وجل إنما يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه والذاهب في عمق الأرض . وقالوا : لولا

(١) أبو الهذيل : هو محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول ، العبدى ، المعروف بالعلاف ، كان شيخ المعتزلة في البصرة ، وكان حسن الجدل ، قوى الحجة ، كثير استعمال الأدلة والإلزامات ، ولد في سنة ١٣١ - ويقال : في سنة ١٣٤ ، ويقال : في سنة ١٣٦ - وتوفي في سنة ٢٣٥ ، وقال المسعودى : في سنة ٢٢٧ ، وقال الخطيب البغدادي : في سنة ٢٢٦ (انظر وفيات الأعيان الترجمة رقم ٥٧٨ - والعبر : ٤٢٢/١ - وطبقات المعتزلة ص ٤٤) .

(٢) أبو قبيس - بضم القاف وفتح الباء - جبل مشرف على المسجد الحرام بمكة .
(٣) ابن الراوندى : هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق ، له مقالة في علم الكلام ، وله مصنفات كثيرة منها كتاب سماه « فضيحة المعتزلة » وهو منسوب إلى راوند - بفتح الراء والواو جميعاً ، وبينهما ألف ، وسكون النون - وهى قرية من قرى قاسان بنواحي أصبهان ، وتوفي في سنة ٢٤٥ ، وكتابه الذى ذكرناه هو الذى ألف أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلى المتوفى في آخر القرن الثالث كتاب « الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد » ليرد به على فضيحة المعتزلة (ابن خلكان الترجمة رقم ٣٤) ثم انظر طبقات المعتزلة ٨٥ .

(٤) الجاحظ : هو أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، كان بحراً من بحور العلم ، رأساً في الكلام والاعتزال ، وعاش تسعين سنة أو يزيد ، أخذ عن القاضي أبي يوسف ، وعن ثمامة بن أشرس ، وعن أبي إسحاق النظام ، وصنف التصانيف الجياد ، ومات في سنة ٢٥٠ ويقال : في سنة ٢٥٥ (العبر : ٤٥٦/١ - ابن خلكان الترجمة ٤٧٩ - وطبقات المعتزلة ٦٧)

مُحَمَّدٌ شَعَاعُهُ لَمَّا وَرَاءَ الْأَجْسَامِ السَّاتِرَةِ لَمَّا رَأَى مَا وَرَاءَهَا وَلَا عِلْمَ بِهَا .
 وَذَكَرَ أَبُو عِيْسَى الْوَرَّاقُ فِي كِتَابِهِ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ هِشَامٍ أَجَابَهُ إِلَى أَنَّ
 اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مِمَّا سُبَّ لِعَرْشِهِ لَا يَفْضُلُ عَنِ الْعَرْشِ وَلَا يَفْضُلُ الْعَرْشُ عَنْهُ .
 وَقَدْ رَوَى أَنَّ هِشَامًا - مَعَ ضَلَالَتِهِ فِي التَّوْحِيدِ - ضَلَّ فِي صِفَاتِ اللَّهِ أَيْضًا ؛
 فَأَحَالَ الْقَوْلَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بِالْأَشْيَاءِ .

وَزَعَمَ أَنَّهُ عِلْمُ الْأَشْيَاءِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهَا بِعِلْمٍ ، وَأَنَّ الْعِلْمَ صِفَةٌ لَهُ لَيْسَتْ
 هِيَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ وَلَا بَعْضُهُ .
 قَالَ : وَلَا يُقَالُ لِعِلْمِهِ إِنَّهُ قَدِيمٌ وَلَا مُحْدَثٌ ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ ؛ وَزَعَمَ أَنَّ الصِّفَةَ
 لَا تُوصَفُ .

وَقَالَ أَيْضًا فِي قُدْرَةِ اللَّهِ ، وَسَمْعِهِ ، وَبَصَرِهِ ، وَحَيَاتِهِ ، وَإِرَادَتِهِ : إِنَّهَا لِأَقْدِيمَةٍ
 وَلَا مُحْدَثَةٍ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تُوصَفُ ، وَقَالَ فِيهَا : إِنَّهَا لَا هِيَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ .
 وَقَالَ أَيْضًا : لَوْ كَانَ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بِالْمَعْلُومَاتِ لَكَانَتْ الْمَعْلُومَاتُ أَزَلِيَّةً ، لِأَنَّهُ
 لَا يَصِحُّ عَالَمٌ إِلَّا بِمَعْلُومٍ مُوْجُودٍ ، كَأَنَّهُ أَحَالَ تَعَلُّقَ الْعِلْمِ بِالْمَعْدُومِ .
 وَقَالَ أَيْضًا : لَوْ كَانَ عَالِمًا بِمَا يَفْعَلُهُ عِبَادُهُ قَبْلَ وَقُوعِ الْأَفْعَالِ مِنْهُمْ لَمْ يَصِحَّ
 اخْتِيَارُ الْعِبَادِ وَتَكْلِيفُهُمْ .

وَكَانَ هِشَامٌ يَقُولُ فِي الْقُرْآنِ : إِنَّهُ لَا خَالِقَ وَلَا مَخْلُوقَ ، وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ غَيْرُ
 مَخْلُوقٍ ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ ، وَالصِّفَةُ لَا تُوصَفُ عَنْده .

وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْهُ فِي أَفْعَالِ الْعِبَادِ ، فَرَوَى عَنْهُ أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ،
 وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهَا مَعَانٍ وَلَيْسَتْ بِأَشْيَاءٍ وَلَا أَجْسَامٍ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ عَنْده لَا يَكُونُ إِلَّا جِسْمًا
 وَكَانَ هِشَامٌ يَحْزِيزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ الْعَصِيَّانِ مَعَ قَوْلِهِ بِعَصْمَةِ الْأُمَّةِ مِنَ الذُّنُوبِ .
 وَزَعَمَ أَنَّ تَنْبِيهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَصَى رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي اخْتِذِ الْفِدَاءِ مِنْ أَسَارَى
 بَدْرٍ ، غَيْرَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَفَا عَنْهُ ، وَتَأَوَّلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : لَا لِيُغْفَرَ

لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ^(١) وفرق في ذلك بين النبي والإمام : بأن النبي إذا عصى أتاه الوحي بالتنبيه على خطأياه ، والإمام لا ينزل عليه الوحي فيجب أن يكون معصوما عن المعصية .

وكان هشام على مذهب الإمامية في الإمامة ، وأكفره سائر الإمامية بإجازته المعصية على الأنبياء .

وكان هشام يقول بنفي نهاية أجزاء الجسم ، وعنه أخذ النظام إبطال الجزء الذي لا يتجزأ .

وحكى زُرْقَان^(٢) عنه في مقالته أنه قال بمداخلة الأجسام بعضها في بعض ، كما أجاز النظام تداخل الجسمين اللطيفين في حيز واحد .

وحكى عنه زُرْقَان^(٢) أنه قال : الإنسان شيان : بدن ، وروح ، والبدن مَوَات ، والروح حساسة مدركة فاعلة ، وهى نور من الأنوار .

وقال هشام في سبيل الزلزلة : إن الأرض مركبة من طبائع مختلفة يُمسك بعضها بعضا ، فإذا ضعفت طبيعة منها غلبت الأخرى فكانت الزلزلة ، فإن ازدادت الطبيعة ضعفا كان الخسف .

وحكى زُرْقَان^(٢) عنه أنه أجاز المَشْيَ على الماء لغير نبي ، مع قوله بأنه لا يجوز ظهور الأعلام المعجزة على غير نبي .

ذكر هشام بن سالم الجواليقي^(٣) : هذا الجواليقي - مع رَفْضِهِ على مذهب

(١) من الآية ٢ من سورة الفتح

(٢) ورد في الزاهدية « زُرْقَان » وفي مقالات الأشعري « زُرْقَان » بغير باء ، وأثبتنا ما في الأولى وما في المقالات وما في طبقات المعتزلة ٧٨ حيث ذكر أن له كتابا في المقالات .

(٣) في خطط المقرئى (٣٦٨/٢ بولاق) هشام بن سالم الجولقي ، وسماه الجولقية .

الإمامية - مُفَرِّطٌ فِي التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ ، لِأَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ مَعْبُودَهُ عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ ، وَلَسَكِنَّهُ لَيْسَ بِلَحْمٍ وَلَا دَمٍ ، بَلْ هُوَ نُورٌ ساطِعٌ بَيَاضاً .

وَزَعَمَ أَنَّهُ ذُو حَوَاسِّ خَمْسٍ كَحَوَاسِّ الْإِنْسَانِ ، وَلَهُ يَدٌ ، وَرِجْلٌ ، وَعَيْنٌ ، وَأُذُنٌ ، وَأَنْفٌ ، وَفَمٌ ، وَأَنَّهُ يَسْمَعُ بِغَيْرِ مَا يَبْصُرُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ حَوَاسِّهِ مُتَغَايِرَةٌ ، وَأَنَّ نَصْفَهُ الْأَعْلَى مَجُوفٌ ، وَنَصْفَهُ الْأَسْفَلُ مُصَمَّمٌ .

وَحَكَى أَبُو عِيسَى الْوَرَّاقُ : أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ لِمَعْبُودِهِ وَفُرَّةً سَوْدَاءَ ، وَأَنَّهُ نُورٌ أَسْوَدٌ ، وَبَاقِيَهُ نُورٌ أَبْيَضٌ .

وَحَكَى شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ ^(١) فِي مَقَالَاتِهِ : أَنَّ هِشَامَ بْنَ سَالِمٍ قَالَ فِي إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِمِثْلِ قَوْلِ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ فِيهَا ، وَهِيَ أَنَّ إِرَادَتَهُ حَرَكَةٌ ، وَهِيَ مَعْنَى لَا هِيَ اللَّهُ وَلَا غَيْرُهُ ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ شَيْئًا تَحْرَكَ فَكَانَ كَمَا أَرَادَ

قَالَ : وَوَافَقَهُمَا أَبُو مَالِكٍ الْحَضْرَمِيُّ ، وَعَلِيُّ بْنُ هَيْثَمٍ ، وَهُمَا مِنْ شُيُوخِ الرُّوَافِضِ ، [عَلَى] أَنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ تَعَالَى حَرَكَةٌ ، غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالَا : إِنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُهُ .

وَحَكَى أَيْضاً عَنِ الْجَوَالِيقِ أَنَّهُ قَالَ فِي أَفْعَالِ الْعِبَادِ : إِنَّهَا أَجْسَامٌ ، لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ فِي الْعَالَمِ إِلَّا الْأَجْسَامُ ، وَأَجَازَ أَنْ يَفْعَلَ الْعِبَادُ الْأَجْسَامَ ، وَرَوَى مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ عَنْ شَيْطَانِ الطَّاقِ أَيْضاً .

(١) هُوَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي بَشَرٍ ، الْبَصْرِيُّ ، شَيْخُ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ ، أَخَذَ الْحَدِيثَ عَنْ زَكْرِيَّا السَّاجِي ، وَأَخَذَ الْجَدَلَ وَالنَّظَرَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْجَبَائِي ثُمَّ رَدَّ عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ ، وَكَانَ قَانِعًا مُتَعَفِّفًا ، مَاتَ فِي سَنَةِ ٣٢٤ ، وَقِيلَ : فِي سَنَةِ ٣٣٠ ، وَقِيلَ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ ، وَحَكَى ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ أَلْفُ خَمْسَةِ وَخَمْسِينَ تَصْنِيفًا (الْعَبَر : ٢٠٢/٣) .

٦٥ - ذكر الزرارية منهم^(١) :

هؤلاء أتباع زُرارة بن أعين^(٢)؛ وكان على مذهب الأفطحية القائلين بإمامة عبد الله بن جعفر ، ثم انتقل إلى مذهب الموسوية ، ويدعته المنسوبة إليه قوله بأن الله عز وجل لم يكن حياً ، ولا قادراً ، ولا سميعاً ، ولا بصيراً ، ولا عالماً ، ولا مريداً ، حتى خلق لنفسه حياة ، وقدرة ، وعلماً ، وإرادة ، وسمعا ، وبصراً ؛ فصار بعد أن خلق لنفسه هذه الصفات حياً ، قادراً ، عالماً ، مريداً ، سميعاً ، بصيراً .
وعلى منوال هذا الضال نسجت القدرية البصرية في القول بحدوث كلام الله ، وعليه نسجت الكرامية قولها بحدوث قول الله وإرادته وإدراكاته .

٦٦ - ذكر اليونسية^(٣) منهم :

هؤلاء أتباع يونس بن عبد الرحمن القمي ، وكان في الإمامية على مذهب القطعية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر ، وأفرط يونس هذا في باب التشبيه فزعم الله عز وجل يحمله حَمَلَةٌ عرشه ، وهو أقوى منهم ، كما أن الكركي^(٤) يحمله رجلاه وهو أقوى من رجله ، واستدل على أنه محمول بقوله : ﴿ ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية ﴾^(٥) وقال أصحابنا : الآية دالة على أن العرش هو المحمول دون الرب تعالى .

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٠٠ والتبصير ٢٤ وفهرست ابن النديم ص ٣٢٢ ومنهاج السنة لابن تيمية ٢٩٨/١ بولاق .

(٢) زرارة لقبه ، واسمه عبد ربه ، وكنيته أبو الحسن ، كان أول أمره على مذهب الأفطحية ، ثم انتقل إلى مذهب الموسوية ، ويقال : إنه رجع عن التشيع بته .

(٣) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٠٦ - والتبصير ٢٤ .

(٤) في الأصل « الكرسي » تصحيف ، والكرسي له أربع أرجل ، لارجلان ، والعبارة مأخوذة عن مقالات الأشعري ، قال الأشعري « واحتج يونس في أن الحملية تطبق حمل الباري وشبههم بالكركي وأن رجله تحملانه وهما دقيقتان » والكركي - بوزن الكرسي - طائر قريب من الوز ، أبتز الذنب ، رمادي اللون ، دقيق الرجلين طويلهما ، يأوى إلى الماء أحياناً ، وجمعه كراكي . (٥) من الآية ١٦ من سورة الحاقة

٦٧ - ذكر الشيطانية^(١) منهم :

هؤلاء أتباع محمد بن النعمان الرافضي^(٢) الملقَّب بشيطان الطاق ، كان في زمان جعفر الصادق ، وعاش بعده مدة ، وساق الإمامة إلى ابنه موسى ، وقطَعَ بموت موسى ، وانتظر بعض أسباطه ، وشارك هشام بن سالم الجواليقي في دعواه أن أفعال العباد أجسام ، وأن العبد يصح أن يفعل الجسم ، وشارك هشام بن الحكم ، وزعم أن الله تعالى إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها ، ولا يكون قبل تقديره الأشياء علماً بها ، وإلا ماصحَّ تكليف العباد .

* * *

قال عبد القاهر : قد ذكرنا في هذا الفصل فِرَقَ الرِّفْضِ من الزيدية ، والكيسانية ، والإمامية ، والكيسانية منهم اليوم مغمورون في غمار أخلاط الزيدية والإمامية ، وبين الزيدية والإمامية منهم مُعَادَاة تُورِثُ تضليل بعضهم بعضاً ، وقال بعض شعراء الإمامية يهجو الزيدية :

يا أيها الزيدية المهم ————— إمامكم ذا آفةٍ مُرْسَلَةٌ
يا رَحْمَاتِ الجَوْتَبَّا لَكُمْ غصتم فأخرجتم لنا جنده
فأجابه شاعر الزيدية :

إمامنا منتصب قائم لا كالذي يُطْلَبُ بالغرْبلة
كل إمام لا يُرى جَهْرَةً ليس يساوى عندنا خَرْدَلَةٌ

قال عبد القاهر : قد أجبتنا الفريقين عن شعرهما بقولنا :

يا أيها الرافضة المُنِيطَلَةٌ دَعُواكم من أصلها مُنْطَلَةٌ

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٠٧ - والتبصير ٢٤ - .

(٢) شيطان الطاق : لقب لقبوا به أبا جعفر محمد بن النعمان ، الأحول ، والشيعة تلقبه « مؤمن الطاق » وإضافته إلى سوق في طاق الحامل بالكوفة ، كان يجلس فيها للصرف ، وانظر فهرست ابن النديم ص ٢٦٤ والانتصار ص ٦ و ٥٨ و ١٧٧ .

إمامكم إن غاب في ظلمة فاستدركوا الغائب بالمشعلة
أو كان معموراً بأعماركم فاستخرجوا المعمور بالغزيلة
لكن إمام الحق في قولنا من سنة أو آية منزلة
وفيها للمهتدي مقنع كفي بهذين لنا منزله

الفصل الثاني

من فصول هذا الباب (١)

في بيان مقالات فرق الخوارج (٢)

قد ذكرنا قبل هذا أن الخوارج عشرون فرقة ، وهذه أسماؤها : الحكمة الأولى ، والأزارقة ، والنجدات ، والصفورية ، ثم العجاردة المفترقة فرقا منها الخازمية ، والشيعية ، والمعلومية ، والمجهولية ، وأصحاب طاعة لا يراد الله تعالى بها ، والصلتية ، والأخندية ، والشيبية ، والشيبانية ، والمعبدية ، والرشيديّة ، والمكرمية ، والحزبية ، والشمراخية ، والإبراهيمية ، والواقفة ، والإباضية .

(١) انظر مقالات الإسلاميين للأشعري : ١ / ١٥٦ وما بعدها بتحقيقنا - وخطط المقرئ : ٢ / ٣٥٢ وما يليها ، بولاق - والبدء والتاريخ : ٥ / ١٣٤ - والتبصير ص ٢٦ وما بعدها - وكامل البرد في عدة مواضع فانظر الجزء الثاني ص ٢٠٥ وما بعدها ط الخيرية .

(٢) يقال لهذه الطائفة : الخوارج ، والحرورية ، والنواصب ، والشراة ، والحكمية ، والمارقة ، فأما الخوارج فجمع خارج ، وهو الذي خلع طاعة الإمام الحق ، وأعلن عصيانه ، وألب عليه ، بعد أن يكون له تأويل ، وعلماء الشريعة يسمونهم «بغاة» . وأما النواصب فجمع ناصب - وقد يقال ناصب - وهو الغالي في بغض على بن أبي طالب ، وأما الحرورية فنسبة إلى حروراء - وهي بفتح الحاء والراء وسكون الواو ويقال : بفتح فضم - قرية أو كورة بظاهر الكوفة . وأما الشراة - بضم الشين - فجمع شار ، مثل قضاة وقاض ، وقد سموا أنفسهم بهذا الاسم وزعموا أنهم شروا أنفسهم من الله ، وانظر بعد هذا ما كتبناه على مقالات الأشعري ١ / ١٥٦ .

والإباضية منهم افترت فرقا معظمها فريقان : حَفْصِيَّة ، و حارثية .
فأما اليزيدية من الإباضية ، والميمونية من العجاردة فإنهما فرقتان من غُلَاة
الكُفَرَةِ الخارجين عن فرق الأمة ، وسنذكرهما في باب ذكر فرق الغُلَاة بعد
هذا إن شاء الله عز وجل .

وقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها ، فذكر الكعبي^(١) في
مقالاته أن الذي يجمع الخوارج - على افتراق مذاهبها - إكفار على ، وعثمان ،
والحكيم ، وأصحاب الجمل ، وكل من رضى بتحكيم الحكيم ، والإكفار بارتكاب
الذنوب ، ووجوب الخروج على الإمام الجائر .

وقال شيخنا أبو الحسن^(٢) : الذي يجمعهما إكفار على ، وعثمان ، وأصحاب
الجمل ، والحكيم ، ومن رضى بالتحكيم وصوب الحكيم أو أحدهما ، والخروج
على السلطان الجائر ، ولم يرض ما حكاه الكعبي من إجماعهم على تكفير مرتكبي
الذنوب ، والصواب ما حكاه شيخنا أبو الحسن عنهم ، وقد أخطأ الكعبي في دَعْوَاهُ
إجماع الخوارج على تكفير مرتكبي الذنوب منهم . وذلك أن النجَدَات^(٣)
من الخوارج لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقيهم .

وقد قال قوم من الخوارج : إن التكفير إنما يكون بالذنوب التي ليس فيها
وعيد مخصوص ، فأما الذي فيه حد أو وعيد في القرآن فلا يُرَادُ صاحبه على الاسم
الذي ورد فيه ، مثل تسميته زانياً ، وسارقاً ، ونحو ذلك .
وقد قالت النجَدَات^(٣) : إن صاحب الكبيرة من موافقيهم كافرٌ نعمةً ،
وليس فيه كفرٌ ديني .

(١) قد تقدمت ترجمة الكعبي في ص ١٢ من هذا الكتاب .

(٢) انظر ذلك في الموضع الذي ذكرناه من مقالات الإسلاميين : ١ / ١٥٦ .

(٣) النجَدَات : هم أصحاب نجدة بن عامر الحنفي ، وسيأتي ذكرهم وتفصيل

مقالاتهم في هذا الفصل .

وفي هذا بيان خطأ الكعبي في حكايته عن جميع الخوارج تكفير أصحاب الذنوب كلهم منهم ومن غيرهم .

وإنما الصواب فيما يجمع الخوارج كلها ما حكاه شيخنا أبو الحسن رحمه الله من تكفيرهم عليا، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمين، ومن صوبهما أو صوب أحدهما، أو رضى بالتحكيم .

ونذكر الآن تفصيل كل فرقة منهم إن شاء الله عز وجل .

٦٨ - ذكر المحكمة الأولى منهم : يقال للخوارج محكمة ، وشُرارة .
واختلفوا في أول من تشرى منهم ، ف قيل : عروة بن حدير^(١) أخو مرداس الخارجي^(٢) ، وقيل : أولهم يزيد بن عاصم المجاربي^(٣) ، وقيل : رجل من

(١) عروة بن حدير - ووقع محرفا في بعض كتب المقالات عروة بن جرير - ويقال : عروة بن أدية - بضم الهمزة وفتح الدال وتشديد الياء - وهو صواب أيضا : حدير أبوه أوجده ، وأدية جدته ، ويقال أمه - نص على ذلك أبو العباس المبرد في كتاب الكامل (١١٦/٢ الخيرية) قال « ويقال - فيما يروى من الأخبار - إن أول من حكم عروة بن أدية ، وأدية جدة له جاهلية ، وهو عروة بن حدير أحد بني ربيعة بن حنظلة » اهـ وقال ابن قتيبة : هو عروة بن عمرو بن حدير ؛ وقد قاتل عروة في حرب النهروان ثم نجا منها ، فلم يزل حيا مدة من خلافة معاوية ، ثم أتى به إلى زياد بن أبيه ، فسأله أسئلة ، ثم أمر به فضربت عنقه ، ثم دعا مولى له فسأله عنه وقال : صف لي أموره ، فقال : أطيب أم أختصر ؟ فقال : بل اختصر ، فقال : ما أتيت به بطعام في نهار قط ، ولا فرشت له فراشا بليل قط ، يريد أنه صائم النهار قائم الليل دائما ، وهذا مصداق قوله عليه الصلاة والسلام في شأن الخوارج المارقين من الدين كما يمرق السهم من الرمية حيث يقول « يحقر أحدكم صلاته بجنب صلاتهم - أو كما قال صلى الله عليه وسلم » وانظر المعارف ص ٤١٠ وانظر ص ٩١ الآتية .
(٢) مرادس : هو ابن حدير ، أو ابن أدية ، وهو أخو عروة السابق ذكره ، وقد رثاه عمران بن حطان رأس القعد من الصفرية ، انظر بعض ما قاله فيه في كامل المبرد : ١٠٨/٢ الخيرية ثم انظر المعارف ص ٤١٠ ثم انظر ص ٩١ الآتية .
(٣) ذكر أبو المظفر الإسفرائيني في التبصير (ص ٢٦) هذه الأقوال الثلاثة كما =

رببعة من بني يَشْكُر ، كان مع علي بصفين ، فلما رأى اتفاق الفريقين على الحكمين استوى على فرسه وحمل على أصحاب معاوية وقتل منهم رجلا ، وحمل على أصحاب علي وقتل منهم رجلا ، ثم نادى بأعلى صوته : ألا إني قد خلعتُ علياً ومعاوية ، وبرئتُ من حكمهما ، ثم قاتل أصحاب علي حتى قتله قوم من همدان . ثم إن الخوارج بعد رجوع علي من صفين إلى الكوفة انحازوا إلى حروراء ، وهم يومئذ اثنا عشر ألفا ، ولذلك سميت الخوارج حرورية ، وزعيمهم يومئذ عبد الله بن الكواء^(١) ، وشبث بن ربعي^(٢) وخرج إليهم علي يناظرهم ، فوضحت حُجته^(٣) عليهم ، فاستأمن إليه ابن الكواء مع عشرة من الفرسان ، وانحاز الباقيون منهم إلى النهروان ، وأمروا على أنفسهم رجلين ، أحدهما : عبد الله

= ذكرها المؤلف وبنفس عبارته ، وذكر المبرد في الكامل (١٢١/٢) قتيلا رابعا ، قال « وقيل : أول من حكم ولفظ بالحكومة ولم يشد بها رجل من بني سعد بن زيد مناة بن تميم بن مر ، من بني صريم ، يقال له الحجاج بن عبد الله ، ويعرف بالبرك ، وهو الذي ضرب معاوية على أليته » وهو يريد أنه أحد الثلاثة الذين تأمروا على اغتيال علي ومعاوية وعمرو بن العاص ، وكان هو الذي أخذ على نفسه اغتيال معاوية .

(١) عبد الله بن الكواء ، اليشكري : أول أمير للخوارج من حين اعتزلوا جيش علي وخرجوا عليه ، مع أنه كان من ذوى النجدة بين أصحاب علي ، وكان يحرضهم على القتال ويقول شعرا في مدح علي وتحريض جيش صفين ، ثم كان هو أحد الذين اختاروا عبد الله بن قيس (أبا موسى الأشعري) في قصة التحكيم ، انظر وقعة صفين لنصر بن مزاحم : ٢٩٥ و ٥٠٢ .

(٢) شبث بن ربعي - بكسر الراء وسكون الباء - التميمي ، الرياحي : له ذكر في جميع الخوارج وتوحيد كلمتهم (الكامل للمبرد : ١١٦/٢) ، وله من قبل ذلك كلام يراجع فيه معاوية ويدعوه إلى موادة علي والدخول في طاعته (وقعة صفين ١٨٧ ، ١٩٧) وكان أحد الذين يؤمرهم علي على من يخرج لقتال معاوية وأهل الشام (ص ١٩٥) وله شعر يتبجح فيه بالنصر على جيش معاوية (ص ٢٩٤) ويقال : إنه كان مؤذنا لسجاح حين ادعت النبوة (المعارف ٤٠٥) .

(٣) ذكر أبو العباس المبرد مناظرة علي لهم في الكامل ١١٧/٢ .

ابن وهب الراسبي^(١) ، والآخر : حَرْقُوص بن زُهَيْر البَجَلِي المعروف بذي
الثَدْيَةِ^(٢) . والتَقُوا في طريقهم إلى نَهْرَوَانَ رجل رَأَوْه يهرب منهم ، فأحاطوا
به ، وقالوا له : من أنت ؟ قال : أنا عبد الله بن خَبَاب بن الأَرْتِ^(٣) فقالوا له :

(١) عبد الله بن وهب : هو أول من أمره الخوارج عليهم أول ما اعتزلوا ،
بأبعوه لعشر بقين من شوال سنة ٣٧ ، وجعلوا أمير قتالهم شُبث بن ربعي المقدم ذكره
(مقالات الأشعري : ١/١٩٤) وكان قد امتنع عليهم ، وأومأ إلى غيره ، فلم يقنعوا
إلا به ، فكان إمام القوم ، وكان يوصف بالرأى (كامل المبرد : ٢/١١٩) وقتل
مع أصحابه لسبع خلون من صفر سنة ٣٨ (مقالات : ١/١٩٥) .

(٢) يختلف العلماء في ضبط هذه الكلمة ؛ فجمهرة المحدثين يروونها «ذو الثدية»
بضم الثاء المثناة - على أنه تصغير ثدى ، ومنهم من يروونها «ذو اليدية» بضم الياء
المثناة التحتيّة - على أنه تصغير يد ، وقد حكى ابن منظور في اللسان (ثدى)
القولين بعبارة يؤخذ منها ترجيح الثاني ، قال «وأما حديث علي عليه السلام في
الخوارج في ذي الثدية المقتول بالنهروان فإن أبا عبيد حكى عن الفراء أنه قال : إنما
قيل ذو الثدية بالهاء وهي تصغير ثدى ، قال الجوهرى : ذو الثدية لقب رجل اسمه
ثرملة ، فمن قال في الثدى إنه مذكر يقول : إنما أدخلوا الهاء في التصغير لأن معناه
اليد ، وذلك أن يده كانت قصيرة مقدار الثدى ، يدل على ذلك أنهم يقولون فيه ذو
اليديّة وذو الثدية جميعاً ، وإنما أدخل فيه الهاء وقيل ذو الثدية وإن كان الثدى مذكراً
لأنها كأنها بقية ثدى قد ذهب أكرهه فقالها كما يقال لحيمة وشحيمة ، فأشبهها على هذا
التأويل ، وقيل : كأنه أراد قطعة من ثدى ، وقيل : هو تصغير الثدوة بحذف النون
لأنها من تركيب الثدى . . . وقال الفراء عن بعضهم : إنما هو ذو اليدية ، قال :
ولا أرى الأصل كان إلا هذا ، ولكن الأحاديث تتابع بالثاء «اه» . وقد ذكر
أبو العباس المبرد قصة الخدج الذى تشبه يده ثدى المرأة ، فى الكامل (٢/١٣٩)
وسماه عمراً ذا الحنصرة ، أو ذا الخويصرة ، وأنشد فى ٢/١٦٣ أبياتاً للمرادى علق
عليها الأخفش بقوله «قال الأخفش : حرقوص ذو الثدية» ه ، وانظر أيضاً البدء
والتاريخ : ١٣٥/٥ - ١٣٧ .

(٣) عبد الله بن خباب بن الأَرْتِ ، أحد بنى سعد بن زيد مناة بن تميم ، قال ابن
قتيبة : «وكان خباب رجلاً فتياً ، وابنه عبد الله هو الذى قتلته الخوارج فسال دمه =

حَدَّثَنَا حَدِيثًا سَمِعْتُهُ عَنْ أَبِيكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ
أَبِي يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « سَتَكُونُ فِتْنَةُ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ
مِنَ الْقَائِمِ ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي ، وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ
يَكُونَ مَقْتُولًا فَلَا يَكُونُ قَاتِلًا » . فَشَدَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ يَقَالُ لَهُ مَسْمُوعٌ
بَسِيفَةٍ فَقَتَلَهُ ، فَجَرَى دَمُهُ فَوْقَ مَاءِ النَّهْرِ كَالشَّرَاكِ إِلَى الْجَانِبِ الْآخِرِ ، ثُمَّ إِنْتَهَمَ
دَخَلُوا مَنْزِلَهُ وَكَانَ فِي الْقَرْيَةِ الَّتِي قَتَلُوهُ عَلَى بَابِهَا ، فَقَتَلُوا وَلَدَهُ وَجَارِيَتَهُ أُمَّ وَلَدِهِ ،
ثُمَّ عَسَكُرُوا بِنَهْرَوَانَ ، وَانْتَهَى خَبَرُهُمْ إِلَى عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَسَارَ إِلَيْهِمْ فِي أَرْبَعَةِ
آلَافٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ الطَّائِي ^(١) وَهُوَ يَقُولُ :

نَسِيرُ إِذَا مَا كَاعَ قَوْمٌ وَبَلَدُوا بَرَايَاتِ صِدْقٍ كَالنُّسُورِ الْخَوَافِقِ
إِلَى شَرِّ قَوْمٍ مِنْ شُرَاةٍ تَحْزَبُوا وَعَادُوا إِلَهَ النَّاسِ رَبَّ الْمَشَارِقِ

= كَأَنَّهُ شَرَاكُ نَعْلٍ مَا أَمْدَقَ ، وَبَقَرُوا بَطْنَ أُمِّ وَلَدِهِ وَكَانَ نَازِلًا فِي قَرْيَةٍ ، فَبِهَذَا السَّبَبِ
اسْتَحْلَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتْلَهُمْ « ١ هـ (المعارف ٣١٧) وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ
(الكامل : ١٣٥/٢) « وَلَقِيَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُبَابٍ وَفِي عُنُقِهِ مَصْحَفٌ ، وَمَعَهُ امْرَأَتُهُ
وَهِيَ حَامِلٌ ، فَقَالُوا : إِنَّ هَذَا الَّذِي فِي عُنُقِكَ لِيَأْمُرُنَا أَنْ نَقْتُلَكَ ، قَالَ : مَا أَحْيَا
الْقُرْآنَ فَأَحْيَوْهُ ، وَمَا أَمَاتَهُ فَأَمَاتُوهُ - إِلَى آخِرِ الْقِصَّةِ الَّتِي حَكَى الْمُؤَلِّفُ الْمُهَيْمَنُ فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ مِنْهَا » وَانْظُرِ الْإِصَابَةَ رَقْمَ ٤٦٣٨ وَالِاسْتِيعَابَ رَقْمَ ١٥١٩ .

(١) هُوَ أَبُو طَرِيفٍ : عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، الطَّائِي ، أَبُوهُ حَاتِمُ الطَّائِي
مَضْرِبُ الثَّلِثِ فِي الْجُودِ وَالْكَرَمِ ، وَهُوَ سَيِّدُ طَيْءٍ ، أَسْلَمَ سَنَةَ سَبْعٍ ، فَأَكْرَمَهُ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَلْقَى لَهُ وَسَادَةً وَقَالَ : إِذَا أَنَا كَمْ كَرِيمٌ قَوْمٌ فَأَكْرَمُوهُ ، وَكَانَ
عَدِيُّ طَوِيلًا ، إِذَا رَكِبَ الْفَرَسَ كَادَتْ رِجْلَاهُ تَخْطَانِ فِي الْأَرْضِ ، وَشَهِدَ مَعَ عَلِيٍّ يَوْمَ
الْجَمَلِ فَقُتِلَ عَيْنُهُ وَقَتْلَ ابْنَهُ مُحَمَّدٌ يَوْمَئِذٍ ، وَقَتْلَ ابْنِهِ الْآخَرَ مَعَ الْخَوَارِجِ ، وَشَهِدَ مَعَ
عَلِيٍّ صَفِينَ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي سَنَةِ وَفَاتِهِ ؛ فَقِيلَ : تَوَفَّى فِي سَنَةِ ٦٦ ، وَقِيلَ : فِي سَنَةِ ٦٧
وَقِيلَ : فِي سَنَةِ ٦٨ (مشاهير علماء الأمصار رَقْمَ ٢٧١ - والعبر : ٧٤/١ - والمعارف
٣١٣ - والإصابة رَقْمَ ٥٤٦٧ والاسْتِيعَابُ ١٧٨١) .

طُغَاةٌ عَمَاءَ مَارِقِينَ عَنِ الْهَدَى كُلِّ يُرَى فِي قَوْلِهِ غَيْرَ صَادِقٍ
 وَفِينَا عَلِيٌّ ذُو الْمَعَالِي يَقُودُنَا إِلَيْهِمْ جَهَاراً بِالسُّيُوفِ الْبَوَارِقِ
 فَلَمَّا قَرُبَ عَلِيٌّ مِنْهُمْ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ : أَنْ سَلِمُوا قَاتِلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَبَّابٍ ،
 فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ : إِنْ كُنَّا قَتَلْنَاهُ ، وَلَئِنْ ظَفَرْنَا بِكَ قَتَلْنَاكَ ، فَأَتَاهُمْ عَلِيٌّ فِي جَيْشِهِ ،
 وَبَرَزُوا إِلَيْهِ بِجَمْعِهِمْ ، فَقَالَ لَهُمْ قَبْلَ الْقِتَالِ : مَاذَا نَقَمْتُمْ مِنِّي ؟ فَقَالُوا لَهُ : أَوَّلُ
 مَا نَقَمْنَا مِنْكَ أَنَا قَاتِلُنَا بَيْنَ يَدَيْكَ يَوْمَ الْجَمَلِ ، فَلَمَّا انْهَزَمَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ أَبْجَحَتْ لَنَا
 مَا وَجَدْنَا فِي عَسْكَرِهِمْ مِنَ الْمَالِ ، وَمَنْعَتُنَا مِنْ سَبْيِ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيِّهِمْ ، فَكَيْفَ
 اسْتَحْلَلْتَ مَا لَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَالذَّرِيَّةِ ؟ ! فَقَالَ : إِنَّمَا أَبْجَحْتُ لَكُمْ أَمْوَالَهُمْ بَدَلاً
 عَمَّا كَانُوا أَغَارُوا عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْبَصْرَةِ قَبْلَ قُدُومِي عَلَيْهِمْ ، وَالنِّسَاءَ وَالذَّرِيَّةَ
 لَمْ يَقَاتِلُونَا ، وَكَانَ لَهُمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ بِحُكْمِ دَارِ الْإِسْلَامِ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ رَدَّةٌ عَنِ
 الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ مَنْ لَمْ يَكْفُرْ ، وَبَعْدُ لَوْ أَبْجَحْتُ لَكُمْ النِّسَاءَ أَبْكُمْ يَأْخُذُ
 عَائِشَةُ^(١) فِي سَهْمِهِ ؟ فَخَجَلَ الْقَوْمُ مِنْ هَذَا ، ثُمَّ قَالُوا لَهُ : نَقَمْنَا عَلَيْكَ مَحْوَ إِمْرَةِ أَمِيرِ
 الْمُؤْمِنِينَ عَلَى اسْمِكَ فِي الْكِتَابِ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَعَاوِيَةَ لَمَّا نَازَعَكَ مَعَاوِيَةَ فِي ذَلِكَ ،
 فَقَالَ : فَعَلْتُ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ حِينَ قَالَ لَهُ
 سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو^(٢) : لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَمَّا نَازَعْتُكَ ، وَلَكِنْ أَكْتُبُ

(١) هِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ، وَصَفِيَّةُ رَسُولِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، الصَّدِيقَةُ بِنْتُ الصَّدِيقِ :
 عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ ، عَقَدَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ بِمَكَّةَ ، وَدَخَلَ بِهَا فِي الْمَدِينَةِ بَعْدَ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ
 مِنْ مَقْدَمِهِ الْمَدِينَةَ ، وَقَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانَ عَشْرَةَ سَنَةً ، وَكَانَتْ تَكْنَى : أُمُّ
 عَبْدِ اللَّهِ ، بِاسْمِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ابْنِ أَخْتِهَا أَصْنَافُ النِّسَابِيَّةِ ، وَتُوفِيَتْ فِي سَنَةِ ٥٧
 (الْمَعَارِفُ ص ١٣٤ - وَالْعَبْرُ : ٦٢/١ - وَالْإِصَابَةُ رَقْم ٧٠١) .

(٢) سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو أَخُو بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَى : هُوَ رَسُولُ قُرَيْشٍ وَمِثْلُهَا فِي صَلَاحِ
 الْحُدَيْبِيَّةِ الَّذِي عَقَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى أَنْ يَرْجِعَ عَامَهُ ، ثُمَّ يَعُودُ مِنْ قَابِلٍ ، ثُمَّ أَسْلَمَ
 سُهَيْلٌ ، وَجَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ ، وَأَعْطَاهُ مِنْ غَنَائِمِ حُنَيْنٍ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ ،
 وَكَانَ لَهُ مَوْقِفٌ مُحَمَّدٌ يَوْمَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (سِيرَةُ ابْنِ هِشَامٍ =

باسمك واسم أبيك ، فكتب : « هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله وسهيل بن عمرو » وأخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لي منهم يوماً مثل ذلك ، فكانت قصتي في هذا مع الأبناء قصة رسول الله عليه الصلاة والسلام مع الآباء ، فقالوا له : فلم قلت للحكمين : إن كنت أهلاً للخلافة فأثبتي ، فإن كنت في شك من خلافتك فغيرك بالشك فيك أولى ، فقال : إنما أردت بذلك النصفة لمعاوية ، ولو قلت للحكمين أحكامي بالخلافة لم يرض بذلك معاوية ، وقد دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم نصارى نجران إلى المباهلة وقال لهم : ﴿ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ ، ونساءنا ونساءكم ، وأنفسنا وأنفسكم ، ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين ﴾^(١) فأَنصَفَهُمْ بذلك من نفسه ، ولو قال « أبتهل فأجعل لعنة الله عليكم » لم يرض النصارى بذلك ، لذلك أَنصَفْتُ أنا معاوية من نفسي ، ولم أدر غدر عمرو ابن العاص ، قالوا : فلم حكمت الحكمين في حق كان لك ؟ فقال : وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حكم سعد بن معاذ^(٢) في بني قريظة ، ولو شاء لم يفعل ،

= بتحقيقنا : ٣ / ٣٦٥ و ٤ / ١٤٠ ، ٣٤٦) وابنه أبو جندل بن سهيل هو الذي جاء إلى رسول الله ساعة كان عهد الصلح يكتب ، قد انقلت من محبسه وجاء يرسف في الحديد ، فلما رآه أبوه أخذ يحجره ليرده إلى قريش وهو يصرخ : يا معشر المسلمين أأرد إلى المشركين يفتنونني في ديني ؟ فقال له رسول الله « يا أبا جندل اصبر واحتسب » وقد هاجر من بعد ذلك ، ومات غازياً في طاعون عمواس سنة ١٨ (السيرة : ٣ / ٣٦٧ - والعبر : ١ / ٢٢) .

(١) من الآية ٦١ من سورة آل عمران ، وانظر قصة وفد نصارى نجران والمباهلة في سيرة ابن هشام (١ / ٣١٨ بتحقيقنا) ويقال : إن هؤلاء النصارى من الحبشة .

(٢) سعد بن معاذ : أبو عمرو ، سيد الأوس ، شهد الخندق مع رسول الله فأصابه سهم ، وكانت غزوة بني قريظة بعقب الخندق ، وفيها نزل بنو قريظة على حكم سعد بعد حصار خمسة وعشرين يوماً ، فحكم سعد بأن تقتل مقاتلتهم ، وتسبي ذراريهم ، فقتل منهم أكثر من ستمائة ، وسبي من عداهم ، وقد قال رسول الله لسعد حين حكم =

وأقت أنا أيضاً حكماً ، لكن حكّم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حكم بالعدل ، وحكمى خدع حتى كان من الأمر ما كان ، فهل عندكم شئ سوى هذا؟ فسكت القوم ، وقال أكثرهم : صدق والله ، وقالوا : التوبة ؛ واستأمن إليه منهم يومئذ ثمانية آلاف ، وانفرد منهم أربعة آلاف بقتاله مع عبد الله بن وهب الراسبي وحرّقوص بن زهير البجلي ، وقال على للذين استأمنوا إليه : اعتزلوني في هذا اليوم ، وقال لأصحابه : قاتلوهم ، فوالذى نفسى بيده لا يقتل منا عشرة ولا ينجو عشرة منهم ، فقتل من أصحاب على يومئذ تسعة ، وهم : ذؤيب بن وبرة البجلي ، وسعد بن مجالد السبيعي ، وعبد الله بن حماد الجريري ، ورفاعة بن وائل الأرحبي ، والفياض بن خليل الأزدي ، وكيسوم بن سلامة الجهني ، وعتبة بن عبيد الخولاني ، وجميع بن جشم الكندي ، وحبیب بن عاصم الأودي . قتل هؤلاء التسعة تحت راية على رضى الله عنه فحسب ، وبرز حرّقوص بن زهير إلى على وقال : يا ابن أبي طالب ؛ لا تريد بقتالك إلا وجه الله والدار الآخرة ، وقال له على : بل مثلكم كما قال الله عز وجل (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ؟ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً)^(١) منهم أنت ورب الكعبة ، ثم حمل عليه في أصحابه ، وقتل عبد الله بن وهب في المبارزة وصرع ذو الشدّة عن فرسه . وقتلت الخوارج يومئذ فلم يُقِلَّتْ منهم غير تسعة أنفس ، صار منهم رجلان إلى سجستان ، و... أتباعهما خوارج سجستان ، ورجلان إلى اليمن ومن أتباعهما إباضية اليمن ، ورجلان صارا إلى عُمان ، ومن أتباعهما خوارج عُمان ، ورجلان صارا إلى ناحية الجزيرة ، ومن أتباعهما كان خوارج الجزيرة ،

« لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة » ثم مات سعد متأثراً بجراحه ، فقال رسول الله « اهتز عرش الله لموت سعد » وفي ذلك يقول حسان بن ثابت : وما اهتز عرش الله من أجل هالك سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو (١) الآية ١٠٣ من سورة الكهف .

ورجل منهم صار إلى تل موزن . وقال على لأصحابه يومئذ : اطلبوا ذا الشُّدَّةِ فوجدوه تحت دالية ورأوا تحت يده عند الإبط مثل ثَدْيِ المرأة ، فقال : صدق الله ورسوله ، وأمر فقتل .

فهذه قصة المحكمة الأولى ، وكان دينهم إكفار على ، وعثمان ، وأصحاب الجمل ، ومعاوية ، وأصحابه ، والحكمين ، ومن رضى بالتحكيم ، وإكفار كل ذى ذنب ومعصية .

ثم خرج على بعد ذلك من الخوارج جماعة كانوا على رأى المحكمة الأولى ، منهم أشرسُ بن عوف ، وخرج عليه بالأنبار ، وغفلة التيمى من تيم عَدِيٍّ ، خرج عليه بماسبذان ، والأشهب بن بشر العرنى ، خرج عليه بجرجرايا وسعد بن قفل ، خرج عليه بالمدائن ، وأبو مريم السعدى ، خرج عليه فى سواد الكوفة ، فأخرج على إلى كل واحد جيشاً مع قائد حتى قتلوا أولئك الخوارج ثم قُتِلَ على رضى الله عنه فى تلك السنة فى شهر رَمَضان سنة ثمان وثلاثين من الهجرة^(١) .

فلما استوت الولاية لمعاوية خرج عليه وعلى من بعده إلى زمان الأزارقة قوم كانوا على رأى المحكمة الأولى .

منهم عبد الله بن جوشا الطائى ، خرج على معاوية بالنخيلة من سواد

(١) لا يختلف المؤرخون فى أن أمير المؤمنين أبا السبطين على بن أبى طالب استشهد ليلة الجمعة لسبع عشرة ليلة مضت من شهر رمضان من سنة أربعين ، ضربه عدو الله وعدو الإسلام والمسلمين عبد الرحمن بن ملجم المرادى ، الخارجى ، وهو قائم لصلاة الصبح ، بسيف مسموم - ويقال : بخنجر - وأنه رضى الله تعالى عنه توفى غداة يوم الجمعة ، ويقول الحافظ الذهبي « ثم قتل ابن ملجم وأحرق والله الحمد » (العبر : ١ / ٤٦ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٥ - والمعارف فى مواضع كثيرة تراجع فى الفهرس) .

الكوفة ، فأخرج معاوية إليه أهل الكوفة حتى قتلوا أولئك الخوارج .
ثم خرج عليه حوثة بن وداع الأسدي ، وكان من المستأمنين إلى على يوم
النهران ، في سنة إحدى وأربعين^(١) .
ثم خرج قرّة بن نوفل الأشجعي ، والمستورد بن علقمة التميمي ، على المغيرة
ابن^(٢) شُعْبَةَ ، وهو يومئذ أمير الكوفة من قبل معاوية ، فقتلا في حربه .
ثم خرج معاذ بن جرير على المغيرة ، فقتل في حربه .
ثم خرج زياد بن خراش العجلي ، على زياد بن أبيه ، فقتل في حربه .
وخرج قريب بن مرة على عبيد الله بن زياد ، وخرج عليه أيضاً زحاف
ابن زحر الطائي ، واستعرضا الناس في الطريق بالسيف ، فأخرج ابن زياد
إليهما بعباد بن الحصين الحبطي في جيش ، فقتلوا أولئك الخوارج .
فهؤلاء هم الخوارج الذين عاونوا على المحكّة الأولى قبل فتنة الأزارقة ،
والله أعلم .

٦٩ — ذكر الأزارقة منهم^(٣) :

هؤلاء أتباع نافع بن الأزرق الحنفي المكنى بأبي راشد^(٤) ولم تكن

- (١) في سنة إحدى وأربعين : مرتبط بخروجه على معاوية .
(٢) هو أبو عبد الله - ويقال : أبو عيسى - المغيرة بن شعبة بن أبي عامر ،
الثقفي ، شهد بيعة الرضوان ، وشهد اليمامة ، وفتح الشام ، واليرموك ، والقادسية ،
وولاه عمر البصرة ، وهو أول من وضع ديوان البصرة ، وفقت عينه يوم اليرموك ،
وولاه معاوية الكوفة ، ومات وهو أميرها بالطاعون ، في سنة ٥٠ (المعارف
ص ٢٩٥ - ومشاهير علماء الأمصار ٢٦٩ - والعبر : ٥٦/١ - والإصابة رقم ٧١٧٥)
(٣) انظر في بيان آراء هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ١٥٧ -
والتبصير ٢٩ - والملل والنحل للشهرستاني : ١ / ١١٨ .

(٤) هو أبو راشد : نافع بن الأزرق بن قيس بن نهار ، أحد بني الدول
ابن حنيفة ، كان أول خروجه بالبصرة في عهد عبد الله بن الزبير ، وفي سنة ٦٥ =

للخوارج قُطُّ فرقةٌ أكثر عدداً ولا أشد منهم شَوْكة .

والذي جمعهم من الدين أشياء :

منها : قولهم بأن مخالفهم من هذه الأمة مشركون ، وكانت المحكمة الأولى يقولون : إنهم كفرة لا مشركون .

ومنها : قولهم إن القعدة^(١) - ممن كان على رأيهم - عن الهجرة إليهم مشركون وإن كانوا على رأيهم .

ومنها : أنهم أوجبوا امتحان مَنْ قصد عسكرهم إذا ادَّعى أنه منهم : أن يُدْفَعَ إليه أسير من مخالفهم ويأمره بقتله ، فإن قتله صدَّقوه فدعواه أنه منهم ، وإن لم يقتله قالوا : هذا منافق ومشرك ، وقتلوه .

ومنها : أنهم استباحوا قتل نساء مخالفهم ، وقتل أطفالهم ، وزعموا أن الأطفال مشركون ، وقطعوا بأن أطفال مخالفهم مُخلَّدون في النار .

واختلفوا في أول مَنْ أحدث ما انفردت الأزارقة به من إكفار القعدة عنهم ، ومن امتحان من قصد عسكرهم .

= اشتدت شوكته وكثرت جموعه ، فبعث إليه عبد الله بن الحارث مسلم بن عبس ابن كريز بن ربيعة على رأس جيش كثيف ، فاشتد بينهم القتال حتى قتل مسلم أمير الجيش وقتل نافع أمير الخوارج ، في جمادى الآخرة (خطط المقرئ : ٣٥٤ / ٢ - وكامل ابن الأثير : ٨١ / ٤ - وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد : ١ / ٣٨٠ وما بعدها - وكامل المبرد : ٢ / ١٧١ و ١٨٠ والمعارف ص ٦٢٢) .

(١) يقال « القعدة » : جمع قاعد ، ونظيره حارس وحرس وخدام وخدم ، ويقال « قعدة » بالياء ، ونظيره كافر وكفرة وفاجر وفجرة وفاسق وفسقة ، والقعدة : غلب على قوم من الخوارج قعدوا عن نصرته على وعن مقاتلته أيضاً ، وينسب إليهم فيقال : قعدى ، وفى شعر الحسن بن هانئ المشهور بأبي نواس :

فكأنى وما أزين منها قعدى يزين التحكما

منهم من زعم أن أول من أحدث ذلك منهم عبد ربه الكبير ومنهم من قال : عبد ربه الصغير ^(١) .

ومنهم من قال : أول من قال ذلك رجل منهم اسمه عبد الله بن الوضين ، وخالف نافع بن الأزرق في ذلك واستتابه منه ، فلما مات ابن الوضين رجع نافع وأتباعه إلى قوله ، وقالوا : كان الصواب معه ، ولم يكفر نافع نفسه بخلافه إياه حين خالفه ، وأكفر من يخالفه بعد ذلك ، ولم يتبرأ من الحكمة الأولى في تركهم إكفار القعدة عنهم ، وقال : إن هذا شيء ما زلنا نأخذ به دونهم ، وأكفر من يخالفهم بعد ذلك في إكفار القعدة عنهم .

وزعم نافع وأتباعه أن دار مخالفيهم دار كفر ، ويجوز فيها قتل الأطفال والنساء ، وأنكرت الأزارقة الرجم ، واستحلوا كفر الأمانة التي أمر الله تعالى بأدائها ، وقالوا : إن مخالفينا مشركون ، فلا يلزمنا أداء أمانتنا إليهم ، ولم يقيموا الحد على قاذف الرجل المحصن ، وأقاموه على قاذف المحصنات من النساء ، وقطعوا يد السارق في القليل والكثير ، ولم يعتبروا في السرقة نصاباً .

وأكفرهم الأمة في هذه البدع التي أحدثوها بعد كفرهم الذي شاركوا فيه الحكمة الأولى ، فبأوا بكفر على كفر ، كمن باء بغضب على غضب ، وللـكافرين عذاب مهين .

(١) كان عبد ربه الصغير قبل أن يتردى في المهوأة معلم كتاب ، وكان عبد ربه الكبير بائع رمان ، وكلاهما من موالى قيس بن ثعلبة ، وأول ظهورهما أن الخوارج ذهبوا إلى قطري بن الفجاءة يشكون من رجل كان قطري يقدمه عليهم ، فلم يشكهم منه ، فقال القوم لقطري : فإننا قد خلعتك وبايعنا عبد ربه الصغير ، وانفصل إلى عبد ربه الصغير أكثر من شظرتهم ، وجلهم من الموالى والعجم (انظر مقالات الإسلاميين : ١/ ١٦٠ وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد : ١/ ٤٠٣ وانظر بنوع خاص كامل المبرد : ٢/ ٢٣١ و ٢٣٧ و ٢٤٣ وما بعدها ط الخيرية ١٣٠٨) .

ثم الأزارقة بعد اجتماعها على البدع التي حكيناها عنهم بايعوا نافع بن الأزرق وسمّوه أمير المؤمنين ، وانضم إليهم خوارج عمان واليمامة فصاروا أكثر من عشرين ألفاً ، واستولوا على الأهواز وما وراءها من أرض فارس وكرمان وجبوا خراجها ، وعامل البصرة يومئذ عبد الله بن الحارث الخزاعي من قبل عبد الله بن الزبير ، فأخرج عبد الله بن الحارث جيشاً مع مسلم بن عيسى بن كرز بن حبيب بن عبد شمس لحرب الأزارقة ، فاقتتل الفريقان بدولاب الأهواز ، فقتل مسلم بن عيسى وأكثر أصحابه ، فخرج إلى حربهم من البصرة عمر ابن عبيد الله بن معمر التميمي في ألفي فارس ، فهزمتهم الأزارقة ، فخرج إليهم حارثة ابن بدر الغداني في ثلاثة آلاف من جند البصرة ، فهزمتهم الأزارقة ، فكتب عبد الله بن الزبير من مكة إلى المهلب بن أبي صفرة^(١) وهو يومئذ بخراسان يأمره بحرب الأزارقة وولاه ذلك ، فرجع المهلب إلى البصرة ، وانتخب من جندها عشرة آلاف ، وانضم إليه قومه من الأزد فصار في عشرين ألفاً ، وخرج وقاتل الأزارقة وهزمهم عن دولاب الأهواز إلى الأهواز ، ومات نافع ابن الأزرق في تلك الهزيمة ، وبايعت الأزارقة بعده عبيد الله بن مأمون التميمي ، وقاتلهم المهلب بعد ذلك بالأهواز فقتل عبيد الله بن مأمون في تلك الواقعة ، وقتل أيضاً أخوه عثمان بن مأمون مع ثلاثمائة من أشد الأزارقة ، وانهزم الباقون

(١) هو أبو سعيد : المهلب بن أبي صفرة - واسم أبي صفرة ظالم بن سراق ، الأزدى ، من أزد العتيك . كان المهلب من أشجع الناس ، وهو الذي حمى البصرة من الخوارج حتى سماها الناس بصره المهلب . ولده عبد الله بن الزبير خراسان في سنة ٦٥ ، فخارب الأزارقة وأفنى منهم عدداً كثيراً ، ثم ولي قتالهم في عهد عبد الملك ابن مروان ، وفي شهر ذي الحجة من سنة ٨٢ مات (المعارف ٣٩٩ - والعبر : ٧٢/١ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٩٥) .

منهم إلى أيدج وبايعوا قَطْرِيَّ بن الفُجَاءة^(١) وسموه أمير المؤمنين ، وقتلهم المهلبُ بعد ذلك حروبا كانت سِجَالاً^(٢) ، وانهزمت الأزارقة في آخرها إلى سابور من أرض فارس ، وجعلوها دار هجرتهم ، وثبت المهلب وبنوه وأتباعهم على قتالهم تسع عشرة سنة ، بعضها في أيام عبد الله بن الزبير ، وبقية في زمان خلافة عبد الملك بن مروان وولاية الحجاج على العراق ، وقرَّرَ الحجاج المهلب على حرب الأزارقة ، فدامت الحرب في تلك السنين بين المهلب وبين الأزارقة كراً و فرأ فيما بين فارس والأهواز ، إلى أن وقع الخلاف بين الأزارقة وفارق عبد ربه الكبير قَطْرِيّاً وصار إلى واد بجيرفت كرمين في سبعة آلاف رجل ، وفارقه عبد ربه الصغير في أربعة آلاف ، وصار إلى ناحية أخرى من كرمان ، وبقى قطري في بضعة عشر ألف رجل بأرض فارس ، وقتله المهلبُ بها ، وهزمه إلى أرض كرمان وتبعه وقتله بأرض كرمان وهزمه منها إلى الري ، ثم قاتل عبد ربه الكبير فقتله ، وبعث بابنه يزيد بن المهلب إلى عبد ربه الصغير فأتى عليه وعلى أصحابه ، وبعث الحجاج سفيان بن الأبرد السكبي في جيش كثيف إلى قطري بعد أن انحاز من الري إلى طبرستان فقتلوه بها ، وأنفذوا برأسه إلى الحجاج ، وكان عبيدة بن هلال اليشكري^(٣) قد فارق

(١) هو أبو نعامه : قطري بن الفجاءة ، أحد بني حرقوص بن مازن بن مالك ابن عمرو بن تميم ، خرج في أيام عبد الله بن الزبير ، وبقى عشرين سنة يسلم عليه بالخلافة ، وفي أيام عبد الملك بن مروان وجه إليه الحجاج جيشاً بعد جيش ، وكان آخرها بقيادة سفيان بن الأبرد السكبي ، فقتله - ويقال : عثرت به فرسه فمات ، وأتى الحجاج برأسه ، وذلك في سنة ٧٩ (المعارف ٤١١ - العبر : ٩٠/١) .

(٢) تقول « كانت الحرب بين الفريقين سجالات » تعني أن النصر يكون لهذا الفريق مرة ولذلك مرة أخرى ، وأصل السجال جمع سجل ، هو الدلو .

(٣) عبيد بن هلال : أحد بني يشكر بن بكر بن وائل ، وهو الذي يقول

عن نفسه :

قَطَرِيًّا وانحاز إلى قومس ، فتبعه سفيان بن الأبرد وحاصره في حصن قومس إلى أن قتله وقتل أتباعه ، وَطَهَّرَ اللهُ بذلك الأرض من الأزارقة ، والحمد لله على ذلك .

٧٠ - ذكر الفجعات ^(١) منهم :

هؤلاء أتباع نَجْدَةَ بن عامر الحنفي ^(٢) وكان السبب في رياسته وزعامته أن نافع بن الأزرق لما أظهر البراءة من القعدة عنه بعد أن كانوا على رأيه ، وسماهم مشركين ، واستحلّ قتل أطفال مخالفيه ونسائهم ، وفارقه أبو فديك ، وعطية الحنفي ، وراشد الطويل ، ومقلاص ، وأيوب الأزرق ، وجماعة من أتباعهم ، وذهبوا إلى اليمامة فاستقبلهم نجدة بن عامر في جُندٍ من الخوارج يريدون اللحق بعسكر نافع ، فأخبروهم بأحداث نافع ، وردّوهم إلى اليمامة ، وبايعوا بها نجدة بن عامر ، وأكفروا من قال بكفار القعدة منهم عن الهجرة إليهم ، وأكفروا من قال بإمامة نافع ، وأقاموا على إمامة نَجْدَةَ إلى أن اختلفوا عليه في أمور نَقَمُواها منه ، فلما اختلفوا عليه صاروا ثلاث فرق :

= أنا ابن خبر قومه هلال شيخ على دين أبي بلال
وذاك ديني آخر الليالي

(انظر كامل ابن الأثير : ٨١/٤ وكامل المبرد : ٢٣٢/٢ ومقالات الأشعري : ١٦٠/١) .

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١٦٢/١ وما بعدها ، والتبصير ص ٣٠ ، والملل والنحل للشهرستاني : ١٢٢/١ وما بعدها ، وخطط المقرئ : ٣٥٤/٢ .

(٢) نجدة بن عامر ، الحنفي ، استولى على اليمامة والبحرين في سنة ٦٦ ، وكان منه ما ذكر المؤلف بعضه ، وفي سنة ٦٩ قتله أصحابه (العبر : ٧٤/١ ، ٧٧) .

(١) فرقة صارت مع عطية بن الأسود الحنفي^(١) إلى سجستان ، وتبعهم خوارج سجستان ، ولهذا قيل لخوارج سجستان في ذلك الوقت «عَطَوِيَّة» .
(٢) وفرقة صارت مع أبي^(٢) فُدَيْكٍ حَرْبًا على نَجْدَةَ ، وهم الذين قتلوا نَجْدَةَ .

(٣) وفرقة عَذَرُوا نَجْدَةَ في أحداثه وأقاموا على إمامته .
والذي نَقَمَهُ على نَجْدَةَ أتباعه أشياء :

منها : أنه بعث جيشًا في غزو البر ، وجيشًا في غزو البحر ، ففَضَّلَ الذين بعثهم في البر على الذين بعثهم في البحر في الرزق والعطاء .
ومنها : أنه بعث جيشًا ، فأغاروا على مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وأصابوا منها جارية من بنات عثمان بن عفان ، فكتب إليه عبد الملك في شأنها ، فاشتراها من الذي كانت في يديه ورَدَّها إلى عبد الملك بن مروان ، فقالوا له : إنك رَدَدْتَ جارية لنا على عدونا .

ومنها : أنه عَذَرَ أهل الخطأ في الاجتهاد بالجهالات ، وكان السبب في ذلك أنه بعث ابنه المضرج مع جند من عسكره إلى القطيف ، فأغاروا عليها ، وسَبَّوْا منها النساء والذرية ، وقَوَّموْا النساء على أنفسهن ، ونكحوهن قبل إخراج الخمس من الغنيمة ، وقالوا : إن دخلت النساء في قسمنا فهو مرادنا ، وإن زادت

(١) قال المقرئ : « عطية بن الأسود : بعثه نَجْدَةُ إلى سجستان ، فأظهر مذهبه بمرور ، فعرفت أصحابه بالعطوية » وذكر مقالته (٣٥٤/٢) وقال الأشعري « فأما عطية بن الأسود الحنفي وأصحابه الذين يسمون العطوية ، فإنه لم يحدث قولاً أكثر من أنه أنكر على نافع ما أحدثه من أقاويله وفارقه ، ثم أنكر على نَجْدَةَ وفارقه ومضى إلى سجستان » (١٦٤/١) .

(٢) يقول الأشعري (المقالات : ١٦٩/١) : « ومن الخوارج الفديكية أصحاب أبي فديك ولا نعلم أنهم تفردوا بقول أكثر من إنكارهم على نافع ونَجْدَةَ » وانظر أيضاً كامل المبرد : ٢٥١/٢ .

قِيَمَهُنَّ عَلَى نَصِيبِنَا مِنَ الْغَنِيمَةِ غَرَمْنَا الزِّيَادَةَ مِنْ أَمْوَالِنَا ، فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَى نَجْدَةَ سَأَلُوهُ عَمَّا فَعَلُوا مِنْ وَطْءِ النِّسَاءِ وَمِنْ أَكْلِ طَعَامِ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ إِخْرَاجِ الْخَمْسِ مِنْهَا وَقَبْلَ قِسْمَةِ أَرْبَعَةِ أَخْصَاسِهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ ، فَقَالَ لَهُمْ : لَمْ يَكُنْ لَكُمْ ذَلِكَ ، فَقَالُوا : لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لَنَا ، فَعَذَّرَهُمْ بِالْجَهَالَةِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ الدِّينَ أَمْرَانِ : أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَعْرِفَةُ رُسُلِهِ ، وَتَحْرِيمُ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، وَتَحْرِيمُ غَضَبِ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى جَمَلَةً ، فَهَذَا وَاجِبٌ مَعْرِفَتُهُ عَلَى كُلِّ مَكْلَفٍ . وَمَا سِوَاهُ فَالْنَّاسُ مَعْذُورُونَ بِجَهَالَتِهِ حَتَّى يَقِيمَ عَلَيْهِ الْحُجَّةَ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، فَمَنْ اسْتَحْلَّ بِاجْتِهَادِهِ شَيْئًا مُحَرَّمًا فَهُوَ مَعْذُورٌ ، وَمَنْ خَافَ الْعَذَابَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ الْخَطِيءِ قَبْلَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ فَهُوَ كَافِرٌ .

وَمَنْ بَدَعَ نَجْدَةَ أَنَّهُ تَوَلَّى أَصْحَابَ الْحُدُودِ مِنْ مُوَافَقِيهِ ، وَقَالَ : لَعَلَّ اللَّهَ يَعْذِبُهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فِي غَيْرِ نَارِ جَهَنَّمَ ثُمَّ يَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةُ ، وَزَعَمَ أَنَّ النَّارَ يَدْخُلُهَا مَنْ خَالَفَهُ فِي دِينِهِ .

وَمِنْ ضَلَالَاتِهِ أَيْضًا أَنَّهُ أَسْقَطَ حَدَّ الْخَمْرِ .

وَمِنْهَا أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ : مَنْ نَظَرَ نَظْرَةً صَغِيرَةً ، أَوْ كَذَبَ كَذْبَةً صَغِيرَةً وَأَصْرَّ عَلَيْهَا فَهُوَ مُشْرِكٌ ، وَمَنْ زَنَى ، وَسَرَقَ ، وَشَرِبَ الْخَمْرَ غَيْرَ مُصِرٍّ عَلَيْهِ فَهُوَ مُسْلِمٌ ، إِذَا كَانَ مِنْ مُوَافَقِيهِ عَلَى دِينِهِ .

فَلَمَّا أَحْدَثَ هَذِهِ الْأَحْدَاثَ وَعَذَّرَ أَتْبَاعَهُ بِالْجَهَالَاتِ اسْتَتَابَهُ أَكْثَرُ أَتْبَاعِهِ مِنْ أَحْدَاثِهِ وَقَالُوا لَهُ : أَخْرِجْ إِلَى الْمَسْجِدِ وَتُبْ مِنْ أَحْدَاثِكَ ، فَفَعَلَ ذَلِكَ . ثُمَّ إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ نَدِمُوا عَلَى اسْتَتَابَتِهِ ، وَانْضَمُّوا إِلَى الْعَازِرِينَ لَهُ ، وَقَالُوا لَهُ : أَنْتَ الْإِمَامُ وَلَكَ الْاجْتِهَادُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَنَا أَنْ نَسْتَتِيبَكَ ، فَتُبْ مِنْ تَوْبَتِكَ ، وَاسْتَتَبِ الَّذِينَ اسْتَتَابُوكَ وَإِلَّا نَابِذُوكَ ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ، فَافْتَرَقَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ وَخَلَعَهُ أَكْثَرُهُمْ ، وَقَالُوا لَهُ : اخْتَرْنَا لَنَا إِمَامًا فَاخْتَارَ أَبَا فُدَيْكٍ وَصَارَ رَاشِدَ الطَّوِيلِ مَعَ أَبِي فُدَيْكٍ يَدًا

واحدة ، فلما أستولى أبو فديك على اليمامة علم أن أصحاب نجدة إذا عادوا من غزواتهم أعادوا نجدة إلى الإمارة ، فطلب نجدة ليقتله ، فاخفى نجدة في دار بعض عاذريه ينتظر رجوع عساكره الذين كان قد فرقهم في سواحل الشام ونواحي اليمن ، ونادى منادى أبي فديك : مَنْ دَلَّنَا على نجدة فله عشرة آلاف درهم ، وأى مملوك دَلَّنَا عليه فهو حر ، فدلَّت عليه أمة للذين كان نجدة عندهم ، فأنفذ أبو فديك راشداً الطويل في عسكر إليه ، فكبسوه وحملوا رأسه إلى أبي فديك فلما قتل نجدة صارت النجديات بعده ثلاث فرق :

(١) فرقة أ كفرته وصارت إلى أبي فديك ، كراشد الطويل ، وأبي بهس ، وأبي الشمراخ وأتباعهم .

(٢) وفرقة عذرتة فيما فعل ، وهم النجديات اليوم .

(٣) وفرقة من النجديات بعدوا عن اليمامة ، وكانوا بناحية البصرة شكوا فيما حكى من أحداث نجدة وتوقفوا في أمره ، وقالوا : لاندري هل أحدث تلك الأحداث أم لا فلا نبأ منه إلا باليقين .

وبقى أبو فديك بعد قتل نجدة إلى أن بعث إليه عبد الملك بن مروان عمر ابن عبيد الله بن معمر التميمي في جند ، فقتلوا أبا فديك ، وبعثوا برأسه إلى عبد الملك بن مروان ، فهذه قصة النجديات .

٧١ - ذكر الصُّفْرية من الخوارج ^(١) :

هؤلاء أتباع زياد بن الأصفر ، وقولهم في الجملة كقول الأزارقة في أن

(١) انظر في مقالة هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ - ١٦٩ ، والتبصير ص ٣١ - والملل والنحل للشهرستاني : ١ / ١٣٧ ، ويقال لهم « الصفرية » جمع صفرى ، بضم الصاد وسكون الفاء - وهو يَحْتَمِل وجهين : الأول أن يكون نسبة إلى الصفرة ، إشارة إلى صفرة وجوههم من أثر ما تكلفوه من السهر والعبادة ، =

أصحاب الذنوب مشركون ، غير أن الصُّفْرية لا يرون قتل أطفال مخالفيهم ونسائهم ، والأزارقة يرون ذلك ، وقد زعمت فرقة من الصُّفْرية أن ما كان من الأعمال عليه حد واقع لا يُسمَّى صاحبه إلا بالاسم الموضوع له ، كزان ، وسارق ، وقاذف ، وقتل عمد ، وليس صاحبه كافراً ولا مشركاً ، وكلّ ذنب ليس فيه حد كترك الصلاة والصوم فهو كفر وصاحبه كافر ، وإن المؤمن المذنب يفقد اسم الإيمان في الوجهين جميعاً ، وفرقة ثالثة من الصُّفْرية قالت بقول من قال من البيهسية : إن صاحب الذنب لا يحكم عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالى فيحده ، فصارت الصُّفْرية على هذا التقدير ثلاث فرق :

- (١) فرقة : تزعم أن صاحب كلّ ذنب مشركٌ ، كما قالت الأزارقة
- (٢) والثانية : تزعم أن اسم الكفر واقع على صاحب ذنب ليس فيه حد ، والمحدود في ذنبه خارجٌ عن الإيمان وغيرٌ داخل في الكفر .
- (٣) والثالثة : تزعم أن اسم الكفر يقع على صاحب الذنب إذا حدّه الوالى على ذنبه .

وهذه الفرق الثلاث من الصُّفْرية يخالفون الأزارقة في الأطفال والنساء كما بيناه قبل هذا . وكل الصُّفْرية يقولون بموالاة عبد الله بن وهب الراسبيّ ، وحر قوص ابن زهير وأتباعهما من المحكمة الأولى ، ويقولون بإمامة أبي بلال مرداس الخارجى بعدهم ، وإمامة عمران بن حِطّان السدوسى بعد أبي بلال .

فأما أبو^(١) بلال مرداس فإنه خرج في أيام يزيد بن معاوية بناحية البصرة

== والثانى : أن يكون نسبة إلى جمع الأصفر الذى هو أبو زياد الذى تنسب إليه هذه المقالة ، وجاز النسب إلى الجمع ولم يرد إلى الواحد لأنه أشبه المفرد بسبب كونه قد جعل علماً ، وانظر كامل المبرد : ١٨٠ / ٢ .

(١) هو أبو بلال : مرداس بن حدير ، أحد بنى ربيعة بن حنظلة ، ويقال : =

على عبيد الله بن زياد ، فبعث إليه عبيد الله بن زياد زُرْعَةَ بن مسلم العامري^(١) في ألني فارس ، وكان زُرْعَةُ يميل إلى قول الخوارج ، فلما أصطفَ الفريقان للقتال قال زرعة لأبي بلال : أتم على الحق ولكننا نخاف من ابن زياد أن يسقط عطاءنا فلا بد لنا من قتالكم ، فقال له أبو بلال : وددت لو كنت قبلتُ فيكم قول أخى عُرْوَةَ ؛ فإنه أشار على بالاستعراض لكم كما استعرض قريب وزحاف الناس في طرقهم بالسيف ، ولكني خالفتكما وخالفت أخى ، ثم حمل أبو بلال وأتباعه على زرعة وجنده فهزموهم ، ثم إن عبيد الله بن زياد بعث إليه بعباد بن أخضر التميمي^(٢) فقاتل أبا بلال بنو ج و قتله مع أتباعه ، فلما ورد على ابن زياد خبرُ قتل أبي بلال قتل من وجدهم بالبصرة من الصفرية ، وظفر بعُرْوَةَ^(٣) أخى مرداس فقال له : أشرت على أخيك مرداس بالاستعراض للناس ، فقد انتقم الله للناس منك ومن أخيك ، ثم أمر به فقطعت يداه ورجلاه ، وصلَّبه .

= مرداس بن أدية ، وأدية - بزنة المصغر - جدة له جاهلية ، وقيل : أمه ، وهو أخو عروة بن حدير الذي سبقت ترجمته في ص ٧٤ ، وحديثه طويل في كامل المبرد : ٢ / ١٥٤ وما بعدها ، وانظر المراجع التي ذكرناها في ترجمة عروة أخيه .

(١) سماه المبرد في الكامل (٢ / ١٥٧) أسلم بن زرعة ، وساق حديثا عنه في تركه قتال أبي بلال ، وقوله : لأن يذمني ابن زياد حيا خير من أن يمدحني ميتا .

(٢) قال أبو العباس المبرد « عباد بن أخضر ، وليس هو بابن أخضر ، هو عباد ابن علقمة المازني ، وكان أخضر زوج أمه ، فغلب عليه » اهـ (الكامل ٢ / ١٥٨) وساق حديثا عنه ، وأن عبادا اهتبل اشتغال الخوارج بصلاة الجمعة - بعد أن كان الفريقان اتفقا على المواجهة وترك القتال حتى يؤدوا صلاتهم - فمال عليهم ميلا فقتلهم جميعا ، وساق في ص ١٦٠ حديث مقتل عباد .

(٣) سبقت ترجمة عروة بن حدير في ص ٧٤ ، وانظر خبر مقتله وصلبه في كامل المبرد : ٢ / ١٦٢ .

فلما قتل مرداس^١ اتخذت الصُّفَرِيَّةُ عمران بن^(١) حِطَّانَ إماماً ، وهو الذى رثى مرداساً بقصائدٍ يَقُولُ فى بعضها^(٢) :

أَنْكَرْتَ بَعْدَكَ مَا قَدْ كُنْتَ أَعْرِفُهُ ما الناسُ بَعْدَكَ يَمِرْدَاسُ بِالنَّاسِ
وكان عمران بن حِطَّانَ هذا ناسكاً شاعراً شديداً فى مذهب الصُّفَرِيَّةِ ، وبلغ من خُبْنِهِ فى بُغْضِ^(٣) على رضى الله عنه أنه رثى عبد الرحمن بن مُلْجَمٍ ، وقال فى ضَرْبِهِ علياً :

يَا ضَرْبَةً مِنْ مُنِيبٍ مَا أَرَادَ بِهَا إِلَّا لِيَبْلُغَ مِنْ ذَى الْعَرْشِ رِضْوَانًا
إِنِّى لِأَذْكُرُهُ يَوْمًا فَأَحْسِبُهُ أَوْفَى الْبَرِيَّةِ عِنْدَ اللَّهِ مِيزَانًا
قال عبد القاهر : وقد أجبناه عن شعره هذا بقولنا :

يَا ضَرْبَةً مِنْ كَفُورٍ مَا اسْتَفَادَهَا إِلَّا الْجَزَاءُ بِمَا يُصَلِّيهِ نِيرَانًا
إِنِّى لِأَلْعَنَهُ دِينًا ، وَأَلْعَنَ مَنْ يَرْجُو لَهُ أَبَدًا عَفْوَاً وَغُفْرَانًا
ذاك الشَّقِيُّ لاشَقَّى النَّاسِ كُلِّهِمْ أَخَفَّهُمْ عِنْدَ رَبِّ النَّاسِ مِيزَانًا
٧٢ - ذكر العجاردة من الخوارج^(٤) :

العجاردة كلها أتباع عبد الكريم بن عجرد^(٥) ، وكان عبد الكريم من

(١) عمران بن حطان - بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين - السدوسى ، البصرى ، أحد بنى عمرو بن شنيان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن على ابن بكر بن وائل ، رأس من رؤوس الخوارج ، وخطيبهم وشاعرهم البليغ ، مات فى سنة ٨٤ (العبر : ١ / ٩٨) .

(٢) البيت فى كامل المبرد (١٠٨ / ٢) ثلاث خمسة أبيات ، ومعها أربعة أبيات لامية فى رثاء أبى بلال أيضا .

(٣) فى المطبوعتين جميعاً « فى غزوة على رضى الله عنه » .

(٤) انظر مقالات الإسلاميين ١ / ١٦٤ - والتبصير ص ٣٢ - والملل والنحل :

١٢٨/١

(٥) قال فى لسان العرب : « وعجرد : اسم رجل من الحرورية ، والعجاردة =

أتباع عطية بن الأسود الحنفي ، وكانت العجاردة مفترقة عشر فرق يجمعها القول بأن الطفل يُدعى إذا بلغ ، وتجب البراءة منه قبل ذلك حتى يُدعى إلى الإسلام أو يصفه هو . وفارقوا الأزارقة في شيء آخر ، وهو أن الأزارقة استجملت أموال مخالفيهم بكل حال ، والعجاردة لا يرون أموال مخالفيهم شيئاً إلا بعد قتل صاحبها ، فكانت العجاردة على هذه الجملة إلى أن افترقت فرقها التي نذكرها بعد هذا .

٧٣ - ذكر الخازمية منهم : (١)

هؤلاء أكثر عَجَّارْدَة سَجِسْتَان ، وقد قالوا في باب القدر ، والاستطاعة ، والمشيئة بقول أهل السنة : أن لا خالق إلا الله ، ولا يكون إلا ما شاء الله ، وإن الاستطاعة مع الفعل ، وأكفروا الميمونية الذين قالوا في باب القدر والاستطاعة بقول القدرية المعتزلة عن الحق .

ثم إن الخازمية خالفوا أكثر الخوارج في الولاية والعداوة ، وقالوا : إنهما صفتان لله تعالى ، وإن الله عز وجل إنما يتولى العبد على ما هو صائر إليه من الإيمان ، وإن كان في أكثر عمره كافراً ، ويرى منه ما يصير إليه من الكفر في آخر عمره وإن كان في أكثر عمره مؤمناً ، وإن الله تعالى لم يزل محباً لأوليائه ومبغضاً لأعدائه ، وهذا القول منهم موافق لقول أهل السنة في الموافقة ، غير أن أهل السنة ألزموا الخازمية على قولها بالموافاة أن يكون على ، وطلحة ، والزبير وعثمان من أهل الجنة ، لأنهم من أهل بيعة الرضوان الذين قال الله تعالى فيهم :

= من الحرورية : ضرب ينسبون إليه ... الجوهري : العجاردة : صنف من الخوارج أصحاب عبد الكريم بن العجرد « ا هـ .

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١/١٦٦ - والتبصير ٣٢ .

إلى عبد الكريم بن عَجْرَد — وهو يومئذ في حبس السلطان — فكتب في جوابهم : إنما نقول : « ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » ولا نُلْحِقُ بالله سوءاً ؛ فوصل الجواب إليهم بعد موت ابن عجرد ، وادعى ميمون أنه قال بقوله ، لأنه قال : لا نلحق بالله سوءاً ، وقال شعيب : بل قال بقولي ؛ لأنه قال نقول « ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » ومالت الخازمية وأكثر العجاردة إلى شعيب ، ومالت الحمزية مع القدرية إلى ميمون .

ثم زادت الميمونية على كفرها في القدر نوعاً من المجوسية ، فأباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين ، ورأوا قتال السلطان ومن رضى بحكمه فرضاً ، فأما من أنكره فلا يرون قتله ، إلا إذا أغار عليهم ، أو طعن في دينهم ، أو كان دليلاً للسلطان .

وسنذكر الميمونية في جملة الغلاة الخارجين عن الملة في باب بعد هذا إن شاء الله عز وجل .

وقد كان من جملة الميمونية رجل يقال له خَافٌ ، ثم خالف الميمونية في القدر والاستطاعة والمشيئة ، وقال في هذه الثلاثة بقول أهل السنة ، وتبعه على ذلك خوارج كَرَمَانَ ومكران ، فيقال لهم « الخلفية » وهم الذين قاتلوا حمزة بن أكر ك الخارجى في أرض كرمان .

٧٥ - ذكر الخلفية منهم ^(١) :

هم أتباع خلف الذى قاتل حمزة الخارجى ، والخلفية لا يرون القتال إلا مع إمام منهم ، وصارت الخلفية إلى قول الأزارقة فى شيء واحد ، وهو دعواهم أن أطفال مخالفيهم فى النار .

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ١٦٥ - والتبصير ص

وبإزاء هذه الفرقة فرقة أخرى — وهي التاسعة من العجاردة — زعموا أنه ليس لأطفال المؤمنين ولا لأطفال المشركين ولاية ولا عداوة حتى يدركوا فيدعوا إلى الإسلام فيقبلوا أو ينكروا .

٧٨ — ذكر الحمزية منهم ^(١) :

هؤلاء أتباع حمزة بن أكر ك الذي عاث في سِجِسْتَان، وَخَرَّاسَان، ومكران، وقهستان، وكرمان، وهزم الجيوش الكثيرة، وكان في الأصل من العجاردة الخازمية، ثم خالفهم في باب القدر والاستطاعة فقال فيهما بقول القدرية، فأكفرته الخازمية في ذلك، ثم زعم مع ذلك أن أطفال المشركين في النار، فأكفرته القدرية في ذلك، ثم إنه وإلى القعدة من الخوارج مع قوله بتكفير مَنْ لا يوافق على قتال مخالفيه من فرق هذه الأمة مع قوله بأنهم مشركون، وكان إذا قاتَلَ قومًا وهزَمَهم أمر بإحراق أموالهم وعَقَر دوابهم، وكان مع ذلك يقتل الأسراء من مخالفهم، وكان ظهوره في أيام هارون الرشيد في سنة تسع وسبعين ومائة، وبقى الناس في فتنته إلى أن مضى صَدْر من أيام خلافة المأمون ولما استولى على بعض البلدان جعل قاضيه أبا يحيى يوسف بن بشار، وصاحب جيشه رجلاً اسمه حيويه بن معبد، وصاحب حرسه عمرو بن صاعد، وكان معه جماعة من شعراء الخوارج كطلحة بن فهد، وأبي الجلودى، وأقرانهم. وبدأ بقتال البيهسيّة من الخوارج، وقتل الكثير منهم، فسَمَّوه عند ذلك أمير المؤمنين، وقال الشاعر طلحة بن فهد في ذلك :

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى رَشَادٍ وَخَيْرِ هِدَايَةٍ ، نَعِمَ الْأَمِيرُ

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٦٥ - والتبصير ص ٣٣ - والملل والنحل : ١ / ١٢٩، وفيه « حمزة بن أدرك » .

أميرٌ يَفْضُلُ الأمراءَ فَضْلاً كما فَضَّلَ الشَّهْءَ الْقَمَرُ الْمُنيِرُ
 ثم إن حمزة أسرى سرية إلى الخازمية من الخوارج بناحية فلجرد ، فقتل
 منهم مقتلة عظيمة . ثم قصد بنفسه هَرَاةَ ، فمنعه أهلها من دخولها ، فاستعرض
 الناسَ خارجَ المدينة وقتل منهم الكثير ، فخرج إليه عمرو بن يزيد الأزدي
 - وهو يومئذ والى هَرَاةَ - مع جنده فدامت الحربُ بينهم شهوراً ، وقتل من
 أرض هَرَاةَ جماعة ، قُتِلَ من أصحاب حمزة هيصمُ الشاري وكان داعية حمزة
 يدعو الناس إلى ضلالتهم ، ثم أغار حمزة على كروخ من رستاق هَرَاةَ ، وأحرق
 أموالهم وعقر أشجارهم . ثم حارب ابن يزيد الأزدي بقرب بوشنج وقتل عمراً .
 ثم انتصب على بن عيسى بن ماديان - وهو يومئذ والى خراسان - لحرب حمزة ،
 فانهمزم منه إلى أرض سجستان بعد أن قتل من قواده ستون رجلاً سوى أتباعه ،
 فلما وصل إلى سجستان منعه أهل زرنج عن دخول البلد ، فاستعرض الناس
 بالسيف في صحراء البلد . ثم تذكر لأهل زرنج بأن ألبس أصحابه السواد يؤهمهم
 أنهم أصحاب السلطان ، وأنذرهم بذلك منذر ، فمنعوه من دخول البلدة ، فعقر
 نخلمهم في سوادهم ، وقتل المجتازين في صحاريهم . ثم قصد نهر شعبة ، وقتل بها
 الكثير من الخوارج الخلفية ، وعقر أشجارهم ، وأحرق أموالهم ، وانهمزم منه
 رئيس للخلفيَّة اسمه مسعود بن قيس ، وعبر في هزيمته وادياً وغرق فيه ، وشك
 أتباعه في موته ، وهم ينتظرونه اليوم . ثم رجع حمزة من كَرَمَانَ ، وأغار في
 طريقه على رستاق بُسْت من رساتيق نيسابور ، وكان بهم قوم من الخوارج
 الثعلبية ، فقتلهم حمزة ، ودامت فتنة بخراسان ، وكرمان ، وقهستان ، وسجستان ،
 إلى آخر أيام الرشيد وصَدْر من خلافة المأمون لاشتغال جند أكثر خراسان
 بقتال رافع بن ليث بن نصر بن سيار على باب سمرقند ، فلما تمكن المأمون من
 الخلافة كتب إلى حمزة كتاباً استدعاه فيه إلى طاعته ، فما ازداد إلا عُتُواً في
 أمره ، فبعث المأمون بطاهر بن الحسين لقتال حمزة ، فدارت بين طاهر وحمزة

حُرُوب قتل فيها من الفريقين مقدار ثلاثين ألفاً أكثرهم من أتباع حمزة ،
وانهزم فيها حمزة إلى كرمان ، وأتى طاهر على القعدة عن حمزة ممن كانوا على
رأيه ، وظفر بثلاثمائة منهم ، فأمر بشد كل رجل منهم بالحبال بين شجرتين قد
جذبت رؤوس بعضها إلى بعض ، ثم قطع الرجل بين الشجرتين فرجعت كل
واحدة من الشجرتين بالنصف من بدن المشدود عليها . ثم إن المأمون استدعى
طاهر بن الحسين من خراسان وبعث به إلى منصبه ، فطمع حمزة في خراسان ،
فأقبل في جيشه من كرمان ، فخرج إليه عبد الرحمن النيسابوري في عشرين ألف
رجل من غزاة نيسابور ونواحيها ، فهزموا حمزة بإذن الله ، وقتلوا الألوف من
أصحابه ، وانفلت منهم حمزة جريحاً ، ومات في هزيمته هذه ، وأراح الله عز وجل
منه ومن أتباعه العباد بعد ذلك ، وكانت هذه الواقعة التي هلك بعدها حمزة
الخارجي القدرى من مفاخر أهل نيسابور ، والحمد لله على ذلك .

٧٩ — ذكر الثعلبية منهم ^(١) :

هؤلاء أتباع ثعلبة بن مشكان ^(٢) والثعلبية تدعى إمامته بعد الكريم بن
عجرد ، وتزعم أن عبد الكريم بن عجرد كان إماماً قبل أن يخالفه ثعلبة في
حكم الأطفال ، فلما اختلفا في ذلك كفر ابن عجرد ، وصار ثعلبة إماماً . والسبب
في اختلافهما أن رجلاً من العجاردة خطب إلى ثعلبة بنته ، فقال له : بين
مهرها ، فأرسل الخاطب امرأة إلى أم تلك البنت يسألها هل بلغت البنت ؟ فإن

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٦٧ - والتبصير ٣٣ - والملل والنحل :

١ / ١٣١ .

(٢) سماه في الملل والنحل « ثعلبة بن عامر » ومثله في خطط المقرئى ، فأما
صاحب التبصير فذكر مثل الذى ذكره المؤلف ههنا ، وأما الأشعرى فلم يزد
عن « ثعلبة » .

كانت قد بلغت ووصفت الإسلام على الشرط الذي تعتبره العجاردة لم يُمكن كم كان مهرها ، فقالت أمها : هي مسلمة في الولاية بلغت أم لم تبلغ ، فأخبر بذلك عبد الكريم بن عجرد و ثعلبة بن مشكان ، فاختار عبد الكريم البراءة من الأطفال قبل البلوغ ، وقال ثعلبة : نحن على ولايتهم صغاراً وكباراً إلى أن يبين لنا منهم إنكار للحق ، فلما اختلفا في ذلك برىء كل واحد منهما من صاحبه ، وصار أتباع كل واحد منها فرقاً . وقد ذكرنا فرق العجاردة قبل هذا .

وصارت الثعلبية بعد ذلك ست فرق :

فرقة أقامت على إمامة ثعلبة ولم تقل بإمامة أحد بعده ، ولم يكثر ثواها لما ظهر فيهم من خلاف الأخنسية والمعبدية .

٨٠ - ذكر المعبدية^(١) منهم :

والفرقة الثانية منهم معبدية قالت بإمامة رجل منهم بعد ثعلبة أسمه معبد ، خالف جمهور الثعلبية في أخذ الزكاة من العبيد وإعطائهم منها ، وأكفر من لم يقل بذلك ، وأكفره سائر الثعلبية في قوله .

٨١ - الأخنسية^(٢) .

والفرقة الثالثة منهم الأخنسية^(٢) ، أتباع رجل منهم كان يعرف بالأخنس ، وكان في بدء أمره على قول الثعلبية في مَوَالاة الأطفال ، ثم خنس من بينهم فقال : يجب علينا أن نتوقف عن جميع من في دار التَّيَّة ، إلا من عرفنا منه إيماناً فنواليه عليه ، أو كفرأ فبرئنا منه . وقالوا بتحريم القتل والاختيال في السر ، وأن يبدأ أحد من أهل القبلة بقتال حتى يدعى إلا من عَرَفُوهُ بعينه ، وصار له تبع على هذا القول ، وبرىء من سائر الثعلبية ، وبرىء منه سائرهم .

(١) انظر المقالات ١٦٧/١ - والتبصير ص ٣٣ - والملل : ١ / ١٣٢ وسمى

صاحب هذه الفرقة « معبد بن عبد الرحمن » .

(٢) انظر المقالات : ١ / ١٦٧ - والملل والنحل : ١ / ١٣٢ - وسمى صاحب

هذه المقالة الأخنس بن قيس - والتبصير ص ٣٣ .

٨٢ — الشيبانية^(١) :

والفرقة الرابعة من الثعالبة شيبانية^(١) ، هم أتباع شَيْبَانَ بن سلامة الخارجي الذي خرج في أيام أبي مسلم صاحب دولة^(٢) بنى العباس ، وأعان أبا مسلم على أعدائه في حروبه ، وكان مع ذلك يقول بتشبيهه الله سبحانه خلقه ، فأكفره سائر الثعالبة مع أهل السنة في قوله بالتشبيه ، وأكفرتُه الخوارج كلها في معاونته أبا مسلم ، والذين أكفروه من الثعالبة يقال لهم زِيَادِيَّة أصحاب زياد بن عبد الرحمن . والشيبانية يزعمون أن شَيْبَانَ تاب من ذنوبه ، وقالت الزيدانية : إن ذنوبه كان منها مظالم العباد التي لا تسقط بالتوبة ، وإنه أعان أبا مُسْلِم على قتاله مع الثعالبة ، كما أعانه على قتاله مع بني أمية .

٨٣ — ذكر الرُشَيْدِيَّة^(٣) منهم :

والفرقة الخامسة من الثعالبة يقال لها « رشيدية » نسبوا إلى رجل اسمه رشيد ، وانفردوا بأن قالوا : فيما سقى بالعيون والأنهار الجارية نصفُ العُشْرِ ، وإنما يجب العشر الكاملُ فيما سقته السماء فحسب ، وخالفهم زياد بن عبد الرحمن ؛ فأوجبَ فيما سقى بالعيون والأنهار الجارية العشرَ الكامل

(١) انظر المقالات : ١ / ١٦٧ - والتبصير ص ٣٤ - والممل والنحل : ١ / ١٣٢

(٢) أبو مسلم الخراساني : هو صاحب الدعوة إلى العباسيين ، والذي أقام صرح دولتهم ، ووطد أركانها ، وقد كانت له فرقة من فرق الخرمية تدعى بالمسامية يقولون بإمامته ، وأكبر الظن أن هذا وحده هو الذي حمل أبا جعفر المنصور على قتله ، وكان مقتله في شعبان من سنة ١٣٧ (انظر : روج الذهب للمسعودي : ٣ / ٣٠٢ - ٣٠٥ بتحقيقنا - العبر : ١ / ١٨٦) .

(٣) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٦٨ وذكر أنها تسمى « العشرية » أيضا - والممل والنحل للشهرستاني : ١ / ١٣٢ . وقال « أصحاب رشيد الطوسي ، ويقال لهم العشرية »

٨٤ - ذكر المَكْرَمِيَّة^(١) منهم :

والفرقة السادسة من الثعالبة يقال لهم «المكرمية» أتباع أبي مكرم^(٢) زعموا أن تارك الصلاة كافر ، لا لأجل ترك الصلاة ، لكن لجعله بالله عز وجل . وزعموا أن كل ذي ذنب جاهل بالله ، والجهل بالله كفر . وقالوا أيضاً بالموافاة في الولاية والعداء .

فهذا بيان فرق الثعالبة وبيان أقوالها .

* * *

٨٥ - ذكر الإباضية^(٣) وفرقها :

أجمعت الإباضية على القول بإمامة عبد الله بن إياض^(٤) وافترقت فيما بينها فرقاً يجمعها القول بأن كفار هذه الأمة - يعنون بذلك مخالفيهم من هذه الأمة - برآء من الشرك والإيمان ، وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين ، ولكنهم كفار ، وأجازوا شهادتهم ، وحرّموا دماءهم في السر ، واستحلّوها في العلانية ، وصحّحوا منا حكتهم والتوارث منهم ، وزعموا أنهم في ذلك محاربون لله ولرسوله لا يدينون دين الحق ، وقالوا باستحلال بعض أموالهم دون بعض ، والذي استحلّوه الخيل والسلاح ، فأما الذهب والفضة فإنهم يردونها على أصحابها عند الغنيمة

(١) انظر مقالات الاسلاميين : ١/١٦٨ والملل والنحل : ١/١٣٣ والتبصير ص ٣٤

(٢) هكذا ورد اسم صاحب هذه المقالة في المقالات والتبصير مثل ما ذكره المؤلف وسماه الشهرستاني «مكرم بن عبد الله العجلي» .

(٣) انظر مقالات الاسلاميين : ١/١٧٠ - والملل والنحل للشهرستاني :

١/١٣٤ - والتبصير ص ٣٤ - والمعارف لابن قتيبة ص ٦٢٢ - ومروج الذهب : ٣/٢٥٨ .

(٤) عبد الله بن إياض : أحد بني مرة بن عبيد من بني تميم رهط الأخنف بن قيس ، وفي لسان العرب « وإياض : اسم رجل ، والإباضية : قوم من الحرورية لهم هوى ينسبون إليه ، وقيل : الإباضية فرقة من الخوارج ، أصحاب عبد الله بن إياض التميمي » اهـ .

ثم افترقت الإباضية فيما بينهم أربع فرقٍ ، وهى : الحفصية ، والحرثية ، واليزيدية ، وأصحاب طاعة لأمر الله بها .

واليزيدية منهم غُلَاةٌ لقولهم بنسخ شريعة الإسلام فى آخر الزمان ، وسند كرمهم فى باب فرق الغُلَاة المفتسمين إلى الإسلام بعد هذا .

وإنما نذكر فى هذا الباب : الحفصية ، والحرثية ، وأصحاب طاعة لايراد الله بها .

٨٦ - ذكر الحفصية منهم ^(١) :

هؤلاء قالوا بإمامة حفص بن أبى المقدام ، وهو الذى زعم أن بين الشرك والإيمان معرفة الله تعالى وحدها ، فمن عرفه ثم كفر بما سواه : من رسول ، أو جنة ، أو نار ، أو عمل بجميع المحرمات من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر المحرمات ، فهو كافر برىء من الشرك . ومن جهل بالله تعالى وأنكره فهو مشرك ، وتأول هؤلاء فى عثمان بن عفان مثل تأويل الرافضة فى أبى بكر وعمر . وزعموا أن علياً هو الذى أنزل الله تعالى فيه ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَافِى قَلْبِهِ ، وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ ^(٢) وأن عبد الرحمن بن ملجم هو الذى أنزل فيه : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) ثم قالوا بعد هذا كله : إن الإيمان بالكتب والرسول متصل بتوحيد الله عز وجل ، فمن كفر بذلك فقد أشرك بالله عز وجل ، وهذا تقيض قولهم إن الفصل بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده ، وإن من

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٧٠ — والملل والنحل : ١ / ١٣٥ —

والتبصير ٣٤ .

(٢) الآية ٢٠٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٢٠٧ من سورة البقرة .

عرفه فقد برىء من الشرك وإن كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار ، فصار قولهم في هذا الباب متناقضاً .

٨٧ — ذكر الحارثية منهم ^(١) :

هؤلاء أتباع حارث بن يزيد ^(٢) الإباضى ، وهم الذين قالوا في باب القدر بمثل قول المعتزلة ، وزعموا أيضاً أن الاستطاعة قبل الفعل ، وأكفرهم سائر الإباضية في ذلك ؛ لأن جمهورهم على قول أهل السنة في أن الله تعالى خالق أعمال العباد ، وفي أن الاستطاعة مع الفعل .

وزعمت الحارثية أنه لم يكن لهم إمام بعد المحكمة الأولى ، إلا عبد الله بن إباض ، وبعده حارث بن يزيد الإباضى .

٨٨ — ذكر أصحاب طاعة لا يراد الله بها ^(٣)

زعم هؤلاء أنه يصح وجود طاعات كثيرة ممن لا يريد الله تعالى بها ، كما قال أبو الهذيل وأتباعه من القدرية

وقال أصحابنا : إن ذلك لا يصح إلا في طاعة واحدة ، وهو النظر الأول ، فإن صاحبه إذا استدلل به كان مطيعاً لله تعالى في فعله وإن لم يقصد به التقرب إلى الله تعالى ، لاستحالة تقربه إليه قبل معرفته ، فإذا عرف الله تعالى فلا يصح منه بعد معرفته طاعة منه لله تعالى إلا بعد قصده التقرب بها إليه .

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٧١ — والملل والنحل : ١ / ١٣٦ — والتبصير ٣٥ .

(٢) وقع في التبصير وحده « الحارث بن يزيد الإباضى » .

(٣) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٧٢ ، وذكر افتراقهم في النفاق على ثلاث فرق — والتبصير ص ٣٥ — ولم يذكر الشهرستاني هذه الطائفة

وزعمت الإباضية كلها أن دور مخالفينهم من أهل مكة دار توحيد ، إلا معسكر
السلطان فإنه دار بُغْيٍ عندهم .

واختلفوا في النفاق على ثلاثة أقوال .

فقال فريق منهم : إن النفاق برّاءة من الشرك والإيمان جميعاً ، واحتجوا
بقول الله عز وجل في المنافقين : ﴿ مُذَبِّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ ، لَا إِلَى هَؤُلَاءِ ، وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ ، وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴾ ^(١) .

وفرقه منهم قالت : لا نزيل اسم النفاق عن موضعه ، ولا نسمى بالنفاق
غير القوم الذين سماهم الله تعالى منافقين .

ومن قال منهم بأن المنافق ليس بمشرك زعم أن المنافقين على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم كانوا مَوْحِدِينَ ، وكانوا أصحاب كبائر ، فكفروا وإن لم
يدخلوا في حد الشرك .

قال عبد القاهر بعد الجملة التي حكيناها عنهم شذوذ من الأقوال
انفردوا بها :

منها : أن فريقاً منهم زعموا أن لا حُجَّةَ لله تعالى على الخلائق في التوحيد
وغيره إلا بالخبر وما يقوم مقام الخبر من إشارة وإيحاء .

ومنها : أن قوماً منهم قالوا : كل مَنْ دخل في دين الإسلام وَجَبَتْ عليه
الشرائع والأحكام ، سمعها أو عرفها أو لم يسمعها ولم يعرفها ، وقال سائر الأئمة :
لا يَأْتُمُّ بترك ما لم يَقِفْ عليه منها إلا إن ثبتت عليه الحجة فيه .

ومنها : أن قوماً منهم قالوا بجواز أن يبعث الله تعالى إلى خلقه رسولا
بلا دليل يدل على صدقه .

ومنها : أن قوماً منهم قالوا : مَنْ ورد عليه الخبر بأن الله تعالى قد حرَّمَ الخمر

(١) الآية ١٤٣ من سورة النساء .

أو أن القبلة قد حُوِّلَتْ فعليه أن يعلم أن الذي أخبره به مؤمن أو كافر ، وعليه أن يعلم ذلك بالخبر ، وليس عليه أن يعلم أن ذلك عليه بالخبر .

ومنها : قولُ بعضهم : ليس على الناس المشي إلى الصلاة ولا الركوب والمسير للحج ، ولا شيء من الأسباب التي يتوصلُ بها إلى أداء الواجب ، وإنما يجب عليهم فعل الطاعات الواجبة بأعيانها ، دون أسبابها الموصلة إليها .

ومنها : قولهم جميعاً بوجوب استتابة مخالفيهم في تنزيل أو تأويل ، فإن تابوا وإلا قتلوا ، سواء كان ذلك الخلاف فيما يَسَعُ جَهْلُهُ أو فيما لا يسع جهله .

وقالوا : من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم أَسْتَتَيْب ، فإن تاب وإلا قتل .

وقالوا : إن العالم يفتنى كله إذا أفنى الله أهل التكليف ، ولا يجوز إلا ذلك لأنه إنما خلقه لهم .

وأجازت الإباضية وقوع حكمين مختلفين في شيء واحد من وجهين ، كمن دخل زرعاً بغير إذن مالكه فإن الله قد نهاه عن الخروج منه إذا كان خروجه منه مفسداً للزرع وقد أمره به .

وقالوا : لا يُتَّبَعُ المَدْبِرُ في الحرب إذا كان من أهل القبلة وكان مُوَحِّداً ، ولا تقتل منهم امرأة ولا ذرية ، وأباحوا قتل المُشَبَّهَةِ وَاتِّبَاعَ مَدْبِرِهِمْ وَسَبْيَ نِسَائِهِمْ وَذَرَائِهِمْ ، وقالوا : إن هذا كما فعله أبو بكر بأهل الردة .

وقد كان من الإباضية رجل يعرف بإبراهيم دعا قوماً من أهل مذهبه إلى داره ، وأمر جارية له كانت على مذهبه بشيء . فأبطأت عليه ، فحلف لبيعنها في الأعراب ، فقال له رجل منهم اسمه ميمون وليس هو صاحب الميمونية من العجاردة : كيف تبيع جارية مؤمنة إلى الكفرة ؟ فقال له إبراهيم : إن الله تعالى قد أحلَّ البيع ، وقد مضى أصحابنا وهم يستحلون ذلك ، فتبرأ منهم ميمون ، وتوقف آخرون منهم في ذلك ، وكتبوا بذلك إلى علمائهم ، فأجابوهم بأن بيعها حلال ،

وبأنه يستتاب ميمون ، ويستتاب من توقف في إبراهيم ، فصاروا في هذا ثلاث فرق : إبراهيمية ، وميمونية ، وواقفة ، وتبع إبراهيم على إجازة هذا البيع قومٌ يقال لهم الضحاكية ، وأجازوا نكاح المسامة من كفار قومهم في دار التقية ، فأما في دار حكمهم فلا يستحلون ذلك ، وقوم منهم توقفوا في هذه المسامة وفي أمر الزوجة ، وقالوا : إن ماتت لم نصل عليها ، ولم نأخذ ميراثها ، لأننا لاندري ما حالها .

وتبع بعد هؤلاء الإبراهيمية قومٌ يقال لهم البيهسية أصحاب أبي بهس هيصم بن عامر^(١) . قالوا : إن ميمونا كفر بأن حرم بيع الأمة في دار التقية من كفار قومنا ، وكفرت الواقفة بأن لم يعرفوا كُفَرَ ميمون وصواب إبراهيم وكفر إبراهيم بأن لم يتبرأ من الواقفة^(٢) .

(١) قال ابن قتيبة « البيهسية من الخوارج ينسبون إلى أبي بهس ، من بني سعد ابن ضبيعة بن قيس ، واسمه هيصم بن جابر ، وكان عثمان بن حيان والي المدينة قطع يديه ورجليه » هـ . وفي كلام الشهرستاني زيادة تفصيل في شأن أبي بهس ، قال : « وقد كان الحجاج طلب أبا بهس في أيام الوليد ، فهرب إلى المدينة ، فطلبه بها عثمان ابن حيان المري ، فظفر به وحبسه ، وكان يسامره ، إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه ، ويقتله ، ففعل به ذلك » هـ . وقال في لسان العرب « وبهس : من أسماء العرب ، والبيهسية : صنف من الخوارج ، نسبوا إلى أبي بهس : هيصم بن جابر ، أحد بني سعد بن ضبيعة بن قيس » هـ .

(٢) ذكر الأشعري البيهسية على أنها فرقة من الخوارج ، (المقالات : ١ / ١٧٧) وكذلك فعل الشهرستاني (الملل والنحل : ١ / ١٢٥) وعبارة التبصير لا تبعد عن هذا (انظره ص ٣٥) وذكر مثل ذلك ابن قتيبة في المعارف ص ٦٢٢ ، نعى أن هؤلاء جميعا جعلوا البيهسية فرقة برأسها من الخوارج ليست متفرعة من الإبراهيمية وكل مافي الأمر أنها تدخلت في الخلاف الذي حدث بين الإبراهيمية والميمونية ، وكان لهم رأى في هذا الخلاف .

قالوا : وذلك أن الوقوف ليس فيما يسع الأبدان ، وإنما الوقوف على الحكم بعينه مالم يوافقه أحد ، فإذا وافقه أحد من المسلمين لم يسع مَنْ حَظَرَ ذلك إلا أن يعرف من عرف الحق ودان به ، ومن أظهر الباطل ودان به .

ثم إن البيهسية قالت : إن مَنْ واقع ذنباً لم نشهد عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالى ويحد ، ولا نُسَمِّيه قبل الرفع إلى الوالى مؤمناً ولا كافراً .

وقال بعض البيهسية : فإذا كفر الإمام كفرت الرعية ، وقال بعضهم : كلُّ شرابٍ حلالٍ الأصلِ موضوعٌ عن سكر منه كلُّ ما كان منه في السكر : من ترك الصلاة ، والشتم لله عز وجل ، وليس فيه حدٌّ ولا كفر مادام في سكره . وقال قوم من البيهسية يقال لهم العوفية : السكر كُفْرٌ إذا كان معه غيره من ترك الصلاة ونحوه .

وافترقت العوفية من البيهسية فرقتين ، فرقة قالت : مَنْ رجع عن دار هجرته ومن الجهاد إلى حال القعود بَرَّئْنَا منه ، وفرقة قالت : بل نَتَوَلَّاهُ لَأَنَّهُ رجع إلى أمر كان مباحاً له قبل هجرته إلينا ، وكلا الفريقين قال : إذا كفر الإمام كفرت الرعية الغائب منهم والشاهد .

وللاباضية والبيهسية بعد هذا مذاهبٌ قد ذكرناها في كتاب «الملل والنحل» وفيما ذكرنا منه في هذا الكتاب كفاية .

٨٩ - ذكر الشيبية منهم^(١)

هؤلاء يعرفون بالشيبية ، لانتسابهم إلى شبيب بن يزيد الشيباني^(٢)

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ١٧٩ وخطط المقرئى : ٢ / ٣٥٥ والتبصير ص ٣٥

(٢) شبيب بن يزيد بن نعيم بن قيس بن عمرو بن الصلت ، الشيباني ، الخارجي ، =

المسكنى بأبي الصحرارى ، ويعرفون بالصالحية أيضا ، لانتسابهم إلى صالح بن
مسرح الخارجى^(١)

وكان شبيب بن يزيد الخارجى من أصحاب صالح ، ثم تولى الأمر بعده
على جنده ، وكان السبب فى ذلك أن صالح بن مسرح التميمى كان مخالفاً
للأزارقة ، وقد قيل : إنه كان صُفْرياً ، وقيل : إنه لم يكن صُفْرياً ولا أزرقياً ،
وكان خروجه على بشر بن مروان فى أيام ولايته على العراق من جهة أخيه
عبد الملك بن مروان ، وبعث بشر إليه بالحارث بن عمير . وذكر المدائنى أن
خروج صالح كان على الحجاج بن يوسف ، وأن الحجاج بعث بالحارث بن عمير
إلى قتاله ، وأن القتال وقع بين الفريقين على باب حصن جلولاء ، وانهزم صالح
جريحاً ، فلما أشرف على الموت قال لأصحابه : قد استخلفت عليكم شبيباً ، وأعلم
أن فيكم مَنْ هو أفضُّ منه ، ولكنه رجل شجاع مهيب فى عدوكم ، فليُعنهُ
الفقيه منكم بفقهه ، ثم مات وبايع أتباعه شبيباً إلى أن خالف صالحاً فى شىء واحد ،
وهو : أنه مع أتباعه أجازوا إمامة المرأة منهم إذا قامت بأمرهم وخرجت على
مخالفتهم ، وزعموا أن غزاة أم شبيب^(٢) كانت الإمام بعد قتل شبيب إلى أن

= خرج أول الأمر بالموصل ، فبعث إليه الحجاج خمسة قواد قتلهم واحداً بعد واحد ،
ثم سار إلى الكوفة ، وقاتل الحجاج وحاصره . ثم كان ما ذكر المؤلف المهم منه ،
إلى أن غرق فى دجيل سنة ٧٧ (انظر : تاريخ الإسلام للذهبي : ٣ / ١٦٠ -
والمعارف لابن قتيبة ص ٤١٠ والعبر للذهبي : ١ / ٨٦ وما بعدها - وشذرات
الذهب : ١ / ٨٣)

(١) صالح بن مسرح : كان رأس الصفرية ، فلما دنت وفاته بالموصل فى سنة
٧٦ أوصى إلى شبيب بن يزيد ، وقبر صالح بالموصل : لا يخرج إليه أحد من الصفرية
إلا حلق رأسه عنده - المعارف ٤١٠ أثناء ترجمته لشبيب

(٢) ما ذكره الذهبي وابن قتيبة عكس ما ذكره المؤلف ههنا : ذكر أن =

قتلت، واستدلوا على ذلك بأن شبيباً لما دخل الكوفة أقام أمه على منبر الكوفة حتى خطبت .

وذكر أصحاب التواريخ أن شبيباً في ابتداء أمره قصد الشام ونزل على رُوح بن زنباع^(١) وقال له : سَلْ أمير المؤمنين أن يَفْرِضَ لِي في أهل الشرف فإن لي في بني شيبان تَبَعاً كثيراً ، فسأل رُوحُ بن زنباعَ عبدَ الملك بن مروان ذلك ، فقال : هذا رجل لا أعرفه ، وأخشى أن يكون حُرُورِيّاً ، فذكر رُوح لشبيب أن عبد الملك بن مروان ذكر أنه لا يعرفه ، فقال : سيعرفني بعد هذا ، ورجع إلى بني شيبان ، وجمع من الخوارج الصالحية مقدار ألف رجل ، واستولى بهم على مابين كسكر والمدائن فبعث الحجاجُ إليه بعبيد بن أبي المخارق المتنبئ في ألف فارس فهزمه شبيب ، فوجه إليه بعبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ، فهزمه شبيب ، وبعث بعثاً بن ورقاء التميمي ، فقتله شبيب ؛ ومازال كذلك حتى هزم للحجاج عشرين جيشاً في مدة سنتين ؛ ثم إنه كبس الكوفة ليلاً ومعه ألف من الخوارج ، ومعه أمه غزاة ، وامراته^(٢) جهيذة ، في مائتين من نساء

= غزاة زوج شبيب ، وجهيذة أمه . وكانت غزاة من الشجاعة والفروسية بالموضع العظيم ، هرب منها الحجاج ، فغيره بعض الشعراء بقوله :

أسد على وفي الحروب نعمة فتجاء تنفر من صغير الصافر
هلا برزت إلى غزاة في الوغى بل كان قلبك في جناحي طائر

(١) هو أبو زرعة : روح بن زنباع ، الجذامي ، سيد جذام ، وأمير فلسطين ، كان ذا علم وعقل ودين ، وكان معظماً عند عبد الملك بن مروان ، لا يكاد يفارقه ، وهو عنده بمنزلة وزير ، توفي في سنة ٨٤ - (العبر : ٩٨/٢)

(٢) قد ذكرنا أن الأكثرين على أن جهيذة أم شبيب ، ويدل لهذا ما رواه عمر بن شبة قال : حدثني خلاد بن يزيد الأرقط قال : كان شبيب ينعي لأمه فيقال لها : قتل ، فلا تقبل ذلك ، فلما قيل لها : غرق ، قبلت وصدقت ، وقالت : إني =

الخوارج قد اعتقلن الرماح وتقلدن السيوف ، فلما كبس الكوفة ليلا قصد
المسجد الجامع وقتل حُرَّاسَ المسجد والمعتكفين فيه ، ونصب أمه غزالة على المنبر
حتى خطبت ، وقال خزيمة بن فاتك الأسدي في ذلك :

أقامت غزالة سوق الضرار لأهل العراقين حولا قميطا
سمت للعراقين في جيشها فلاقى العراقان منها أطيطا

وصبر الحجاج لهم في داره ، لأن جيشه كانوا متفرقين ؛ إلى أن اجتمع
جنده إليه بعد الصبح . وصلى شبيب بأصحابه في المسجد ، وقرأ في ركعتي
الصبح سورتي البقرة وآل عمران ، ثم وافاه الحجاج في أربعة آلاف من جنده ؛
واقتمل الفريقان في سوق الكوفة إلى أن قتل أصحاب شبيب . وانهزم شبيب
فيمن بقي معه إلى الأنبار . فوجه الحجاج سفيان بن الأبرد الكلبي في ثلاثة
آلاف لطلب شبيب ، فنزل سفيان على شط الدجيل ، وركب شبيب جسر
الدجيل ليعبر إليه ، وأمر سفيان أصحابه بقطع حبال الجسر ، فاستدار الجسر
وغرق شبيب مع فرسه . وهو يقول : ﴿ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾^(١)
وباع أصحاب شبيب في الجانب الآخر من الدجيل غزالة أم شبيب . وعقد
سفيان بن الأبرد الجسر ، وعبر مع جنده إلى أولئك الخوارج ، وقتل أكثرهم ،
وقتل غزالة أم شبيب وامراته جهيزة ، وأسر الباقيين من أتباع شبيب ، وأمر
الغواصين بإخراج شبيب من الماء ، وأخذ رأسه ، وأنفذه مع الأسرى إلى
الحجاج ، فلما وقف الأسرى بين يدي الحجاج أمر بقتل رجل منهم قال له : اسمع

= رأيت حين ولدته كأن شهابا من نار قد خرج مني ، فعلمت أنه لا يطفئه إلا الماء .
ومن الناس من يزعم أن جهيزة هذه هي التي يضرب بها المثل في الحق فيقال :
أحمق من جهيزة

منى بيتين أختم بهما على ، ثم أنشأ يقول :

أَبْرَأَ إِلَى اللَّهِ مِنْ عَمْرٍو وَشِيعَتِهِ وَمِنْ عَلِيٍّ وَمِنْ أَصْحَابِ صِفِّينَ
وَمِنْ مُعَاوِيَةَ الطَّاغِي وَشِيعَتِهِ لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْقَوْمِ الْمَلَاعِينِ
فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ وَبِقَتْلِ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ ، وَأَطْلَقَ الْبَاقِينَ .

قال عبد القاهر : يقال للشيبية من الخوارج : أنكرتم على أم المؤمنين عائشة خروجها إلى البصرة مع جندها الذي كل واحد منهم محرم لها لأنها أم جميع المؤمنين في القرآن ، وزعمتم أنها كفرت بذلك ، وتلوتم عليها قول الله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ^(١) ﴾ فها تلوتم هذه الآية على غزاة أم شبيب وهلا قلتكم بكفرها وكفر من خرجن معها من نساء الخوارج إلى قتال جيوش الحجاج ، فإن أجزتم هن ذلك لأنه كان معهن أزواجهن أو بنوهن أو إخوتهن فقد كان مع عائشة أخوها عبد الرحمن ، وابن أختها عبد الله بن الزبير ، وكل واحد منهم محرم لها ، وجميع المسلمين بنوها ، وكل واحد محرم لها ، فها أجزتم لها ذلك ، على أن من أجاز منكم إمامة غزاة فإمامتها لا ثقة به وبدينه ، والحمد لله على العصمة من البدعة .

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

الفصل الثالث

من فصول هذا الباب

في بيان مقالات فرق الضلال من القدرية المعتزلة عن الحق

قد ذكرنا قبل هذا أن المعتزلة افترقت فيما بينها عشرين فرقة كل فرقة منها
تُكفر سائرهما ، وهن : الواصلية ، والعَمَرَوِيَّة ، والهَذَلِيَّة ، والنَّظَّامِيَّة ،
والأَسْوَارِيَّة ، والمَعْمَرِيَّة ، والإِسْكَافِيَّة ، والجَعْفَرِيَّة ، والبِشْرِيَّة ، والمُرْدَارِيَّة ،
والهَشَامِيَّة ، والثَّمَامِيَّة ، والجاحظية ، والخابطية ، والحمارية ، والخياطية ، وأصحاب
صالح قُبَّة ، والمرِيسِيَّة ، والشحامية ، والكعبية ، والجَبَّائِيَّة ، والبَهْشَمِيَّة المنسوبة
إلى أبي هاشم بن الجُبَّائِي ، فهذه ثنتان وعشرون فرقة ، فرقتان منها من جملة فرق
الغلاة في الكفر ، نذكرهما في الباب الذي نذكر فيه فرق الغلاة ، وهما :
الخابطية ، والحمارية ، وعشرون منها قَدَرِيَّة مُحَضَّة ، يجمعها كلها في بدعتها أمور :

منها : نفيها كلها عن الله عز وجل صفاته الأزلية ، وقولها بأنه ليس
الله عز وجل علم ، ولا قدرة ، ولا حياة ، ولا سمع ، ولا بصر ، ولا صفة أزلية ،
وزادوا على هذا بقولهم : إن الله تعالى لم يكن له في الأزل اسم ولا صفة .

ومنها : قولهم باستحالة رؤية الله عز وجل بالأبصار ، وزعموا أنه لا يرى
نفسه ، ولا يراه غيره ، واختلفوا فيه : هل هو راء لغيره أم لا ؟ فأجازهم قوم
منهم ، وأباه قوم آخرون منهم .

ومنها : اتفاقهم على القول بحدوث كلام الله عز وجل ، وحدوث أمره
ونهيهِ وخبرهِ ، وكلهم يزعمون أن كلام الله عز وجل حادث ، وأكثرهم اليوم
يسمون كلامه مخلوقا .

ومنها : قولهم جميعاً بأن الله تعالى غير خالق لا كسأب الناس ولا لشيء

من أعمال الحيوانات ، وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرون [على] أكسابهم ،
وأنه ليس لله عز وجل في أكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنُّعٌ وتقديرٌ ،
ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية .

ومنها : اتفاقهم على دعواهم في الفاسق من أمة الإسلام بالمنزلة بين المنزلتين ،
وهي أنه فاسق ، لا مؤمن ولا كافر ، ولأجل هذا سماهم المسلمون « معتزلة »
لاعتزالهم قول الأمة بأسرها .

ومنها : قولهم إن كل ما لم يأمر الله تعالى به أو نهى عنه من أعمال العباد
لم يشأ الله شيئاً منها .

وزعم الكعبي في مقالاته أن المعتزلة اجتمعت على أن الله عز وجل شيء
لا كالأشياء ، وأنه خالق الأجسام والأعراض ، وأنه خلق كل ما خلقه لا من
شيء ، وعلى أن العباد يفعلون أعمالهم بالقدرة التي خلقها الله سبحانه وتعالى فيهم ،
قال : وأجمعوا على أنه لا يغفر لمرتكبي الكبائر بلا توبة .

وفي هذا الفصل من كلام الكعبي غلط منه على أصحابه من وجوه :

منها : قوله إن المعتزلة اجتمعت على أن الله تعالى شيء لا كالأشياء ،
وليست هذه الخاصية لله تعالى وحده عند جميع المعتزلة ، فإن الجبائي وابنه أباهاشم
قد قالا : إن كل قدرة محدثة شيء لا كالأشياء ، ولم يخصصوا ربهم بهذا المدح .

ومنها : حكايته عن جميع المعتزلة قولها بأن الله عز وجل خالق الأجسام
والأعراض ، وقد علم أن الأصم من المعتزلة ينفي الأعراض كلها ، وأن المعروف
منهم بمعتزير يزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض ، وأن ثمة يزعم أن
الأعراض المتولدة لا فاعل لها ، فكيف يصح دعواه إجماع المعتزلة على أن الله
سبحانه خالق الأجسام والأعراض ، وفيهم من ينكر وجود الأعراض ، وفيهم
من يثبت الأعراض ويزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً منها ، وفيهم من يزعم أن

المتولدات أعراض لا فاعل لها؟ والكعبي مع سائر المعتزلة زعموا أن الله تعالى لم يخلق أعمال العباد ، وهي أعراض عند من أثبت الأعراض ، فبان غلط الكعبي في هذا الفصل على أصحابه .

ومنها : دعوى إجماع المعتزلة على أن الله خلق ما خلق لا من شيء ، وكيف يصح إجماعهم على ذلك والكعبي مع سائر المعتزلة - سوى الصالحى - يزعمون أن الحوادث كلها كانت قبل حدوثها أشياء ، والبصريون منهم يزعمون أن الجواهر والأعراض كانت فى حال عدمها جواهر وأعراضاً وأشياء . والواجب على هذا الفصل أن يكون الله خلق الشيء من شيء ، وإنما يصح القول بأنه خلق الشيء لا من شيء على أصول أصحابنا الصفاتية الذين أنكروا كون المعدوم شيئاً .

وأما دعوى إجماع المعتزلة على أن العباد يفعلون أفاعيلهم بالقسرة التى خلقها الله تعالى فيهم فغلط منه عليهم ؛ لأن معمرأ منهم زعم أن القدرة فعل الجسم القادر بها ، وليست من فعل الله تعالى ، والأصم منهم ينفى وجود القدرة ؛ لأنه ينفى الأعراض كلها .

وكذلك دعوى إجماع المعتزلة على أن الله سبحانه لا يغفر لمرتكبي الكبائر من غير توبة منهم غلط منه عليهم ؛ لأن محمد بن شبيب البصرى ، والصالحى ، والخالدى ، هؤلاء الثلاثة من شيوخ المعتزلة ، وهم واقفية فى وعيد مرتكبي الكبائر ، وقد أجازوا من الله تعالى مغفرة ذنوبهم من غير توبة .

فبان بما ذكرناه غلط الكعبي فيما حكاه عن المعتزلة ، وصح أن المعتزلة يجمعها ما حكيناه عنهم مما أجمعوا عليه .

فأما الذى اختلفوا فيه فيما بينهم فعلى ما ذكره فى تفصيل فرقهم إن شاء الله عز وجل .

٩٠ - ذكر الواصلية منهم ^(١) :

هؤلاء أتباع واصل بن عطاء الغزال ^(٢) رأس المعتزلة وذاعيتهم إلى بدعتهم بعد معبد الجهني ^(٣) ، وغيلان الدمشقي .

وكان واصل من متباني مجلس الحسن البصري في زمان فتنة الأزارقة ، وكان الناس يومئذٍ مختلفين في أصحاب الذنوب من أمة الإسلام على فرق .

(١) فرقة تزعم أن كل مرتكب للذنوب صغير أو كبير مشرك بالله ، وكان هذا قول الأزارقة من الخوارج ، وزعم هؤلاء أن أطفال المشركين مشركون ، ولذلك استحلوا قتل أطفال مخالفيهم وقتل نساءهم ، سواء كانوا من أمة الإسلام أو من غيرهم .

وكانت الصُّفَرِيَّة من الخوارج يقولون في مرتكبي الذنوب بأنهم كفرة مشركون كما قالته الأزارقة ، غير أنهم خالفوا الأزارقة في الأطفال .

(٢) وزعمت النَجْدَات من الخوارج أن صاحب الذنوب الذي أجمعت الأمة على تحريمه كافر مشرك ، وصاحب الذنوب الذي اختلفت الأمة فيه على حكم اجتihad

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٠ والملل والنحل ١ / ٤٦ .

(٢) هو أبو حذيفة - ويقال : أبو الجعد - واصل بن عطاء الغزال ، كان مولى ضبة - ويقال : مولى بني مخزوم ، ويقال : مولى بني هاشم - وكان يجلس في سوق الغزالين عند صديق له اسمه أبو عبد الله الغزال ، ليعرف المتعففات من النساء ليدفع إليهن صدقته . وقد سبقت لنا ترجمته (ص ٢٠) وانظر في فصاحته وتجنبه الرأى في كلامه : كامل المبرد : ٢ / ١٢٤ الخيرية ، والبيان والتبيين للجاحظ : ١ / ٢١ وما بعدها ، ثم انظر - سوى ما ذكرنا في الموضع السابق من المراجع : ابن خلكان : الترجمة رقم ٧٢٩ بتحقيقنا - وطبقات المعتزلة ص ٢٨ .

(٣) تقدمت ترجمة معبد الجهني البصري (ص ١٨) وترجمة غيلان بن مسلم الدمشقي (في ص ١٩) وانظر - سوى ما ذكرنا هناك من المراجع : طبقات

أهل الفقه فيه ، وعذروا مرتكب ما لا يعلم بجهالة تحريمه إلى أن تقوم الحجة عليه فيه .

(٣) وكانت الإباضية من الخوارج يقولون : إن مرتكب ما فيه الوعيد - مع معرفته بالله عز وجل وبما جاء من عنده - كافر كُفْرَانِ نَعْمَةٍ ، وليس بكافر كفر شرك .

(٤) وزعم قوم من أهل ذلك العصر أن صاحب الكبيرة من هذه الأمة منافق ، والمنافق شر من الكافر المظهر لكفره .

(٥) وكان علماء التابعين في ذلك العصر مع أكثر الأمة يقولون : إن صاحب الكبيرة من أمة الإسلام مؤمن ؛ لما فيه من معرفته بالرسول والكتب المنزل من الله تعالى ، ولمعرفته بأن كل ما جاء من عند الله حق ، ولكنه فاسق بكبيرته ، وفسقه لا ينفي عنه اسم الإيمان والإسلام .

وعلى هذا القول الخامس مضى سلك الأمة من الصحابة وأعلام التابعين . فلما ظهرت فتنة الأزارقة بالبصرة والأهواز ، واختلف الناس عند ذلك في أصحاب الذنوب على الوجوه الخمسة التي ذكرناها ، خرج واصل بن عطاء عن قول جميع الفرق المتقدمة ، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر ، وجعل الفسق منزلةً بين منزلتي الكفر والإيمان ، فلما سمع الحسن البصري من واصل بدعته هذه التي خالف بها أقوال الفرق قبله طرده عن مجلسه ، فاعتزل عند سارية من سَوَارِي مسجد البصرة ، وانضم إليه قرينه في الضلالة عمرو بن عبَّيد بن باب^(١) كعَبْدٍ صَرِيحُهُ أَمَةٌ ، فقال الناس يومئذ فيهما : إنهما قد اعتزلا قول الأمة ، وسمى أتباعهما من يومئذ « معتزلة » .

(١) تقدمت ترجمة عمرو بن عبَّيد بن باب (في ص ٢٠) وانظر - سوى ما ذكرنا هناك من المراجع - طبقات المعتزلة ص ٣٥ - وتهذيب التهذيب : ٧٠/٨ - وابن خلكان : الترجمة رقم ٤٧٦ بتحقيقنا .

ثم إنهما أظهرتا بدعتهما في المنزلة بين المنزلتين ، وضمتا إليها دعوة الناس إلى قول القدرية على رأى معبد الجهني ، فقال الناس يومئذ لو اصيل إنه مع كفره قدرى ، وجرى المثل بذلك في كل كافر قدرى .

ثم إن واصلاً وعمراً وافقاً الخوارج في تأييد عقاب صاحب الكبيرة في النار ، مع قولهما بأنه مؤحد ، وليس بمشرك ولا كافر ، ولهذا قيل للمعتزلة : إنهم مخانيث الخوارج ؛ لأن الخوارج لما رأوا أهل الذنوب الخلود في النار سمّوهم كفرة ، وحاربوهم ، والمعتزلة رأّت لهم الخلود في النار ولم تجسر على تسميتهم كفرة ، ولا جسرت على قتال أهل فرقة منهم فضلاً عن قتال جمهور مخالفيهم ، ولهذا نسب إسحاق بن سويد العدوى واصلاً وعمرو بن عبيد إلى الخوارج لاتفاقهم على تأييد عقاب أصحاب الذنوب ، فقال في ^(١) بعض قصائده :

بَرِئْتُ مِنْ الْخَوَارِجِ لَسْتُ مِنْهُمْ مِنْ الْغَزَالِ مِنْهُمْ وَابْنِ بَابٍ
وَمِنْ قَوْمٍ إِذَا ذَكَرُوا عَلِيًّا يَرُدُّونَ السَّلَامَ عَلَى السَّحَابِ

ثم إن واصلاً فارق السلف ببدعة ثالثة ، وذلك أنه وجد أهل عصره مختلفين في على وأصحابه ، وفي طلحة ، والزبير ، وعائشة ، وسائر أصحاب الجمل ؛ فزعمت الخوارج أن طلحة والزبير وعائشة وأتباعهم يوم الجمل كفروا بقتالهم علياً ، وأن علياً كان على الحق في قتال أصحاب الجمل وفي قتال أصحاب معاوية بصفتين إلى وقت التحكيم ، ثم كفر بالتحكيم ، وكان أهل السنة والجماعة يقولون بصحة إسلام الفريقين في حرب الجمل ، وقالوا : إن علياً كان على الحق في قتالهم ، وأصحاب الجمل كانوا عصاة مخطئين في قتال على ، ولم يكن خطؤهم كفراً ولا فسقاً

(٢) البيتان في كامل المبرد (٢ / ١٢٤) وبعدهما في روايته :

ولكني أحب بكل قلبي وأعلم أن ذاك من الصواب
رسول الله والصديق ، حبا به أرجو غدا حسن الثواب

يسقط شهادتهم ، وأجازوا الحكم بشهادة عدلين من كل فرقة من الفريقين ،
 وخرج واصل عن قول الفريقين ، وزعم أن فرقة من الفريقين فسقة لا بأعيانهم
 وأنه لا يعرف الفسقة منهما ، وأجازوا أن يكون الفسقة من الفريقين علياً وأتباعه
 كالحسن ، والحسين ، وابن عباس ، وعمار^(١) بن ياسر ، وأبي أيوب الأنصاري ،
 وسائر من كان مع علي يوم الجمل ، وأجاز كون الفسقة من الفريقين عائشة ،
 وطلحة ، والزبير ، وسائر أصحاب الجمل ، ثم قال في تحقيق شكه في الفريقين :
 لو شهد علي وطلحة أو علي والزبير أو رجل من أصحاب علي ورجل من أصحاب
 الجمل عندي على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما ، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه ،
 كما لا أحكم بشهادة المتلاعنين ، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه . ولو شهد
 رجلان من أحد الفريقين أيهما كان قبلت شهادتهما .

ولقد سخنت عيونُ الرافضة القائلين بالاعتزال بشك شيخ المعتزلة في عدالة
 علي وأتباعه ، ومقالة واصل في الجملة كما قلنا في بعض أشعارنا :

مقالة ما وصلت بواصل بل قطع الله به أوصلها

وسند كرتام أبيات هذه القصيدة بعد هذا إن شاء الله عز وجل .

٩١ - ذكر العمروية^(٢) منهم :

هؤلاء أتباع عمرو بن عبيد بن باب مولى بني تميم ، وكان جده من سبي كابل

(١) هو أبو اليقظان : عمار بن ياسر ، العبسي ، أحد السابقين إلى الإسلام ،
 وأحد الذين كانوا يعذبون في الله ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يمر بهم وهم يعذبون
 فيقول لهم : صبرا آل ياسر ، إن موعدكم الجنة . وقد قال عنه النبي - في أثناء بناء مسجد
 المدينة - تقتله الفئة الباغية . وقد ولاء عمر رضى الله عنه الصلاة بالكوفة سنة ٢١
 وشهد مع علي صفين فقتل في سنة ٣٧ (العبر : ١ / ٢٥ و ٣٨ - وشذرات الذهب :
 ١ / ٤٥) .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير : ص ٤٢ - وقد ضمها الشهرستاني إلى
 الفرقة الأولى النظامية (وانظره : ١ / ٤٩) .

(٣) قدمضت ترجمة عمرو بن عبيد (في ص ٢٠) وأشارنا إلى ذلك قريبا (في ص ١١٨) .

وما ظهرت البدع والضلالات في الأديان إلا من أبناء السبايا ، كما روى في الخبر .
وقد شارك عمرو واصل في بدعة القدر ، وفي ضلالة قولها بالمنزلة بين المنزلتين
وفي ردّها شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل والآخر من أصحاب علي ، وزاد
عمرو على واصل في هذه البدعة فقال بفسق كلتا الفرقتين المتقاتلتين يوم الجمل ،
وذلك أن واصلًا إنما ردّ شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل والآخر من
أصحاب علي رضي الله عنه ، وقبّل شهادة رجلين كلاهما من أحد الفريقين ، وزعم
عمرو أن شهادتهما مردودة وإن كانا من فريق واحد ، لأنه قال بفسق
الفريقين جميعاً .

وقد اختلفت القدرية بعد واصل وعمرو في هذه المسألة ؛ فقال النظام **ومعهم**
والجاحظ في فريقَي يوم الجمل بقول واصل ، وقال حوشب وهاشم الأوقص :
نجت القادة وهلك الأتباع ، وقال أهل السنة والجماعة بتصويب علي وأتباعه
يوم الجمل ، وقالوا : إن الزبير رجع عن القتال يومئذ تائباً ، فلما بلغ وادي السباع
قتله بها عمرو بن جرموز غرّة ، وبشّر عليّ قاتله بالنار ، وهمّ طلحة بالرجوع ،
فرماه مروان بن الحكم - وكان مع أصحاب الجمل - بسهم فقتله ، وعائشة
رضي الله عنها قصدت الإصلاح بين الفريقين ، فغلبها بنو أزد وبنو ضبة على
أمرها حتى كان من الأمر ما كان ، ومن قال بتكفير الفريقين أو أحدهما فهو
الكافر دونهم . هذا قول أهل السنة فيهم والحمد لله على ذلك .

٩٢ - ذكر الهذلية^(١) منهم :

هو لاء أتباع أبي الهذيل نحر بن الهذيل ، المعروف بالعلّاف^(٢) . كان مولى

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٢ - والملل والنحل : ١ / ٤٩ .

(٢) هو أبو الهذيل : محمد بن الهذيل بن عبد الله ، البصري ، العلّاف ، شيخ

المعتزلة ومقدمهم ومقرر طريقتهم والمناظر عليها ، والذاب عنها . أخذ الاعتزال عن

عثمان بن خالد الطويل عن واصل بن عطاء ، ثم يقال : إن واصلًا أخذه عن أبي هاشم =

لعبد القيس ، وقد جرى على منهاج أبناء السبايا لظهور أكثر البدع منهم ،
وفضائحه تترى تكفره فيها سائر فرق الأمة من أصحابه في الاعتزال ومن غيرهم ،
والمعروف بالمردار من المعتزلة كتاب كبير فيه فضائح أبي الهذيل ، وفي
تكفيره بما انفرد به من ضلالته ، ولالجبائي أيضاً كتاب في الرد على أبي الهذيل
في الخلق يكفره فيه ، ولجعفر بن حرب المشهور في زعماء المعتزلة أيضاً كتاب
سماه « توبيخ أبي الهذيل » وأشار بتكفير أبي الهذيل ، وذكر فيه أن قوله
يجر إلى قول الدهرية^(١) .

فمن فضائح أبي الهذيل : قوله بفناء مقدورات الله عز وجل حتى لا يكون
بعد فناء مقدوراته قادراً على شيء ، ولأجل هذا زعم أن نعيم أهل الجنة وعذاب
أهل النار يفنيان ويبقى حينئذ أهل الجنة وأهل النار خامدين لا يقدرُونَ على
شيء ، ولا يقدر الله عز وجل في تلك الحال على إحياء ميت ، ولا على إماتة حي ،
ولا على تحريك ساكن ، ولا على تسكين متحرك ، ولا على إحداث شيء ، ولا على
إفناء شيء ، مع صحة عقول الأحياء في ذلك الوقت .

وقوله في هذا الباب شر من قول من قال بفناء الجنة والنار ، كما ذهب إليه
جهم ، لأن جهم وإن قال بفنائهما فقد قال بأن الله عز وجل قادرٌ بعد فنائهما
على أن يخلق أمثالهما ، وأبو الهذيل يزعم أن ربه لا يقدر بعد فناء مقدوراته
على شيء .

وقد شنع المعروف منهم بالمردار على أبي الهذيل في هذه المسألة ، فقال :

= عبد الله بن محمد بن الحنفية ، ويقال : بل أخذه عن الحسن البصري ، وقد اختلف
في وفاته فقيل : توفي في سنة ٢٢٦ وقيل : في سنة ٢٣٥ وقيل : في سنة ٢٣٧
(العبر : ١ / ٤٢٢ - وشذرات الذهب : ٢ / ٨٥ - وابن خلكان الترجمة رقم ٥٧٨
بتحقيقنا - وطبقات المعتزلة ص ٤٤) وإنما قيل له العلاف لأن داره بالبصرة كانت
في العلافين .

(١) لكل من الردار والجبائي وجعفر مقالة ستأتى في هذا الباب .

يلزمه إذا كان وليُّ الله عز وجل في الجنة قد تناول بإحدى يديه الكأسَ
وبالأخرى بعض التحف ثم حضر وقت السكون الدائم أن يبقى وليُّ الله عز وجل
أبداً على هيئة المصلوب .

وقد اعتذر أبو الحُسَيْن الخياط^(١) عن أبي الهذيل في هذا الباب
باعتذارين .

أحدهما : دَعَوَاهُ أن أبا الهذيل أشار إلى أن الله عز وجل - عند قرب
اتهاء مقدوراتهِ - يجمع في أهل الجنة الذات كلها ، فيبَقُونَ على ذلك في
سكون دائم ،

واعذاره الثاني : دَعَوَاهُ أن أبا الهذيل كان يقول هذا القول مجادلاً به
خصومَه في البحث عن جوابه .

واعذاره الأول عنه باطل من وجهين :

أحدهما : أنه يُوجِبُ اجتماعَ لَدَتَيْنِ متضادتين في محل واحد في وقت واحد ،
وذلك محال كاستحالة اجتماع لذة وألم في محل واحد .

والوجه الثاني : أن هذا الاعتذار لو صَحَّ لَوَجَبَ أن يكون أهلُ الجنة -
بعد فناء مقدورات الله عز وجل - أَحْسَنَ من حالهم في حال كونه قادراً .

وأما دعواه أن أبا الهذيل إنما قال بفناء المقدورات مجادلاً به غير معتقد
لذلك فالفاصلُ بيننا وبين المعتذر عنه كتب أبي الهذيل ، وأشار في كتابه الذي

(١) هو أبو الحسين : عبد الرحمن بن محمد بن عثمان ، الخياط ، وهو أستاذ
أبي القاسم عبد الله بن أحمد البلخي ، وكانوا يفضلون البلخي عليه ، قالوا : كان الخياط
عالماً فاضلاً ، وله كتب كثيرة ينقض بها مؤلفات ابن الراوندي الزنديق ، منها كتاب
« الانتصار » نقض به كتاباً تضمن « فضائح المعتزلة » لابن الراوندي (وانظر - مع
ذلك - طبقات المعتزلة ص ٨٥ - ٨٨) .

سماء بـ «الحجج» إلى ما حكيناه عنه ، وذكر في كتابه المعروف بكتاب «القوالب» باباً في الرد على الدهرية ، وذكر فيه قولهم للموحدين : إذا جاز أن يكون بعد كل حركة حركة سواها لا إلى آخر ، وبعد كل حادث حادث آخر لا إلى غاية ، فهلا صح قول من زعم أن لا حركة إلا قبلها حركة ، ولا حادث إلا قبله حادث لا عن أول ولا حالة قبله ، وأجاب عن هذا الإلزام بتسويته بينهما ، وقال : كما أن الحوادث لها ابتداء لم يكن قبلها حادث ، كذلك لها آخر لا يكون بعده حادث ، ولأجل هذا قال بفناء مقدورات الله عز وجل ، وسائر المتكلمين من أصناف فرق الإسلام فرقوا بين الحوادث للماضية والحوادث المستقبلية بفروق واضحة لم يهتد إليها أبو الهذيل فارتكب لأجل جهله بها قوله بفناء المقدورات ، وقد ذكرنا تلك الفروق الواضحة في باب الدلالة على حدوث العالم في كتبنا المؤلفة في ذلك .

الفضيحة الثانية ، من فضائح أبي الهذيل : قوله بأن أهل الآخرة مضطرون إلى ما يكون منهم ، وأن أهل الجنة مضطرون إلى أكلمهم ، وشرهم ، وجماعهم وأن أهل النار مضطرون إلى أقوالهم ، وليس لأحد في الآخرة من الخلق قدرة على اكتساب فعل ، ولا على اكتساب قول ، والله عز وجل خالق أقوالهم وحركاتهم وسائر ما يوصفون به ، وكانت القدرية يعيبون جهماً في قوله : إن العباد في الدنيا مضطرون إلى ما يكون منهم ، وينكرون على أصحابنا قولهم بأن الله عز وجل خالق أكساب العباد ، ويقولون لأصحابنا : إذا كان هو خالق ظلم العباد وجب أن يكون ظالماً ، وإذا خلق كذب الإنسان وجب أن يكون كاذباً فهلا قالوا لأبي الهذيل : إذا قلت إن الله عز وجل يخلق في الآخرة كذب أهل النار في قولهم : ﴿ وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ (١) وجب أن يكون هو

الكاذب بهذا القول إن كان الكاذب عندهم مَنْ خَلَقَ الكذب، ولا يتوجّه علينا هذا الإلزام ، لأننا لا نقول إن الكاذب والظالم مَنْ خَلَقَ الكذب والظلم ، ولكننا نقول : إن الظالم مَنْ قام به الظلم ، والكاذب من قام به الكذب ، لا مَنْ فَعَلَهُ .

وقد اعتذر الخياطُ عن أبي الهذيل في بدعته هذه بأن قال : إن الآخرة دار جزاء ، وليست بدار تكليفٍ ، فلو كان أهل الآخرة مكتسبين لأعمالهم لكانوا مكلفين ، ولوقع ثوابهم وعقابهم في دارٍ سواها .

فيقال للخياط : هل ترضى بهذا الاعتذار من أبي الهذيل أم تسخطه ؟ فإن رضىته فقل فيه بمثل قوله ، وذلك خلاف قولك ، وإن سخطته فلا معنى لاعتذارك عنه في شيء تكفره فيه .

وقلنا لأبي الهذيل : ما تنكر من كون أهل الآخرة مكتسبين لأعمالهم وأن يكونوا فيها مأمورين للشكر لله عز وجل على نعمه ، ولا يكونوا مأمورين بصلاة ولا زكاة ولا صيام ، ولا يكونوا منتهين عن المعاصي ، ويكون ثوابهم على الشكر وترك المعصية دوام النعيم عليهم ؟ وما أنكرت عليهم من أنهم يكونون في الآخرة منتهين عن المعاصي ومعصومين منها كما قال أصحابنا مع أكثر الشيعة : إن الأنبياء عليهم السلام كانوا في الدنيا منتهين عن المعاصي ومعصومين عنها ، وكذلك الملائكة منتهون عن المعاصي ومعصومون عنها ؛ ولذلك قال الله عز وجل فيهم ﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ ، وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ ^(١) .

والفضيحة الثالثة من فضائحه : قوله بطاعات كثيرة لا يراد الله عز وجل بها كما ذهب إليه قوم من الخوارج الإباضية . وقد زعم أن ليس في الأرض صاحب هوى ولا زنديق إلا وهو مطيع لله تعالى في أشياء كثيرة وإن عصاه

(١) من الآية ٦ من سورة التحريم .

من جهة كفره . وقال أهل السنة والجماعة : إن الطاعة لله عز وجل ممن لا يعرفه إنما تصح في شيء واحد ، وهو النظر والاستدلال الواجب عليه قبل وصوله إلى معرفة الله تعالى ، فإن يفعل ذلك يكن مطيعاً لله تعالى ، لأنه قد أمره به ، وإن لم يكن قصد بفعله لذلك النظر الأول التقرب به إلى الله عز وجل ، ولا تصح منه طاعة لله تعالى سواها إلا إذا قصد بها التقرب إليه ؛ لأنه يمكنه ذلك إذا توصل بالنظر الأول إلى معرفة الله تعالى ، ولا يمكنه قبل النظر الأول التقرب به إليه إذا لم يكن عارفاً به قبل نظره واستدلاله .

واستدل أبو الهذيل على دَعْوَاهُ صحة وقوع طاعات لله تعالى ممن لا يعرفه بأن قال : إن أوامر الله تعالى بإزائها زواجر ، فلو كان مَنْ لا يعرفه ترك جميع أوامره وجب أن يكون قد صار إلى جميع زَوَاجِرِهِ ، وأن يكون من ترك جميع الطاعات قد صار إلى جميع المعاصي ، ولو كان كذلك الدهري يهوديا ، ونصرانياً ، ومجوسياً ، وعلى أديان سائر الكفرة . وإذا صار المجوسى تاركاً لكل كفر سوى المجوسية علمنا أنه عاصٍ بمجوسيته التي قد نهى عنها ، ومطيع لله عز وجل بترك ما تركه من أنواع الكفر ؛ لأنه مأمور بتركها .

فقلت له : ليس الأمر في أوامر الله تعالى وزواجره على ما ظننته ، ولكن لاختلاف من الطاعة إلا ويضادها معاصٍ متضادة ، ولا خصلة من الإيمان إلا ويضادها حصال متضادة كل نوع منها يضاد النوع الآخر كما يضادها الطاعة ، وذلك بمنزلة القيام ، والقيود ، والاضطجاع ، والاستلقاء . وقد يخرج عن القيود مَنْ لا يصير إلى جميع أضداده ، وإنما يخرج من القيود بنوع واحد من أضداده كذلك يخرج عن كل طاعة لله تعالى بنوع واحد من الكفر المضاد للطاعات كلها ؛ لأن ذلك النوع من الكفر يضاد نوعاً آخر من الكفر كما يضاد سائر الطاعات ، وهذا واضح في نفسه وإن جهله أبو الهذيل .

والفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله بأن علم الله سبحانه وتعالى هو الله ،
وقدرته هي هو .

ويلزمه على هذا القول أن يكون الله تعالى عالماً وقدره ، ولو كان هو عالماً
وقدره لاستحال أن يكون عالماً قادراً ، لأن العلم لا يكون عالماً ، والقدره
لا تكون قادرة .

ويلزمه أيضاً إذا قال إن علم الله هو الله ، وقدرته هي هو أن يقول : إن علمه
هو قدرته ، ولو كان علمه قدرته لوجب أن يكون كل معلوم له مقدوراً له ، وهذا
يوجب أن يكون رأيه مقدوراً له ؛ لأنه معلوم له ؛ وهذا كفر ، فما يؤدي إليه مثله .
والفضيحة الخامسة : تقسيمه كلام الله عز وجل إلى ما يحتاج إلى محل وإلى
ما لا يحتاج إلى محل . وقد زعم أن قول الله سبحانه للشئ « كن » حادث لافي
محل ، وسائر كلامه حادث في جسم من الأجسام ، وكل كلامه عنده أعراض ،
وقد زعم أن قوله لشئ « كن » من جنس قول الإنسان « كن » ففرق بين
عَرَضَيْنِ من جنس واحد في حاجة أحدهما إلى محل واستغناء الآخر عن المحل .
فأما قوله بحديث إرادة الله سبحانه لافي محل فقد شاركه فيه المعتزلة البصرية مع
قولهم بأنها من جنس إرادتنا المفتقرة إلى المحل .

ووجود كلمة لافي محلّ يوجب أن لا يكون بعض المتكلمين أولى بأن
يتكلم بها من بعض ؛ وليس لأبي الهذيل أن يقول : إن فاعلها أولى بأن يتكلم
بها من غيره ؛ لأنه قد قال بأن الله تعالى يخلق في الآخرة كلام أهل الجنة وكلام
أهل النار ، ولا يكون متكلماً بكلامهم ، فقد أداه قوله بوجود كلمة لافي محل
إلى تصحيح كلام لا لتكلم ، وهذا محال ، فما يؤدي إليه مثله .

والفضيحة السادسة من فضائحه : قوله إن الحجة من طريق الأخبار فيما
غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام ، وفيما سواها ، لا تثبت بأقل
من عشرين نفساً فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر ، ولم يوجب بأخبار الكفرة

والفسقة حجة وإن بلغوا عدد التواتر الذين لا يمكن تواطؤهم على الكذب إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنة ، وزعم أن خبر مادون الأربعة لا يوجب حكما ، ومن فوق الأربعة إلى العشرين قد يصح وقوع العلم بخبرهم وقد لا يقع العلم بخبرهم ، وخبر العشرين إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة يجب وقوع العلم منه لا محالة .

وأستدل على أن العشرين حجة بقول الله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ ^(١) وقال : لم يبح لهم قتالهم إلا وهم عليهم حجة وهذا يوجب عليه أن يكون خبر الواحد حجة موجبة للعلم ، لأن الواحد في ذلك الوقت كان له قتال العشرة من المشركين ، فيكون جواز قتاله لهم دليلا على كونه حجة عليهم .

قال عبد القاهر : ما أراد أبو الهذيل باعتبار عشرين في الحجة من جهة الخبر إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة إلا تعطيل الأخبار الواردة في الأحكام الشرعية عن فوائدها ؛ لأنه أراد بقوله « ينبغي أن يكون فيهم واحد من أهل الجنة » واحدا يكون على بدعته في الاعتزال والقدر وفي فناء مقدورات الله عز وجل ، لأن من لم يقل بذلك لا يكون عنده مؤمنا ولا من أهل الجنة ، ولم يقل قبل أبي الهذيل أحد ببدعة أبي الهذيل حتى تكون روايته في جملة العشرين على شرطه .

والفضيحة السابعة : أنه فرق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح ، فقال : لا يجوز وجود أفعال القلوب من الفاعل مع قدرته عليه ولا مع موته ، وأجاز وجود أفعال الجوارح من الفاعل منا بعد موته وبعد عدم قدرته إن كان حيا لم يمت ، وزعم أن الميت والعاجز يجوز أن يكونا فاعلين لأفعال الجوارح بالقدر التي كانت موجودة قبل الموت والعجز .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنفال .

وزعم الجبائي وابنه أبو هاشم أن أفعال القلوب في هذا الباب كأفعال الجوارح في أنه يصح وجودها بعد فناء القدرة عليها ومع وجود العجز عنها وقول الجبائي وابنه في هذا الباب أشد^(١) من قول أبي الهذيل ، غير أن أبا الهذيل سبق إلى القول بإجازة كون الميت والعاجز فاعلين لأفعال الجوارح ، ونسج الجبائي وابنه على منواله في هذه البدعة ، وقاسا عليه إجازة كون العاجز فاعلا لأفعال القلوب ، ومؤسس البدعة عليه وزرؤها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة ، من غير نقصان يدخل في وزن العاملين بها .

الفضيحة الثامنة من فضائحه : أنه لما وقف على اختلاف الناس في المعارف : هل هي ضرورية أم اكتسابية ؟ ترك قول من زعم أنها كلها ضرورية ، وقول من زعم أنها كلها كسبية ، وقول من قال : إن المعلوم منها بالحواس والبداهة ضرورية ، وما علم منها بالاستدلال اكتسابية . واختار لنفسه قولاً خارجاً عن أقوال السلف ، فقال : المعارف ضربان : أحدهما : باضطرار ، وهو معرفة الله عز وجل ، ومعرفة الدليل الداعي إلى معرفته ، وما بعدهما من العلوم الواقعة عن الحواس أو القياس فهو علم اختيار واكتساب .

ثم إنه بنى على ذلك قوله في مهلة المعرفة ، فخالف سائر الأمة ، فقال في الطفل : إنه يلزمه في الحال الثانية من حال معرفته بنفسه أن يأتي بجميع معارف التوحيد والعدل بلا فصل ، وكذلك عليه أن يأتي - مع معرفته بتوحيد الله سبحانه وعدله - بمعرفة جميع ما كلمه الله تعالى بفعله ، حتى إنه إن لم يأت بذلك كله في الحال الثانية من معرفته بنفسه ومات في الحال الثالثة مات كافراً وعدواً لله تعالى مستحقاً للخلود في النار ، وأما معرفته بما لا يعرف إلا بالسمع من جهة

(١) الأكثر في استعمال هذه الكلمة ونقيضتها حذف الهمزة ، فيقال : شر ، وخير ، وقد ورد قليلاً استعمالها بالهمز فيقال : أخير ، وأشر .

الأخبار فعليه أن يأتي بمعرفة ذلك في الحال الثانية من سماعه للخبر الذي يكون حجة قاطعة للعدر .

وكان بشر بن المعتمر يقول : عليه أن يأتي بالمعارف العقلية في الحال الثالثة مع معرفته بنفسه ، لأن الحال الثانية حال نظّر وفكر ، فإن لم يأت بها في الحال الثالثة ، ومات في الحال الرابعة كان عدواً لله تعالى مستحقاً للخلود في النار .

فهذان القَدَرَيَّان اللذان أنكرا على الأزارقة قولهم بأن أطفال مخالفيهم في النار ، وعلى من زعم أن أطفال المشركين في النار ، قد زعمّا أن أطفال المؤمنين إذا ماتوا في الحال الثالثة أو الرابعة من معرفتهم بأنفسهم قبل إتيانهم بالمعارف العقائية كفرة مخلدون في النار من غير كفر اعتقدوه .

الفضيحة التاسعة من فضائحه : أنه أجاز حركة الجسم الكثير الأجزاء بحركة تحل في بعض أجزائه ، ولم يحز مثل هذا في اللون .

وقال سائر المتكلمين : إن الجزء الذي قامت به الحركة هو المتحرك بها ، دون غيره من أجزاء الجملة ، كما أن الجزء الذي يقوم به السواد هو الأسود به دون غيره من أجزاء الجملة ، وإن تحركت الجملة كان في كل جزء منها حركة كما لو اسودت الجملة كان في كل جزء منها سواد .

الفضيحة العاشرة من فضائحه : قوله بأن الجزء الذي لا يَتَجَزَّأ لا يصح قيام اللون به إذا كان منفرداً ، ولا تصح رؤيته إذا لم يكن فيه لون .

وهذا يوجب عليه أن الله تعالى لو خلق جزءاً منفرداً لم يكن رأيها له .
والحمد لله الذي أنقذ أهل السنة من البدع التي حكيناها في هذا الباب عن أبي الهذيل .

٩٣ - ذكر النظامية منهم (١) :

هؤلاء أتباع أبي إسحاق ابن سيار المعروف بالنظام (٢). والمعتزلة يُمَوِّهُون على الأغمار بدينه ، ويوهمون أنه كان نظاما للكلام المنشور والشعر الموزون ، وإنما كان ينظم الخرز في سوق البصرة ، ولأجل ذلك قيل له « النظام » وكان في زمان شبابه قد عاشر قوما من الثنوية ، وقوما من السمنية القائلين بتكافؤ الأدلة ، وخالط بعد كبره قوما من ملحدة الفلاسفة ، ثم خالط هشام بن الحكم الرافضي ، فأخذ عن هشام وعن ملحدة الفلاسفة قوله بإبطال الجزء الذي لا يتجزأ ، ثم بنى عليه قوله بالطرفة التي لم يسبق إليها وهم أحد قبله ، وأخذ من الثنوية قوله بأن فاعل العدل لا يقدر على فعل الجور والكذب ، وأخذ عن هشام بن الحكم أيضا قوله بأن الألوان ، والطعوم ، والروائح ، والأصوات أجسام ، وبنى على هذه البدعة قوله بتداخل الأجسام في حيز واحد ، ودَوَّنَ مذاهب الثنوية وبدع الفلاسفة وشبهه المملحة في دين الإسلام ، وأعجب بقول البراهمة بإبطال النبوات ، ولم يجسر على إظهار هذا القول خوفا من السيف ،

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٣ - والملل والنحل : ١ / ٥٣ -

ثم انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ٢٢٧ .

(٢) النظام : هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار ، المعروف بالنظام ، وهو ابن أخت أبي الهذيل العلاف السابق ذكره ، ومنه أخذ الاعتزال ، وهو شيخ أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، وهو معدود من أذكاء المعتزلة وذوى النباهة فيهم ، يذكرون أنه ظهر في سنة ٢٢٠ من الهجرة ، وقرر مذهب الفلاسفة في القدر ، فتبعه خلق ، وكان من صغره يتوقد ذكاء ويتدفق فصاحة ، وقد أداه ذكاؤه المتوقد ، وبيانه المتدفق ، وإطلاعه على الكثير من كتب الفلاسفة الطبيعيين والإلهيين إلى أن ذهب المذهب الذي أنكره عليه عامة المسلمين ، وسبحان الذي يهدي من يشاء ويضل من يشاء ، وتوفي ما بين سنة ٢٢١ وسنة ٢٢٣ (انظر النجوم الزاهرة : ٢ / ٢٣٤ - والتنبيه ص ٤٣ و ٤٤ - واعتقادات فرق المسلمين ص ٤١ - ودائرة معارف البستاني : ١ / ٢٦٨ - وطبقات المعتزلة ص ٤٩ - ٥٢ - والعبر : ١ / ٣١٥ و ٤٥٦) .

فأنكر إعجاز القرآن في نظمته ، وأنكر ما روى من معجزات نبينا صلى الله عليه وسلم : من انشقاق القمر ، وتسبيح الحصى في يده ، ونبوع الماء من بين أصابعه ، ليتوصل بإنكار معجزات نبينا عليه السلام إلى إنكار نبوته . ثم إنه استنقل أحكام شريعة الإسلام في فروعها ، ولم يجسر على إظهار^(١) دفعها ، فأبطل الطرق الدالة عليها ، وأنكر لأجل ذلك حجة الإجماع وحجة القياس في الفروع الشرعية ، وأنكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري ، ثم إنه علم إجماع الصحابة على الاجتهاد في الفروع الشرعية فذكرهم بما يقرؤه غدا في صحيفة مخازيه ، وطعن في فتاوى أعلام الصحابة رضي الله عنهم ، وجميع فرق الأمة من فريق الرأي والحديث - مع الخوارج ، والشيعة ، والنجارية ، وأكثر المعتزلة - متفقون على تكفير النظام ، وإنما تبعه في ضلالتة شرذمة من القدرية كالأسواري ، وابن خابط ، وفضل الحديث ، والجاحظ ، مع مخالفة كل واحد منهم له في بعض ضلالاته وزيادة بعضهم عليه فيها ، وإعجاب هؤلاء النفر اليسير به كإعجاب الجعل بدخروجته .

وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة ، منهم أبو الهذيل فإنه قال بتكفيره في كتابه المعروف بالرد على النظام ، وفي كتابه عليه في الأعراض ، والإنسان ، والجزء الذي لا يتجزأ .

ومنهم الجبائي كفر النظام في قوله: إن المتولدات من أفعال الله بإيجاب الخلقة ، والجبائي في هذا الباب هو الكافر دون غيره ، غير أنا أردنا أن نذكر تكفير شيوخ المعتزلة بعضها بعضا . وكفره الجبائي في إحالته قدرة الله تعالى على الظلم ، وكفره في قوله بالطبائع ، وله في ذلك كتاب عليه وعلى معمر في الطبائع .

ومنهم الإسكافي له كتاب على النظام كفره فيه في أكثر مذاهبه .

(١) في المطبوعتين « إظهار رفعها » وأكبر الظن أنه تصحيف صوابه ما أثبتناه .

ومنهم جعفر بن حرب^(١) صنف كتاباً في تكفير النظام بإبطاله الجزء الذي لا يتجزأ .

وأما كتب أهل السنة والجماعة في تكفيره فالله يحصيها . ولشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله في تكفير النَّظام ثلاثة كتب . وللقلاسي عليه كتب ورسائل . وللقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الأشعري^(٢) رحمه الله كتاب كبير في نقض أصول النظام ، وقد أشار إلى ضلالاته في كتاب « إكفار المتأولين » ونحن نذكر في هذا الكتاب ما هو المشهور من فضائح النظام :

فأولها : قوله بأن الله عز وجل لا يقدر أن يفعل بعباده خلاف ما فيه صلاحهم ولا يقدر على أن ينقص من نعيم أهل الجنة ذرةً لأن نعيمهم صلاح لهم ، والنقصان مما فيه الصلاح ظلم عنده ، ولا يقدر أن يزيد في عذاب أهل النار ذرة ، ولا على أن ينقص من عذابهم شيئاً . وزعم أيضاً أن الله تعالى لا يقدر على أن يخرج أحداً من أهل الجنة عنها ، ولا يقدر على أن يلقي في النار من ليس من أهل النار . وقال : لو وقف طفل على شفيع جهنم لم يكن الله قادراً على إلقائه فيها ،

(١) جعفر بن حرب : هو أبو الفضل جعفر بن حرب ، زعم المعتزلة أنه كان واحداً دهره في العلم والصدق والورع والزهد والعبادة ، وله كتب كثيرة في الجلي والدقيق من علم الكلام ، واعتزل الناس في آخر عمره ، وترك الكلام في الدقيق ، وأقبل على التصنيف في الجلي الواضح (طبقات المعتزلة ص ٧٣ - ٧٦) .

(٢) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم ، الباقلاسي ، البصري ، المتكلم على مذهب أبي الحسن الأشعري ، الذي أيد اعتقاده ، ونصر طريقه . صنف كثيراً من التصانيف ، وانتهت إليه الرياسة في مذهبه ، وكان موصوفاً بجودة الاستنباط ، وقوة الحجة ، وسرعة الجواب ، توفي في آخر يوم السبت لسبع بقين من ذي القعدة سنة ٤٠٣ هـ ، ودفن في داره ثم نقل إلى مقبرة باب حرب (ابن خلكان الترجمة رقم ٥٨٠ بتحقيقنا - وتاريخ بغداد : ٥ / ٣٧٩ - وشذرات الذهب : ٣ / ١٦٨ - والعبر : ٣ / ٨٦) وكان في المطبوعتين « محمد بن أبي الطيب » مخالفة لكل هذه المراجع ، بإقحام كلمة « أبي » .

وقدّر الطفلُ على إلقاء نفسه فيها ، وقدّرت الزبانية أيضاً على إلقاءه فيها .
ثم زاد على هذا بأن قال : إن الله تعالى لا يقدر على أن يُعْمِيَ بصيراً ، أو
يُزِمَنَ صحيحاً ، أو يفقر غنياً ، إذا علم أن البصر والصحة والغنى أصلحُ لهم .
وكذلك لا يقدر على أن يغني فقيراً أو يُصِحَّ زَمِناً إذا علم أن المرض والزمانة
والفقر أصلح لهم .

ثم زاد على هذا أن قال : إنه لا يقدر على أن يخلق حيّةً أو عقرباً أو جسماً
بعدم أن خلق غيره أصلح من خلقه .

وقد أكَفَرَتِ البصرية من المعتزلة في هذا القول ، وقالوا : إن القادر على
العدل يجب أن يكون قادراً على الظلم ، والقادر على الصدق يجب أن يكون
قادراً على الكذب ، وإن لم يفعل الظلم والكذب لِقُبْحِهِمَا ، ولغناه عنهما ،
ولعلمه بغناه عنهما ، لأن القدرة على الشيء يجب أن تكون قدرة على ضده
فإذا قال النظام إن الله تعالى لا يقدر على الظلم والكذب لزمه أن لا يكون قادراً
على انصدق والعدل ، والقول بأنه لا يقدر على العدل كفر ، فما يؤدي إليه مثله .
وقالوا أيضاً : لا فرق بين قول النظام إنه يكون من الله تعالى مالا يقدر على
ضده ولا على تركه ، وبين قول مَنْ زعم أنه مطبوع على فعل لا يصح منه
خلافه . وهذا كفر ، فما يؤدي إليه مثله

ومن عجائب النظام في هذه المسألة أنه صنف كتاباً على الشنوبة ، وتعجّب
فيه من قول المانوية بأن النور يمدح في أشكاله المختلفة بفعل الخير ، وهي لا تقدر
على الشر ، ولا يصح منها فعل الشرور ، وتعجّب من ذم الثنوية الظلمة على فعل
الشر مع قولها بأن الظلمة لا تستطيع فعل الخير ولا تقدر إلا على الشر ، فيقال له :
إذا كان الله عندك مشكوراً على فعل العدل والصدق وهو غير قادر على فعل
الظلم والكذب ، فما وجه إنكارك على الثنوية في ذم الظلمة على الشر ، وهي
عندهم لا تقدر على خلاف ذلك ؟

الفضيحة الثانية من فضائح: قوله إن الإنسان هو الروح ، وهو جسم لطيف متداخل لهذا الجسم الكثيف ، مع قوله بأن الروح هي الحياة المشابكة لهذا الجسد ، وقد زعم أنه في الجسد على سبيل المداخلة ، وأنه جوهر واحد غير مختلف ولا متضاد ، وفي قوله هذا فضائح له :

منها : أن الإنسان على هذا القول لا يرى على الحقيقة ، وإنما يرى الجسد الذي فيه الإنسان

ومنها : أنه يجب أن الصحابة ماراً ورسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما رأوا قالباً فيه الرسول .

ومنها : أنه يجب أن لا يكون أحد قد رأى أباه وأمه ، وإنما رأى قالبيهما . ومنها : أنه إذا قال في الإنسان إنه ليس هو الجسد الظاهر ، وإنما هو روح متداخل للجسد ، لزمه أن يقول في الجماد أيضاً : إنه ليس هو جسده ، وإنما هو روح في جسده ، وهو الحياة المشابكة للجسد ، وكذلك القول في الفرس وسائر البهائم وجميع الطيور والحشرات وأصناف الحيوانات ، وكذلك القول في الملائكة والجن والإنس والشیاطين . وهذا يجب أن أحداً ما رأى حماراً ولا فرساً ولا طيراً ولا نوعاً من الحيوان ، ويوجب أيضاً أن لا يكون النبي رأى مَلَكاً ، ويوجب أن الملائكة لا يرى بعضهم بعضاً ، وإنما رأى الرؤون قوالب هذه الأشياء التي ذكرناها .

ومنها : أنه إذا قال إن الروح التي في الجسد هي الإنسان وهي الفاعلة دون الجسد الذي هو قالبه ، لزمه أن يقول : إن الروح هي الزانية والسارقة والقاتلة ، فإذا جُلِدَ الجسد وقطعت يده صار المقطوع غير السارق ، والمجلود غير الزاني ، وفي هذا غنى ، ويقول الله عز وجل : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ

منهما مائة جلدة^(١) » وقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً
بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾^(٢) وكفاؤه بعناد القرآن خزيًا .
الفضيحة الثالثة من فضائحه : قوله بأن الروح - التي هي الإنسان بزعمه -
مستطيعٌ بنفسه ، حتى بنفسه ، وإنما يعجز لآفة تدخل عليه ، والعجز عنده جسم ،
ولا يخلو من أن يقول في العاجز والميت : إنهما نفس الإنسان الذي يكون حيًا
قادرًا ، أو يقول : إن الميت العاجز جسده ، فإن قال « إن الإنسان هو الذي
يعجز ويموت » أبطل قوله بأن الإنسان حي بنفسه ، ومستطيع بنفسه ؛ لوجود
نفسه في حال موته وعجزه ميتةً أو عاجزة ، وإن زعم أن الروح هي قوى بنفسه
وأن الجسد هو الذي يموت ويعجز غير الذي كان حيًا قادرًا ، ويجب على هذا
القول أن لا يكون الله تعالى قادرًا على إحياء ميت ، ولا على إماتة حي ، ولا على
إقدار عاجز ، ولا على تعجيز قادر ؛ لأن الحى عنده لا يموت ، والقوى لا يعجز ،
وقد وصف الله تعالى نفسه بأنه يحيى الموتى . وإن زعم أن الروح حي قوى
بنفسه ، وإنما تموت وتعجز لآفة تدخل عليه ، لم ينفصل ممن يزعم أنها ميتة
عاجزة بنفسها وإنما تحيا وتقوى بحياة وقدرة تدخلان عليها .

الفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله إن الروح جنس واحد ، وأفعاله جنس
واحد ، وإن الأجسام ضربان : حي ، وميت ، وإن الحى منها يستحيل أن يصير
ميتًا ، وإن الميت يستحيل أن يصير حيًا ، وإنما أخذ هذا القول من الثنوية
البرهانية الذين زعموا أن النور حيٌ خفيف من شأنه الصعود أبدًا ، وأن الظلام
مَوَاتٌ ثَقِيلٌ من شأنه التسفلُ أبدًا ، وأن الثَقِيلَ الميتَ محالٌ أن يصير خفيفًا ،
وأن الخفيف الحى محالٌ أن يصير ثَقِيلًا ميتًا .

(١) من الآية ٢ من سورة النور .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة المائدة .

الفضيحة الخامسة من فضائحه : دعواه أن الحيوان كله جنس واحد لا تفاق
جميعه في التحرك بالإرادة ، وزعم أن العمل إذا اتفق دلّ اتفاقه على اتفاق ما ولده ،
وزعم أيضا أن الجنس الواحد لا يكون منه عملان مختلفان ، كما لا يكون من النار
تسخين وتبريد ، ولا من الثلج تسخين وتبريد . وهذا تحقيق قول الثنوية : إن
النور يفعل الخير ولا يكون منه الشر ، والظلام يفعل الشر ولا يكون منه الخير ،
لأن الفاعل الواحد لا يفعل فعلين مختلفين كما لا يقع من النار تسخين وتبريد
ولا من الثلج تسخين وتبريد .

ومن العجب أنه صنف كتابا على الثنوية ألزمهم فيه استحالة مزاج النور
والظلمة إذ كانا مختلفين في الجنس والعمل ، وكانت جهات تحركهما مختلفة ،
ثم زعم مع ذلك أن الخفيف والثقيل من الأجسام - مع اختلافهما في جنسيهما
واختلاف جهتي حركتهما - يتداخلان ، والمداخلة في حيز واحد أعظم من
المزاج الذي أنكره على الثنوية .

الفضيحة السادسة من فضائحه : قوله بأن النار من شأنها أن تعلو بطباعها على
كل شيء ، وأنها إذا سلمت من الشوائب الحابسة لها في هذا العالم ارتفعت حتى
تجاوز السماوات والعرش ، إلا أن يكون من جنسها ما تتصل به فلا تفارقه .

وقال في الروح أيضا : إنه إذا فارق الجسد ارتفع^(١) ، ويستحيل منها غير
ذلك ، وهذا بعينه قول الثنوية ، إذ الذي شاب من أجزاء النور بأجزاء الظلمة
إذا انفصل منها ارتفع إلى عالم النور ، فإن كان يُثبت فوق السماء نوراً اتصل به
الأرواح فهو ثنوي ، وإن كان يُثبت فوق الهواء ناراً يخلص إليها النيران المرتفعة
في الهواء فهو من جملة الطبيعيين الذين زعموا أن مسافة الهواء في الارتفاع عن
الأرض ستة عشر ميلا ، وفوقها نار متصلة بفلك القمر يلحق بها ما يرتفع من
لهب النار ، فهو إما ثنوي ، وإما طبيعي يدّلس نفسه في غمار المسلمين .

(١) في المطبوعتين « إذا كان فارق الجسد » وظاهر أن كلمة « كان » مقحمة

الفضيحة السابعة من فضائحه : قوله بأن أفعال الحيوان كلها من جنس واحد وهي كلها حركة وسكون ، والسكون عنده حركة اعتماد ، والعلوم والإرادات عنده من جملة الحركات ، وهي الأعراض ، والأعراض كلها عنده جنس واحد ، وهي كلها حركات ، فأما الألوان والطعوم والأصوات والخواطر فهن عنده أجسام مختلفة ومتداخلة ، ونتيجة قوله بأن أفعال الحيوان جنس واحد توجب عليه أن يكون الإيمان مثل الكفر ، والعلم مثل الجهل ، والحب مثل البغض ، وأن يكون فعل النبي عليه السلام بالمؤمنين مثل فعل إبليس بالكافرين ، وأن تكون دعوة النبي عليه السلام إلى دين الله تعالى مثل دعوة إبليس إلى الضلالة ، وقد قال في بعض كتبه : إن هذه الأفعال كلها جنس واحد ، وإنما اختلفت أسماؤها لاختلاف أحكامها ، وهي في الجنس واحد ؛ لأنها كلها أفعال الحيوانات ، ولا يفعل الحيوان عنده فعلين مختلفين كما لا يكون من النار تبريد وتسخين .

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يغضب على مَنْ شتمه ولعنه ، لأن قول القائل « لعن الله النظام » عند النظام مثل قوله « رحمه الله » وقوله إنه ولد زنى كقوله إنه ولد حلال ، فإن رضى لنفسه بمثل هذا المذهب فهو أهل له ولما يلزمه عليه .

الفضيحة الثامنة من فضائحه : قوله بأن الألوان والطعوم والروائح والأصوات والخواطر أجسام ، وإجازته تداخل الأجسام في حيز واحد ، وقد أنكر على هشام بن الحكم قوله بأن العلوم والإرادات والحركات أجسام ، وقال : لو كانت هذه الثلاثة أجساماً لم تجتمع في شيء واحد ولا في حيز واحد ، وهو يقول : إن اللون والطعم والصوت أجسام متداخلة في حيز واحد ، وينقض بمذهبه اعتلاله على خصمه ، ومن أجاز مداخله الأجسام في حيز واحد لزمه إجازة دخول الجمل في سم الخياط .

الفضيحة التاسعة من فضائحه : قوله في الأصوات ، وذلك أنه زعم أنه ليس

في الأرض اثنان سَمِعَا صوتاً واحداً إلا على معنى أنهما سمعا جنساً واحداً من الصوت كما يأكلان جنساً واحداً من الطعام وإن كان مأكول أحدهما غير مأكول الآخر ، وإنما أُلْجِأَ إلى هذا القول دعواه أن الصوت لا يسمع إلا بهُجُومِهِ على الروح من جهة السمع ، ولا يجوز أن يهجم من قطعة واحدة على سمعين متباينين . وشبّه ذلك بالماء المَصْبُوب على قوم يصيب كل واحد منهم غير ما يصيب الآخر .

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يكون أحدٌ سمع كلمة واحدة من الله تعالى ولا من رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ لأن مسموع كل واحد من السامعين جنسٌ من صوت المتكلم بالكلمة الواحدة ، والكلمة الواحدة ربما كانت من حرفين ، وبعض الحرفين لا يكون كلمة عنده ، وإن زعم أن الصوت لا يكون كلاماً ولا مسموعاً إلا إذا كان من حروف لزمه أن لا يسمع الجماعة حرفاً واحداً ، لأن الحرف الواحد لا ينقسم حروفاً كثيرة على عدد السامعين .

الفضيحة العاشرة من فضائحه : قواه بانقسام كل جزء لا إلى نهاية ، وفي ضمن هذا القول إحالة كون الله تعالى محيطاً بآخر العالم عالماً بها ، وذلك قول الله تعالى : ﴿ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ ، وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ^(١) 》 .

ومن عجائبه أنه أنكر على المانوية قولهم بأن الهامة التي هي روح الظلمة عندهم قطعت بلادها ، ووافقت الصفحة العليا من العُلَى حتى شاهدت النور ، وقال لهم : إن كانت بلادها لا تتناهى من جهة السفلى فكيف قطعتها الهامة ، لأن قطع مالا نهاية له محال . ثم زعم مع ذلك أن الروح إذا فارق البدن قطع العالم إلى فوق ، مع قوله بأن المقطوع من العالم غير متناهية الأجزاء ، بل كل قطعة منها غير متناهية الأجزاء ، فكيف قطعها الروح في وقت متناه ؟ ولأجل

(١) من الآية ٢٨ من سورة الجن .

هذا الإلزام قال بالطَّرفة التي لم يَسْبِقْ إليها من أهل الأهواء غيره .

وأعجب من هذا أنه ألزم الثنوية بتناهي النور والظلمة من كل جهة من الجهات الست ، من أجل قولهم بتناهي كل واحد منهما من جهة مُلَاقَاتِهِ لِلآخَرِ ، فهل استدل بتناهي كل جسم من جميع جهات أطرافه على تناهي أجزائه في الوسط ؟ وإذا كان تناهي الجسم من جهاته الست لا يدل عنده على تناهيه في الوسط لم ينفصل من الثنوية ، إذا قالوا : إن تناهي كل واحد من النور والظلمة من جهة المُلَاقَاة لا يدل على تناهيهما من سائر الجهات .

الفضيحة الحادية عشرة من فضائحه : قوله بالطَّرفة ، وهي دعواه أن الجسم قد يكون في مكان ثم يصير منه إلى المسكان الثالث أو العاشر منه من غير مرور بالأمكنة المتوسطة بينه وبين العاشر ؛ ومن غير أن يصير معدوما في الأول ومُعَاداً في العاشر .

ونحن نتحاكم إليه في بطلان هذا القول إن أنصف من نفسه ، وإن كان التحكيم بعد أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص تضيقا للحزم .

الفضيحة الثانية عشرة من فضائحه : وهي التي تكاد السموات يتفطرن منه ، وهي دَعْوَاهُ أَنَّهُ لَا يُعْلَمُ - بإخبار الله عز وجل ولا بإخبار رسوله عليه السلام ، ولا بإخبار أهل دينه - شيء على الحقيقة ، ودعواه أن الأجسام والألوان لا يعلمان بالأخبار .

والذي أُلْجِأَ إِلَى هذا القول الشنيع قوله بأن المعلومات ضربان : محسوس ، وغير محسوس ، والمحسوس منها أجسام ، ولا يصح العلم بها إلا من جهة الحس ، والحس عنده لا يقع إلا على جسم ، واللون والطعم والرائحة والصوت عنده أجسام . قال : ولهذا أدركت بالحواس ، وأما غير المحسوس فضربان : قديم ،

وعرض . وليس طريق العلم بهما الخبر ، وإنما يُعْلَمَان بالقياس والنظر ، دون
الحس والخبر .

ف قيل له على هذا الأصل : كيف عرفت أن محمداً صلى الله عليه وسلم
كان في الدنيا ، وكذلك سائر الأنبياء والملوك ، إن كانت الأخبار عندك
لا يعلم بها شيء ؟

فقال : إن الذين شاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم اقتطعوا منه حين رأوه
قطعة توزعوها بينهم ووصلوها بأرواحهم ، فلما أخبروا التابعين عن وجوده خرج
منهم بعض تلك القطعة فاتصل بأرواح التابعين ، ففرقه التابعون لاتصال أرواحهم
ببعضه ، وهكذا قصه الناقلون عن التابعين ومن نقلوا عنهم إلى أن وصل إلينا .

ف قيل : قد علمت اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة أن نبينا عليه السلام
كان في الدنيا ، أفترغم أن قطعة منه اتصلت بأرواح الكفرة ؟ فالتزم ذلك ،
فألزم أن يكون أهل الجنة إذا اطلعوا على أهل النار ورآهم أهل النار أو خاطب
كل واحد من الفريقين الفريق الآخر أن تنفصل قطعة من أرواح كل واحد
منهم فتتصل بأرواح الفريق الآخر ، فيدخل الجنة قطع كثيرة من أبدان أهل
النار وأرواحهم ، ويدخل النار قطع كثيرة من أبدان أهل الجنة وأرواحهم ،
وكفاه بالتزام هذه البدعة خزيًا .

الفضيحة الثالثة عشرة من فضائحه : ما حكاها الجاحظ عنه من قوله بتجدد
الجواهر والأجسام حالا بعد حال ، وإن الله تعالى يخلق الدنيا وما فيها في كل
حال من غير أن يفنيها ويعيدها .

وذكر أبو الحسين الخياط في كتابه على ابن الراوندي أن الجاحظ غلط
في حكاية هذا القول على النظام .

فيقال له : إن صدق الجاحظ عليه في هذه الحكاية فاحكم بخبل النظام
وحمقه وإلحاده فيه ، وإن كذب عليه فاحكم بمجون الجاحظ وسفهه ، وهو شيخ
المعتزلة وفيلسوفها ، ونحن لا ننكر كذب المعتزلة على أسلافها إذ كانوا كاذبين
على ربهم ونبههم .

الفضيحة الرابعة عشرة من فضائحهم : قوله بأن الله تعالى خلق الناس والبهائم
وسائر الحيوان وأصناف النبات والجواهر المعدنية كلها في وقت واحد ، وإن خلق
آدم عليه السلام لم يتقدم على خلق أولاده ، ولا تقدم خلق الأمهات على خلق
الأولاد ، وزعم أن الله تعالى خلق ذلك أجمع في وقت واحد ، غير أن أكثر
الأشياء بعضها في بعض ، فالتقدم والتأخر إنما يقع في ظهورها من أماكنها .

وفي هذا تكذيب منه لما اجتمع عليه سلف الأمة مع أهل الكتاب من
اليهود والنصارى والسامرة من أن الله تعالى خلق اللوح والقلم قبل خلق
السموات والأرض ، وإنما اختلفت المسلمون في السماء والأرض أيتها خلقت
أولا ؛ يخالف النظام المسلمين وأهل الكتاب في ذلك ، وخالف فيه أكثر
المعتزلة ؛ لأن المعتزلة البصرية زعمت أن الله تعالى خلق إرادته قبل مراداته ،
وأقر سائرهم بخلق بعض أجسام العالم قبل بعض ، وزعم أبو الهذيل أنه خلق
قوله للشيء « كن » لا في محل قبل أن خلق الأجسام والأعراض .

وقول النظام بالظهور والكُمون في الأجسام وتدّخلها شر من قول الدهرية
الذين زعموا أن الأعراض كلها كامنة في الأجسام ، وإنما يتعين الوصف على
الأجسام بظهور بعض الأعراض وكمون بعضها ، وفي كل واحد من المذهبين
تطريق الدهرية إلى إنكار حدوث الأجسام والأعراض بدعواهم وجود جميعها
في كل حال على شرط كمون بعضها وظهور بعضها من غير حدوث شيء منها
في حال الظهور ، وهذا إلحاد وكفر ، وما يؤدي إلى الضلالة فهو مثلهما

الفضيحة الخامسة عشرة من فضائحه : قوله إن نظم القرآن وحسن تأليف كلماته ليس بمعجزة النبي عليه الصلاة والسلام ولا دلالة على صدقه في دعواه النبوة ، وإنما وجه الدلالة منه على صدقه ما فيه من الأخبار عن الغيوب ، فأما نظم القرآن وحسن تأليف آياته فإن العباد قادرون على مثله وعلى ما هو أحسن منه في النظم والتأليف .

وفي هذا عناد منه لقول الله تعالى : ﴿ قُلْ لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ^(١) ﴾ ، ولم يكن غرض منكر إعجاز القرآن إلا إنكار نبوة من تحدّى العرب بأن يعارضوه بمثله .

الفضيحة السادسة عشر من فضائحه : قوله بأن الخبر المتواتر — مع خروج ناقله عند سامع الخبر عن الحصر ، ومع اختلاف همم الناقلين واختلاف دواعيها — يجوز أن يقع كذبا ، هذا مع قوله بأن من أخبار الآحاد ما يوجب العلم الضروري .

وقد كفره أصحابنا مع موافقيه في الاعتزال في هذا المذهب الذي صار إليه .

الفضيحة السابعة عشرة من فضائحه : تجويزه إجماع الأمة في كل عصر وفي جميع الأعصار على الخطأ من جهة الرأي والاستدلال .

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يثق بشيء مما اجتمعت الأمة عليه ؛ لجواز خطئهم فيه عنده ، وإذا كانت أحكام الشريعة منها ما أخذه المسلمون عن خبر متواتر ، ومنها ما أخذوه عن أخبار الآحاد ، ومنها ما أجمعوا عليه وأخذوه عن اجتهد وقياس ، وكان النظام دافعا لحجة التواتر ، ولحجة الإجماع ، وقد أبطل

القياس وخبر الواحد إذا لم يوجد العلم الضروري ، فكأنه أراد إبطال أحكام فروع الشريعة لإبطاله طُرُقَهَا .

والفضيحة الثامنة عشرة : دَعَوَاهُ فِي بَابِ الْوَعِيدِ أَنْ مَنْ غَضِبَ أَوْ سَرَقَ مِائَةً وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ دِرْهَمًا لَمْ يَفْسُقْ بِذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ مَا سَرَقَهُ أَوْ غَضَبَهُ وَخَانَ فِيهِ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَصَاعِدًا .

فَإِنْ كَانَ قَدْ بَنَى هَذَا الْقَوْلَ عَلَى مَا تُقَطَّعُ فِيهِ الْيَدُ فِي السَّرْقَةِ فَمَا جَعَلَ أَحَدٌ نِصَابَ الْقَطْعِ فِي السَّرَقَاتِ مِائَتِي دِرْهَمٍ ، بَلْ قَالَ قَوْمٌ فِي نِصَابِ الْقَطْعِ : إِنَّهُ رُبْعُ دِينَارٍ أَوْ قِيمَتُهُ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ ، وَقَالَ مَالِكٌ رُبْعُ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بِوَجوبِ الْقَطْعِ فِي عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ فَصَاعِدًا ، وَاعْتَبَرَهُ قَوْمٌ بِأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتِهَا ، وَأَوْجِبَتِ الْإِبَاضِيَّةُ الْقَطْعَ فِي قَلِيلِ السَّرْقَةِ وَكَثِيرِهَا ، وَمَا اعْتَبَرَ أَحَدٌ نِصَابَ الْقَطْعِ بِمِائَتِي دِرْهَمٍ ، وَلَوْ كَانَ التَّفْسِيقُ مُعْتَبَرًا بِنِصَابِ الْقَطْعِ لَمَا فُسِّقَ الْغَاصِبُ لِأُلُوفِ دِينَارٍ ، لِأَنَّهُ لَا قَطْعَ عَلَى الْغَاصِبِ الْمَجَاهِرِ ، وَلَوْ جَبَّ أَنْ لَا يُفْسَقَ مَنْ سَرَقَ الْأُلُوفَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ أَوْ مِنَ الْإِبْنِ لِأَنَّهُ لَا قَطْعَ فِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ .

وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا بَنَى تَحْدِيدَ الْمِائَتَيْنِ فِي الْفُسْقِ عَلَى أَنَّ الْمِائَتَيْنِ نِصَابٌ لِلزَّكَاةِ لَزِمَهُ تَفْسِيقُ مَنْ سَرَقَ أَرْبَعِينَ شَاةً لَوْ جَبَّ الزَّكَاةُ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهَا دُونَ مِائَتِي دِرْهَمٍ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْقِيَاسِ فِي تَحْدِيدِهِ مَجَالٌ وَلَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ نَصٌّ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ الصَّحِيحَةِ لَمْ يَكُنْ مَأْخُوذًا إِلَّا مِنْ وَسْوَسةِ شَيْطَانِهِ الَّذِي دَعَاهُ إِلَى ضَلَالَتِهِ .

الْفُضَيْحَةُ التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ مِنْ فَضَائِحِهِ : قَوْلُهُ فِي الْإِيمَانِ إِنَّهُ اجْتِنَابُ الْكِبِيرَةِ فَحَسْبُ .

وَنَتِيجَةُ هَذَا الْقَوْلِ : أَنَّ الْأَقْوَالَ وَالْأَفْعَالَ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا إِيْمَانًا ، وَالصَّلَاةُ عِنْدَهُ وَأَفْعَالُهَا لَيْسَتْ بِإِيْمَانٍ وَلَا مِنْ الْإِيْمَانِ ، وَإِنَّمَا الْإِيْمَانُ فِيهَا تَرْكُ الْكِبَائِرِ فِيهَا .

وكان يقول مع هذا : إن الفعل والترك كلاهما طاعة ، والناسُ قبله فريقان : فريق قالوا : إن الصلاة كلها من الإيمان ، وفريق قالوا : ليس شيء من الصلاة إيماناً ، وقد فارق هو الفريقين ؛ فزعم أن الصلاة ليست من الإيمان ، وترك الكبائر فيها من الإيمان .

الفضيحة العشرون من فضائحه : قوله في باب المعاد بأن العقارب والحيات والخنافس والذباب والغربان والجعلان والكلاب والخنازير وسائر السباع والحشرات تُحْشَرُ إلى الجنة ، وزعم أن كل من تفضلَّ الله عليه بالجنة لا يكون لبعضهم على بعض درجة في التفضيل ، وزعم أنه ليس لإبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنة تفضيل درجة على درجات أطفال المؤمنين ، ولا لأطفال المؤمنين فيها تفضيل بدرجة أو نعمة أو مرتبة على الحيات والعقارب والخنافس ، لأنه لا عمل لهم كما لا عمل لها ، فحجَرَ على رب العالمين أن يتفضل على أولاد الأنبياء بزيادة نعمة لا يتفضل بمثلها على الحشرات ، ثم لم يرَ ضَ بهذا الحجر حتى زعم أنه لا يقدر على ذلك ، وزعم أيضاً أنه لا يتفضل على الأنبياء عليهم السلام إلا بمثل ما يتفضل به على البهائم ، لأن باب الفضل عنده لا يختلف فيه العالمون وغيرهم ، وإنما يختلفون في الثواب والجزاء لاختلاف مراتبهم في الأعمال .
وينبغي للنظام على قول^(١) هذا الأصل أن لا يغضب على من قال له : حَشَرَ الله مع الكلاب والخنازير والحيات والعقارب إلى مأواها ، ونحن ندعو له بهذا الدعاء [الذي] رضى به لنفسه .

الفضيحة الحادية والعشرون من فضائحه : أنه لما أبتدع ضلالاته في العلوم العقلية أدخل في أبواب الفقه أيضاً ضلالات لم يسبق إليها .

منها : قوله إن الطلاق لا يقع بشيء من الكنايات كقول الرجل لأمرأته أنت خَلِيَّة ، أو بَرِّيَّة ، أو حَبْلُكَ على غَرَبِكَ ، أو الحَقِّي بأهلك ، أو أَعْتَدِّي ،

(١) هكذا ، ولعل الصواب حذف كلمة « قول » .

أو نحوها من كنيات الطلاق عند الفقهاء ، سواء نوى بها الطلاق أو لم ينو .
وقد أجمع فقهاء الأمة على وقوع الطلاق بها إذا قارنتها نية الطلاق . وقد
قال فقهاء العراق : إن كنيات الطلاق في حال الغضب كصريح الطلاق في
وقوع الطلاق بها من غير نية .

ومنها : قوله في الظَّهَارِ إن مَنْ ظاهر من أمراته بذكر البَطْنِ أو الفرج
لم يكن مظاهراً .

وهذا فيه خلاف قول الأمة بأسرها .

والشأن في أنه كان يقول بتفسيق أبي موسى الأشعري في حُكْمِهِ ، ثم اختار قوله
في أن النوم لا ينقض الطهارة إذا لم يكن معه حدث ، على قول الجمهور الأعظم
بأن النوم مضطجعا ينقض الوضوء . وإنما اختلفوا في النوم قاعداً ، وراكعاً ،
وساجداً وسامح فيه أبو حنيفة ، وأوجبهُ أكثر أصحاب الشافعي من طريق القياس .
ومنها : أنه زعم أن مَنْ ترك صلاة مفروضة عمداً لم يصح قضاؤه لها ، ولم
يجب عليه قضاؤها .

وهذا عند سائر الأمة كفرٌ ككفر مَنْ زعم أن الصلوات الخمس غير مفروضة ،
وفي فقهاء الأمة من قال فيمن فاتته صلاة مفروضة : إنه يلزمه قضاء صلوات يوم
وليلة ، وقال سعيد بن المسيب : مَنْ ترك صلاة مفروضة حتى فات وقتها قضى
ألف صلاة ، وقد بلغ من تعظيم شأن الصلاة أن بعض الفقهاء أفتى بكفر من
يتركها عمداً وإن لم يستحل تركها كما ذهب إليه أحمد بن حنبل ، وقال الشافعي :
بوجوب قتل تاركها عمداً ، وإن لم يحكم بكفره إذا تركها كسلا لا استحلالاً ،
وقال أبو حنيفة بحبس تارك الصلاة وتعذيبه إلى أن يصلي .

وخلاف النظام للأمة في وجوب قضاء المتروكة من فرائض الصلاة بمنزلة
خلاف الزنادقة في وجوب الصلاة ، ولا اعتبار بالخلافين .

ثم إن النظام - مع ضلالاته التي حكيناها عنه - طعن في أخيار الصحابة والتابعين من أجل فتاويهم بالاجتهاد ، فذكر الجاحظ عنه في كتاب «المعارف» وفي كتابه المعروف بـ «الفتيا» أنه عاب أصحاب الحديث ورواياتهم أحاديث أبي هريرة ، وزعم أن أبا هريرة كان أكذب الناس ، وطعن في الفاروق عمر رضي الله عنه ، وزعم أنه شك يوم الحديبية في دينه^(١) ، وشك يوم وفاة النبي صلى الله عليه وسلم^(٢) ، وأنه كان فيمن نفر بالنبي عليه الصلاة والسلام ليلة العقبة ، وأنه

(١) كذب عدو الله النظام ، لم يشك عمر الفاروق رضي الله عنه في دينه ولا في نبوة رسول الله منذ أسلم إلى أن اختاره الله إلى جواره ، وكيف وهو أحد اثنين كانا وزيرى الرسول وأمينى سره ومؤيدى دعوته بالقول والفعل ، وكانا يفديانه بالروح ، ولكن الذى كان منه أنه خفيت عليه حكمة قبول الرسول - وهو المؤيد بنصر الله - أن ينزل على رغبة كفار مكة فيعود من الحديبية قبل أن يدخل البيت أو ينجز أعداءه القتال ، وظن أن القبول رضا بالدينية ، قال ابن إسحاق : « فلما التأم الأمر ولم يبق إلا الكتاب وثب عمر بن الخطاب فأتى أبا بكر فقال : بأبا بكر أليس برسول الله ؟ قال : بلى ، قال : أو لسنا بالمسلمين ؟ قال : بلى ، قال : أو ليسوا بالمشركين ؟ قال : بلى ، قال : فعلام نعطي الدين في ديننا ؟ فقال أبو بكر : يا عمر ، الزم غرزه ، فإني أشهد أنه رسول الله ، قال عمر : وأنا أشهد أنه رسول الله ، ثم أتى عمر رسول الله ، فقال : يا رسول الله أأنت برسول الله ؟ قال بلى ، قال : أو لسنا بالمسلمين ؟ قال : بلى ، قال : أو ليسوا بالمشركين ؟ قال : بلى ، قال : فعلام نعطي الدين في ديننا ؟ قال : أنا عبد الله ورسوله ، لن أخالف أمره ولن يضيعنى ، قال عمر : ما زلت أتصدق وأصوم وأصلى وأعتق من الذى صنعت يومئذ ، مخافة كلامى الذى تسكمت به حين رجوت أن يكون خيرا (سيرة ابن هشام : ٣ / ٣٦٥ بتحقيقنا) .

(٢) لما اختار الله تعالى رسوله إلى الرفيق الأعلى وسمع المسلمون ذلك اشتد الحزن بهم وعلا ضجيجهم ، ومن شأن الحزن إذا اشتد أن يغطى على العقول ، وكان من الذين غلبهم الحزن عمر بن الخطاب ، فشهر سيفه وقال : من قال إن رسول الله قد مات ضربته يسيفي هذا ، فجاء أبو بكر فقال كلمته المشهورة ، وتلا عليهم قوله تعالى (إنك ميت وإنهم =

ضرب فاطمة ، ومنع ميراث العترة^(١) ، وأنكر عليه تغريب نصر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة ، وزعم أنه ابتدع صلاة التراويح ، ونهى عن مُتعة الحج ، وحَرَّمَ نكاح الموالى للعربيات .

وعاب عثمان بإيوائه الحكم بن العاص إلى المدينة واستعماله الوليد بن عُقبة على الكوفة حتى صَلَّى بالناس وهو سكران . وعابه بأن أعان سعيد بن العاص بأربعين ألف درهم على نكاح عقده ، وزعم أنه استأثر بالحمل .

ثم ذكر علياً رضي الله عنه وزعم أنه سُئِلَ عن بقرة قتلت حماراً ، فقال : أقول فيها برأى ، ثم قال بجهله : مَنْ هو حتى يقضى برأيه ؟ .

وعاب ابن مسعود في قوله في حديث تزويج بروع بنت واشق : أقول فيها برأى ، فإن كان صواباً فمن الله عز وجل ، وإن كان خطأ فني ، وكذبه في روايته عن النبي عليه السلام أنه قال : « السعيدُ مَنْ سَعِدَ في بطن أمه ، والشقيُّ مَنْ شَقِيَ في بطن أمه » ، وكذبه أيضاً في روايته انشقاق القمر ، وفي رؤية الجن ليلة الجن

فهذا قوله في أخيار الصحابة وفي أهل بيعة الرضوان الذين أنزل الله تعالى فيهم : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ، فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ ، فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ ، وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ^(٢) 》 . وَمَنْ غَضِبَ عَلَى مَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ الْمَغْضُوبُ عَلَيْهِ دُونَهُ .

ثم إنه قال في كتابه : إن الذين حكموا بالرأى من الصحابة إما أن يكونوا قد ظنوا أن ذلك جائز لهم وجعلوا تحريم الحكم بالرأى في الفتيا عليهم ، وإما أنهم

(= ميتون) فسكن عمر وثاب المسلمون إلى الصواب ، وكان عمر يقول : والله لقد أنسيت هذه الآية ، ولكأنني لم أسمعها حتى سمعتها من أبي بكر

(١) في الأولى « الفترة » وفي الثانية « الضرة » وكلتاها خطأ

(٢) الآية ١٨ من سورة الفتح .

أرادوا أن يُذَكِّروا بالخلاف وأن يكونوا رؤساء في المذاهب ، فاختاروا لذلك القول بالرأى ، فنسبهم إلى إيثار الهوى على الدين . وما للصحابة رضى الله عنهم عند هذا الملحد الفري^(١) ذنبٌ غير أنهم كانوا موحدين لا يقولون بكفر القدرية الذين ادَّعَوْا مع الله تعالى خالقين كثيرين .

وإنما أنكر على ابن مسعود روايته « أن السعيد من سعد في بطن أمه ، والشقى من شقى في بطن أمه » لأن هذا خلاف قول القدرية في دعواها في السعادة والشقاوة ليستأمن قضاء الله عز وجل وقدره .

وأما إنكاره انشقاق القمر فإنما كره منه ثبوت معجزة لنبيينا عليه السلام كما أنكر معجزته في نظم القرآن ، فإن كان أحال انشقاق القمر مع ذكر الله عز وجل ذلك في القرآن مع قوله من طريق العقل فقد زعم أن جامع أجزاء القمر لا يقدر على تفريقها ، وإن أجاز انشقاق القمر في القدرة والإمكان فما الذى أوجب كذب ابن مسعود في روايته انشقاق القمر مع ذكر الله عز وجل ذلك في القرآن في قوله : ﴿ أَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ، وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ ^(٢) ﴾ ، فقول النظام بأن انشقاق القمر لم يكن أصلاً شر من قول المشركين الذين قالوا لما رأوا انشقاقة وزعموا أن ذلك واقع بسحر ، ومنكرو وجود المعجزة شر من تأولها على غير وجهها .

وأما إنكاره رؤية الجن أصلاً فيلزمه أن لا يرى بعض الجن بعضاً ، وإن أجاز رؤيتهم فما الذى أوجب تكذيب ابن مسعود في دعواه رؤيتهم ؟ .

ثم إن النظام - مع ما حكيناه من ضلالاته - كان أفسق خلق خلق الله عز وجل ، وأجرأهم على الذنوب العظام ، وعلى إدمان شرب المسكر ، وقد ذكر عبد الله

(١) تقول « هذا رجل فري » بوزن غنى - تريد أنه يفترى الكذب ويختلفه .

(٢) الآيتان ١ و ٢ من سورة القمر .

ابن مُسلم بن قتيبة^(١) رحمه الله في كتاب «مختلف الحديث» أن النظام كان يغدو على مسكر ، ويروح على مسكر ، وأنشد قوله في الخمر :

مَازَاتُ أَخْذُ رُوحِ الزَّقِّ فِي لُطْفٍ وَأَسْتَدِيحُ دَمًا مِنْ غَيْرِ مَذْبُوحِ
حَتَّى انْتَشَيْتُ وَلِي رُوحَانِ فِي بَدَنِ وَالزَّقُّ مُطَرَّحُ جِسْمٍ بِلَا رُوحِ

ومثله في طعنه على أخيار الصحابة مع بدعته في أفواله وضلالته في أفعاله كما قيل في الأمثال السائرة: **إِنْ مَنْ كَانَ فِي دِينِهِ ذَمِيمًا ، وَفِي أَصْلِهِ لُثِيمًا ، لَمْ يَتْرِكْ لِنَفْسِهِ عَارًا يَتَّهَمُ بِهِ إِلَّا نَحَلَهُ كَرِيمًا ، وَاسْتَبَاحَ بِهِ حَرِيمًا ، وَهَلْ يَضُرُّ السَّحَابَ نُبَاحُ الْكَلَابِ ؟ وَكَمَا لَا يَضُرُّ السَّحَابَ نُبَاحُ الْكَلَابِ كَذَلِكَ لَا يَضُرُّ الْأَبْرَارَ ذَمُّ الْأَشْرَارِ ، وَمِثْلُهُ فِي طَعْنِهِ عَلَى أَخْيَارِ الصَّحَابَةِ مَعَ بَدْعَتِهِ وَضَلَالَتِهِ إِلَّا كَمَا قَالَ حَسَنُ بْنُ ثَابِتٍ :**

مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحُزْنِ تَيْسٌ أَمْ لِحَايِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْمٌ
وقال غيره: ^(٢)

مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَائِلٍ أَهْجَوْتَهَا أَمْ بُلْتَ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ

(١) هو أبو محمد : عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، الدينوري - ويقال : المروزي - النحوي ، اللغوي ، صاحب التصانيف الحسان في فنون العلم . ولد أبوه بمرو فلذلك يقال له المروزي ، وتولى قضاء الدينور ردحا من الزمان فلذلك يقال الدينوري ، ويقال له أيضاً : القتيبي ، أو القتي ، نسبة إلى جده قتيبة ، ولد في مستهل رجب من سنة ٢١٣ وسكن بغداد مدة وحدث بها عن إسحاق بن راهويه . وله تصانيف كلها متعمدة مفيدة . وقد توفي - على الأرجح - في منتصف رجب من سنة ٢٧٦ (العبر : ٥٦/٢ - مطلع كتابه أدب الكاتب بتحقيقنا - فهرست ابن النديم ص ١٢١ ط مصر) .

(٢) البيت الآتي للفرزدق من قصيدة له يمدح فيها بني تغلب ويهجو جريرا (ديوانه : ٣/٣٤٤ ط بيروت سنة ١٩٦٠) ، وقد روى البيت الذي أنشده المؤلف : الجاحظ في البيان : ٣ / ١٤٦ ، وفي الحيوان : ١ / ١٣ ورواه مع بيت آخر في الحيوان : ١ / ٣١٨ ومما يشبهه في المعنى قول الآخر ، وأنشده الجاحظ في البيان ٣ / ١٤٦ وفي الحيوان : ١ / ١٣ :

هل يضر البحر أمسى زاخرا أن رمى فيه غلام بحجر

٩٤ - ذكر الأسوارية منهم^(١) :

وهم أتباع على الأسوارى^(٢) ، وكان من أتباع أبي الهذيل ، ثم انتقل إلى مذهب النظام ، وزاد عليه في الضلالة بأن قال : إن ما علم الله أن لا يكون لم يكن مقدوراً لله تعالى ، وهذا القول منه يوجب أن تكون قدرة الله متناهية ، ومن كان قدرته متناهية كان ذاته متناهية ، والقول به كفر من قائله .

٩٥ - ذكر المعمرية^(٣) منهم :

وهم أتباع معمر بن عباد^(٤) السلمي ، وكان رأساً للملحدة ، وذنباً للقدرية . وفضائحهم على الأعداد كثيرة الأمداد .

منها . أنه كان يقول : إن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض : من لون أو طعم أو رائحة أو حياة أو موت أو سمع أو بصر ، وإنه لم يخلق شيئاً من صفات الأجسام ، وهذا خلاف قوله تعالى : (قل الله خالق كل شيء ، وهو الواحد القهار)^(٥) وخلاف قوله تعالى في صفة نفسه : (لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٤ .

(٢) على الأسوارى : كان من أصحاب أبي الهذيل وأعلمهم ، ثم انتقل إلى النظام ، وروى أنه سعد بغداد لفاقة لحقته ، فلقى النظام ، فسأله : ما جاء بك؟ فقال : الحاجة ، فأعطاه ألف دينار وقال له : ارجع من ساعتك ، فيقال : إن النظام خاف أن يراه الناس فيفضلوه عليه (طبقات المعتزلة ص ٧٢) .

(٣) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٥ - والملل والنحل : ١ / ٦٥ .

(٤) هو أبو عمرو : معمر بن عباد ، السلمي ، قال ابن المرتضى : كان عالماً عدلاً ، وتفرّد بمذاهب ، وكان بشر بن المعتمر وهشام بن عمرو وأبو الحسن المدائني من تلاميذته ، ثم حكى أن الرشيد وجه به إلى ملك السند لينظره ، وأن ملك السند دس له من سمه في الطريق فمات (طبقات المعتزلة ص ٥٤ - ٥٦) .

(٥) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ^(١) وكان يزعم أن الله إنما خلق الأجسام ، ثم إن الأجسام أحدثت الأعراض باعتبار أن كل ما سَبَقَ من حياة وموتٍ وسمع وبصر ولون وطعم ورائحة ماهو [إلا عَرَضٌ في الجسم من فعل الجسم بطَبْعِهِ ، والأصواتُ عنده فعلُ الأجسامِ الْمُصَوِّتَةِ بطباعها ، وفناء الجسم عنده فعنُ الجسم بطبعه ، وصلاحُ الزروع وفسادها من فعل الزروع عنده . وزعم أيضا أن فناء كل فَنٍّ فعلٌ له بطبعه . وزعم أنه ليس لله تعالى في الأعراض صنع ولا تقدير .

وفي قوله إن الله تعالى لم يخلق حياةً ولا موتاً تكذيبٌ منه لوصف الله سبحانه نفسه بأنه يحيي ويميت ، وكيف يحيي ويميت مَنْ لا يخلق حياة ولا موتاً؟
الفضيحة الثانية من فضائحه : أنه لما زعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض ، وأنكر مع ذلك صفات الله تعالى الأزلية كما أنكرها سائرُ المعتزلة ، لزمه على هذه البدعة أن لا يكون لله تعالى كلام ؛ إذ لم يمكنه أن يقول : « إن كلامه صفة له أزلية » كما قال أهل السنة والجماعة ، لأنه لا يثبت لله تعالى صفة أزلية ، ولم يمكنه أن يقول « إن كلامه فعله » كما قاله سائرُ المعتزلة لأن الله سبحانه عنده لم يفعل شيئاً من الأعراض ، والقرآنُ عنده فعلُ الجسم الذي حلَّ الكلامُ فيه ، وليس هو فعلاً لله تعالى ، ولا صفة له ، فليس يصح على أصله أن يكون له كلام على معنى الصفة ولا على معنى الفعل ، وإذا لم يكن له كلامٌ لم يكن له أمر ونهى وتكليف ، وهذا يؤدِّي إلى رفع التكليف ، وإلى رفع أحكام الشريعة ، وما أراد غيره ؛ لأنه قال بما يؤدِّي إليه .

الفضيحة الثالثة من فضائحه : دعواه أن كل نوع من الأعراض الموجودة في

الأجسام لا نهاية لعدده ، وذلك أنه قال : إذا كان المتحرك متحركاً بحركة قامت به فتلك الحركة اختصت بمحلها لمعنى سواها ، وذلك المعنى أيضاً يختص بمحلها لمعنى سواه ، وكذلك القول في اختصاص كل معنى بمحلها لمعنى سواه لا إلى نهاية ، وكذلك اللون والطعم والرائحة وكل عرض يختص بمحلها لمعنى سواه ، وذلك المعنى أيضاً يختص بمحلها لمعنى سواه لا إلى نهاية .

وحكى الكعبي عنه في مقالاته أن الحركة عنده إنما خالفت السكون لمعنى سواها ، وكذلك السكون خالف الحركة لمعنى سواه ، وأن هذين المعنيين مختلفان لمعنيين غيرهما ، ثم هذا القياس معتبر عنده لا إلى نهاية .

وفي هذا القول إلحاد من وجهين :

أحدهما : قوله بحدوث لانهاية لها ، وهذا يوجب وجود حوادث لا يُخصيها الله تعالى ، وذلك عناد لقول الله تعالى (وأحصى كل شيء عدداً)^(١) .

والثاني : أن قوله بحدوث أعراض لانهاية لها يؤدّيه إلى القول بأن الجسم أقدر من الله ، لأن الله عنده أنه ما خلق غير الأجسام ، وهي محصورة عندنا وعنده ، والجسم إذا فعل عرضاً فقد فعل معه ما لانهاية له من الأعراض ، ومن خلق ما لانهاية له ينبغي أن يكون أقدر مما لا يخلق إلا متناهيها في العدد .

وقد اعتذر الكعبي عنه في مقالاته بأن قال : إن معمرأ كان يقول : إن الإنسان لا يفعل له غير الإرادة ، وسائر الأعراض أفعال الأجسام بالطباع .

فإن صحت هذه الرواية عنه لزمه أن يكون الطبع الذي نسب إليه فعل الأعراض أقوى من الله عز وجل ، لأن أفعال الله أجسام محصورة ، وأفعال الطباع أصناف من الأعراض كل صنف منها غير محصور العدد ، وعلى أن قول

معمر بأعراض لا نهاية لها تطريق لأصحاب الظهور والكُمون على المسلمين في حدوث الأعراض ، وذلك أن المسلمين استدلُّوا على حدوث الأعراض في الأجسام بتعاقب المتضادات منها على الأجسام ، وأنكر أصحاب الكُمون والظهور حدوث الأعراض ، وزعموا أنها كلها موجودة في الأجسام ، فإذا ظهر في الجسم بعض الأعراض كَمَنَ فيه ضده ، وإذا كَمَنَ فيه العرض ظهر ضده ، فقال لهم الموحدون : لو كَمَنَ العرض تارة وظهر تارة لكان ظهوره بعد الكُمون وكمونه بعد الظهور لمعنى سواء ، وإلاّ افتقر ذلك المعنى في ظهوره وكمونه إلى معنى سواء لا إلى نهاية ، وإذا بطل اجتماع مالا نهاية له من الأعراض في الجسم الواحد صحَّ تعاقبها على الجسم من جهة حدوثها فيه لا من جهة الكُمون والظهور ، وإذا قال معمر بجواز اجتماع مالا نهاية له من الأعراض في الجسم لم يصح له دفع أصحاب الكُمون والظهور في محل واحد ، وسَوَّقَ هذا الأصل يؤدي إلى القول بقدّم الأعراض ، وذلك كفر ، فما يؤدي إليه مثله

الفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله في الإنسان إنه شيء غير هذا الجسد المحسوس ، وهو حي عالم قادر مختار ، وليس هو متحركا ولا ساكنا ولا متلونا ولا برّى ولا يلمس ، ولا يحل موضعا دون موضع ، ولا يحويه مكان دون مكان فإذا قيل له : أتقول إن الإنسان في هذا الجسد ، أم في السماء ، أم في الأرض أم في الجنة ، أم في النار ؟ .

قال : لا أطلق شيئا من ذلك ، ولكني أقول : إنه في الجسد مدبر ، وفي الجنة منعم ، أو في النار معذب ، وليس هو في شيء من هذه الأشياء حالا ولا متمكنا ، لأنه ليس بطويل ولا عريض ولا عميق ولا ذى وزن ، فوصف الإنسان بما يوصف به الإله سبحانه ؛ لأنه وصفه بأنه حي عالم قادر حكيم ، وهذه الأوصاف واجبة لله تعالى ، ثم نَزَّهَ الإنسان عن أن يكون متحركا أو ساكنا

أو حاراً أو بارداً أو رطباً أو يابساً أو ذالون أو وزنٍ أو طعمٍ أو رائحة ، والله سبحانه منزّه عن هذه الأوصاف ، وكما زعم أن الإنسان في الجسد مُدبّر له لا على معنى الحلول والتمكّن فيه ، كذلك الإلهُ عنده في كل مكان ، على معنى أنه مدبّر له عالم بما يجري فيه ، لا على معنى الحلول والتمكّن فيه ، فكأنه أراد أن يُعبّد الإنسان ؛ لوصفه إياه بما يوصف الإلهُ به ، فلم يجسّر^(١) على إظهار القول بذلك فقال بما يؤدي إليه . ثم إن هذا القول يوجب عليه أن لا يرى إنساناً إنساناً ، ويوجب أن لا يكون الصحابة رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكفاه بذلك خزيّاً

الفضيحة الخامسة من فضائحه : قوله بأن الله لا يجوز أن يقال فيه « إنه قديم » مع وصفه إياه بأنه موجود أزليّ .

الفضيحة السادسة من فضائحه : امتناعه عن القول بأن الله تعالى يعلم نفسه ؛ لأن من شرط المعلوم عنده أن يكون غير العالم به ، وهذا يبطل عليه بذكر الذاكر نفسه ، لأنه إذا جاز أن يذكر الذاكر نفسه جاز أن يعلم العالم نفسه .

وقد افتخر الكعبي في مقالاته بأن معمرًا من شيوخه في الاعتزال ، ومن افتخر بمثله وهبناه منه ، وتمثلنا بقول الشاعر :

هل مشتر والسعيدُ بائعه هل بائع والسعيد من وهباً

* * *

(١) في المطبوعتين « فلم يحسن على إظهار - إلخ » وترجع عندنا أنه تصحيف ما أثبتناه ، وهذه العبارة تكررت في هذا الباب .

٩٦ - ذكر البشرية منهم^(١) :

هؤلاء أتباع بشر بن المعتز^(٢) وقال إخوانه من القدرية بتكفيره في أمور هو فيها مصيب عند غير القدرية .

فما كفرته القدرية فيه قوله بأن الله تعالى قادرٌ على لطفٍ لو فعله بالكافر لآمن طوعاً .

وكفروه أيضاً في قوله بأن الله تعالى لو خلق العقلاء ابتداء في الجنة وتفضل عليهم بذلك لكان ذلك أصلاً لهم .

وكفروه أيضاً بقوله : إن الله لو علم من عبده أنه لو أبقاه لآمن كان إبقاؤه إياه أصلاً له من أن يُميتَه كافرًا .

وكفروه أيضاً بقوله : إن الله تعالى لم يزل مريداً .

وفي قوله : إن الله تعالى إذا علم حدوث شيء من أفعال العباد ولم يمنع منه فقد أراد حدوثه .

والحق في هذه المسائل الخمس التي كُفرتِ المعتزلة البصرية فيها بشراً مع بشر ، والمكفرون له فيها هم الكفرة ، ونحن نكفر بشراً في أمور سواها كل واحد منها بدعة شنعاء .

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٥ - والملل والنحل : ١ / ٦٤ .

(٢) هو أبو سهل : بشر بن المعتز ، الهلالي ، من أهل بغداد ، ويقال : بل من أهل الكوفة ، قال ابن المرتضى : ولعله كان كوفياً ثم انتقل إلى بغداد ، وهو رئيس معتزلة بغداد ، وله قصيدة أربعون ألف بيت رد فيها على جميع المخالفين ، موقيل الرشيد : إنه رافضى ، فخبسه ، فقال في السجن شعراً منه قوله :

لسنا من الرافضة الغلاة ولا من المرجئة الحفاة

لامرطين ، بل نرى الصديقا مقدما ، والمرضى الفاروقا

فلما بلغت الرشيد أفرج عنه . ومن تلامذة بشر شمامة (طبقات المعتزلة ص ٥٢-٥٤)

أولها : قول بشر بأن الله تعالى ما والى مؤمناً في حال إيمانه ، ولا عادى كافراً في حال كفره .

ويجب تكفيره في هذا على قول جميع الأمة ، أما على قول أصحابنا فلا . نقول : إن الله تعالى لم يزل موالياً لمن علم أنه يكون ولياً له إذا وجد ، ومعادياً لمن علم أنه إذا وجد كفر ومات على كفره ، يكون معادياً له قبل كفره وفي حال كفره وبعد موته ، وأما على أصول المعتزلة غير بشر فلا أنهم قالوا : إن الله لم يكن موالياً لأحد قبل وجود الطاعة منه ، فكان في حال وجود طاعته موالياً له ، وكان معادياً للكافر في حال وجود الكفر منه ، فإن ارتدَّ المؤمن صار الله تعالى معادياً له بعد أن كان موالياً له عندهم .

وزعم بشر أن الله تعالى لا يكون موالياً للمطيع في حال وجود طاعته ، ولا معادياً للكافر في حال وجود كفره ، وإنما والى المطيع في الحالة الثانية من وجود طاعته ، ويعادى الكافر في الحالة الثانية من وجود كفره . واستدلَّ على ذلك بأن قال : لو جاز أن يوالى المطيع في حال طاعته وجاز أن يعادى الكافر في حال وجود كفره لجاز أن يُثيب المطيع في حال طاعته ، ويعاقب الكافر في حال كفره . فقال أصحابنا : لو فعل ذلك لجاز . فقال : لو جاز ذلك لجاز أن يمسح الكافر في حال كفره ، فقلنا له : لو فعل ذلك لجاز .

الفضيحة الثانية من فضائح بشر : إفراطه بالقول في التولد ، حتى زعم أنه يصح من الإنسان أن يفعل الألوان والطعوم والروائح والرؤية والسمع وسائر الإدراكات على سبيل التولد إذا فعل أسبابها ، وكذلك قوله في الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة .

وقد كفره أصحابنا وسائر المعتزلة في دعواه أن الإنسان قد يخترع الألوان والطعوم والروائح والإدراكات .

الفضيحة الثالثة من فضائحه : قوله بأن الله تعالى قد يغفر للإنسان ذنوبه

ثم يعود فيما غفر له فيعذبه عليه إذا عاد إلى معصيته ، فسئل على هذا عن كافر
تاب عن كفره ثم شرب الخمر بعد توبته عن كفره من غير استحلال منه للخمر
وفاجأه الموت قبل توبته عن شرب الخمر ، هل يعذبه الله يوم القيامة على الكفر
الذي قد تاب منه ؟ فقال : نعم ، فقليل له : يجب على هذا أن يكون عذاب من
هو على ملة الإسلام مثل عذاب الكافر ، فالتزم ذلك .

الفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله بأن الله تعالى يقدر على أن يعذب الطفل
ظالماً له في تعذيبه إياه ، فإنه لو فعل ذلك لكان الطفل بالغاً عاقلاً مستحقاً للعذاب .
وهذا في التقدير كأنه يقول : إن الله تعالى قادر على أن يظلم ، ولو ظلم لكان
بذلك الظلم عادلاً ، وأول هذا الكلام ينقض آخره .

وأصحابنا يقولون : إن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، ولو فعل ذلك كان
عادلاً منه ، فلا يتناقض قولهم في هذا الباب ، وقول بشر فيه متناقض .

الفضيحة الخامسة من فضائحه : قوله بأن الحركة تحصل وليس الجسم في
المكان الأول ولا في المكان الثاني ، ولكن الجسم يتحرك به من الأول
إلى الثاني .

وهذا قول غير معقول في نفسه ، واختلف المتكلمون قبله في الحركة : هل
هو معنى أم لا ؟ فنفاها نفاة الأعراض ، واختلف الذين أثبتوا الأعراض في وقت
وجود الحركة ، فمنهم من زعم أنها توجد في الجسم وهو في المكان الأول فينتقل
بها عن الأول إلى الثاني ، وبه قال النظام وأبو شمر المرجي ، ومنهم من قال :
إن الحركة تحصل في الجسم وهو في المكان الثاني ، لأنها أول كون في المكان
الثاني ، وهذا قول أبي الهذيل والجبائي وابنه أبي هاشم ، وبه قال شيخنا أبو الحسن
الأشعري رحمه الله ، ومنهم من قال : إن الحركة كونان في مكانين ، أحدهما
يوجد في المتحرك وهو في المكان الأول ، والثاني يوجد فيه وهو في المكان
الثاني ، وهذا قول الراوندي ، وبه قال شيخنا أبو العباس القلانسي ، وقد خرج

قولُ بشر بن المعتمر عن هذه الأقوال بدعواه أن الحركة تحصل وليس الجسم في المكان الأول ولا في المكان الثاني ، مع علمنا بأنه لا واسطة بين حالَي كونه في المكان الأول وكونه في المكان الثاني ، وقوله هذا غير معقول له ، فكيف يكون معقولا لغيره ؟

٩٧ - ذكر المشامية^(١) منهم :

هؤلاء أتباع هشام بن عمرو الفوطي^(٢) وفضأحه بعد ضلالتة بالقدر تترى .

منها : أنه حرم على الناس أن يقولوا « حسبنا الله ونعم الوكيل » من جهة تسميته بالوكيل ، وقد نطق القرآن بهذا الأسم لله تعالى ، وذكر ذلك في السنة الواردة في تسعة وتسعين إسماً من أسماء الله تعالى ، فإذا لم يحز إطلاق هذا الأسم على الله تعالى مع نزول القرآن به ومع ورود السنة الصحيحة به فأى اسم بعده يطلق عليه ؟ وقد كان أصحابنا يتعجبون من المعتزلة البصرية في إطلاقها على الله عز وجل من الأسماء ما لم يذكر في القرآن والسنة إذا دل عليه القياس ، وزاد هذا التعجب بمنع الفوطي عن الإطلاق على الله تعالى بما قد نطق به القرآن والسنة .

واعتذر الخياط عن الفوطي بأن قال : إن هشاماً كان يقول : « حسبنا الله ونعم المتوكل عليه » بدلا من الوكيل ، وزعم أن وكلا يقتضى مؤكلاً فوقه ، وهذا من

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٦ - والملل والنحل : ١ / ٧٢

ومقالات الإسلاميين في مواضع متعددة منها : ١ / ٢١٨ و ٢١٩ .

(٢) هو هشام بن عمرو ، الشيباني ، ذكره ابن المرتضى آخر من ذكر من أهل الطبقة السادسة ، وحكى عن يحيى بن أكرم أن المأمون العباسي كان إذا دخل عليه هشام هذا يتحرك له حتى إنه ليكاد يقوم (طبقات المعتزلة ص ٦١) وقد اختلفوا في ضبط « الفوطي » فيضبطه قوم بضم الفاء وسكون الواو ، ويضبطه آخرون بضم الفاء ، وفتح الواو ، والأول على أنه نسبة إلى الفوطة مفردا ، والثاني على أنه نسبة إلى الفوط جمعاً .

علامات جهل هشام والمعتذر عنه بمعاني الأسماء في اللغة . وذلك : أن الوكيل في اللغة بمعنى الكافي ؛ لأنه يكفي موكله أمر ما وكّله فيه . وهذا معنى قولهم : حسبنا الله ونعم الوكيل . ومعنى حسبنا كافينا ، وواجب أن يكون ما بعد نعم موافقا لما قبله ، كقول القائل : الله رازقنا ونعم الرازق ، ولا يقال : الله رازقنا ونعم الغافر ، ولأن الله تعالى قال : ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ^(١) ﴾ أى كفيه . وقد يكون الوكيل أيضاً بمعنى الحفيظ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَسْتُ عَالِيكُمْ بِوَكِيلٍ ^(٢) ﴾ : أى حفيظ ، ويقال فى نقيض الحفيظ : رَجُلٌ وَكِيلٌ وَوَكَلْتُ : أى بليد ، والوَكَالُ البلادة . وإذا كان الوكيل بمعنى الحفيظ ، وكان الله عز وجل كافيا وحفيظا ، لم يكن للمنع من إطلاق الوكيل فى أسمائه معنى .

والعجب من هشام فى أنه أجاز أن يكتبَ لله عز وجل هذا الاسم ، وأن يُقرأ به القرآن ، ولم يحز أن يدعى به فى غير قراءة القرآن .

الفضيحة الثانية من فضائح الفوطى : امتناعه من إطلاق كثير مما نطق به القرآن ، فمنع الناس من أن يقولوا : إن الله تعالى عز وجل أَلَفَ بين قلوب المؤمنين وأضلَّ الفاسقين ، وهذا عناد منه لقول الله عز وجل : ﴿ وَأَلَفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَفَ بَيْنَهُمْ ، إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ^(٣) ﴾ ولقوله تعالى : ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ^(٤) ﴾ وقوله : ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ^(٥) ﴾ ومنع أن يقول فى غير القرآن إنه عمى على الكافرين .

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق .

(٢) من الآية ٦٦ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٦٣ من سورة الأنفال .

(٤) من الآية ٢٧ من سورة إبراهيم .

(٥) من الآية ٢٦ من سورة البقرة .

ووافقه صاحبه عباد بن سليمان الضمري^(١) في هذه الضلالة فمنع الناس أن يقولوا : إن الله تعالى خلق الكافر ؛ لأن الكافر اسم لشيئين : إنسان ، وكفره ، وهو غير خالق لكفره عنده ، ويلزمه على هذا القياس أن لا يقول : إن الله تعالى خلق المؤمن ، لأن المؤمن اسم لشيئين : إنسان ، وإيمان ، والله عنده غير خالق لإيمانه ، ويلزمه على قياس هذا الأصل أن لا يقول إن أحداً قتل كافرأً أو ضرب به ، لأن الكافر اسم للإنسان وكفره ، والكفر لا يكون مقتولا ولا مضروباً .

ومنع عباد من أن يقال : إن الله تعالى ثالث كل اثنين ، ورابع كل ثلاثة . وهذا عناد منه لقول الله عز وجل : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ، وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ، ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝ (٢) 》 .

وكان يمنع أن يقال : إن الله عز وجل أملي للكافرين . وفي هذا عناد منه لقوله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا نُمِلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا ، وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ۝ (٣) 》 فإن كان عباد قد أخذ هذه الضلالة عن أستاذه هشام فالعصا من العصية ،

(١) عباد بن سليمان الضمري : أحد رجال الطبقة السابعة من المعتزلة ، ذكره ابن المرتضى في « طبقات المعتزلة » (ص ٧٧) وقال عنه : « وله كتب معروفة ، وبلغ مبلغا عظيما ، وكان من أصحاب هشام الفوطي ، وله كتاب يسمى الأبواب نقضه أبو هاشم » اهـ . وقال عنه أبو الحسين الملقب « ملاء الأرض كتبها وخلفا ، وخرج عن حد الاعتزال إلى الكفر والزندقة » وذكر الأشعري بعض مقالاته في كتابه مقالات الإسلاميين ، فانظره : ٢٣٧/١ ، ٢٣٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ .

(٢) من الآية ٧ من سورة المجادلة .

(٣) من الآية ١٧٨ من سورة آل عمران .

وَلَنْ تَلِدَ الْحَيَّةَ إِلَّا الْحَيَّةَ . وَإِنْ انْفَرَدَ بِهَا دُونَهُ فَقَدْ قَاسَ التَّمْيِيزُ مَا مَنَعَ مِنْ إِطْلَاقِهِ عَلَى مَا مَنَعَ أَسْتَاذَهُ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْوَكِيلِ وَالْكَفِيلِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى .

الفضيحة الثالثة من فضائح الْفُوطِيَّ : قوله بأن الأعراض لا يدلُّ شيء منها على الله تعالى ، وكذلك قال صاحبه عباد ، وزعمًا أن فَلَقَ الْبَحْرَ ، وَقَلَّبَ الْعَصَا حِيَةً ، وانشقاق القمر ، وَحَقَّ السَّحَرُ^(١) ، وَالْمَشَى عَلَى الْمَاءِ ، لا يدلُّ شيء من ذلك على صدق الرسول في دعواه الرسالة .

وزعم الْفُوطِيَّ أن الدليل على الله تعالى يجب أن يكون محسوسًا ، والأجسام محسوسة ، فهي الأدلة على الله تعالى ، والأعراض معلومة بدلائل نظرية ، فلو دَلَّتْ على الله تعالى لاحتاج كل دليل منها إلى دليل سواه لا إلى نهاية .

فقليل له : يلزمك على هذا الاستدلال أن تقول : إن الأعراض لا تدلُّ على شيء من الأشياء ، ولا على حكم من الأحكام ؛ لأنها لو دلت على شيء أو على حكم لاحتاجت في دلالتها على مدلولها إلى دلالة على صحة دلالتها عليه ، واحتاج كلُّ دليلٍ إلى دليل لا إلى نهاية .

فإن صار إلى أن الأعراض لا تدلُّ على شيء ولا على حكم صار إلى إبطال دلالة كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم على الحلال والحرام والوعد والوعيد .

على أن من الأعراض ما يُعْلَمُ وجوده بالضرورة كالألوان ، والطعوم ، والروائح ، والحركة ، والسكون ، فيلزمه أن تكون هذه الأعراض المعلومة بالضرورة دلالة على الله سبحانه لأنها محسوسة كما دَلَّتْ الأجسام عليه لأنها

(١) وقع في الطبعة الأولى « ونجى السحر » ولما لم يظهر معناه وضعوا في الثانية مكانه « وفلق البحر » فجاء مكررا ، واخترنا ما أثبتناه ، إذ كانت الكلمة تدل على مراد المؤلف ، وهو أن إلقاء موسى عصاه قد أفسد سحر السحرة الذين حشرهم فرعون .

محسوسة . فإن قال : إن الأعراض غير محسوسة لأن نفاة الأعراض قد أنكروا وجودها ، قيل : فالنجارية والضرارية قد أنكروا وجود جسم لا يكون عرضاً لدعواهم أن الأجسام أعراض مجتمعة ، فيجب على قياس قولك أن لا تكون الأجسام معلومة بالضرورة ، وأن لا تدل عليه سبحانه .

الفضيحة الرابعة من فضائح الفوطى : قوله بالمقطوع والموصول ، وذلك قوله : لو أن رجلاً أسبغ الوضوء وافتتح الصلاة ، متقرباً بها إلى الله سبحانه ، عازماً على إتمامها ، ثم قرأ فركع فسجد مخلصاً لله تعالى في ذلك كله ، غير أنه قطعها في آخرها : إن أول صلاته وآخرها معصية قد نهاه الله تعالى عنها وحرّمها عليه ، وليس له سبيل قبل دخوله فيها إلى العلم بأنها معصية فيتجنبها .

واجتمعت الأمة قبله على أن ما مضى منها كانت طاعة لله تعالى وإن لم تكن صلاة كاملة .

الفضيحة الخامسة من فضائحه : إنكاره حصار عثمان وقتله بالغلبة والقهر . وزعم أن شريدة قتله غرة من غير حصار مشهور .

ومُنكر حصار عثمان مع تواتر الأخبار به كمنكر وقعتي بدر وأحد مع تواتر الأخبار بهما ، ومنكر المعجزات التي تواترت الأخبار بها .

الفضيحة السادسة من فضائحه : قوله في باب الإمامة^(١) : إن الأمة إذا اجتمعت كلمتها وتركت الظلم والفساد احتاجت إلى إمام يسوسها ، وإذا عصت وفجرت وقتلت إمامها لم تعقد الإمامة لأحد في تلك الحال .

وإنما أراد الطعن في إمامة عليٍّ ؛ لأنها عُقِدَتْ له في حال الفتنة وبعد قتل إمام قبله .

(١) وقع في المطبوعتين السابقتين « في باب الأمة » وهو تحريف لم يلق تبصرا

وهذا قريب من قول الأصم منهم : إن الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع عليه .
وإنما قصد بهذا الطعن في إمامة علي رضي الله عنه ، لأن الأمة لم تجتمع عليه ؛
لثبوت أهل الشام على خلافه إلى أن مات ، فأنكر إمامة علي مع قوله بإمامة
معاوية لاجتماع الناس عليه بعد قتل علي رضي الله عنه .

وقررت عيون الرافضة المائلين إلى الاعتزال بطعن شيوخ المعتزلة في إمامة علي
وبعد شك زعيمهم واصل في شهادة على وأصحابه

الفضيحة السابعة من فضائح الفوطى : قوله بتكفير مَنْ قال إن الجنة والنار
مخلوقتان . وأخلافه من المعتزلة شكوا في وجودهما اليوم ، ولم يقولوا بتكفير
من قال إنهما مخلوقتان .

والمتبوتون خلقيهما يكفرون من أنكرهما ، ويقسمون بالله تعالى أن مَنْ
أنكرهما لا يدخل الجنة ولا ينجو من النار .

الفضيحة الثامنة من فضائحه : إنكاره افتضاض الأبقار في الجنة ، وَمَنْ
أنكر ذلك يُحَرِّمُ ذلك ، بل يحرم عليه دخول الجنة فضلاً عن افتضاض الأبقار فيها
وكان الفوطى — مع ضلالاته التي حكيناها عنه — يرى قتل مخالفه في
السريّة ، وإن كانوا من أهل ملة الإسلام .

فماذا على أهل السنة إذا قالوا في هذا الفوطى وأتباعه : إن دمائهم وأموالهم
حلالٌ للمسلمين وفيه الخمس ، وليس على قاتل الواحد منهم قودٌ ، ولا ديةٌ ،
ولا كفارة ، بل لقاتله عند الله تعالى القربى والزلفى ، والحمد لله على ذلك .

٩٨ - ذكر المردارية منهم ^(١) :

هؤلاء أتباع عيسى بن صبيح : المعروف بأبي موسى المردار ^(٢) وكان يقال

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٧ - والملل والنحل : ٦٨/١ ثم

انظر المقالات : ٢٥٢ / ١ .

(٢) هو أبو موسى : عيسى بن صبيح ، ولقبه المردار ، وفي طبقات المعتزلة =

له راهب المعتزلة ، وهذا اللقب لائق به إن كان المراد به مأخوذاً من رهبانية
النصارى ، ولقبه بالردار لائق به أيضاً ، وهو في الجملة كما قيل :

وَقَلَّمَا أَبْصَرْتَ عَيْنَاكَ مِنْ رَجُلٍ إِلَّا وَمَعْنَاهُ إِنْ فَكَّرْتَ فِي لَقَبِهِ

وكان هذا الردار يزعم أن الناس قادرون على أن يأتوا بمثل هذا القرآن
وبما هو أفصح منه كما قاله النظام .

وفي هذا عناد منهما لقول الله عز وجل : ﴿ قُلْ لَّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ
وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ
لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ ^(١) .

وكان الردار - مع ضلالتة - يقول بتكفير مَنْ لا بَسَ السلطان ، ويزعم
أنه لا يرث ولا يورث .

وكان أسلافه من المعتزلة يقولون فيمن لا بَسَ السلطان من موافقيهم في القدر
والاعتزال : إنه فاسق ، لا مؤمن ولا كافر ، وأفتى الردار بأنه كافر .

والعجب من سلطان زمانه كيف ترك قتله مع تكفيره إياه وتكفير من
خالطه ؟ .

= «ابن الردار» قال ابن الإخشيد: هو من علماء المعتزلة ومن المتقدمين فيهم ، وكان
ممن أجاب بشر بن المعتمر ، ومن جهة أبي موسى انتشر الاعتزال في بغداد ، ويقال:
إنه كان من أحسن عباد الله قصصاً ، وأفصحهم منطقاً ، وأثبتهم كلاماً (طبقات المعتزلة
٧٠ - ٧١) وقال الشهرستاني : عيسى بن صبيح الملقب بالردار ، وقد تلمذ لبشر
ابن المعتمر ، وأخذ العلم عنه ، وتزهد ، ويسمى راهب المعتزلة ، ثم ذكر ما انفرد
به عنهم (الملل : ١ / ٦٨ - ٦٩) .

(١) الآية ٨٨ من سورة الإسراء .

وكان يزعم أيضا أن الله قادر على أن يظلم ويكذب ، ولو فعل مقدوره من الظلم والكذب لكان إلهاً ظالماً كاذباً .

وحكى أبو زفر عن المردار أنه أجاز وقوع فعل واحدٍ من فاعِلَيْنِ مخلوقين على سبيل التولد ، مع إنكاره على أهل السنة ما أجازوه من وقوع فعل من فاعلين أحدهما خالق ، والآخر مكتسب .

وزعم المردار أيضا أن مَنْ أجاز رؤية الله تعالى بالأبصار بلا كَيْفٍ فهو كافر ، والشاك في كفره كافر ، وكذلك الشاك في الشاك لا إلى نهاية . والباقون من المعتزلة إنما قالوا بتكفير مَنْ أجاز الرؤية على جهة المقابلة أو على اتصال شعاع بصر الرائي بالمرئي .

والذين أثبتوا الرؤية مجمعون على تكفير المردار وتكفير الشاك في كفره . وقد حكى المعتزلة عن المردار أنه لما حضرته الوفاة أوصى أن يتصدق بماله ، ولا يدفع شيء منه إلى ورثته .

وقد اعتذر أبو الحسين الخياط عن ذلك بأن قال : كان في ماله شبه ، وكان للمساكين فيه حق ، وقد وصفه في هذا الاعتذار بأنه كان غاصبا وخائفا للمساكين . والغاصب عند المعتزلة فاسق مخلد في النار ، وقد أكره سائر المعتزلة في قوله بتولد فعل واحد من فاعلين .

وقد أكره هو أبا الهذيل في قوله بفناء مقدورات الله عز وجل ، وصنف فيه كتاباً ، وأكره أستاذه بشر بن المعتمر في قوله بتوليد الألوان والطعوم والروائح والإدراكات . وأكره النظام في قوله بأن المتولدات من فعل الله . وقال : يلزمه أن يكون قول النصارى : « المسيح ابنُ الله » من فعل الله .

فهذا راهب المعتزلة قد قال بتكفير شيوخه ، وقال شيوخه بتكفيره . وكلا الفريقين مُحَقَّقٌ بتكفير صاحبه .

٩٩ - ذكر الجعفرية منهم^(١) :

هؤلاء أتباع جعفرين ، أحدهما : جَعْفَرُ بْنُ حَرْبٍ^(٢) ، والآخر جَعْفَرُ بْنُ مُبَشَّرٍ^(٣) ، وكلاهما للضلالة رأس ، وللجهالة أساس .

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٧ - وحكاها الشهرستاني مع مع الردارية في ١ / ٦٨ .

(٢) هو أبو الفضل : جعفر بن حرب ، ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة ، وذكر أن له كتباً كثيرة في الجلى من علم الكلام والدقيق ، ومن أخباره التي حكاها ابن المرتضى أنه حضر مجلس الواثق العباسي للمناظرة ، فحضر وقت الصلاة فقاموا لها وتقدم الواثق يصلى بهم ، فتنحى جعفر بن حرب فزع خفيه وصلى وحده ، وكان أقربهم إليه يحيى بن كامل ، فجعلت الدموع تسيل من عيني يحيى خوفاً على جعفر من القتل ، قال : ثم لبس جعفر خفيه وعاد إلى المجلس وأطرق ، ثم أخذوا في المناظرة ، فلما خرجوا قال له القاضي أحمد بن أبي دواد : إن هذا (يريد الواثق) لا يهتم لك على هذا الفعل ، فإن عزمته عليه فلا تحضر مجلسه ، فقال جعفر : ما أريد الحضور لولا أنك تحملني عليه ، فلما كان المجلس الثاني نظر الواثق ثم قال : أين الشيخ الصالح ؟ فاعتذر عنه ابن أبي دواد . ولم يحضر جعفر مجلسه بعد ذلك (طبقات المعتزلة ص ٧٣ - ٧٦ - ميزان الاعتدال رقم ١٤٩٧) .

(٣) هو أبو محمد : جعفر بن مبشر الثقفي ، ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة السابعة مع جعفر بن حرب ، وقال : بلغ في العلم والعمل هو وجعفر بن حرب حتى كان يضرب بهما المثل فيقال : علم الجعفرين وزهدهما ، وذكر أن الواثق قال يوماً لابن أبي دواد : لم لا تولى أصحابي (يريد المعتزلة) القضاء كما تولى غيرهما ؟ فقال : يا أمير المؤمنين إن أصحابك يمتنعون من ذلك ، وهذا جعفر بن مبشر وجهت إليه بعشرة آلاف درهم فأبى أن يقبلها ، فذهبت إليه بنفسى واستأذنت ، فأبى أن يأذن لي ، فدخلت إليه بغير إذن فسل سيفه في وجهي وقال : الآن حل لي قتلك ، فانصرفت عنه ، فكيف أولى مثله القضاء ؟ (طبقات المعتزلة : ص ٧٦ ، ٧٧ - ميزان الاعتدال رقم ١٥١٧) .

أما جعفر بن مبشر فإنه زعم أن في فسّاق هذه الأمة من هو شر من اليهود ،
والنصارى ، والمجوس ، والزنادقة . هذا مع قوله بأن الفاسق مُوحّد وليس بمؤمن
ولا كافر ، فجعل الموحد الذي ليس بكافر شراً من الشنوى الكافر .
وأقلّ ما نقابل به على هذا القول أن نقول له : إنك عندنا شر من كل
كافر على بسيط الأرض .

وزعم أيضاً أن إجماع الصحابة على ضرب شارب الخمر الحدّ وقع خطأ ؛
لأنهم أجمعوا عليه برأيهم ، فشارك ببدعته هذه نجدات الخوارج في إنكارها
حد الخمر .

وقد أجمع فقهاء الأمة على تكفير مَنْ أنكر حدّ الخمر ، وإنما اختلفوا في
حد شارب النبيذ إذا لم يسكر منه ، فأما إذا سكر منه فعليه الحد عند فريق الرأي
والحديث على رغم من أنكر ذلك .

وزعم ابن مبشر أيضاً أن مَنْ سَرَق حبة أو ما دونها فهو فاسق مخلد في
النار ، وخالف بذلك أسلافه الذين قالوا بغفران الصغائر عند اجتناب الكبائر .

وزعم أيضاً أن تأييد المذنبين في النار من موجبات العقول ، وخالف بذلك
أسلافه الذين قالوا : إن ذلك معلوم بالشرع دون العقل .

وزعم أيضاً أن رجلاً لو بَعَثَ إلى امرأة يخطبها ليتزوجها ، وجاءته المرأة
فوئبَ عليها فوطئها من غير عقد أنه لا حدّ عليها ، لأنها جاءتته على سبيل
النكاح ، وأوجب الحدّ على الرجل ، لأنه قصد الزنى ، ولم يعلم هذا الجاهل أن
المطوعة للزاني زانية إذا لم تكن مكرهة ، وإنما اختلف الفقهاء فيمن أكره
امرأة على الزنى ، فمنهم من أوجب للمرأة مهراً وأوجب على الرجل حداً ، وبه
قال الشافعي وفقهاء الحجاز ، ومنهم من أسقط الحد عن الرجل لأجل وجوب

المهر عليه ، ولم يقل أحد من سلف الأمة بسقوط الحد عن المطاوعة للزاني كما قال ابن مبشر . وكفاه بخلاف الإجماع خزيا .

وأما جعفر بن حرب فإنه جرى على ضلالات أستاذه المردار ، وزاد عليه قوله بأن بعض الجملة غير الجملة . وهذا يوجب عليه أن تكون الجملة غير نفسها ، إذا كان كل بعض منها غيرها .

وكان يزعم أن المنوع من الفعل قادر على الفعل ، وليس يقدر على شيء ، هكذا حكى عنه الكعبي في مقالاته ، ويلزمه على هذا الأصل أن يميز كون العالم بشيء ليس غير عالم به .

قال عبد القاهر : لابن حرب كتاب في بيان ضلالاته ، وقد نقضناه عليه وسمينا نقضنا عليه بكتاب « الحَرْب على ابن حَرْب » وفيه نقض أصوله وفصوله بحمد الله ومَنِّه .

١٠٠ - ذكر الإسكافية منهم ^(١) :

هؤلاء أتباع محمد بن عبد الله الإسكافي ^(٢) وكان قد أخذ ضلالتة في القدر عن جعفر بن حرب ، ثم خالفه في بعض فروعه ، وزعم أن الله تعالى يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين ، ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء ؛ فخرج عن قول النظام بأنه لا يقدر على الظلم والكذب ، وخرج عن قول من قال

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٨ .

(٢) هو أبو جعفر محمد بن عبد الله ، الإسكافي ، ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة السابعة ، وقال عنه : كان الإسكافي خياطاً ، وكان عمه وأمه يمنعان من الاختلاف ط في طلب العلم ويأمرانه بلزوم الكسب ، فضمه جعفر بن حرب إلى نفسه ، وكان يبعث إلى أمه كل شهر عشرين درهما حتى بلغ ما بلغ ، وروى عن أبي الحسين الخياط أن الإسكافي مات في سنة ٢٤٠ (انظر طبقات المعتزلة ص ٧٨) .

من أسلافه إنه يقدر على الظلم والكذب ، ولكنه لا يفعلهما لعلمه بقبحتهما وغناه
عنهما ، وجعل بين القولين منزلة ؛ فزعم أنه إنما يقدر على ظلم مَنْ لا عقل له ،
ولا يقدر على ظلم العقلاء . وأكفره أسلافه في ذلك ، وأكفرهم هو في خلافه .

ومن تدقيقه في ضلالتة قوله بأنه يجوز أن يقال : إن الله يكلم العباد ، ولا يجوز
أن يقال : إنه يتكلم ، وسماه مكلماً ، ولم يسمه متكلماً ، وزعم أن متكلماً يوهم
أن الكلام قام به ، ومكلم لا يوهم ذلك ، كما أن متحركاً يقتضى قيام الحركة به ،
ومتكلماً يقتضى قيام الكلام به ، فصحيح عندنا أن كلام الله تعالى عندنا قائم به
وأما أسلافه القدرية فإنهم يقولون له : إن اعتلاك هذا يوجب عندك أن يكون
المتكلم من بدن الإنسان لسانه فحسب ، لأن الكلام عندك محل فيه ، بل يوجب
عليك إحالة إجراء اسم المتكلم على شيء ، لأن الكلام عندك وعند سائر المعتزلة
له حروف ، ولا يصح أن يكون حرف واحد كلاماً ، ومحل كل حرف من حروف
الكلام غير محل الحرف الآخر ، فيعنى على اعتلاك أن لا يكون الإنسان
متكلماً ولا جزءاً منه على قواعد اعتلاك أن الله تعالى لم يكن متكلماً لأن الكلام
لا يقوم به عندك .

وقد نفخ بعض المعتزلة من الإسكافي بأن زعم أن محمد بن الحسن^(١) رآه
ماشياً فنزل عن فرسه ، وهذا كذب من قائله ، لأن الإسكافي لم يكن في زمان
محمد بن الحسن ، ومات محمد بن الحسن بالرى في خلافة هارون الرشيد ، ولم يدرك

(١) هو فقيه عصره قاضى القضاة أبو عبد الله : محمد بن الحسن الشيباني ،
ولد بواسط ونشأ بالكوفة ، وسمع أبا حنيفة ومالك بن مغول وطائفة ، وكان من
أذكياء العالم ، قال أبو عبيد : ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن ، وقال
الإمام محمد بن إدريس الشافعى : لو أشاء أن أقول تنزل القرآن بلغته محمد بن الحسن
لقلت ، لفصاحته ، وقد حملت عنه وقر بختي ، توفي وهو في صحبة هارون الرشيد بالرى
في سنة ١٨٩ عن سبع وخمسين سنة (العبر : ١ / ٢٠٢ وما بعدها - الفهرست ٣٠١)

الإسكافي زمان الرشيد ، ولو أدرك زمان محمد لم يكن محمد ينزل لمثله عن فرسه مع تكفيره إياه . وقد روى هشام بن عبيد الله الرازي^(١) عن محمد بن الحسن أن من صلى خلف المعتزلي يُعيدُ صلاته ، وروى هشام أيضاً عن يحيى بن أكرم^(٢) عن أبي يوسف^(٣) أنه سُئل عن المعتزلة ، فقال : هم الزنادقة ، وقد أشار الشافعي في كتاب القياس إلى رُجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وأهل الأهواء ، وبه قال مالك وفقهاء المدينة ، فكيف يصح من أئمة الإسلام إكرام القدرية بالنزول لهم مع قولهم بتكفيرهم ؟

(١) هكذا ذكره الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٤٧/١١) باسم « هشام ابن عبيد الله الرازي السبتي » وذكره الذهبي في العبر (٣٨٣ / ١) باسم « همام ابن عبد الله الرازي الحنفي » وذكر عنه أنه كان كثير العلم واسع الرواية ، وفيه ضعف ، وقد جاء عنه أنه قال : أتفتت في طلب العلم سبعمئة ألف درهم ، وذكر مثل ذلك الحافظ في التهذيب ، واتفق مع الذهبي فيمن ذكرهم من شيوخه ، وقال الذهبي : إنه توفي في سنة ٢٢١ .

(٢) هو أبو محمد : يحيى بن أكرم ، المروزي ، ثم البغدادي ، القاضي ، أحد الأعلام ، القائم بكل معضلة ، غلب على الأمين العباسي حتى أخذ بمجامع قلبه وقلده القضاء وتدير مملكته ، فكانت الوزراء لا تصنع شيئاً إلا بعد مطالعته ، توفي بالربذة عائداً من الحج في آخر سنة ٢٤١ وله سبعون سنة (العبر : ١ / ٤٣٩) .

(٣) هو أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم ، الكوفي ، قاضي القضاة ، وهو أول من قيل له قاضي القضاة ، تفقه على الإمام أبي حنيفة ، وروى عن عطاء بن السائب وطبقته ، وكان يحب أهل الحديث ويميل إليهم ، وقال محمد بن سماعة : كان أبو يوسف يصلي بعد ما ولى القضاء في كل يوم مائتي ركعة ، وقال يحيى بن يحيى النيسابوري : سمعت أبا يوسف يقول عند وفاته : كل ما أفتيت به فقد رجعت عنه إلا ما وافق الكتاب والسنة ، توفي في شهر ربيع الآخر من سنة ١٨٢ (العبر : ١ / ٢٨٤) وما بعدها - الفهرست ٣٠٠ - تذكرة الحفاظ رقم ٢٧٣ .

١٠١ - ذكر الثمّامية منهم^(٤) :

هؤلاء أتباع ثُمّامة بن أشرس النُميري^(٥) من مواليهم ، وكان زعيم القدرية في زمان المأمون ، والمعتصم ، والواثق ، وقيل : إنه هو الذي أغوى المأمون بأن دَعَاه إلى الاعتزال .

وانفرد عن سائر أسلاف المعتزلة ببدعتين أكَفَرَتَهُ الأُمة كُلُّهَا فيهما إحداهما : أنه - لما شارَكَه أصحابُ المعارف في دعواهم أن المعارف ضرورية - زعم أن مَنْ لم يضطره الله إلى معرفته لم يكن مأموراً بالمعرفة ولا منهيًا عن الكفر ، وكان مخلوقاً للسخرية والاعتبار فحسب كسائر الحيوانات التي ليست بمكلفة . وزعم لأجل ذلك أن عَوَامَّ الدهرية والنصارى والزنادقة يصيرون في الآخرة تراباً .

وزعم أن الآخرة إنما هي دار ثوابٍ أو عقابٍ ، وليس فيها لمن مات طفلاً ولا لمن لا يعرف الله تعالى بالضرورة طاعة يستحقون بها ثواباً ، ولا معصية يستحقون عليها عقاباً ؛ فيصيرون حينئذ تراباً ؛ إذ لم يكن لهم حظ في ثواب ولا عقاب

(٤) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٨ - والملل والنحل : ١ / ٧٠ .

(٥) هو أبو معن - ويقال : أبو بشر - ثُمّامة بن الأشرس ، النُميري ، وذكره ابن المرتضى في أوائل من ذكر من رجال الطبقة السابعة ، وذكر له أخباراً كثيرة مع المأمون العباسي ، كما ذكر أن أول اتصاله بالخلفاء كان بهرون الرشيد ، وأنه قد تمكن منه تمكناً عظيماً حتى عادله في السفر إلى مكة ، وأنه كان يملأ أذن الرشيد علماً وأدباً ، وأنه كان يدبر في نفسه الواقعة بمحمد بن سليمان عند الرشيد ، لأنه كان قد قطع يدي عيسى الطبري ، وأن ثُمّامة أخذ على نفسه أن يقتل محمد بن سليمان نفسه بسبب ذلك ، وأنه ما زال بالرشيد حتى كان منه ما كان (طبقات المعتزلة ص ٦٢ - ٦٧) ومحمد بن سليمان بن علي : ابن عم المنصور أمير البصرة وفارس ، وذكر الذهبي أنه مات في سنة ١٧٣ ، ولم يذكر أنه قتل (العبر : ١ / ٢٦٣ ميزان الاعتدال رقم ١٣٩٤)

والبدعة الثانية من بدع ثمانية : قوله بأن الأفعال المتولدة أفعال لا فاعل لها .
وهذه الضلالة تجرُّ إلى إنكار صانع العالم ، لأته لو صح وجود فعل بلا فاعل
لصح وجود كل فعل بلا فاعل ، ولم يكن حينئذ في الأفعال دلالة على فاعلها ،
ولا كان في حدوث العالم دلالة على صانعه ، كما لو أجاز إنسان وجود كتابة لا من
كاتب ، ووجود مبنى أو منسوخ لا من بانٍ أو ناسخ .

ويقال له : إذا كان كلامُ الإنسان عندك متولداً ولا فاعل له عندك فلم تَلمُ
الإنسان على كذبه وعلى كلمة الكفر ؟ وهو عندك غير فاعل للكذب ولا
لكلمة الكفر ؟ .

ومن فضائح ثمانية أيضاً أنه كان يقول في دار الإسلام : إنها دار شرك ،
وكان يحرم السَّبْيَ ، لأنَّ المسبِّيَّ عنده ماعصى ربه إذا لم يعرفه ، وإنما العاصي عنده
من عرف ربه بالضرورة ثم جحدته أو عصاه .

وفي هذا إقرار منه على نفسه بأنه ولد زنى ، لأنه كان من الموالى ، وكانت
أمه مسبيةً ، ووطء من لا يجوز سببها على حكم السبي الحرام زنى ، والمولود منه ولد
زنى ؛ فبدعة ثمانية على هذا التقدير لا تُقْبَلُ بنسبه

وقد حكى أصحاب التواريخ عن سخافة ثمانية ومجونه أموراً عجيبة :

منها : ما ذكره عبد الله بن مسلم بن قتيبة في كتاب « مختلف الحديث »
ذكر فيه أن ثمانية بن أشرس رأى الناس يوم الجمعة بتعدادونَ إلى المسجد الجامع
لخوفهم فَوَّتَ الصلاة ، فقال لرفيق له : انظر إلى هؤلاء الحمير والبقر . ثم قال :
ماذا صنع ذاك العربي بالناس ؟ . يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وحكى الجاحظ في كتاب المضاحك أن المأمون ركب يوماً فرأى ثمانية
سكران قد وقع في الطين ، فقال له : ثمانية ؟ ! قال : أى والله ، قال : ألا تستحي ؟
قال : لا والله ، قال : عليك لعنة الله ، قال : تَتَرَى ؛ ثم تَتَرَى .

وذكر الجاحظ أيضاً أن غلام ثمامة قال يوماً لثمامة : قم صَلِّ ، فتغافل ، فقال له : قد ضاق الوقت فقم وصل واسترح ، فقال : أنا مستريح إن تركتني .

وذكر صاحب تاريخ المرازمة أن ثمامة بن أشرس سعى إلى الواثق بأحمد ابن نصر المروزي^(١) وذكر له أنه يكفر مَنْ يُنكر رؤية الله تعالى ، ومن يقول بخلق القرآن ، فاعتصم المعتصم ببدعة القدرية فقتله ، ثم ندم على قتله ، وعاتب ثمامة ، وابن أبي دُوَاد^(٢) ، وابن الزيات^(٣) في ذلك ، وكانوا أشاروا عليه بقتله ، فقال له ابن الزيات : وإن لم يكن قتله صواباً فقتلني الله تعالى بين الماء والنار ، وقال ابن أبي دُوَاد : حَبَسَنِي الله في جلدِي إن لم يكن قَتْلُهُ صواباً . وقال ثمامة : سَلَّطَ الله تعالى على السيوف إن لم تكن أنت مصيباً في قتله . فاستجاب الله تعالى دعاء كل واحد منهم في نفسه : أما ابن الزيات فإنه دخل في الحمام وسقط

(١) هو أحمد بن نصر ، الخزاعي ، الشهيد ، كان من أولاد أمراء الدولة ، فنشأ في علم وصلاح ، وكتب عن مالك وجماعة ، وحمل عن هشيم مصنفاته ، وما كان يحدث ، وكان يزرى على نفسه ، وكان رأساً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقام معه في ذلك خلق من المطوعة ، واستفحل أمرهم ، قتله الواثق بيده لامتناعه من القول بخلق القرآن ولكونه أغلظ للواثق في الخطاب ، وذلك في سنة ٢٣١ (العبر : ١ / ٤٠٨) .

(٢) هو أبو عبد الله : أحمد بن أبي دواد ، الإيادي ، قاضي القضاة ، كان فصيحا مفوها شاعراً جواداً ، وكان - مع ذلك - رأساً من رؤوس الجهمية والمعتزلة ، وهو الذي شغب على إمام أهل السنة أحمد بن حنبل وأقْبَى بقتله ، وقد غضب عليه وعلى آله المتوكل العباسي في سنة ٢٣٧ فصادروهم وأخذ منهم ستة عشر ألف ألف درهم ، وجبسه ، وقد مرض بالفالج ومات في سنة ٢٤٠ (العبر : ١ / ٤٣١) - ميزان الاعتدال رقم ٣٧٤ .

(٣) هو أبو جعفر : محمد بن عبد الملك الزيات ، وزير المعتصم والواثق والمتوكل ، كان أديباً شاعراً محسناً كامل الأدوات ، وكان - مع ذلك - جهمياً ، قبض عليه المتوكل وعذبه وسجنه حتى هلك في سنة ٢٣٣ (العبر : ١ / ٤١٤) .

في أتونه فمات بين الماء والنار ، وأما ابن أبي دُوَادٍ فإن المتوكل رحمه الله حبسه فأصابه في حبسه الفالج ، فبقي في جلده محبوساً بالفالج إلى أن مات ، وأما ثمامة فإنه خرج إلى مكة فرآه الخزاعيون بين الصفا والمروة ، فنادى رجل منهم فقال : يا آل خُزَاعَةَ ، هذا الذي سعى بصاحبكم أحمد بن نصر ، وسعى في دمه ، فاجتمع عليه بنو خُزَاعَةَ بسيوفهم حتى قتلوه ثم أخرجوا جيفته من الحرم فأكلته السباع خارجاً من الحرم ، فكان كما قال الله تعالى : (فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا ، وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا)^(١) .

١٠٢ - ذكر الجاحظية منهم^(٢) :

هؤلاء أتباع عمرو بن بَحْرٍ الجاحظ^(٣) وهم الذين اغتروا بحسن بيان الجاحظ في كتبه التي لها ترجمة تروق بلا معنى واسم يهول ، ولو عرفوا جهالاته في ضلالاته لاستغفروا الله تعالى من تسميتهم إياه إنساناً ، فضلاً عن أن ينسبوا إليه إحساناً .

فمن ضلالاته المنسوبة إليه ما حكاها الكعبي^(٤) عنه في مقالاته - مع افتخاره به - قوله : إن المعارف كلها طِبَاعٌ ، وهي مع ذلك فعل للعباد ، وليست باختيار لهم .

قالوا : ووافق ثمامة في أن لا فعل للعباد إلا الإرادة ، وأن سائر الأفعال تنسب إلى العباد على معنى أنها وقعت منهم طباعاً ، وأنها وجبت بإرادتهم . قال : وزعم أيضاً أنه لا يجوز أن يبلغ أحد فلا يعرف الله تعالى ، والكفار

(١) من الآية ٩ من سورة الطلاق .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٩ - والملل والنحل : ١ / ٧٥ .

(٣) تقدمت ترجمة أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ص ٦٦) .

(٤) تقدمت ترجمة الكعبي أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي (ص ١٢)

وانظر زيادة على ما ذكرناه في الموضع السابق طبقات المعتزلة ص ٨٨ .

عنده ما بين معاند وعارف قد استغرقه حبه لمذهبه ؛ فهو لا يشكر بما عنده من المعرفة بخالقه وتصديق رساله .

فإن صدق السكبي على الجاحظ في أن لا فِعْلَ للإنسان إلا الإرادة لزمه أن لا يكون الإنسان مصليا ، ولا صائما ، ولا حاجا ، ولا زانيا ، ولا سارقا ، ولا قاذفا ، ولا قاتلا ؛ لأنه لم يفعل عنده صلاة ، ولا صوما ، ولا حججا ، ولا زني ، ولا سرقة ، ولا قتلًا ، ولا قذفا ؛ لأن هذه الأفعال عنده غير الإرادة .

وإذا كانت هذه الأفعال التي ذكرناها عنده طباعا لا كسبا لزمه أن لا يكون للإنسان عليها ثواب ولا عقاب ؛ لأن الإنسان لا يثاب ولا يعاقب على ما لا يكون كسبا له ، كما لا يثاب ولا يعاقب على لونه وتركيب بدنه إذ لم يكن ذلك من كسبه .

ومن فضائح الجاحظ أيضا : قوله باستحالة عدم الأجسام بعد حدوثها . وهذا يوجب القول بأن الله سبحانه وتعالى يقدر على خلق شيء ولا يقدر على إفنائه ، وأنه لا يصح بقاؤه بعد أن خلق الخلق منفردا كما كان منفردا قبل أن خلق الخلق .

ونحن وإن قلنا إن الله لا يفنى الجنة ونعيمها ، والنار وعذابها ، ولسنا نجعل ذلك بأن الله عز وجل غير قادر على إفناء ذلك كله ، وإنما نقول بدوام الجنة والنار بطريق الخبر .

ومن فضائح الجاحظ أيضا : قوله بأن الله لا يدخل النار أحدا ، وإنما النار تجذب أهلها إلى نفسها بطبعها ، ثم تمسكهم في نفسها على الخلود .

ويلزمه على هذا القول أن يقول في الجنة : إنها تجذب أهلها إلى نفسها بطبعها ، وإن الله لا يدخل أحدا الجنة . فإن قال بذلك قطع الرغبة إلى الله في الثواب ، وأبطل فائدة الدعاء . وإن قال « إن الله تعالى هو يدخل أهل الجنة الجنة » لزمه القول بأن [الله] يدخل النار أهلها .

وقد افتخر الكعبي بالجاحظ ، وزعم أنه من شيوخ المعتزلة ، وافتخر بتصانيفه الكثيرة ، وزعم أنه كنانى من بنى كنانة بن خزيمة بن مُدْرِكة بن إلياس بن مضر .

فيقال له : إن كنت كنانيًا كما زعمت فلم صنفت كتاب « مفاخر القحطانية على الكنانية وسائر العدنانية » ، وإن كنت عربيًا فلم صنفت كتاب « فضل الموالى على العرب » . وقد ذكر في كتابه المسمى : « مفاخر قحطان على عدنان » أشعاراً كثيرة من هجاء القحطانية للعدنانية . ومن رضى بهجوا آبائه كمن هجا أباه . وقد أحسن جَحْظَةَ في هجاء ابن بَسَّام^(١) الذى هجا أباه ، فقال : مَنْ كان يَهْجُو أباه ، فَهَجَّوْهُ قد كفاه لو أنه من أبيه ، ما كان يهجو أباه .

وأما كتبه المزخرفة فأصناف : منها كتاب فى « حيل اللصوص » وقد عَلمَ بها الفَسَقَةُ وُجُوهُ السرقة ، ومنها كتابه فى « غش الصناعات » وقد أفسد به على التجار سِلْعَهُمْ ، ومنها كتابه فى « النواميس » وهو ذريعة للمحتالين يحتلبون بها ودائع الناس وأموالهم ، ومنها كتابه فى « الفُتْيَا » وهو مشحون بطعن أستاذه النظام على أعلام الصحابة ، ومنها كتبه فى « القحباب ، والكلاب ، واللاطة » وفى « حيل المكدين » ومعانى هذه الكتب لا تُقَدَّرُ به وبصفتها وأسرته ، ومنها كتاب « طبائع الحيوان » وقد سلخ فيه معانى كتاب « الحيوان » لأرسطاطاليس ، وضم إليه ما ذكره المدائنى من حكم العرب وأشعارها فى منافع الحيوان ، ثم إنه شحن الكتاب بمناظرة بين الكلب والديك ، والاشتغال بمثل هذه المناظرة يضيع الوقت بالغث ، ومن افتخر بالجاحظ سلمناه إليه^(٢)

وقول أهل السنة فى الجاحظ كقول الشاعر فيه :

(١) هو : على بن محمد بن ناصر بن منصور بن بسام الكاتب ، توفى سنة ٣٠٢ هـ

(٢) ربما كان الأصل « وكلناه إليه » .

لَوْ يُنْسَخُ الْخَزِيرُ مَسْخًا ثَانِيًا مَا كَانَ إِلَّا دُونَ قُبْحِ الْجَاهِظِ
رَجُلٌ يَنْوِبُ عَنِ الْجَحِيمِ بِنَفْسِهِ وَهُوَ الْقَذَى فِي كُلِّ طَرَفٍ لَا حِظَّ (١)

١٠٣ - ذكر الشَّحَامِيَّة مِنْهُمْ (٢)

هؤلاء أتباع أبي يعقوب الشَّحَام (٣) وكان أستاذ الجبائي ، وضلالاته
كضلالات الجبائي ، غير أنه أجاز كونَ مقدورٍ واحدٍ لقادرين ، وامتنع الجبائي
وابنه من ذلك ، وقد ظن بعض الأغبياء أن قول الشَّحَام كقول الصفاتية في
مقدور لقادرين ، وبين القولين فرق واضح ، وذلك أن الشَّحَام أجاز كونَ
مقدور واحد لقادرين يصح أن يحدثه كل واحد منهما على البدل ، وكذلك
حكاه الكعبي في كتاب عيون المسائل على أبي الهذيل . والصفاتية لا يثبتون
خالقين ، وإنما يجيزون كونَ مقدور واحدٍ لقادرين : أحدهما خالقه ، والآخر
مكتسبٌ له . وليس الخالق مكتسباً ، ولا المكتسب خالقا . وفي هذا بيان الفرق
بين الفريقين على اختلاف الطريقتين

(١) يروى هذا البيت :

رجل يدل على الجحيم بوجهه وهو القذى في عين كل ملاحظ

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٥١ .

(٣) هو أبو يعقوب : يوسف بن عبد الله بن إسحاق ، الشَّحَام ، من أصحاب

أبي الهذيل ، وإليه انتهت رئاسة المعتزلة في البصرة في وقته ، ويروى أن الواثق
العباسي أمر أن يجعل مع أصحاب الدواوين رجال من المعتزلة لينصفوا المتظلمين من أهل
الخراج ، فاختار ابن أبي دؤاد أبا يعقوب الشَّحَام ، فجعله ناظراً على الفضل بن مروان
فقمعه وقبض يده عن الانبساط في الظلم (طبقات المعتزلة ٧٢) .

١٠٤ - ذكر الخياطية منهم^(١) :

هؤلاء أتباع أبي الحسين الخياط^(٢) الذي كان أستاذ الكعبي في ضلالتة ،
 وشارك الخياط سائر القدرية في أكثر ضلالاتها ، وانفرد عنهم بقول لم
 يسبق إليه في المعلوم ، وذلك أن المعتزلة اختلفوا في تسمية المعلوم شيئاً ، منهم
 من قال : لا يصح أن يكون المعلوم معلوماً ومذكوراً ، ولا يصح كونه شيئاً
 ولا ذاتاً ، ولا جوهرًا ، ولا عرضاً ، وهذا اختيار الصالحى منهم ، وهو موافق
 لأهل السنة في المنع من تسمية المعلوم شيئاً ، وزعم آخرون من المعتزلة أن المعلوم
 شيء ومعلوم ومذكور ، وليس بجوهر ولا عرض ، وهذا اختيار الكعبي منهم ،
 وزعم الجبائي وابنه أبو هاشم أن كل وصف يستحقه الحادث لنفسه أو لجنسه فإن
 الوصف ثابت له في حال عدمه ، وزعم أن الجوهر كان في حال عدمه جوهرًا ،
 وكان العرض في حال عدمه عرضاً ، وكان السواد سواداً والبياض بياضاً ، في
 حال عدمهما . وامتنع هؤلاء كلهم عن تسمية المعلوم جسماً ، من قبيل أن الجسم
 عندهم مركب وفيه تأليف وطول وعرض وعمق ، ولا يجوز وصف معلوم بما
 يوجب قيام معنى به .

وفارق الخياط في هذا الباب جميع المعتزلة وسائر فرق الأمة ، فزعم أن الجسم
 في حال عدمه يكون جسماً ؛ لأنه يجوز أن يكون في حال حدوثه جسماً ، ولم يجوز أن

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٥١ - والملل والنحل : ٧٦/١ .

(٢) هو أبو الحسين : عبد الرحيم بن محمد بن عثمان ، الخياط ، ذكره ابن المرتضى
 في رجال الطبقة الثامنة ، وقال عنه : أستاذ أبي القاسم البلخي عبد الله بن أحمد ،
 وكان أبو علي يفضل البلخي على أستاذه ، وله كتب كثيرة في النقض على ابن الراوندى ،
 وكان أبو الحسين فقيهاً صاحب حديث واسع الحفظ لمذاهب المتكلمين (طبقات المعتزلة
 ص ٨٥) وقد تحدثنا عن كتابه الانتصار الذي رد به على ابن الراوندى (ص ١٦
 السابقة) في ترجمتنا لابن الراوندى .

يكون المعدوم متحركاً ؛ لأن الجسم في حال حدوثه لا يصح أن يكون متحركاً عنده ، فقال : كل وصف يجوز ثبوته في حال الحدوث فهو ثابت له في حال عدمه ويلزمه على هذا الاعتلال أن يكون الإنسان قبل حدوثه إنساناً ، لأن الله تعالى لو أحدثه على صورة الإنسان بكمالها من غير نقلٍ له في الأصلاب والأرحام ومن غير تغيير له من صورة إلى صورة أخرى يصح ذلك .

وكان هؤلاء الخياطية يقال لهم « المعدومية » لإفراطهم بوصفهم المعدوم بأكثر أوصاف الموجودات ، وهذا اللقب لا تائق بهم .

وقد نقض الجبائيُّ على الخياط قوله بأن الجسم جسم قبل حدوثه في كتاب مفرد ، وذكر أن قوله بذلك يؤديه إلى القول بقدوم الأجسام .

وهذا الإلزام متوجهٌ على الخياط ، ويتوجهٌ مثله على الجبائي وابنه في قولهما بأن الجواهر والأعراض كانت في حال العدم أعراضاً وجواهر ، فإذا قالوا « لم تزل أعياناً وجواهر وأعراضاً ، ولم يكن حدوثها لمعنى سوى أعيانها » فقد لزمهم القول بوجودها في الأزل ، وصاروا في التحقيق إلى معنى قول الذين قالوا بقدوم الجواهر والأعراض .

وكان الخياط — مع ضلالتة في القدر ، وفي المعدومات — منكر الحجة في أخبار الآحاد ، وما أراد بإنكاره إلا إنكار أكثر أحكام الشريعة ، فإن أكثر فروض الفقه مبنية على أخبار من أخبار الآحاد .

وللكعبي عليه كتاب في حجة أخبار الآحاد ، وقد ضلل فيه من أنكر الحجة فيها ، وقلنا للكعبي : يكفيك من الخزي والعار انتسابك إلى أستاذٍ تُقَرَّبُ بضلالتة .

١٠٥ - ذكر الكعبيّة^(١) منهم :

هؤلاء أتباع أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي ، المعروف بالكعبي^(٢) ، وكان حاطب ليل يدعى في أنواع العلوم ، على الخصوص والعموم ولم يحفظ في شيء منها بأسرارها ، ولم يحيط بظاهرها فضلا عن باطنها ، وخالف البصريين من المعتزلة في أحوال كثيرة .

منها : أن البصريين منهم أقرّوا بأن الله تعالى يرى خلقه من الأجسام والألوان ، وأنكروا أن يرى نفسه كما أنكروا أن يراه غيره . وزعم الكعبي أن الله تعالى لا يرى نفسه ولا غيره إلا على معنى علمه بنفسه وبغيره ، وتبع النظام في قوله : إن الله تعالى لا يرى شيئا في الحقيقة

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله عز وجل سامع للكلام والأصوات على الحقيقة ، لا على معنى أنه عالم بهما . وزعم الكعبي والبغداديون من المعتزلة : أن الله تعالى لا يسمع شيئا على معنى الإدراك المسمى بالسمع ، وتأولوا وصفه بالسميع البصير على معنى أنه عليم بالمسموعات التي يسمعها غيره والمرئيات التي يراها غيره .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله عز وجل مرید على الحقيقة ، غير أن أصحابنا قالوا : إنه لم يزل مریدا بإرادة أزليّة ، وزعم البصريون من المعتزلة أنه يريد بإرادة حادثة لا في محل ، وخرج الكعبي والنظام وأتباعهما عن هذين

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٥١ - وقد ذكرها الشهرستاني مع الخياطية السابقة في ترجمة واحدة (٧٦/١) لكون الخياط أستاذ الكعبي ، ولكنه ذكر مقالات الخياط في مسألة المعلوم .

(٢) تقدمت ترجمة الكعبي في أوائل الكتاب (ص ١٢) وقد أشرنا إلى ذلك قريبا في (ص ١٧٥) وانظر زيادة على ما ذكرناه في الموضع الأول من المراجع طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ٨٨ .

القولين ، وزعموا أنه ليست لله تعالى إرادة على الحقيقة ، وزعموا أنه إذا قيل « إن الله عز وجل أراد شيئاً من فعله » فمعناه أنه فعله ، وإذا قيل « إنه أراد من عنده فعلاً » أنه أمر به ، وقالوا : إن وصفه بالإرادة في الوجهين جميعاً مجاز ، كما أن وصف الجدار بالإرادة في قول الله تعالى : (جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ) قال : لو شئتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً ^(١) مجاز ، وقد أكَفَرَهُمُ البصريون مع أصحابنا في نفهم إرادة الله عز وجل .

ومنها : أن الكعبي زعم أن المقتول ليس بميت ، وعاند قول الله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ، وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ، وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾ ^(٢) وسائر الأمة مجمعون على أن كل مقتول ميت ، وأنى يصح مقتول غير ميت ؟ .
ومنها : أن الكعبي على قول من أوجب على الله تعالى فعل الأصلح في باب التكليف .

ومنها : أن البصريين مع أصحابنا في أن الاستطاعة معنى غير صحة البدن والسلامة من الآفات ، وزعم الكعبي أنها ليست غير الصحة والسلامة .

والبصريون من المعتزلة يكفرون البغداديين منهم ، والبغداديون يكفرون البصريين ، وكلا الفريقين صادق في تكفير الفريق الآخر كما بيناه في كتاب « فضائح القدريّة » .

* * *

(١) من الآية ٧٧ من سورة الكهف .

(٢) من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران .

١٠٦ - ذكر الجبائية منهم (١) :

هؤلاء أتباع أبي على الجبائي (٢) الذي أضلَّ أهل خوزستان ، وكانت المعتزلة البصرية في زمانه على مذهبه ، ثم انتقلوا بعده إلى مذهب ابنه أبي هاشم فمن ضلالات الجبائي أنه سمى الله عز وجل مُطِيعاً لعبده إذا فعل مُراد العبد وكان سبب ذلك أنه قال يوماً لشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله : مامعنى الطاعة عندك ؟ فقال : مُوافقة الأمر ، وسأله عن قوله فيها ، فقال الجبائي : حقيقة الطاعة عندي موافقة الإرادة ، وكلُّ مَنْ فعل مُراد غيره فقد أطاعه ، فقال شيخنا أبو الحسن رحمه الله : يلزمك على هذا الأصل أن يكون الله تعالى مُطيعاً لعبده إذا فعل مراده ، فالتزم ذلك ، فقال له شيخنا رحمه الله : خالفت إجماع المسلمين وكفرت برب العالمين ، ولوجاز أن يكون الله تعالى مُطيعاً لعبده لجاز أن يكون خاضعاً له ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ثم إن الجبائي زعم أن أسماء الله تعالى جارية على القياس ، وأجاز اشتقاق اسمٍ له من كل فعلٍ فعله ، وألزمه شيخنا أبو الحسن رحمه الله أن يسميه بِمُجِبِل

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٥٢ - والملل والنحل : ٧٨/١ .

(٢) هو أبو على : محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان ، الجبائي - نسبة إلى جبي بضم الجيم وتشديد الباء ، وهى بلد من أعمال خوزستان في طرف من البصرة والأهواز - البصري ، شيخ المعتزلة وأبو شيخها عبد السلام أبو هاشم الآتي بعد - وهو عندهم الذى سهل علم الكلام ويسره وذلكه ، وكان - مع ذلك - فقيها ورعا زاهدا ، لم يتفق لأحد من إذعان سائر طبقات المعتزلة له والإقرار له بالتقدم والرياسة بعد أبي الهذيل العلاف مثل ما اتفق له ، تلقى الاعتزال على أبي يعقوب الشحام ولق غيره من متكلمي زمانه ، وكان - من حداثة سنه - معروفا بقوة الجدل ، توفي في سنة ٣٠٣ (العبر : ١٢٥/٢ - طبقات المعتزلة ص ٨٠ - ٨٥ ، وابن خلكان الترجمة رقم ٥٧٩ - وشذرات الذهب : ٢٤١/٢) .

النساء؛ لأنه خالق الحبل فيهن ، فالتزم ذلك ، فقال له : بدعتك هذه أشنع من ضلالة النصارى في تسمية الله أباً لعيسى مع امتناعهم من القول بأنه مُحْبِلٌ مريم . . ومن ضلالات الجبائي أيضاً: أنه أجاز وجود عرض واحد في أمكنة كثيرة وفي أكثر من ألف ألف مكان ، وذلك أنه أجاز وجودَ كلام واحد في ألف ألف محل ، وزعم أن الكلام المكتوب في محل إذا كُتِبَ في غيره كان موجوداً في الحلين ، من غير انتقال منه عن المكان الأول إلى الثاني ، ومن غير حدوث في الثاني ، وكذلك إن كُتِبَ في ألف مكان أو ألف ألف محل .

وزعم هو وابنه أبو هاشم أن الله تعالى إذا أراد أن يُفْنِيَ العالم خلق عرضاً لا في محل أفنى به جميع الأجسام والجواهر ، ولا يصح في قدرة الله تعالى أن يفنى بعض الجواهر مع بقاء بعضها ، وقد خَلَقَهَا تَفَارِيقَ ، ولا يقدر على إفنائها تفاريق .

وقد حكى أن شيخنا أبا الحسن رحمه الله قال للجبائي : إذا زعمت أن الله تعالى قد شاء كل ما أمر به ، فما تقول في رجل له على غيره حقٌّ يَماطُله فيه ؟ فقال له : والله لأعطينك حقك غداً إن شاء الله ، ثم لم يُعْطِهِ حقه في غده ، فقال : يحنت في يمينه ، لأن الله تعالى قد شاء أن يعطيه حقه فيه ، فقال له : خالفت إجماع المسلمين قبلك ؛ لأنهم اتفقوا قبلك على أن مَنْ قَرَنَ يَمِينَهُ بِمَشِيئَةِ الله عز وجل لم يحنت [كما يحنت] إذا لم يقرن به .

١٠٧ - ذكر البهشية^(١) :

هو لاء أتباع أبي هاشم^(٢) بن الجبائي ، وأكثر معتزلة عصرنا على مذهبه ،

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٥٣ - وقد أدمجها الشهرستاني في الملل والنحل : ٧٨/١ مع الجبائية السابقة لكون أبي هاشم صاحب هذه الفرقة ابن أبي علي صاحب الفرقة السابقة .

(٢) هو أبو هاشم : عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي السابق ذكره ، =

لدعوة ابن عباد^(١) وزير آل بويه إليه ، ويقال لهم : الذمّية ؛ لقولهم باستحقاق الذم لا على فعل ، وقد شاركوا المعتزلة في أكثر ضلالاتها ، وانفردوا عنهم بفضائح لم يسبقوا إليها .

= قدم ابن المرتضى ذكره على جميع رجال الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة مع تأخره عنهم في السن لتقدمه - زعم - في العلم ، وحكى عنه أنه لم يبلغ غيره مبلغه في علم الكلام ، وكان من شدة حرصه يسأل أباه أبا علي حتى يتأذى به ، وكان يسأله طول نهاره ما قدر ، فإذا كان في الليل سبق إلى موضع مبيت أبيه لئلا يغلق دونه الباب ، فإذا استلقى أبو علي على سريره وقف أبو هاشم بين يديه يسأله حتى يضجره ، فيحول وجهه عنه فيتحول إلى جهة وجهه ، فلا يزال كذلك حتى ينام ، وربما سبق أبو علي فأغلق على نفسه الباب دونه . وقد خالف أبو هاشم أباه في جملة من المسائل ، كما خالف أبوه أستاذه أبا الهذيل في مسائل ، ومات أبو هاشم بن الجبائي ببغداد في شهر شعبان من سنة ٣٢١ (العبر : ١٨٧/٢ - وطبقات المعتزلة ص ٩٤ - ٩٦) .

(١) هو أبو القاسم : إسماعيل بن عباد بن العباس بن عباد بن أحمد بن إدريس ، الطالقاني ، الملقب بالصاحب ، وقال عنه ابن خلكان : نادرة الدهر ، وأعجوبة العصر ، في فضائله ومكارمه وكرمه ، أخذ الأدب عن أبي الحسين أحمد بن فارس اللغوي صاحب كتاب الجمل في اللغة ، وأخذ من أبي الفضل بن العميد وغيرهما ، وقال عنه أبو بكر الخوارزمي : الصاحب نشأ من الوزارة في حجرها ، ودب ودرج من وكرها ، ورضع أفلاويق درها ، وهو أول من لقب بالصاحب من الوزراء ؛ لأنه كان يصحب ابن العميد ، وقال الصابي في كتاب التيجان : إنه قيل له الصاحب لأنه صحب مؤيد الدولة بن بويه منذ الصبا وسماه الصاحب فاستمر عليه هذا اللقب ، واشتهر به ، ثم سمي به كل من ولى الوزارة بعده . واجتمع عنده من الشعراء ما لم يجتمع عند غيره ، ومدحوه بغرر المدائح . وكان مولده لأربع عشرة ليلة بقيت من ذي القعدة سنة ٣٢٦ في إصطخر ، ويقال : في الطالقان ، وتوفي في ليلة الجمعة الرابع والعشرين من صفر سنة ٣٨٥ بالري ، ثم نقل إلى أصبهان ، ودفن في قبة بمحلة تعرف بباب دزبة (ابن خلكان الترجمة رقم ٩٣ - وبيتمة الدهر للثعالبي : ١٩٢/٣ - ٢٩٠ بتحقيقا - ومعاهد التنصيص ٥٥٠ بولاق) .

منها : قولهم باستحقاق الذم والعقاب لاعلى فعل ، وذلك أنهم زعموا أن القادر يجوز أن يخلو من الفعل والتَّرك مع ارتفاع الموانع من الفعل ، والذي ألجأهم إلى ذلك أن أصحابنا قالوا للمعتزلة : إذا أجزتم تقدم الاستطاعة على الفعل لزمكم التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في تقدمها عليه ، فكانوا يختلفون في الجواب عن هذا الإلزام ؛ فمنهم من كان يوجب وقوع الفعل أو ضده بالاستطاعة في الحال الثانية من حال حدوث الاستطاعة إلى وقت حدوث الفعل ، ويوجب وقوع الفعل أو ضده عند عدم الموانع ، ويزعم مع ذلك أن القدرة لا تكون قدرته عليه في حال حدوثه . ومنهم من أجاز حدوث الفعل مع عدم القدرة ومع حدوث العجز الذي هو ضد القدرة التي قد عدمت بعد وجودها ، ورأى أبو هاشم ابن الجبائي توجّه إلزام أصحابنا عليهم في التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في جواز تقدم الاستطاعة على الفعل إن جاز تقدمها عليه ، ولم يجد المعتزلة عنه انفصالا صحيحا ، فالتزم التسوية ، وأجاز بقاء المستطيع أبداً مع بقاء قدرته وتوفر الآلة وارتفاع الموانع عنه خاليا من الفعل والتَّرك . فقليل له ، على هذا الأصل : أرأيت لو كان هذا القادر مكلفاً ومات قبل أن يفعل بقدرته طاعة له ماذا يكون حاله ؟ فقال : يستحق الذم والعقاب الدائم ، لاعلى فعل ، ولكن من أجل أنه لم يفعل ما أمر به مع قدرته عليه ، وتوفر الآلة فيه ، وارتفاع الموانع منه ، فقليل له : كيف استحقَّ العقاب بأن لم يفعل ما أمر به وإن لم يفعل ما نهى عنه دون أن يستحق الثواب بأن لم يفعل ما نهى عنه وإن لم يفعل ما أمر به ؟ .

وكان أسلافه من المعتزلة يكفرون من يقول : إن الله تعالى يعذب العاصي على اكتساب معصية لم يخرعها العاصي . وقالوا الآن : إن تكفير أبي هاشم في قوله بعقاب مَنْ ليس فيه معصية لأمّن فعله ولا من فعل غيره أوّل .

والثاني : أنه سمي مَنْ لم يفعل ما أمر به عاصيا ، وإن لم يفعل معصية ، ولم

يُوقَع اسم المطيع إلا على مَنْ فعل طاعة ، ولو صح عاصٍ بلا معصية لصح مطيع بلا طاعة ، ولصح كافر بلا كفر .

ثم إنه — مع هذه البدع الشنعاء — زعم أن هذا المكلف لو تغير تغيراً قبيحاً يستحق بذلك قسطين من العذاب ، أحدهما : للقبيح الذي فعله ، والثاني : لأنه لم يفعل الحسن الذي أمر به ، ولو تغير تغيراً حسناً وفعل مثل أفعال الأنبياء وكان الله تعالى قد أمره بشيء فلم يفعل ولا فعل ضده لصار مخلداً .

وسائر المعتزلة يكفرونه في هذه المواضع الثلاثة .

أحدها : استحقاق العقاب لا على فعل .

والثاني : استحقاق قسطين من العذاب إذا تغير تغيراً قبيحاً

والثالث : في قوله : إنه لو تغير تغيراً حسناً وأطاع بمثل طاعة الأنبياء عليهم السلام ولم يفعل شيئاً واحداً مما أمره الله تعالى به ولا ضده لاستحق الخلود في النار وألزمه أصحابنا في الحدود مثل قوله في القسطين حتى يكون عليه حدّان : حد الزنى الذي قد فعله ، والثاني لأنه لم يفعل ماوجب عليه من ترك الزنى ، وكذلك القول في حدود القذف ، والقصاص ، وشرب الخمر ، وألزموه إيجاب كفارتين على المفطر في شهر رمضان ، إحداها : لفطره الموجب للكفارة ، والثانية بأن لم يفعل ماوجب عليه من الصوم والكف عن الفطر .

فلما رأى ابن الجبائي توجّه هذا الإلزام عليه في بدعته هذه ارتكب ما هو أشنع منها فراراً من إيجاب حدين وكفارتين في فعل واحد ، فقال : إنما نهى عن الزنى ، والشرب ، والقذف ، فأما ترك هذه الأفعال فغير واجب عليه .

وألزموه أيضاً القول بثلاثة أقساط وأكثر لا إلى نهاية ، لأنه أثبت قسطين فيما هو متولد عنده : قسطاً لأنه لم يفعله ، وقسطاً لأنه لم يفعل سببه ، وقد وجدناه

من المسببات ما يتولد عنده من أسباب كثيرة تتقدمه كإصابة الهدف بالسهم فإنها تتولد عنده من حركات كثيرة يفعلها الرامي في السهم، وكل حركة منها سبب لما يليها إلى الإصابة. ولو كانت مائة حركة فالمائة منها سبب الإصابة، فيبقى على أصله إذا أمره الله تعالى بالإصابة فلم يفعلها أن يستحق مائة قسط وقسطاً آخر، الواحد منها أن لم يفعل الإصابة، والمائة لأنه لم يفعل تلك الحركات.

ومن أصله أيضاً أنه إذا كان مأموراً بالكلام فلم يفعله استحق عليه قسطين : قسطاً لأنه لم يفعل الكلام، وقسطاً لأنه لم يفعل سببه، ولو أنه فعل ضد سبب الكلام لاستحق قسطين، وقام هذا عنده مقام السبب الذي لم يفعله، فقلنا له : هلاً استحق ثلاثة أقساط : قسطاً لأنه لم يفعل الكلام، وقسطاً لأنه لم يفعل سببه، وقسطاً لأنه [فعل] ضد سبب الكلام ؟ .

وقد حكى بعض أصحابنا عنه أنه لم يكن يثبت القسطين إلا في ترك سبب الكلام وحده . وقد نص في كتاب « استحقاق الذم » على خلافه، وقال فيه كل مال ترك مخصوص فحكمه حكم سبب الكلام، وما ليس له ترك مخصوص فحكمه حكم ترك العطية الواجبة كالزكاة، والكفارة، وقضاء الدين، ورد المظالم، وأراد بهذا أن الزكاة، والكفارة، وما أشبههما لا تقع بجارحة مخصوصة ولا له ترك واحد مخصوص، بل لو صلى، أو حج، أو فعل غير ذلك كان جميعه تركاً للزكاة والكلام سبب تركه مخصوص، فكان تركه قبيحاً، فإذا ترك سبب الكلام استحق لأجله قسطاً، وليس للعطية ترك قبيح فلم يستحق عليه قسطاً آخر أكثر من أن يستحق الذم لأنه لم يؤد.

فيقال له : إن لم يكن ترك الصلاة والزكاة قبيحاً وجب أن يكون حسناً، وهذا خروج عن الدين، فما يؤدي إليه مثله .

ومن مناقضاته في هذا الباب أنه سمي من لم يفعل ما وجب عليه ظالماً،

وإن لم يوجد منه ظلم . وكذلك سماه كافراً ، وفاسقاً ، وتوقف في تسميته إياه عاصياً ؛ فأجاز أن يخلد الله في النار عبداً لم يستحق اسم عاصٍ ، وتسميته إياه فاسقاً وكافراً يوجب عليه تسميته بالعاصي ، وامتناعه من هذه التسمية يمنعه من تسميته فاسقاً وكافراً .

ومن مناقضاته فيه أيضاً ما خالف فيه الإجماع بفرقه بين الجزاء والثواب ، حتى إنه قال : يجوز أن يكون في الجنة ثواب كثير لا يكون جزاء ، ويكون في النار عقاب كثير لا يكون جزاء ، وإنما امتنع من تسميته جزاء لأن الجزاء لا يكون إلا على فعل ، وعنده أنه قد يكون عقاب لا على فعل ، وقيل له : إذا لم يكن جزاء إلا على فعل فما تنكر أنه لا ثواب ولا عقاب إلا على فعل ؟

والفضيحة الثانية من فضائح أبي هاشم : قوله باستحقاق الذم والشكر على فعل الغير ، فزعم أن زيدا لو أمر عمرأ بأن يعطى غيره فأعطاه استحق الشكر على فعل الغير من قابض العطية على العطية التي هي فعل غيره ، وكذلك لو أمره بمعصية ففعلها لا يستحق الذم على نفس المعصية التي هي فعل غيره . وليس قوله في هذه كقول سائر فرق الأمة أنه يستحق الشكر أو الذم على أمره إياه به ، لا على الفعل المأمور به الذي هو فعل غيره ، وهذا المبتدع يوجب له شكرين أو ذمين ، أحدهما : على الأمر الذي هو فعله ، والآخر : على المأمور به الذي هو فعل غيره . وكيف يصح هذا القول على مذهبه مع إنكاره على أصحاب الكسب قولهم بأن الله يخلق أكساب عباده ثم يثيبهم أو يعاقبهم عليها ؟ ويقال له : ما أنكرت على هذا الأصل الذي هو فعل غيره انفردت به من قول الأزارقة : إن الله تعالى يعذب طفل المشرك على فعل أبيه ، وقيل : إذا أجزت ذلك فأجز أن يستحق العبد الشكر والثواب على فعل فعله الله تعالى عند فعل العبد ، مثل : أن يسقى أو يطعم

مَنْ قَدْ أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَاكِ فَيُعِيشُ وَيُحْيِي فَيَسْتَحِقُّ الشُّكْرَ وَالثَّوَابَ عَلَى نَفْسِ الْحَيَاةِ وَالشُّبُعِ وَالرِّى الَّذِي هُوَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى .

الفضيحة الثالثة من فضائحه : قوله في التوبة : إنها لا تصح من ذنب مع الإصرار على قبيح آخر يعلمه قبيحاً أو يعتقده قبيحاً وإن كان حسناً . وزعم أيضاً أن التوبة من الفضائح لا تصح مع الإصرار على منع حبة تجب عليه ، وعَوَّلَ فيه على دَعَوَاهُ فِي الشَّاهِدِ أَنَّ مَنْ قَتَلَ ابْنًا لِغَيْرِهِ وَزَنَى بِحَرَمَتِهِ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ قَبُولُهُ تَوْبَةٍ مِنْ أَحَدِ الذَّنْبَيْنِ مَعَ إِصْرَارِهِ عَلَى الْآخَرِ ، وهذه دعوى غير مسماة له في الشاهد ، بل يحسن في الشاهد قبوله التوبة من ذنب مع العقاب على الآخر كالإمام يَعْتَقُهُ أَبْنَاهُ ، ويسرق أموال الناس ، ويزنى بجواريه ، ثم يعتذر إلى أبيه في العقوق فيقبل توبته في العقوق من عقوقه وفيما خانه فيه من ماله ، ويقطع يده في مال غيره ويجلده في الزنى .

ومما عَوَّلَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ : إِنَّمَا وَجِبَ عَلَيْهِ تَرْكُ الْقَبِيحِ لِقَبْحِهِ ، فَإِذَا أَصَرَ عَلَى قَبْحٍ آخَرَ لَمْ يَكُنْ تَارِكًا لِلْقَبِيحِ الْمَتْرُوكِ مِنْ أَجْلِ قَبْحِهِ .

وقلنا له : ما تنكر أن يكون وجوب ترك القبيح لإزالة عقابه عن نفسه ؟ فيصح خلاصه من عقاب ما تاب عنه وإن عوقب على ما لم يتب عنه ؟

وقلنا له : أكثر ما في هذا الباب أن يكون التائب عن بعض ذنوبه قد ناقض وتاب عن ذنبه لقبحه وأصر على قبيح آخر ، فلم تصح توبته من الذي تاب منه ، كما أن الخارجى وغيره ممن يعتقد اعتقادات فاسدة وعنده أنها حسنة يصح عندك منه التوبة عن قبائح يعلم قبحها مع إصراره على قبائح قد اعتقد حسنها ، ويلزمك على أصلك هذا — إذا قلت إنه مأمور باجتناب كل ما اعتقده قبيحاً — أن تقول في الواحد منا إذا اعتقد قبح مذاهب أبي هاشم ، وزنى ، وسرق : أن لا تصح توبته إلا بترك جميع ما اعتقده قبيحاً ، فيكون مأموراً باجتناب الزنى

والسرقة وباجتناب مذاهب أبي هاشم كلها لاعتقاده قبورها .

وقد سأله أصحابنا عن يهودى أسلم وتاب عن جميع القبائح ، غير أنه أصرَّ على منع حبة فضة من مستحقها عليه من غير استحلالها ولا جحود لها ، هل صحت توبته من الكفر ؟ فإن قال « نعم » نقض اعتلاله ، وإن قال « لا » عاند إجماع الأمة

ومن قوله أنه لم يصح إسلامه ، وأنه كافر على يهوديته التي كانت قبل توبته ، ثم إنه لم يُجرَّ عليه أحكام اليهود ، فزعم أنه غير تائب من اليهودية بل هو مصر عليها ، وهو مع ذلك ليس يهودياً .

وهذه مناقضة بينة . وقيل له : إن كان مُصرّاً على يهوديته فأبَحْ ذبيحته ، وخُذِ الجزية منه ، وذلك خلاف قول الأمة .

والفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله في التوبة أيضاً إنها لا تصحُّ عن الذنب بعد العجز عن مثله ، فلا يصح عنده توبة من خرس لسانه عن الكذب . ولا توبة من جُبَّ ذكره عن الزنى .

وهذا خلاف قول جميع الأمة قبله ، وقيل له : أرأيت لو اعتقد أنه لو كان له لسان وذکر لكذب وزنى كان ذلك من معصيته ؟ فإذا قال « نعم » قيل : فكذلك إذا اعتقد أنه لو كان له آلة الكذب والزنى لم يعص الله تعالى بهما وجب أن يكون ذلك من طاعة وتوبة .

وكان أبو هاشم - مع إفراطه في الوعيد - أفسق أهل زمانه ، وكان مصرّاً على شرب الخمر ، وقيل : إنه مات في سكره ، حتى قال فيه بعض المُرَجِّئة :

يَعِيبُ الْقَوْلَ بِالْإِرْجَاءِ حَتَّى يَرَى بَعْضَ الرَّجَاءِ مِنَ الْجَرَائِرِ
وَأَعْظَمَ مِنْ ذَوِي الْإِرْجَاءِ جُرْماً وَعِيدِيَّ أَصَرَ عَلَى الْكِبَائِرِ

والفصيحة الخامسة من فضائحه : قوله في الإرادة المشروطة ، وأصلها عنده قوله بأنه لا يجوز أن يكون شيء واحد مُراداً من وجه مكروهاً من وجه آخر ، والذي أُلجأ إلى ذلك أنه تكلم على من قال بالجهات في الكسب والخلق ، فقال : لا تخلو الوجهة التي هي الكسب من أن تكون موجودة أو معدومة ، فإن كان ذلك الوجه معدوماً كان فيه إثبات شيء واحد موجوداً أو معدوماً ، وإن كان موجوداً لم يخلُ من أن يكون مخلوقاً أم لا ، فإن كان مخلوقاً ثبت أنه مخلوق من كل وجه ، وإن لم يكن مخلوقاً صار الفعل قديماً من وجه مخلوقاً من وجه آخر ، وهذا محال ، فالزم على هذا كون الشيء مراداً من وجه مكروهاً من وجه آخر .

وقيل له : إن الإرادة عندك لا تتعلق بالشيء إلا على جهة الحدوث ، وكذلك الكراهة ؛ فإذا كان مُراداً من جهة مكروهاً من جهة أخرى وجب أن يكون المريد قد أراد ما أراد ، وكره ما أراد ، وهذا متناقض . فقال : لا يكون المريد للشيء مريداً له إلا من جميع وجوهه ، حتى لا يجوز أن يكرهه من وجه ، فالزم عليه المعلوم والمجهول ؛ إذ لا ينكر كون شيء واحد معلوماً من وجه مجهولاً من وجه آخر .

ولما ارتكب قوله بأن الشيء الواحد لا يكون مراداً من جهة مكروهاً من جهة أخرى حَلَّتْ على نفسه مسائل فيها هَدَمُ أصول المعتزلة ، وقد ارتكب أكثرها .

منها : أنه يلزمه أن يكون من القبائح العظام ما لم يكرهه الله تعالى ، أو من الحسن الجميل ما لم يُرِدْهُ ، وذلك أنه إذا كان السجود لله تعالى يكون عبادة له والسجود للصنم يكون عبادة للصنم ، مع أن السجود للصنم قبيح عظيم ، والسجود لله حسن جميل ، وكذلك إذا أراد أن يكون القول بأن محمداً رسول الله إخباراً

عن محمد بن عبد الله وجب أن لا يكرهه أن يكون إخباراً عن محمد آخر مع كون ذلك كفراً . ولزمه إذا كره الله تعالى أن يكون السجود عبادةً للصنم أن لا يريد كونه عبادة لله تعالى مع كونه عبادة لله طاعة حسنة ، وركب هذا كله ، وذكر في « جامع الكبير » أن السجود للصنم لم يكرهه الله تعالى ، وأبى أن يكون الشيء الواحد مراداً مكروهاً من وجهين مختلفين ، وقال فيه : أما أبو علي - يعني أباه - فإنه يجيز ذلك ، وهو عندي غير مستمر على الأصول ، لأن الإرادة لا تتناول الشيء إلا على طريق الحدوث عندنا وعندك ، فلو أراد حدوثه وكرهه لوجب أن يكون قد كره ما أراد ، اللهم إلا أن يكون له حدوثان .

وهذا الذي عَوَّل عليه على أصلنا باطل ، لأن الإرادة عندنا قد تتعلق بالمراد على وجه الحدوث وعلى غير وجه الحدوث ، وليس يلزم أباه ما ألزمه ، وله عن إلزامه جواب وقلب .

أما الجواب : فإن أباه لم يرد بقوله إن الإرادة تتعلق بالشيء على وجه الحدوث ما ذهب إليه أبو هاشم ، وإنما أراد بذلك أنها تتعلق به في حال حدوثه بحدوثه أو بصفة يكون عليها في حال الحدوث ، مثل أن يريد حدوثه ويريد كونه طاعة لله تعالى وهي صفة عليها يكون في حال الحدوث ، وهذا كقولهم : إن الأمر والخبر لا يكونان أمراً وخبراً إلا بالإرادة ، إما إرادة المأمور به على أصل أبي هاشم وغيره أو إرادة كونه أمراً وخبراً كما قال ابن الإخشيد^(١) منهم ، لأن

(١) ابن الإخشيد : هو أبو بكر أحمد بن علي الإخشيد - ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة ، ونقل عن المرزباني أنه قال : أبو بكر وأبو الحسن بن المنجم كان هذان الشيخان آخر من شاهدنا من رؤساء من بقي من المتكلمين ، وعليهما وفي مجالسهما كان اعتماد المتكلمين ببغداد ، وانتفع بهما خلق = (١٣ - الفرق بين الفرق)

الله تعالى قد قال : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ ﴾ (٢) ، وقد أراد حدوث كلامه ، وأراد الإيمان منهم ، وليس قوله (فليؤمن) مع ذلك أمراً ، بل هو تهديد ، لأنه لم يرد كون هذا القول أمراً ، وكذلك الخبر لا يكون خبراً عندهم حتى يريد كونه خبراً عن زيد دون عمرو ، مع أن هذا ليس بإرادة لحدوث الشيء ، وبأن بهذا أن كراهة الله تعالى أن يكون السجود عبادة للصنم غير إرادته لحدوثه ، فلم يلزم ما ذكره أبو هاشم من كونه مُراداً من الوجه الذي كرهه .

ووجه القلب عليه أن يقال : إن الله تعالى قد نهى عن السجود للصنم ، وقد نص عليه ، وقد ثبت من أصل المعتزلة أن الله تعالى لا يأمر إلا بحدوث الشيء ولا ينهى إلا عن حدوثه ، وقد ثبت أنه أمر بالسجود عبادة له ، فيلزمه أن يكون نهى عنه من الوجه الذي أمر به ، لأنه لا ينهى إلا عن إحداث الشيء ، وليس بالسجود إلا حدوث واحد ، ولو كان له حدوثان لزمه أن يكون محدثاً من وجه غير محدث من وجه آخر ، فلزمه في الأمر والنهي ما ألزم أباه والنجار في الإرادة والكراهة .

= كثير ، إلا أن أبا بكر زاد على غيره بما صنفه من الكتب وأودعه إياها ، ولم يطل عمره ، ولو طال أظهر علوماً كثيرة ، لكنه توفي سنة عشرين وثلاثمائة ، وكان عمره حينئذ ستاً وخمسين سنة ، وله تعصب على أبي هاشم وأصحابه ، حتى إنه حضر مجلس أبي الحسن الكرخي : ينفر أصحابه الذين يعمررون مجلسه ، ويوهم أنه خالف أبا علي وسائر الشيوخ في مسائل عظم خلافه فيها « ١ هـ . وذكره ابن النديم في الفهرست ، وأثنى عليه ثم قال : وتوفي أبو بكر يوم الأحد لثمان بقين من شعبان سنة ست وعشرين وثلاثمائة ، وذكر له عدة كتب منها كتاب اختصار كتاب أبي علي في النفي والإثبات ، وكتاب اختصار تفسير الطبري (طبقات المعتزلة ص ١٠٠ - وفهرست ابن النديم ص ٢٥٩)

والفضيحة السادسة من فضائحه : قوله بالأحوال التي كفره فيها مشاركوه في الاعتزال ، فضلا عن سائر الفرق ، والذي أُلجأ إليها سؤال أصحابنا قدماء المعتزلة عن العالم منا : هل فارق الجاهل بما علمه لنفسه ، أو لعله ؟ وأبطالوا مفارقتة إياه لنفسه مع كونهما من جنس واحد ، و بطل أن تكون مفارقتة إياه لنفسه مع كونهما من جنس واحد ، و بطل أن تكون مفارقتة إياه لا لنفسه ولا لعله ، لأنه لا يكون حينئذ بمفارقتة له أولى من آخر سواء ، فثبت أنه إنما فارقته كونه عالما لمعنى ما ، ووجب أيضا أن يكون لله تعالى في مفارقة الجاهل معنى أو صفة بها فارقته ، فزعم أنه إنما فارقته لحال كان عليها ، فأثبت الحال في ثلاثة مواضع ، أحدها : الموصوف الذي يكون موصوفا لنفسه فاستحق ذلك الوصف لحال كان عليها ، والثاني : الموصوف بالشيء لمعنى صار مختصا بذلك المعنى لحال ، والثالث : ما يستحقه لا لنفسه ولا لمعنى فيختص بذلك الوصف دون غيره عنده لحال ، وأحوجه إلى هذا سؤال معمر في المعاني لما قال : إن علم زيد اختص به دون عمرو لنفسه ، أو لمعنى ، أو لا لنفسه ولا لمعنى ؟ فإن كان لنفسه وجب أن يكون لجميع العلوم به اختصاص لكونها علوما ، وإن كان لمعنى صح قول معمر في تعلق كل معنى بمعنى لا إلى نهاية ، وإن كان لا لنفسه ولا لمعنى لم يكن اختصاصه به أولى من اختصاصه بغيره ، وقال أبو هاشم : إنما اختص به لحال .

وقال أصحابنا : إن علم زيد اختص به لعينه لا لكونه عالما ولا لكون زيد ، كما تقول : إن السواد سواد لعينه لا لأن له نفسا وعينا .

ثم قالوا لأبي هاشم : هل تعلم الأحوال ، أو لا تعلمها ؟ . فقال : لا ، من قبل أنه لو قال إنها معلومة لزمه إنباتها أشياء ، إذ لا يُعلم عنده إلا ما يكون شيئا ، ثم إن لم يقل بأنها أحوال متغيرة لأن التغير إنما يقع بين الأشياء والذوات

ثم إنه لا يقول في الأحوال إنها موجودة ، ولا إنها معدومة ، ولا إنها قديمة ، ولا مُحدثة ، ولا معلومة ، ولا مجهولة ، ولا يقول إنها مذكورة مع ذكره لها بقوله : إنها غير مذكورة ، وهذا متناقض .

وزعم أيضا : أن العالم له في كل معلوم حال لا يقال فيها إنها حاله مع المعلوم الآخر ، ولأجل هذا زعم أن أحوال الباري عز وجل في معلوماته لا نهاية لها ، وكذلك أحواله في مقدوراته لا نهاية لها ، كما أن مقدوراته لا نهاية لها .

وقال له أصحابنا : لماذا أنكرت أن يكون لمعلوم واحد أحوال بلا نهاية لصحة تعلق المعلوم بكل عالم يوجد لا إلى نهاية ؟ وقالوا له : هل أحوال الباري من عمل غيره أم هي هو ؟ فأجاب : بأنها لا هي هو ولا غيره ، فقالوا له : فلم أنكرت على الصفاتية قولهم في صفات الله عز وجل في الأزل : إنها لا هي ولا غيره . ؟ !

والفضيحة السابعة من فضائحه : قوله بنفي جملة من الأعراض التي أثبتتها أكثر مثبتي الأعراض كالبقاء ، والإدراك ، والكدرة ، والألم ، والشك . وقد زعم أن الألم الذي يلحق الإنسان عند المصيبة ، والألم الذي يجده عند شرب الدواء الكريه ، ليس بمعنى أكثر من إدراك ما ينفر عنه الطبع ، والإدراك ليس بمعنى عنده ، ومثله إدراك جواهر أهل النار في النار ، وكذلك اللذات عنده ليست بمعنى ولا هي أكثر من إدراك المشتهى ، والإدراك ليس بمعنى . وقال في الألم الذي يحدث عند الوباء : إنه معنى كالألم عند الضرب ، واستدل على ذلك بأنه واقع تحت الحس ، وهذا من عجائبه ؛ لأن ألم الضرب بالخشب والألم بسعوط الخردل والتلذع بالنار وشرب الصبر سواء في الحس . ويلزمه إذا نفى كون اللذة معنى ألا تزيد لذات أهل الثواب في الجنة على لذات الأطفال التي نالوها بالفضل لا استحالة أن يكون لا شيء أكثر من لا شيء ، وقد قال : إن اللذة في نفسها

تفع وحسن ، فأثبت نفعا وحسنا ليس بشيء ، وقال : كل ألم ضرر ، وجاء من هذا أن الضرر ما ليس بشيء عنده .

والفضيحة الثامنة من فضائحه : قوله في باب القناء إن الله تعالى لا يقدر على أن يفنى من العالم ذرة مع بقاء السموات والأرض ، وبناءه على أصله في دعواه بأن الأجسام لا تفنى إلا بفناء مخلقه الله تعالى لا في محل ، يكون ضدًا لجميع الأجسام ، لأنه لا يختص ببعض الجواهر دون بعض ، إذ ليس هو قائمًا بشيء منها ؛ فإذا كان ضدًا لها نفاهها كلها ، وحسبه من الفضيحة في هذا قوله بأن الله يقدر على إفناء جملة لا يقدر على إفناء بعضها .

والفضيحة التاسعة : قوله بأن الطهارة غير واجبة . والذي أُلجأ إلى ذلك أنه سأل نفسه عن الطهارة بماء مغصوب على قوله وقول أبيه بأن الصلاة في الأرض المغصوبة فاسدة ، وأجاب بأن الطهارة بالماء المغصوب صحيحة ، وفرق بينها وبين الصلاة في الدار المغصوبة بأن قال : إن الطهارة غير واجبة ، وإنما أمر الله تعالى العبد بأن يصلي إذا كان متطهرًا ، ثم استدل على أن الطهارة غير واجبة بأن غيره لو طهره مع كونه صحيحًا أجزأه ، ثم إنه طرد هذا الاعتلال في الحج فزعم أن الوقوف والطواف والسعي غير واجب في الحج لأن ذلك كله يُجزئه إذا أتى به راكبًا . ولزمه على هذا الأصل ألا تكون الزكاة واجبة ، ولا الكفارة ، والنذور ، وقضاء الديون ، لأن وكيله ينوب عنه فيها ، وفي هذا رفع أحكام الشريعة .

وبأن بما ذكرناه في هذا الفصل تكفير زعماء المعتزلة بعضها لبعض ، وأكثرهم يكفرون أتباعهم المقلدين لهم ، ومثلهم في ذلك كما قاله الله تعالى ﴿ فَأَعْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ، وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا

يصنعون) ^(١) . وأما مثل أتباعهم معهم فقول الله تعالى : ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ ، وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ * وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا كَرَّرْنَا فَتَنَ تَبَرَّأْنَا مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا ۖ ﴾ ^(٢) .

ومن مكابرات زعمائهم مكابرة النظام في الطفرة ، وقوله بأن الجسم يصير من المكان الأول إلى الثالث أو العاشر من غير ضرورة إلى الوسط . ومكابرة أصحاب التولد منهم في دعواهم أن الموتى يقتلون الأحياء على الحقيقة . ومكابرة جمهورهم في دعواهم أن الذي يقدر على أن يرتفع من الأرض شبرا قادر على أن يرتفع فوق السموات السبع ، وأن المقيد المغلول يداه قادر على صعوده إلى السماء ، وأن البقرة الصغيرة تقدر على شرب القران بملئه وبما هو أضخم منه .

وزعم المعروف منهم بقاسم الدمشقي أن حروف الصدق هي حروف الكذب ، وأن الحروف التي في قول القائل « لا إله إلا الله » هي التي في قول من يقول : « المسيح إله » ، وأن الحروف التي في القرآن هي التي في كتاب زرادشت المجوسى بأعيانها ، لا على معنى أنها مثلها ، ومن لم يعد هذه الوجوه مكابرات للعقول لم يكن له أن يعد إنكار السوفسطائية للمحسوسات مكابرة .

وقد حكى أصحاب المقالات أن سبعة من زعماء القدرية اجتمعوا في مجلس وتكلموا في قدرة الله تعالى على الظلم ، والكذب ، وافترقوا عن تكفير كل واحد منهم لسايرهم .

وذلك أن قائلا منهم قال للنظام في ذلك المجلس : هل يقدر الله تعالى على

(١) من الآية ١٤ من سورة المائدة .

(٢) الآيتان ١٦٦ و ١٦٧ من سورة البقرة .

مالو وقع منه لكان جَوْرًا وكذباً منه ؟ . فقال : لو قدر عليه لم ندر لعله قد جار
أو كذب فيما مضى ، أو يجور ويكذب في المستقبل ، أو جار في بعض أطراف
الأرض . ولم يكن لنا من جوره وكذبه أمان إلا من جهة حسن الظن به .
قال : أما دليل يؤمننا من وقوع ذلك منه فلا سبيل إليه ! . فقال له على
الأسواري : يلزمك على هذا الاعتلال أن لا يكون قادراً على ما علم أنه لا يفعله
أو أخبر بأنه لا يفعله ؛ لأنه لو قدر على ذلك لم نأمن وقوعه منه فيما مضى
أو في المستقبل . فقال النظام : هذا الإلزام فما قولك فيه ؟ فقال : أنا سوى بينهما
وأقول : إنه لا يقدر على ما علم أن لا يفعله أو أخبر بأنه لا يفعله كما أقول أنا وأنت :
إنه لا يقدر على الظلم والكذب ، فقال النظام للأسواري : قولك إلحاد وكفر .
وقال أبو الهذيل للأسواري : ما تقول في فرعون ومن علم الله تعالى منهم أنهم
لا يؤمنون : هل كانوا قادرين على الإيمان أم لا ؟ فإن زعمت أنهم لم يقدرُوا
عليه فقد كفهم الله تعالى ما لم يطيقوه وهذا عندك كفر ، وإن قلت : إنهم كانوا
قادرين عليه ، فما يؤمنك من أن يكون قد وقع من بعضهم ما علم الله تعالى أنه
لا يقع ؟ أو أخبر بأنه لا يقع منه على قول اعتلالك واعتلال النظام . إنكار كما
أنكر قدرة الله تعالى على الظلم والكذب ، فقال لأبي الهذيل : هذا الإلزام
لنا فما جوابك عنه ؟ . فقال أنا أقول : إن الله تعالى قادر على أن يظلم ويكذب ،
وعلى أن يفعل ما علم أنه لا يفعله ، فقالا له : أرأيت لو فعل الظلم والكذب
كيف يكون مكنون حال الدلائل التي دلت على أن الله تعالى لا يظلم ولا يكذب ؟
فقال : هذا محال ، فقالا له : كيف يكون المحال مقدوراً لله تعالى ؟ ولم أحلت
وقوع ذلك منه مع كونه مقدوراً له ؟ فقال : لأنه لا يقع إلا عن آفة تدخل
عليه ، ومحال دخول الآفات على الله تعالى ، فقالا له : ومحال أيضاً أن يكون
قادراً على ما لا يقع منه إلا عن آفة تدخل عليه ، فهبت الثلاثة . فقال لهم بشر :

كل ما أتم فيه تخليط ، فقال له أبو الهذيل : فما تقول أنت ؟ تزعم أن الله تعالى يقدر أن يعذب الطفل أم تقول بقول هذا ؟ يعني النظام . فقال : أقول بأنه قادر على ذلك ، فقال : أرأيت لو فعل ما قدرَ عليه من تعذيب الطفل ظلماً له في تعذيبه لكان الطفل بالغاً عاقلاً عاصياً مستحقاً للعقاب الذي أوقعه الله تعالى به وكانت الدلائل بحالها في دلائلها على عدله ؟ فقال له أبو الهذيل : سخنت عينك ، كيف تكون عبادة من لا يفعل ما يقدر عليه من الظلم ؟ فقال له المردار : إنك قد أنكرت على أستاذي فكراً وقد غلط الأستاذ . فقال له بشر : فكيف تقول ؟ . قال : أقول إن الله تعالى قادر على الظلم والكذب ، ولو فعل ذلك لكان إلهاً ظالماً كاذباً ، فقال له بشر : فهل كان مستحقاً للعبادة أم لا ؟ فإن استحقها فالعبادة شكر للمعبود ، وإذا ظلم استحق الذم ، لا الشكر ، وإن لم يستحق العبادة فكيف يكون ربا لا يستحق العبادة ؟ فقال لهم الأشج : أفأقول إنه قادر على أن يظلم ويكذب ، ولو ظلم وكذب لكان عادلاً ، كما أنه قادر على أن يفعل ما علم أنه لا يفعله ولو فعله كان عالماً بأنه يفعله ، فقال له الإسكافي : كيف ينقلب الجور عدلاً ؟ فقال : كيف تقول أنت ؟ فقال : أقول لو فعل الجور والكذب ما كان الفعل موجوداً وكان ذلك واقعاً لمجنون أو منقوص ، فقال له جعفر بن حرب كأنك تقول : إن الله تعالى إنما يقدر على ظلم المجانين ولا يقدر على ظلم العقلاء ، فافترق القوم يومئذ عن انقطاع كل واحد منهم . ولما انتهت نوبة الاعتزال إلى الجبائي وإبنه أمسكا عن الجواب في هذه المسألة بنصح .

وقد ذكر بعض أصحاب أبي هاشم في كتابه هذه المسألة ، فقال من قال لنا : أيصح وقوع ما يقدر الله تعالى [عليه] من الظلم والكذب ؟ قلنا له : يصح ذلك ، لأنه لو لم يصح وقوعه منه ما كان قادراً عليه ، لأن القدرة على المحال محال ، فإن قال : أفيجوز وقوعه منه ؟ قلنا : لا يجوز وقوعه منه لقبحه وغناه عنه وعلمه

جفناه عنه ، فإن قال : أخبرونا لو وقع مقدوره من الظلم والكذب كيف كان يكون حاله في نفسه ؟ هل كان يدل وقوع الظلم منه على جهله أو حاجته ؟ قلنا : محال ذلك ، لأننا قد علمناه عالمًا غنيًا ، فإن قال : فلو وقع منه الظلم والكذب هل كان يجوز أن يقال إن ذلك لا يدل على جهله وحاجته ؟ . قلنا : لا يوصف بذلك ، لأننا قد عرفنا دلالة الظلم على جهل فاعله أو حاجته ، فإن قال : فكأنكم لا تجيبون عن سؤال من سألكم عن دلالة وقوع الظلم والكذب منه على جهل وحاجة بإثبات ولا نفي ، قلنا : كذلك نقول .

فهؤلاء زعماء قدرية عصرنا قد أقروا بعجزهم وعجز أسلافهم عن الجواب في هذه المسألة ، ولو وفقوا للصواب فيها لرجعوا إلى قول أصحابنا بأن الله قادر على كل مقدور ، وأن كل مقدور له لو وقع منه لم يكن ظلمًا منه ، ولو أحالوا الكذب عليه كما أحاله أصحابنا لتخلصوا عن الإلزام الذي توجه عليهم في هذه المسألة .

وكان الجبائي يعتذر في امتناعه عن الجواب في هذه المسألة بنعم أو لا ، بأن يقول مثال هذا : إن قائلًا لو قال أخبروني عن النبي لو فعل الكذب لكان يدل على أنه ليس بنبي أولاً يدل على ذلك ؟ وزعم أن الجواب في ذلك مستحيل ، وهذا ظن منه على أصله ؛ فأما على أصل أهل السنة فإن النبي كان معصوما عن الكذب ، والظلم ، ولم يكن قادراً عليهما . والمعتزلة - غير النظام والأسواري - قد وصفوا الله تعالى بالقدرة على الظلم والكذب ، فلزمهم الجواب عن سؤال مَنْ سألهم عن وقوع مقدوره منهما ، هل يدل على الجهل والحاجة أم لا يدل على ذلك ؟ بنعم أو لا . وأيهما أجابوا به نقضوا به أصولهم والحمد لله الذي أنقذنا من ضلالتهم المؤدية إلى مناقضاتهم

الفصل الرابع

من فصول هذا الباب

في بيان الفرق المرجئة ، وتفصيل مذاهبهم ^(١)

والمرجئة ثلاثة أصناف : صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان وبالقدر على مذاهب القدرية المعتزلة ، كعتيّلان ، وأبي شمر ، ومحمد بن شبيب البصري ، وهؤلاء داخلون في مضمون الخبر الوارد في لعن القدرية ، والمرجئة يستحقون اللعنة من وجهين ، وصنف منهم قالوا بالإرجاء بالإيمان ، وبالجهل في الأعمال ، على مذهب جهم بن صفوان ، فهم إذاً من جملة الجهمية ، والصنف الثالث منهم خارجون عن الجبرية والقدرية ، وهم فيما بينهم خمس فرق : اليونسية ، والغسانية ، والثوبانية ، والتومنية ، والمريسية ، وإنما سموا مرجئة لأنهم أخرجوا العمل عن الإيمان ، والإرجاء بمعنى التأخير ، يقال : أَرْجَيْتُهُ ، وأَرْجَأْتُهُ ، إذا أخرته . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لعنت المرجئة على لسان سبعة نبيّا » قيل : من المرجئة يا رسول الله ؟ قال : « الذين يقولون الإيمان كلام » يعني الذين زعموا أن الإيمان هو الإقرار وحده دون غيره . والفرق الخمس التي ذكرناها من المرجئة تضلل كل فرقة منها أختها ويضلها سائر الفرق ، وسند كرها على التفصيل إن شاء الله عز وجل

١٠٨ - ذكر اليونسية منهم ^(٢) :

هؤلاء أتباع يونس بن عوّن الذي زعم أن الإيمان في القلب واللسان ،

(١) انظر عن هذا الفريق من أصحاب المقالات : التبصير ص ٥٩ - والملل والنحل : ١ / ١٣٩ - ومقالات الإسلاميين : ١ / ١٩٧ بتحقيقنا ، وقد كتبنا في تعليقنا عليه بحثاً وافياً في الإرجاء .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٠ - والملل : ١ / ١٤٠ - والمقالات : ١ / ١٩٨ .

وأنه هو المعرفة بالله تعالى ، والمحبة والخضوع له بالقلب ، والإقرار باللسان أنه واحد ليس كمثل شيء ، ما لم تقم حجة الرسل عليهم السلام ، فإن قامت عليهم حجبتهم [لزمهم] ^(١) التصديق لهم ، ومعرفة ما جاء من عندهم في الجملة من الإيمان ، وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيماناً ولا من جملته . وزعم هؤلاء أن كل خصلة من خصال الإيمان ليست بإيمان ولا بعض إيمان ، ومجموعها إيمان .

١٠٩ - ذكر الغسائية منهم ^(٢) :

هؤلاء أتباع غسان المرجي الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار أو المحبة لله تعالى وتعظيمه وترك الاستكبار عليه ، وقال : إنه يزيد ولا ينقص ، وفارق اليونسية بأن سمى كل خصلة من الإيمان بعض الإيمان ، وزعم غسان هذا في كتابه أن قوله في هذا الكتاب كقول أبي حنيفة فيه ، وهذا غلط منه عليه ، لأن أبا حنيفة قال : إن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى وبرسوله وبما جاء من الله تعالى ورسوله في الجملة دون التفصيل ، وإنه لا يزيد ولا ينقص ، ولا يتفاضل الناس فيه ، وغسان قد قال بأنه يزيد ولا ينقص .

١١٠ - ذكر التومنية منهم ^(٣) .

هؤلاء أتباع أبي معاذ التومني الذي زعم أن الإيمان ماعصم من الكفر وهو اسم لخصال من تركها أو ترك خصلة منها كفر ، ومجموع تلك الخصال إيمان ، ولا يقال للخصلة منها إيمان ولا بعض إيمان .

(١) هذه الكلمة ليست في المطبوعتين ، والكلام محتاج إليها ليرتبط الشرط بجواب

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٠ - والملل : ١ / ١٤١ .

(٣) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦١ - والملل : ١ / ١٤٤ - ومقالات

الإسلاميين : ١ / ٢٠٤ و ٣٢٦ - والتومني : بضم التاء وفتح الميم (انظر معجم

البلدان : ٢ / ٤٣٢ مصر) .

وقال : كل مالم تجتمع الأمة على كفره بتركه من الفرائض فهو من شرع الإيمان وليس بإيمان .

وزعم أن تارك الفريضة التي ليست بإيمان يقال له : فسق ، ولا يقال له فاسق على الإطلاق إذا لم يتركها جاحداً .

وزعم أيضاً أن مَنْ لَطَمَ نبياً أو قتله كفر ، لا من أجل لَطْمِهِ وَقَتْلِهِ ، لكن من أجل عداوته وبغضه له واستخفافه بحقه .
١١١ - ذكر الثوبانية منهم ^(١) :

هؤلاء أتباع أبي ثوبان المُرْجِيء الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة بالله وبرسله وبكل ما يجب في العقل فعله ، وما جاز في العقل أن لا يفعل فليست المعرفة به من الإيمان .

وفارقوا اليونسية ، والغسانية بإيجابهم في العقل شيئاً قبل ورود الشرع بوجوبه .

١١٢ - ذكر المَرِيسِيَّة منهم ^(٢) :

هؤلاء مُرْجِيَّة بَغْدَاد من أتباع بشر المَرِيسِيِّ ^(٣) . وكان في الفقه على رأى

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ١٩٩ - والمثل : ١٤٢ / ١ - والتبصير ص ٦١ .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦١ - والمقالات : ١ / ٢٠٥ .

(٣) هو بشر بن غياث المريسى ، مبتدع ضال ، تفقه أول أمره على قاضى القضاة أبى يوسف صاحب أبى حنيفة ، وأتقن علم الكلام ، ثم جرد القول بخلق القرآن ، وناظر عليه ، ولم يدرك الجهم بن صفوان ولكنه أخذ مقالته ، واحتج لها ، ودعا إليها ، وأخذ في أبام دولة الرشيد ، وأوذى لأجل مقالته ، وحدث البويطى قال : سمعت الشافعى يقول : ناظرت المريسى في القرعة ، فذكرت له فيها حديث =

أبي يوسف القاضي ، غير أنه لما أظهر قوله بخلق القرآن هجره أبو يوسف وضمته الصفاتية في ذلك . ولما وافق الصفاتية - في القول بأن الله تعالى خالقُ أَسَابِ العباد ، وفي أن الاستطاعة مع الفعل - أكفرته المعتزلة في ذلك ، فصار مهجور الصفاتية والمعتزلة معاً .

وكان يقول في الإيمان : إنه هو التصديق بالقلب واللسان جميعاً ، كما قال ابن الراوندي في أن الكفر هو الجحد والإنكار ، وزعمًا أن السجود للصنم ليس بكفر ، ولكنه دلالة على الكفر .

فهؤلاء اأفرق الخمس هم المرجئة الخارجة عن الجبر والقدر ، وأما المرجئة القدرية كأبي شمر^(١) ، وابن شبيب^(٢) ، وغيلان^(٣) ، وصالح قبة^(٤) : فقد اختلفوا في الإيمان .

= عمران بن حصين ، فقال : هذا قمار ، فأُتيت أبا البختري القاضي فحكيت له ذلك ، فقال : يا أبا عبد الله ، شاهد آخر وأصلبه ، ومات بشر في سنة ٢١٨ وهو من أبناء السبعين (ميزان الاعتدال للذهبي رقم ١٢١٤ - ابن خلكان الترجمة رقم ١١٢ - تاريخ بغداد : ٥٦ / ٧) .

(١) انظر في آراء أبي شمر مقالات الإسلاميين في عدة مواضع منها : ٢٠٠ / ١ و ٢٠٦ و ٢١٣ و ٢٩٤ والملل : ١ / ١٤٥ .

(٢) انظر في آراء ابن شبيب مقالات الأشعرى في مواضع منها : ٢٠١ / ١ و ٢٠٦ و ٢٠٨ و ٢٥٣ والملل : ١ / ١٤٥ .

(٣) انظر في آراء غيلان المرجىء مقالات الإسلاميين : ٢٠٠ / ١ والملل : ١ / ١٤٥ .

(٤) صالح قبة : ذكره ابن المرتضى في الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة (ص ٧٣) وقال : « وله كتب كثيرة ، وخالف الجمهور في أمور ، منها كون المتولدات فعل الله ابتداء وكون الإدراك معنى » ١ هـ .

فقال أبو شمر^(١): الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، وبما جاء من عنده مما اجتمعت عليه الأمة ، كالصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وتحريم الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، ووطء المحارم ونحو ذلك ، وما عرف بالعقل من عدل الإيمان وتوحيده ونفي التشبيه عنه ، وأراد بالعقل قوله بالقدر ، وأراد بالتوحيد نفيه عن الله صفاته الأزلية .

قال : كل ذلك إيمان ، والشاك فيه كافر ، والشاك في الشاك أيضاً كافر ، ثم كذلك أبداً . وزعم أن هذه المعرفة لا تكون إيماناً إلا مع الإقرار .
وكان أبو شمر - مع بدعته هذه - لا يقول لمن فسق من موافقيه في القدر إنه فاسق مطلقاً ، لكنه كان يقول : إنه فاسق في كذا .

وهذه الفرقة عند أهل السنة والجماعة أكَفَرُ أصناف المرجئة ، لأنها جمعت بين ضلالتَي القدر والإرجاء ، والعدل الذي أشار إليه أبو شمر شرك على الحقيقة لأنه أراد به إثبات خالقين كبيرين غير الله تعالى ، وتوحيده الذي أشار إليه تعطيل ، لأنه أراد به نفي علم الله تعالى ، وقدرته ، ورؤيته ، وسائر صفاته الأزلية وقوله في مخالفته إنهم كفرة ، وإن الشاك في كفرهم كافر مقابل بقول أهل السنة فيه : إنه كافر ، وإن الشاك في كفره كافر .

وكان غيلاً القدرى يجمع بين القدر والإرجاء ، ويزعم أن الإيمان هو المعرفة الثانية بالله تعالى ، والمحبة ، والخضوع ، والإقرار بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبما جاء من الله تعالى .

وزعم أن المعرفة الأولى اضطرار ، وليس بإيمان .

وحكى زُرْقَانُ في مقالاته عن غيلاً أن الإيمان هو الإقرار باللسان ، وأن المعرفة بالله تعالى ضرورة فعل الله تعالى وليست من الإيمان .

(١) في المطبوعتين « فقال ابن مبشر » وهو خطأ يدل عليه التصريح بأبي شمر فيما يلي ، وبأن أبا شمر هو أحد الخمسة الذين عدّهم مرجئة القدرية قبل هذا التفصيل .

وزعم غيلان أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، ولا يتفاضل الناس فيه .
 وزعم محمد بن شبيب أن الإيمان هو الإقرار بالله ، والمعرفة برسله وبجميع
 ما جاء من عند الله تعالى مما نص عليه المسلمون : من الصلاة ، والزكاة ، والصيام ،
 والحج ، وكل ما لم يختلفوا فيه .

وقال : إن الإيمان يتبع بعض ، ويتفاضل الناس فيه ، والخصلة الواحدة من
 الإيمان قد تكون بعض الإيمان ، وتاركها يكفر بترك بعض الإيمان ، ولا يكون
 مؤمناً بإصاية كله .

وزعم الصالحى أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط ، والكفر هو الجهل
 به فقط ، وأن قول القائل « إن الله تعالى ثالث ثلاثة » ليس بكفر ، لكنه
 لا يظهر إلا من كافر ، ومن جحد الرسل لا يكون مؤمناً ، لا من أجل أن ذلك
 محال ، لكن الرسول قال : « من لا يؤمن بى فليس مؤمناً بالله تعالى » .

وزعم أن الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، طاعات وليست بعبادة لله
 تعالى ، وأن لا عبادة له إلا الإيمان به وهو معرفته ، والإيمان عنده خصلة واحدة
 لا تزيد ولا تنقص ، وكذلك الكفر خصلة واحدة .

فهذه أقوال المُرَجَّة في الإيمان الذى لأجل تأخيرهم الأعمال عن الإيمان .
 سَمُّوا مَرَجَّة .

الفصل الخامس

في ذكر مقالات الفرق النجارية^(١)

هؤلاء أتباع الحسين بن محمد النجار^(٢) وقد وافقوا أصحابنا في أصول ،

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ٣١٥/١ - والممل
 والنحل : ٨٨/١ - والتبصير ٦١ .

(٢) هو أبو عبد الله : الحسين بن محمد بن عبد الله ، النجار ، كان حائكا =

ووافقوا القدرية في أصولٍ ، وانفردوا بأصول لهم .

فالذى وافقوا فيه أصحابنا قَوْلُهُمْ معنا بأن الله تعالى خالق أكساب العباد ،
وأن الاستطاعة مع الفعل ، وأنه لا يحدث في العالم إلا ما يريد الله تعالى .
ووافقونا أيضاً في أبواب الوعيد ، وجواز المغفرة لأهل الذنوب ، وفي أكثر
أبواب التعديل والتجوير

وأما الذى وافقوا فيه القدرية فنفى علم الله تعالى ، وقدرته ، وحياته ، وسائر
صفاته الأزلية وإحالة رؤيته بالأبصار ، والقولُ بحدوث كلام الله تعالى .
وأكفرتهم القدرية فيما وافقوا فيه أصحابنا ، وأكفرهم أصحابنا فيما وافقوا
فيه القدرية .

والذى يجمع النجارية في الإيمان قولهم بأن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى ،
وبرسله ، وفرائضه التى أجمع عليها المسلمون ، والخضوع له ، والإقرار باللسان ؛ فمن
جهل شيئاً من ذلك بعد قيام الحجة به عليه أو عرّفه ولم يُقرّ به فقد كفر .
وقالوا : كل خصلة من خصال الإيمان طاعة ، وليست بإيمان ، ومجموعها
إيمان ، وليست خصلة منها عند الانفراد بإيماناً ولا طاعة .

وقالوا : إن الإيمان يزيد ولا ينقص .

وزعم النجار أن الجسم أعراضٌ مجتمعة ، وهى الأعراض التى لا ينفك
الجسم عنها ، كاللون ، والطعم ، والرائحة ، وسائر مالا يخلو الجسم منه ومن ضده ،

= فى طراز العباس بن محمد الهاشمي ، وهو من متكلمي الحبرة ، وقيل : إنه كان
يعمل الموازين ، وكان إذا تكلم سمع له صوت كصوت الخفاش ، وله مع النظام مجالس
ومناظرات ، وسبب موته أنه تناظر يوماً مع النظام فأخفمه النظام ، فقام محموراً
ومات عقب ذلك ، وقد ذكر ابن النديم هذه المناظرة وذكر له عدة كتب (الفهرست
ص ٢٦٨ مصر) .

فأما الذى يَخْلُو الجسم منه ومن ضده كالعلم والجهل ونحوهما فليس شىء منها بعضاً للجسم .

وزعم أيضاً أن كلام الله تعالى عَرَضٌ إذا قُرِئ ، وجسم إذا كُتِبَ ، وأنه لو كُتِبَ بالدم صار ذلك الدم المقطع تقطيع حروف الكلام كلاماً لله تعالى بعد أن لم يكن كلاماً حين كان دماً مَسْفُوحاً ؛ فهذه أصول النجارية .

وافترقوا بعد هذا فيما بينهم فى العبارة عن خالق القرآن وفى حكم أقوال مخالفينهم فرقا كثيرة كل فرقة منها تكفر سائرهما ، والمشهورون منها ثلاث فرق ، وهى : البرغوثية ، والزعفرانية ، والمستدركة من الزعفرانية .

١١٣ - ذكر البرغوثية ^(١) منهم :

هؤلاء أتباع محمد بن عيسى الملقب ببرغوث ، وكان على مذهب النجار فى أكثر مذاهبه ، وخالفه فى تسمية المكتسب فاعلا ، فامتنع منه ، وأطلقه النجار وخالفه أيضاً فى المتولدات فزعم أنها فعل الله تعالى بإيجاب الطبع ، على معنى أن الله تعالى طبع الحجر طبعاً يذهب إذا وقع ، وطبع الحيوان طبعاً يألم إذا ضرب ، وقال النجار فى المتولدات بمثل قول أصحابنا فيها : إنها من فعل الله تعالى باختيار لا طبع من طبع الجسم الذى سموه مولداً .

١١٤ - ذكر الزعفرانية منهم ^(٢) :

هؤلاء أتباع الزعفرانى الذى كان بالرّى ، وكان يناقض بآخر كلامه أوله ، فيقول : إن كلام الله تعالى غيره ، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق ، ثم يقول مع ذلك : السّلب خير ممن يقول كلام الله مخلوق .

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٢ وأدجمهم الشهرستانى مع

النجارية : ٨٨/١ - وشرح عقيدة السفارينى : ٩٠ / ١

(٢) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٢ والمثل : ٨٩/١ والسفارينى : ٩٠/١ -

(١٢ - الفرق بين الفرق)

وذكر بعض أصحاب التواريخ أن هذا الزعفراني أراد أن يشهر نفسه في
الآفاق ، فاكترى رجلا على أن يخرج إلى مكة يَسْبِيهِ ويلعنه في مواسم مكة ؛
ليشتهر ذكره عند حجاج الآفاق . وقد بلغ حق أتباعه بالرى أن قوما منهم
لا يأكلون العنجد^(١) حرمة للزعفراني ، يزعمون أنه كان يحب ذلك . وقالوا :
لأننا كل محبوبه .

١١٥ - ذكر المستدركة منهم^(٢) :

هؤلاء قوم من النجارية يزعمون أنهم استدركوا ماخفي على أسلافهم ،
لأن أسلافهم منعوا إطلاق القول بأن القرآن مخلوق ، وزعمت المستدركة أنه
مخلوق ، ثم افترقوا فيما بينهم فرقتين .

(١) فرقة زعمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال : إن كلام الله مخلوق
على ترتيب هذه الحروف ، ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيب حروفها ،
ومن لم يقل إن النبي عليه السلام قال ذلك على ترتيب هذه الحروف فهو كافر .
(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم : إن النبي عليه السلام لم يقل كلام الله مخلوق
على ترتيب هذه الحروف ، ولكنه اعتقد ذلك ودل عليه . ومن زعم أنه قال
إن كلام الله مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر .

ومن هؤلاء المستدركة قوم بالرى يزعمون أن أقوال مخالفهم كلها كذب
حتى لو قال الواحد منهم في الشمس إنها شمس لكان كاذباً فيه .

قال عبد القاهر : ناظرتُ بعض هذه الطائفة بالرى ، فقلت له : أخبرني عن
تقولى لك : أنت إنسان عاقل مولود من نكاح لا من سفاح ، هل أكون صادقا

(١) العنجد ، بوزن جعفر ، ويقال : بوزن برش - ازبيب ، أو رديئه .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٢ والممل ٨٩/١ - والسفاري ٩٠/١ .

فيه ؟ فقال : أنت كاذب في هذا القول ، فقلت له : أنت صادق في هذا الجواب ، فسكت خجلاً ، والحمد لله على ذلك .

الفصل السادس

من فصول هذا الباب

في ذكر الجهمية ، والبكرية ، والضَّرارية ، وبيان مذاهبها

١١٦ - الجهمية ^(١) :

أتباع جَهْم بن صَفْوَان ^(٢) الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال ، وأنكر الاستطاعات كلها ، وزعم أن الجنة والنار تَبِيدَانِ وَتَفْنَيَانِ . وزعم أيضاً أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط ، وأن الكفر هو الجهل به فقط ، وقال : لا فِعْلَ ولا عمل لأحدٍ غير الله تعالى ، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز ، كما يقال : زالت الشمس ، ودَارَتِ الرَّحَى ، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفنا به . وزعم أيضاً أن علم الله تعالى حادث ، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أَوْحَى أو عالم أو مريد ، وقال : لا أَصِفُه بوصفٍ

• (١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٢ - والملل والنحل : ٨٦/١ .

(٢) جهم بن صفوان : هو أبو محرز جهم بن صفوان الراسبي ، قال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ (رقم ١٥٨٤) : « الضال المبتدع ، رأس الجهمية ، هلك في زمان صغار التابعين ، وما علمته روى شيئاً ، ولكنّه زرع شراً عظيماً » وقال الطبري عنه : إنه كان كاتباً للحارث بن سريج الذي خرج في خراسان في آخر دولة بني أمية (انظر حوادث سنة ١٢٨) ، وكان جهم هذا تلميذاً للجعد بن درهم الزنديق الذي كان أول من ابتدع القول بخلق القرآن ، وفيه يقول الذهبي في ميزان الاعتدال (رقم ١٤٨٢) : « الجعد بن درهم ، عداده في التابعين ، مبتدع ضال ، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً ، فقتل على ذلك بالعراق يوم النحر » .

يجوز إطلاقه على غيره كشيء ، وموجود ، وحى ، وعالم ، ومريد ، ونحو ذلك .
 ووصفه بأنه قادر ، ومُوجد ، وفاعل ، وخالق ، ومحى ، ومميت ، لأن هذه
 الأوصاف مختصة به وحده ، وقال بحدوث كلام الله تعالى كما قالته القدرية ، ولم
 يسم الله تعالى متكلماً به .

وأكفره أصحابنا في جميع ضلالاته ، وأكفرت القدرية في قوله بأن الله تعالى
 خالق أعمال العباد ، فاتفق أصناف الأمة على تكفيره .

وكان جهنم - مع ضلالاته التي ذكرناها - يحمل السلاح ويقاتل السلطان ،
 وخرج مع سريج بن الحارث ^(١) على نصر ^(٢) بن سيار ، وقتله سلم بن أحوز
 المازني ^(٣) في آخر زمان بنى مروان ، وأتباعه اليوم بنهاوند ، وخرج إليهم
 في زماننا إسماعيل بن إبراهيم بن كبوس الشيرازي الديلي ، فدعاهم إلى مذهب
 شيخنا أبي الحسن الأشعري ، فأجابه قوم منهم ، وصاروا مع أهل السنة يداً
 واحدة ، والحمد لله على ذلك .

١١٧ - وأما المبكرية ^(٤) : فأتباع بكر بن أخت عبد الواحد بن زيد ^(٥) وكان
 يوافق النّظام في دعواه أن الإنسان هو الروح دون الجسد الذي فيه الروح ،
 ويوافق أصحابنا في إبطال القول بالتولد ، وفي أن الله تعالى هو مخترع الألم عند
 الضرب ، وأجاز وقوع الضرب من غير حدوث ألم ، وكذا القَطْع كما أجاز
 ذلك أصحابنا .

(١) قد سمعت في عبارة الطبري التي سقناها قبل هذه أنه سماه الحارث بن سريج ،
 لا سريج بن الحارث . (٢) تقدمت ترجمة نصر بن سيار في ص ٣٦ .

(٣) تحدثنا عن سلم بن أحوز في ص ٣٦ أيضاً .

(٤) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٤ ووقالات الأشعري : ٣١٧/١ .

(٥) سماه صاحب الميزان بكر بن زياد الباهلي ، وذكر عن ابن حبان أنه قل عنه
 « دجال يضع الحديث عن ابن المبارك » ثم ساق عنه حديثاً وقال يعلق عليه :
 « وهذا لا يشك عوام أصحاب الحديث أنه موضوع ، فكيف البزل في هذا الشأن »
 (ميزان الاعتدال : ٣٤٥/١) .

وانفرد بضلالات أكَفَرَتْهُ الأُمة فيها .

منها : قوله بأن الله تعالى يُرَى في القيامة في صورة يخلقها ، ويكلم عباده من تلك الصورة .

ومنها : قوله في الكبائر الواقعة من أهل القبلة : إنها نفاق ، وإن صاحب الكبيرة منافق وعابد للشيطان وإن كان من أهل الصلاة . وزعم أيضاً أنه - مع كونه منافقاً - مكذبٌ لله تعالى جاحد له ، وأنه يكون في الدركِ الأسفل من النار مخلداً فيها ، وأنه مع ذلك مسلمٌ مؤمن ، ثم إنه طردَ قوله في هذه البدعة فقال في على وطاحنة والزبير : إن ذنوبهم كانت كفرًا ، وشركًا . غير أنهم كانوا مغفوراً لهم ؛ لما روى في الخبر « أن الله تعالى اطلعَ على أهل بدرٍ فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » .

ومن ضلالاته أيضاً : ما عاند فيه العقلاء فزعم أن الأطفال في المهْد لا يألمون وإن قُطعوا أو حرقوا ، وأجاز أن يكونوا في وقت الضرب والقطع والإحراق متلذذين مع ظهور البكاء والصياح منهم .

ومنها : أنه أبدعَ في الفقه تحريم أكل الثوم والبصل ، وأوجب الوضوء من قرقرة البطن ، ولا اعتبار عند أهل السنة بخلاف أهل الأهواء في الفقه .

١١٨ - وأما الضرارية^(١) : فهم أتباع ضرار بن عمرو^(٢) الذي وافق أصحابنا

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٢ - والتنبيه ص ٤٣ - واعتقادات

فرق المسلمين ص ٦٩ - والملل والنحل : ٩٠/١ والمقالات : ٣١٣/١ .

(٢) ظهر ضرار بن عمرو في أيام واصل بن عطاء ، وقد وضع بشر بن العتيم كتاباً في الرد على ضرار سماه « كتاب الرد على ضرار » وذكر صاحب الانتصار نقلاً عن الراوندي أن له كتاباً سماه « التحريش » ذكر فيه مستند كل فرقة فيما هي عليه من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا بد أنه قد اختلق فيه ووضع ، وخب في الباطل ووضع (الانتصار ص ١٣٦) وانظر أيضاً ميزان الاعتدال (٣٢٨/٢) الترجمة رقم ٣٩٥٣ .

في أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وأكساب للعباد ، وفي إبطال القول بالتولد ،
ووافق المعتزلة في أن الاستطاعة قبل الفعل ، وزاد عليهم بقوله : إنها قبل الفعل ،
ومع الفعل ، وبعد الفعل ، وإنها بعض المستطيع ، ووافق النجاري في دعواه أن
الجسم أعراض مجتمعة من لون وطعم ورائحة ونحوها من الأعراض التي لا يخلو
الجسم منها .

وانفرد بأشياء منكورة :

منها : قوله بأن الله تعالى يرى في القيامة بحاسة سادسة يرى بها المؤمنون
ماهية الإله . وقال : الله تعالى ماهية لا يعرفها غيره يراها المؤمنون بحاسة سادسة ،
وتبعه على هذا القول حفص الفرد^(١) .

وأنه أنكر حرف ابن مسعود^(٢) ، وحرف أبي بن كعب^(٣) ، وشهد بأن

(١) حفص الفرد : قال عنه ابن التميم « من الحيرة ، ومن أكابرهم ، نظير
النجار ، ويكنى أبا عمرو ، وكان من أهل مصر ، قدم البصرة فسمع بأبي الهذيل
واجتمع معه وناظره ، فقطعه أبو الهذيل ، وكان أولا معتزليا ثم قال بخلق الأفعال ،
وكان يكنى أبا يحيى ، ثم ذكر له عدة كتب (الفهرست ص ٢٦٩) وقال الذهبي « حفص
الفرد : مبتدع ، قال النسائي : صاحب كلام ، لكنه لا يكتب حديثه . وكفره الشافعي
في مناظرته » (ميزان الاعتدال : ١/٥٦٤ الترجمة رقم ٢١٤٣)

(٢) ابن مسعود : هو صاحب رسول الله وأحد السابقين الأولين وأحد كبار
البدرين وأحد نبلاء الفقهاء والمقرئين : أبو عبد الرحمن عبد الله بن أم عبد ، الهذلي ،
كان يتحرى في الأداء ، ويتشدد في الرواية ، ويزجر تلامذته عن التهاون في ضبط
الألفاظ . وقد أسلم قبل إسلام عمر بن الخطاب ، وحفظ من رسول الله سبعين سورة ،
وفي شأنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما
أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد ، وبالجملة فقد كان من سادة الصحابة ، وأوعية
العلم ، وأئمة الهدى ، وله قراءات وفتاوى ينفرد بها ، وهي مذكورة في كتب العلم
(تذكرة الحفاظ رقم ٥ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٢١) .

(٣) هو أبو المنذر : أبي بن كعب بن قيس ، الأنصاري ، الخرجي ، النجاري ، =

الله تعالى لم ينزلها ، فنسب هذين الإمامين من الصحابة إلى الضلالة في مصحفيهما .
ومنها : أنه شك في جميع عامة المسلمين ، وقال : لا أدري لعل سرائر العامة
كلها شرك وكفر .

ومنها : قوله إن معنى قولنا « إن الله تعالى عالم ، حي » هو أنه ليس بمجامل
ولا ميت . وكذلك قياسه في سائر أوصاف الله تعالى من غير إثبات معنى أو
فائدة سوى نفي الوصف بنقيض تلك الأوصاف عنه .

الفصل السابع من هذا الباب

في ذكر مقالات الكرامية ، وبيان أوصافها^(١)

١١٩ - الكرامية بخراسان ثلاثة أصناف : حقائقية ، وطرثقية ،
وإسحاقية .

وهذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضها بعضاً وإن أ كُفِرَها سائر الفرق ؛
فلهذا عددها فرقة واحدة .

وزعيمها المعروف محمد بن كرام^(٢) كان مطروداً من سجستان إلى غرجستان

= كان أقرأ الصحابة وسيد القراء ، شهد بدرا والمشاهد كلها ، وقرأ القرآن على النبي
صلى الله عليه وسلم ، وجمع بين العلم والعمل ، وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه
يكرم أيما ويهابه ويستفتيه ، ولما مات أبى قال عمر : اليوم مات سيد المسلمين ، وكانت
وفاته في سنة ١٩ ، وقيل : في سنة ٢٢ (تذكرة الحفاظ رقم ٦ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٣١)

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٥ والملل والنحل : ١ / ١٠٨ -
والسفاريقي : ١ / ٩١

(٢) هو أبو عبد الله : محمد بن كرام السجستاني ، الزاهد ، شيخ الطائفة الكرامية ،
وكان من عباد المرجئة (العبر : ١ / ١٠) ويختلف العلماء في ضبط كرام ، والأكثر
على أنه بفتح الكاف وتشديد الراء (وانظر الباب : ٣ / ٣٢ - ولسان الميزان :
٣٥٣ / ٥ والقاموس المحيط)

وكان أتباعه في وقته أوغاد شورمين ، وأفشين ، وورد نيسابور في زمان ولاية محمد بن طاهر بن عبد الله بن طاهر ، وتبعه على بدعته من أهل سواد نيسابور شِرْ ذِمَّة من أكرّة القرى والدُّهم .

وضلالات أتباعه اليوم متنوعة أنواعاً لا نعدّها أرباعاً ولا أسباعاً ، لكننا نزيد على الآلاف آلافاً ، ونذكر منها المشهور ، الذي هو بالقبح مذكور .
فمنها : أن ابن كرام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده^(١) ، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاقى عرشه ، وهذا شبيهه بقول الشنوية : إن معبودهم الذي سموه نوراً يتناهى من الجهة التي تُلاقى الظلام وإن لم يتناه من خمس جهات . وقد وصف ابن كرام معبوده في بعض كتبه بأنه جوهر كما زعمت النصارى أن الله تعالى جوهر ، وذلك أنه قال في خطبة كتابه المعروف بكتاب عذاب القبر : « إن الله تعالى أحديّ الذات أحديّ الجوهر » وأتباعه اليوم لا يبوحدون بإطلاق لفظ الجوهر على الله تعالى عند العامة خوفاً من الشناعة عند الإشاعة ، وإطلاقهم عليه اسم الجسم أشنع من اسم الجوهر ، وامتناعهم من تسميته جوهرًا مع قولهم بأنه جسم كامتناع شيطان الطاق من الروافض من تسميه الإله جسماً مع قوله بأنه على صورة الإنسان ، وليس على الخلدان في سوء الاختيار قياس .

وقد ذكر ابن كرام في كتابه أن الله تعالى مماسٌّ لعرشه ، وأن العرش مكان له ، وأبدل أصحابه لفظ المماسّة بلفظ الملاقاة منه للعرش ، وقالوا : لا يصح وجود جسم بينه وبين العرش إلا بأن يحيط العرش إلى أسفل ، وهذا معنى المماسّة التي امتنعوا من لفظها .

واختلف أصحابه في معنى الاستواء المذكور في قوله : (الرَّحْمَنُ عَلَى

(١) انظر مقالات الأشعرى : ٢٥٧/١ .

الْعَرْشِ اسْتَوَى^(١) .

فمنهم : من زعم أن كل العرش مكان له ، وأنه لو خلق بإزاء العرش عُرُوشاً مُوَازِيَةً لعرشه لصارت العروش كلها مكاناً له ؛ لأنه أكبر منها كلها ، وهذا القولُ يوجب عليهم أن يكون عرشه اليوم كبعضه في عرضه .

ومنهم : من قال : إنه لا يزيد على عرشه في جهة المماسّة ، ولا يفضل منه شيء على العرش ، وهذا يقتضى أن يكون عرضه كعرض العرش .

وكان من الكَرَّامِيَةِ بَنِيْسَابُورُ رجل يعرف بإبراهيم بن مهاجر ينصر هذا القولَ وينظر عليه .

وزعم ابن كَرَّامٍ وأتباعه أن معبودهم محل للحوادث . وزعموا أن أقواله ، وإرادته ، وإدراكاته المرئيات ، وإدراكاته للمسموعات ، وملاقاته للصفحة العليا من العالم ، أعراضٌ حادثة فيه ، وهو محل لتلك الحوادث الحادثة فيه . وسموا قوله للشيء : « كُنْ » خَلْقاً للمخلوق ، وإحداثاً للمُحْدَث ، وإعلاماً للذي يعدم بعد وجوده ، ومنعوا من وصف الأعراض الحادثة فيه بأنها مخلوقة أو مفعولة أو مُحْدَثَةٌ .

وزعموا أيضاً أنه لا يحدث في العالم جسم ولا عرض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في ذات معبودهم : منها إرادته لحدوث ذلك الحادث ، ومنها قوله لذلك الحادث « كن » على الوجه الذي علم حدوثه عليه ، وذلك القول في نفسه حروف كثيرة كل حرفٍ منها عرضٌ حادث فيه ، ومنها رؤية تحدث فيه يرى بها ذلك الحادث ، ولو لم تحدث فيه الرؤية لم ير ذلك الحادث ، ومنها استماعه لذلك الحادث إن كان مسموعاً .

وزعموا أيضاً أنه لا يعدم من العالم شيء من الأعراض إلا بعد حدوث

(١) من الآية ٥ من سورة طه .

أعراض كثيرة في معبودهم : منها إرادته لعدمه ، ومنها قوله لما يريد عدمه « كن معدوماً » أو « أفن » وهذا القول في نفسه حروف كل حرفٍ منها عرضٌ حادثٌ فيه ، فصارت الحوادث الحادثة في ذات الإله عندهم أضعافاً أضعاف الحوادث من أجسام العالم وأعراضها .

واختلفت الكرامية في جواز العدم على تلك الحوادث الحادثة في ذات الإله بزعمهم ؛ فأجاز بعضهم عدمها ، وأحال عدمها أكثرهم . وأجمع الفريقان منهم على أن ذات الإله لا يخلو في المستقبل عن حلول الحوادث فيه وإن كان قد خلا منها في الأزل . وهذا نظير قول أصحاب الهيولي إن الهيولي كانت في الأزل جوهرًا خاليًا من الأعراض ، ثم حدثت الأعراض فيها ، وهي لا تخلو منها في المستقبل .

واختلفت الكرامية في جواز العدم على أجسام العالم ، فأحال ذلك أكثرهم ، وضاهوا بذلك من زعم من الدهرية والفلاسفة أن الفلك والكواكب طبيعة خامسة لا تقبل الفساد والفناء .

وكان الناس يتعجبون من قول المعتزلة البصرية « إن الله تعالى يقدر على إفناء الأجسام كلها دفعة واحدة ، ولا يقدر على إفناء بعضها مع بقاء بعض منها » وزال هذا التعجب بقول من زعم من الكرامية : إنه لا يقدر على إعدام جسم بحال .

وأعجب من هذا كله أن ابن كرام وصف معبوده بالثقل ، وذلك أنه قال في كتاب « عذاب القبر » في تفسير قول الله عز وجل ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ ^(١) : إنها انفطرت من ثقل الرحمان عليها .

(١) الآية ١ من سورة الانفطار .

ثم إن ابن كَرَّام وأَكْثَرَ أتباعه زعموا أن الله تعالى لم يزل موصوفاً بأسمائه المشتقة من أفعاله عند أهل اللغة ، مع استحالة وجود الأفعال في الأزل ، فزعموا أنه لم يزل خالقاً رازقاً مُنْعِماً من غير وجود خَلْقٍ ورَزْقٍ ونِعْمَةٍ منه . وزعموا أنه لم يزل خالقاً بخالقية فيه ، ورازقاً برازقية فيه ، وقالوا : إن خالقيته قدرته على الخلق ، ورازقيته قدرته على الرِّزْق ، والقدرة قديمة ، والخلق والرزق حادثان فيه بقدرته ، وقالوا : بالخلق يصير المخلوق من العالم مخلوقاً ، وبذلك الرِّزْق الحادث فيه يصير المرزوق مرزوقاً .

وأعجب من هذا فرَّقهم بين المتكلم والقائل ، وبين الكلام والقول . وذلك أنهم قالوا : إن الله تعالى لم يزل متكلماً قائلاً ، ثم فرَّقوا بين الاسمين في المعنى ، فقالوا : إنه لم يزل متكلماً بكلام هو قدرته على القول ، ولم يزل قائلاً بقائلية لا بِقَوْلٍ ، والقائلية قدرته على القول ، وقوله حُرُوفٌ حادثة فيه ، فقول الله تعالى عندهم حادث فيه ، وكلامه قديم .

قال عبد القاهر : ناظرتُ بعضهم في هذه المسألة ، فقلت له : إذا زعمت أن الكلام هو القدرة على القول ، والساكت عندك قادر على القول في حال سكوته ، لزمك على هذا القول أن يكون الساكت متكلماً ، فالتزم ذلك .

ومن تدقيق الكَرَّامية في هذا الباب قولهم : إنا نقول : إن الله تعالى لم يزل خالقاً رازقاً على الإطلاق ، ولا نقول بالإضافة : إنه لم يزل خالقاً للمخلوقين ، ورازقاً للمرزوقين ، وإنما نذكر هذه بالإضافة عند وجود المخلوقين والمرزوقين .

وقالوا على هذا القياس : إن الله تعالى لم يزل معبوداً ، ولم يكن في الأزل معبود العابدين ، وإنما صار معبود العابدين عند وجود العابدين ووجود عبادتهم له .

ثم إن ابن كَرَّام ذكر في كتابه المعروف بـ «معذاب القبر» باباً له ترجمة عجيبية فقال : « باب في كيفوفية الله عز وجل » ولا يدري العاقل مما ذا يترجم

أمن جسارته على إطلاق لفظ الكيفية في صفات الله تعالى أم من قبح عبارته عن الكيفية بالكيفية ؟ . وله من جنس هذه العبارة أشكال .

منها : قوله في باب الرد على أصحاب الحديث في الإيمان : فإن قالوا بأحموقيتهم الإيمان قول وعمل قيل لهم كذا .

وكذا قد عبر عن مكان معبوده في بعض كتبه بالحيثوية ، وهذه العبارات السخيفة لا ثقة بمذهبه السخيف .

ثم إنه مع أصحابه تكلموا في مقدورات الله تعالى ، فزعموا أنه لا يقدر إلا على الحوادث التي تحدث في ذاته من إرادته ، وأقواله ، وإدراكاته ، وملاقاته لما يلاقيه . فأما المخلوقات من أجسام العالم وأعراضها فليس شيء منها مقدوراً لله تعالى ، ولم يكن الله تعالى قادراً على شيء منها مع كونها مخلوقة ، وإنما خلق كل مخلوق من العالم بقوله : « كن » لا بقدرته .

وهذه بدعة لم يسبقوا إليها ؛ لأن الناس قبلهم ما اختلفوا في مقدورات الله تعالى ، على مذاهب أهل السنة والجماعة كل مخلوق كان مقدوراً لله تعالى قبل حدوثه وهو محدث جميع الحوادث بقدرته ، وزعم معمر أن الأجسام كلها كانت مقدورة له قبل أن خلقها ، وليست الأعراض مخلوقة ولا مقدورة له ، وقال أكثر المعتزلة : إن الأجسام والألوان والطعوم والروائح وسائر أجناس الأعراض كانت مقدورة لله تعالى ، وإنما امتنعوا من وصفه بالقدرة على مقدورات غيره ، وقالت الجهمية : الحوادث كلها مقدورة لله تعالى ، ولا قادر ولا فاعل غيره . وما قال أحد قبل الكرامية باختصاص قدرة الإله بحدوث تحدث في ذاته بزعمهم ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً !

ثم إنهم تكلموا في باب التعديل والتجويز بعجائب .

منها : قولهم يجب أن يكون أول شيء خلقه الله تعالى جسماً حياً يصح منه

الاعتبار ، وزعموا أنه لو بدأ بخلق الجمادات لم يكن حكيمًا ، وزادوا في هذه البدعة على القدرية في قولها لا بد من أن يكون في الخلق من يصح منه الاعتبار وليس بواجب أن يكون أول الخلق حيًا يصح منه الاعتبار .

وقد ردوا ببدعتهم هذه الأخبار الصحيحة في أن أول شيء خلقه الله اللوح والقلم ، ثم أجرى القلم على اللوح بما هو كائن إلى يوم القيامة .

وقالوا : لو خلق الله تعالى الخلق وكان في معلومه أنه لا يؤمن به أحد منهم لكان خلقه إياهم عبثًا . وإنما حسن منه خلق جميعهم لعله بإيمان بعضهم .

وقال أهل السنة : لو خلق الكفرة دون المؤمنين أو خلق المؤمنين دون الكفرة جاز ، ولم يقدح ذلك في حكمته .

وزعمت الكرامية أنه لا يجوز في حكمة الله اخترام الطفل الذي يعلم أنه إن أبقاه إلى زمان بلوغه آمن ، ولا اخترام الكافر الذي لو أبقاه إلى مدة آمن ، إلا أن يكون في اخترامه إياه قبل وقت إيمانه صلاح لغيره .

ويلزمهم على هذا القول أن يكون الله تعالى إنما اخترم إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم قبل بلوغه لأنه علم أنه لو أبقاه لم يؤمن ، وفي هذا قدح منهم في كل من مات من ذراري الأنبياء طفلاً .

ومن جهالاتهم في باب النبوة والرسالة قولهم بأن النبوة والرسالة صفتان حالتان في النبي والرسول ، سوى الوحي إليه ، وسوى معجزاته ، وسوى عصمته عن المعصية . وزعموا أن من فعل فيه تلك الصفة وجب على الله تعالى إرساله ، وفرقوا بين الرسول والمرسل بأن الرسول من قامت به تلك الصفة ، والمرسل هو المأمور بأداء الرسالة .

ثم إنهم خاضوا في باب عصمة الأنبياء عليهم السلام ، فقالوا : كل ذنب أسقط العدالة أو أوجب حداً فهم معصومون منه ، وغير معصومين مما دون ذلك ،

وقال بعضهم : لا يجوز الخطأ عليهم في التبليغ ، وأجاز ذلك بعضهم ، وزعم أن النبي عليه السلام أخطأ في تبليغ قوله : (وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى) ^(١) حتى قال بعده : « تلك الغرائيق العلى ، [وإن] شفاعتها ترجى » ^(٢) .

وقال أهل السنة : إن تلك الكلمة كانت من تلاوة الشيطان ألقاه في خلال تلاوة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد قال شيخنا أبو الحسن الأشعري في بعض كتبه : إن الأنبياء بعد النبوة معصومون من الكبائر والصغائر .

وزعمت الكرامية أيضاً أن النبي إذا ظهرت دعوته ، فمن سمعها منه أو بلغه خبره لزمه تصديقه والإقرار به من غير توقف على معرفة دليله ، وقد سرقوا هذه البدعة من إباضية الخوارج الذين قالوا : إن قول النبي عليه السلام « أنا نبي » فنفسه حجة لا يحتاج معها إلى برهان .

وزعمت الكرامية أيضاً أن من لم تباهه دعوة الرسل لزمه أن يعتقد موجبات العقول ، وأن يعتقد أن الله تعالى أرسل رسلاً إلى خلقه . وقد سبقهم أكثر القدرية إلى القول بوجوب اعتقاد موجبات العقول ، ولم يقل أحد قبلهم بوجوب اعتقاد وجود الرسل قبل ورود الخبر عنهم بوجودهم . وزعمت الكرامية أيضاً أن الله تعالى لو اقتصر على رسول واحد من أول

(١) الآية ٢٠ من سورة النجم .

(٢) ما نرى قصة الغرائيق إلا أقصوصة ابتدعها قوم من أهل الضلالة ، كالذين يضعون الأحاديث ويختلقونها ، وهم في قرارة أنفسهم يعلمون عدم صحتها ، يريدون بذلك أن ينصروا ضلالتهم ، ويموهوا على الأغرار الذين تخدعهم نسبة القول إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يقدرّون على دفعها لأن مكنتهم عاجزة عن التمييز بين الغث والسمين ، ولا يخذعنا عن عقولنا أن قوماً من المؤلفين الذين يعرف عنهم العقل والتمييز والقدرة على نخل القول وتنحية الزيف عنه قدروا هذه الأسطورة ، فكم في الروايات من أباطيل ، وترهات .

زمان التكليف إلى القيامة وأدام شريعة الرسول الأول لم يكن حكما .
وقال أهل السنة : لو فعل ذلك جاز ، كما قد جاز منه إقامة شريعة خاتم
النبيين إلى القيامة .

ثم إن ابن كرام خاض في باب الإمامة ، فأجاز كون إمامين في وقت
واحد ، مع وقوع الجدل وتعاطى القتال ، ومع الاختلاف في الأحكام ، وأشار
في بعض كتبه إلى أن عليا ومعاوية كانا إمامين في وقت واحد ، ووجب على
أتباع كل واحد منهما طاعة صاحبه وإن كان أحدهما عادلا والآخر باغيا . وقال
أتباعه : إن عليا كان إماما على وفق السنة ، وكان معاوية إماما على خلاف
السنة ، وكانت طاعة كل واحد منهما واجبة على أتباعه . فبإعجابنا من طاعة
واجبة [على] خلاف السنة .

ثم إن الكرامية خاضوا في باب الإيمان ، فزعموا أنه إقرار فرد على الابتداء
وأن تكريره لا يكون إيمانا إلا من المرتد إذا أقربه بعد رده . وزعموا أيضا أنه
هو الإقرار السابق في الذر الأول في طلب النبي عليه السلام وهو قولهم : بلى ،
وزعموا أيضا أن ذلك القول باقٍ أبداً لا يزول إلا بالردة ، وزعموا أيضا أن
المقر بالشهادتين مؤمن حقا وإن اعتقد الكفر بالرسالة ، وزعموا أيضا أن
المنافقين الذين أنزل الله تعالى في تكفيرهم آيات كثيرة كانوا مؤمنين حقا ،
وأن إيمانهم كان كإيمان الأنبياء والملائكة ، وقالوا في أهل الأهواء من
مخالفهم ومخالف أهل السنة : إن عذابهم في الآخرة غير مؤبد ، وأهل الأهواء
يركون خلود الكرامية في النار .

ثم إن ابن كرام أبدع في الفقه حماقات لم يسبق إليها .
منها : قوله في صلاة المسافر : إنه يكفيه تكبيرتان ، من غير ركوع ولا سجود
ولا قيام ولا قعود ولا تشهد ولا سلام .

ومنها : قوله بصحة الصلاة في ثوب كله نجس ، وعلى أرض نجسة ، ومع نجاسة ظاهر البدن ، وإنما أوجب الطهارة عن الأحداث دون الأنجاس .

ومنها : قوله بأن غسل الميت والصلاة عليه سُنَّتَانِ غير مفروضتين ، وإنما الواجب كفنه ودفنه .

ومنها : قوله بصحة الصلاة المفروضة والصوم المفروض والحج المفروض بلا نية ، وزعم أن نية الإسلام في الابتداء كافية عن نية كل فريضة من فرائض الإسلام .

وكان في عصرنا شيخ للسكرامية يعرف بإبراهيم بن مهاجر اخترع ضلالة لم يسبق إليها ، فزعم أن أسماء الله عز وجل كلها أعراض فيه ، وكذلك اسم كل مسمى عرض فيه ، فزعم أن الله تعالى عرض حال في جسم قديم ، والرحمن عرض آخر ، والرحيم عرض ثالث ، والخالق عرض رابع ، وكذلك كل اسم لله تعالى عرض غير الآخر ، فالله تعالى عنده غير الرحمن ، والرحمن غير الرحيم ، والخالق غير الرازق . وزعم أيضاً أن الزاني عرض في الجسم الذي يضاف إليه الزنى ، والسارق عرض في الذي تضاف إليه السرقة ، وليس الجسم زانياً ولا سارقاً ، فالجلود والمقطوع عنده غير الزاني والسارق . وزعم أيضاً أن الحركة والمتحرك عرضان في الجسم ، وكذلك السواد والأسود عرضان في الجسم ، وكذلك العلم والعالم ، والقدرة والقادر ، والحى والحياة ، كل ذلك أعراض غير الأجسام ، فالعلم عنده لا يقوم بالعالم ، وإنما يقوم بمحل العالم ، والحركة لا تقوم بالمتحرك ، وإنما تقوم بمحل المتحرك .

قال عبد القاهر : ناظرت ابن مهاجر هذا في مجلس ناصر الدولة أبي الحسن محمد بن إبراهيم بن سيمجور صاحب جيش السامانية في سنة سبعين وثلاثمائة في هذه المسألة ، وألزمته فيها أن يكون المحدود في الزنى غير الزاني ، والمقطوع في السرقة

غير السارق ، فالتزم ذلك . فالزمته أن يكون معبوده عرضاً ، لأن المعبود عنده اسم ، وأسماء الله تعالى عنده أعراض حالة في جسم قديم ، فقال : المعبود عرض في جسم القديم . وأنا أعبد الجسم دون العرض ، فقلت له : أنت إذن لا تعبد الله عز وجل ، لأن الله تعالى عندك عرض ، وقد زعمت أنك تعبد الجسم دون العرض .

وفضائح الكرامية على الأعداد ، كثيرة الأمداد ، وفيما ذكرنا منها في هذا الفصل كفاية ، والله أعلم .

الفصل الثامن

في بيان مذاهب المشبهة من أصناف شتى

اعلموا — أسعدكم الله — أن المشبهة صنفان : صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره ، وصنف آخرون شبهوا صفاته بصفات غيره ، وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى .

١٢٠ — والمشبهة الذين ضلوا في تشبيه ذاته بغيره أصناف مختلفة . وأوّل ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض الغلاة .

فمنهم : السبئية^(١) الذين سموا علياً إلهاً ، وشبهوه بذات الإله . ولما أحرّق قوماً منهم قالوا له : الآن علمنا أنك إله ؛ لأن النار لا يعذب بها إلا الله .

(١) السبئية : هم أتباع عبد الله بن سبأ الضال المضل ، رأس الفتنة وموقدها ، ومؤجج نارها ، وجامع خطبها من أشتات الناس ورذالهم ، قل السيد الشريف الجرجاني (التعريفات ص ٧٩) « السبئية هم أصحاب عبد الله بن سبأ ، قال لعل : أنت الإله حقاً ، فنفاه على إلى المدائن ، وقال ابن سبأ : لم يمت على ، ولم يقتل ابن ملجم إلا شيطاناً تصور في صورة علي ، وعلى في السحاب ، والرعد صوته ، والبرق سوطه . وإنه ينزل بعد هذا إلى الأرض ويملؤها عدلاً ، وهؤلاء يقولون عند سماع = (١٥ - الفرق بين الفرق)

ومنهم : البيانية : أتباع بيان بن سمعان^(١) الذى زعم أن معبوده إنسان من نور على صورة الإنسان فى أعضائه ، وأنه يفنى كله إلا وجهه .

ومنهم : المغيرية : أتباع المغيرة بن سعيد^(٢) العجلى الذى زعم أن معبوده ذو أعضاء ، وأن أعضائه على صور حروف الهجاء .

ومنهم المنصورية : أتباع أبى منصور العجلى^(٣) الذى شبه نفسه بربه ، وزعم أنه صعد إلى السماء ، وزعم أيضاً أن الله مسح يده على رأسه ، وقال له : يا بُنَى بلغ عنى .

ومنهم : الخطابية^(٤) الذين قالوا بإلهية الأئمة و بإلهية أبى الخطاب الأسدى .
ومنهم : الذين قالوا بإلهية عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر .
ومنهم : الحلولية^(٥) الذين قالوا بحلول الله فى أشخاص الأئمة وعبدوا الأئمة لأجل ذلك .

ومنهم : الحلولية الحلمانية^(٦) المنسوبة إلى أبى حلمان الدمشقى الذى زعم أن الإله يحل فى كل صورة حسنة ، وكان يسجد لكل صورة حسنة .

ومنهم : المقنعية المبيضة^(٧) بما وراء نهر جيحون فى دعواهم أن المقنّع كان

= الرد : وعليك السلام يا أمير المؤمنين « اه كلامه . ولا زلنا نرى فى وقت نزول المطر أطفال القاهرة المعزية يجرون حفاة فى مياه المطر ويصيحون بأعلى صوتهم قائلين « يا بركة على زود » ويخطر على البال أن هذا عن أثر قديم دخل عليهم من عهد الفاطميين (وانظر اعتقاد فرق المسلمين ص ٥٧ - والتنبيه ص ٢٥ و ١٤٨ - والحوار العين ص ١٥٤ - وشرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد : ٣٠٩/٢ - والسفارينى : ٨٠/١) وسيدكر المؤلف السبئية فى فصل خاص بعد هذا الكلام .

(١) سبقت ترجمة بيان بن سمعان (ص ٤٠)

(٢) سبقت هذه الفرقة ، والحديث عن المغيرة صاحبها (ص ٥٨)

(٣-٧) سيأتى الحديث عن هذه الفرق قريباً .

إلهاً ، وأنه مصور في كل زمان بصورة مخصوصة .

ومنهم : العذافرة الذين قالوا بإلهية ابن أبي العذافر المقتول ببغداد .
وهذه الأصناف الذين ذكرناهم في هذا الفصل كلهم خارجون عن دين
الإسلام وإن انتسبوا في الظاهر إليه .

وسنذكر تفصيل مقالة كل صنف منهم في الباب الرابع من أبواب هذا
الكتاب إذا انتهينا إليه إن شاء الله عز وجل .

وبعد هذا فرق من المشبهة عدّهم المتكلمون في فرق الملة لإقرارهم بلزوم
أحكام القرآن ، وإقرارهم بوجوب أركان شريعة الإسلام من الصلاة والزكاة
والصيام والحج عليهم ، وإقرارهم بتحريم المحرمات عليهم ، وإن ضلوا وكفروا
في بعض الأصول العقلية .

ومن هذا الصنف هشامية منتسبة إلى هشام بن الحكم الرافضي^(١) الذي
شبهه معبوده بالإنسان ، وزعم لأجل ذلك أنه سبعة أشبار بشبر نفسه ، وأنه جسم
ذو حد ونهاية ، وأنه طويل ، عريض ، عميق ، وذولون ، وطعم ، ورائحة ، وقد
روى عنه أن معبوده كسبيكة الفضة ، وكالؤلؤة المستديرة ، وروى عنه أنه أشار
إلى أن جبل أبي قبيس أعظم منه ، وروى عنه أنه زعم أن الشعاع من معبوده
متصل بما يراه ، ومقالته في هذا التشبيه على التفصيل الذي ذكرناه في تفصيل
أقوال الإمامية قبل هذا .

ومنهم الهشامية المنسوبة إلى هشام بن سالم الجواليقي الذي زعم أن معبوده
على صورة الإنسان ، وأن نصفه الأعلى مجوّف ونصفه الأسفل مُصنّت ، وأن له
شعرة سوداء وقلبا ينبع منه الحكمة .

(١) قد سبق ذكر الهشامية في عداد الإمامية (ص ٦٥) وثمة ذكر الهشامين
هذا والذي يليه .

ومنهم اليونانية المنسوبة إلى يُونُس^(١) بن عبد الرحمن القُمِّي الذي زعم أن الله تعالى يحمله حَمَلَةٌ عرشه ، وإن كان هو أقوى منهم ، كما أن السكركي تحمله رجلاه ، وهو أقوى من رجليه

ومنهم المشبهة المنسوبة إلى داود الجواربي^(٢) الذي وصف معبوده بأن له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية .

ومنهم : الإبراهيمية المنسوبة إلى إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي وكان من جملة رواة الأخبار غير أنه ضل في التشبيه ونسب إلى الكذب في كثير من رواياته .

ومنهم : الخابطية من القدرية ، وهم منسوبون إلى أحمد بن خابط^(٣) وكان من المعتزلة المنتسبة إلى النِّظام ، ثم إنه شبه عيسى بن مريم بربه ، وزعم أنه الإله الثاني ، وأنه هو الذي يحاسب الخلق في القيامة .

ومنهم الكرامية في دعواها أن الله تعالى جسم له حد ونهاية وأنه محل الحوادث ، وأنه مماسٌ لعرشه ، وقد بينا تفصيل مقالاتهم قبل هذا بما فيه كفاية فهو لا مشبهة لله تعالى بخلقه في ذاته .

١٢١ - فأما المشبهة لصفاته بصفات الخلقين فأصناف :

منهم : الذين شبهوا إرادة الله تعالى بإرادة خلقه ، وهذا قولُ المعتزلة البصرية

(١) قد تقدم ذكر اليونانية في عداد الإمامية (ص ٧٠)

(٢) داود الجواربي : ذكره السمعاني في الأنساب عند الكلام على الهشامى ،

فقال بعد ذكر هشام بن سالم الجواليقي ما نصه « وعنه أخذ داود الجواربي قوله إن معبوده له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية » وقد ذكر الأشعرى في مقالات

الإسلاميين داود هذا في أثناء الكلام على اختلاف الناس في التجسيم (٢٥٨ / ١)

(٣) ابن خابط : ذكره الحافظ ابن حجر والسفاريين بالخاء المهملة

وبعد الألف همزة ، والتحقيق أنه بالخاء المعجمة وبعد الألف باء موحدة .

الذين زعموا أن الله تعالى عز وجل يريد مُرَادَه بإرادة حادثة ، وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا ، ثم ناقضوا هذه الدعوى بأن قالوا : يجوز حدوث إرادة الله عز وجل لا في محل ، ولا يصح حدوث إرادتنا إلا في محل ، وهذا ينقض قولهم : إن إرادته من جنس إرادتنا ؛ لأن الشئيين إذا كانا متماثلين ومن جنس واحد جاز على كل واحد منهما ما يجوز على الآخر ، واستحال من كل واحد منهما ما يستحيل على الآخر .

وزادت الكرامية على المعتزلة البصرية في تشبيه إرادة الله تعالى بإرادات عباده ، وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا ، وأنها حادثة فيه كما تحدث إرادتنا فينا ، وزعموا - لأجل ذلك - أن الله تعالى محل للحوادث ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ومنهم : الذين شبهوا كلام الله عز وجل بكلام خلقه ، فزعموا أن كلام الله تعالى أصوات وحروف من جنس الأصوات والحروف المنسوبة إلى العباد ، وقالوا بحدوث كلامه ، وأحال جمهورهم - سوى الجبائي - بقاء كلام الله تعالى ، وقال النظام منهم : ليس في نظم كلام الله سبحانه إعجاز ، كما ليس في نظم كلام العباد إعجاز ، وزعم أكثر المعتزلة أن الزنج ، والترك ، والخزر قادرون على الإتيان بمثل نظم القرآن وبما هو أفصح منه ، وإنما عدموا العلم بتأليف نظمه ، وذلك العلم مما يصح أن يكون مقدوراً لهم .

وشاركت الكرامية المعتزلة في دعواها حدوث قول الله عز وجل ، مع فرقتها بين القول والكلام في دعواها أن قول الله سبحانه من جنس أصوات العباد وحروفهم ، وأن كلامه قدرته على إحداث القول . وزادت على المعتزلة قولها بحدوث قول الله عز وجل في ذاته ، بناء على أصلهم في جواز كون الإله محلاً للحوادث .

ومنهم : الزُّرَّارِيَّةُ أتباع زُرَّارَةَ بنِ أَعِينٍ^(١) الرافضى فى دعواها حدوث جميع صفات الله عز وجل ، وأنها من جنس صفاتنا ، وزعموا أن الله تعالى لم يكن فى الأزل حياً ، ولا عالماً ، ولا قادراً ، ولا مريداً ، ولا سميعاً ، ولا بصيراً ، وإنما استحق هذه الأوصاف حين أحدث لنفسه حياة ، وقدرة ، وعلماً ، وإرادة ، وسمعاً ، وبصراً ، كما أن الواحد منا يصير حياً ، قادراً ، سميعاً ، بصيراً ، مريداً عند حدوث الحياة ، والقدرة ، والإرادة ، والعلم ، والسمع ، والبصر فيه .

ومنهم : الذين قالوا من الروافض بأن الله تعالى لا يعلم الشئ حتى يكون ، فأوجبوا حدوث علمه كما يجب حدوث علم العالم منا .

وهذا باب إن أطلناه طال ، ونشر الأذيال ، وقد بينا تفصيل أقوال المعتزلة ، والمشبهة ، وأقوال سائر أصحاب الأهواء فى كتابنا المعروف بكتاب « الملل والنحل » وفيما ذكرنا منها فى هذا الباب كفاية ، والله أعلم .

الباب الرابع

من أبواب هذا الكتاب

فى بيان الفرق التى انتسبت إلى الإسلام وليست منها

الكلام فى هذا الباب يدور على اختلاف المتكلمين فىمن يعدُّ من أمة الإسلام وملته ، وقد ذكرنا^(٢) قبل هذا أن بعض الناس زعم أن اسم ملة الإسلام واقع على كل مُقرِّ نبوة محمد صلى الله عليه وسلم وأن كل ما جاء به حق كأئنا قوله بعد ذلك ما كان ، وهذا اختيار الكعبي فى مقالاته . وزعمت الكرامية أن

(١) تقدم ذكر الزرارية وترجمة زعيمها زرارة بن أعين (ص ٧٠)

(٢) انظر ص ١٢ أول الكتاب :

اسم أمة الإسلام واقع على كل من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله ، سواء أخلص في ذلك أو اعتقد خلافه ، وهذان الفريقان يلزمهما إدخال العيسوية من اليهودية ، والموشكانية^(٣) منهم في ملة الإسلام ، لأنهم يقولون لا إله إلا الله محمد رسول الله ، ويزعمون أن محمداً كان مبعوثاً إلى العرب ، وقد أقرّوا بأن ما جاء به حق .

وقال بعض الفقهاء أهل الحديث : اسم أمة الإسلام واقع على كل من اعتقد وجوب الصلوات الخمس إلى السكبة .

وهذا غير صحيح ، لأن أكثر المرتدّين الذين ارتدوا بإسقاط الزكاة في عهد الصحابة كانوا يرون وجوب الصلاة إلى السكبة ، وإنما ارتدوا بإسقاط وجوب الزكاة ، وهم المرتدون من بنى كندة وقيم .

فأما المرتدون من بنى حنيفة وبنى أسد فإنهم كفروا من وجهين ، أحدهما : إسقاط وجوب الزكاة ، والثاني : دعواهم نبوة مسيئة^(١) ، وطليحة^(٢) . وأسقط بنو حنيفة وجوب صلاة الصبح ، وصلاة المغرب ، فازدادوا كفراً على كفر .

والصحيح عندنا أن اسم ملة الإسلام واقع على كل من أقر بحدوث العالم ، وتوحيد صانعه ، وقدمه ، وأنه عادل حكيم ، مع نفي التشبيه والتعطيل عنه ، وأقر — مع ذلك — بنبوة جميع أنبيائه ، وبصحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ورسالته .

(١) وقع هنا في المطبوعتين « والشاذكانية » تحريف ما أثبتناه ، وقد ذكر على الصواب في ص ١٣ من أول هذا الكتاب ، وذكر عنهم المؤلف نفس الكلام الذي ذكره هنا .

(٢) تقدمت ترجمة مسيئة كذاب اليمامة (ص ١٢) وانظر زيادة على ما ذكرناه هناك المعارف لابن قتيبة ص ٤٠٥

(٣) تقدمت ترجمة طليحة الأسدي (ص ١٢)

إلى الكافة ، وبتأييد شريعته ، وبأن كل ما جاء به حق ، وبأن القرآن
مَنْبَعُ أحكام شريعته ، وبوجوب الصلوات الخمس إلى الكعبة ، وبوجوب
الزكاة ، وصَوْمُ رمضان ، وَحَجُّ البيت على الجملة ؛ فكل من أقر بذلك فهو
داخل في أهل ملة الإسلام ، وينظر فيه بعد ذلك : فإن لم يخلط إيمانه
ببدعة شنعاء تؤدّي إلى الكفر فهو الموحّد السني ، وإن ضم إلى ذلك بدعة
شنعاء نُظِرَ :

فإن كان على بدعة الباطنية ، أو البيانية ، أو المغيرية ، أو المنصورية ،
أو الجناحية ، أو السَّبْئِيَّة ، أو الخَطَّابِيَّة من الرافضة ، أو كان على دين الحلولية ،
أو على دين أصحاب التناسخ ، أو على دين الميمونية أو اليزيدية من الخوارج ،
أو على دين الخاطبية أو الحمارية من القدرية ، أو كان ممن يحرم شيئاً ممن نص
القرآن على إباحته باسمه ، أو أباح ما حرّم القرآن باسمه ، فليس هو من جملة
أمة الإسلام .

وإن كانت بدعته من جنس بدع الرافضة الزيدية ، أو الرافضة الإمامية ،
أو من جنس بدع أكثر الخوارج ، أو من جنس بدع المعتزلة ، أو من جنس
بدع النجارية ، أو الجهمية ، أو الضرارية ، أو المجسمّة من الأمة كان من جملة
أمة الإسلام في بعض الأحكام ، وهو أن يدفن في مقابر المسلمين ، ويُدْفَعُ إليه
سَهْمُهُ من الغنime إن غَزَا مع المسلمين ، ولا يمنع من دخول مساجد المسلمين ومن
الصلاة فيها . ويخرج في بعض الأحكام عن حكم أمة الإسلام ، وذلك أنه
لا تجوز الصلاة عليه ، ولا الصلاة خلفه ، ولا تحلّ ذبيحته ، ولا تحل المرأة منهم
للسني ، ولا يصح نكاح السنية من أحد منهم .

والفرق المنتسبة إلى الإسلام في الظاهر مع خروجها عن جملة الأمة عشرون
فرقة هذه ترجمتها :

سَبَيْيَّة ، وبيانية ، وحربية ، ومغيرية ، ومنصورية ، وجناحية ، وخطابية ،
وغرابية ، ومفوضية ، وحلولية ، وأصحاب التناسخ ، وخابطية ، وحمارية ، ومقنعية ،
ورزامية ، ويزيدية ، وميمونية ، وباطنية ، وحلاجية ، وعذافية ، وأصحاب
إباحة ، وربما انشعبت الفرقة الواحدة من هذه الفرق أصنافا كثيرة نذكرها على
التفصيل في فصول مرتبة إن شاء الله عز وجل .

الفصل الأول

من فصول هذا الباب

في ذكر قول السَّبَيْيَّة ، وبيان خروجها عن ملة الإسلام^(١)

١٢٢ - السَّبَيْيَّة : أتباع عبدالله بن سبأ الذي غلا في علي رضي الله عنه^(٢)
وزعم أنه كان نبيا ، ثم غلا فيه حتى زعم أنه إله ، ودعا إلى ذلك قوماً من غواة
الكوفة ، ورُفِع خبرهم إلى علي رضي الله عنه فأمر بإحراق قوم منهم في
حفرتين ، حتى قال بعض الشعراء في ذلك :

لَتَرَمَ بِيَ الْخَوَادِثُ حَيْثُ شَاءَتْ إِذَا لَمْ تَرَمِ بِي فِي الْخُفَرَيْنِ

ثم إن عليا رضي الله عنه خاف من إحراق الباقيين منهم شماتة أهل الشام ،
وخاف اختلاف أصحابه عليه ، فنفي ابن سبأ إلى ساباط المدائن ، فلما قُتِل على
رضي الله عنه زعم ابن سبأ أن المقتول لم يكن عليا ، وإنما كان شيطانا تصوّر
للناس في صورة علي ، وأن عليا صعد إلى السماء كما صعد إليها عيسى بن مريم

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ٧١ - والملل والنحل : ١ / ١٧٤ -
ومقالات الإسلاميين : ٨٥ / ١ - وشرح عقيدة السفاريني : ٨٠ / ١ .

(٢) تقدمت ترجمة موجزة لعبد الله سبأ اليهودي قريبا (ص ٢٢٥) وانظر ص ٢١
أيضا ، ونرى لك أن تقرأ ما كتبنا في شرحنا على مقالات الإسلاميين : ٥٨ ، ٥٠ / ١ .

عليه السلام ، وقال : كما كذبت اليهود والنصارى في دعواها قتل عيسى كذلك كذبت النواصب والخوارج في دعواها قتل علي ، وإنما رأت اليهود والنصارى شخصا مصلوبا شبهوه بعيسى ، كذلك القائلون بقتل علي رأوا قتيلا يشبهه عليا فظنوا أنه علي ، وعلى قد صعد إلى السماء ، وأنه سينزل إلى الدنيا وينتقم من أعدائه .

وزعم بعض السبئية أن علياً في السحاب وأن الرعد صوته ، والبرق سوطه ، ومن سمع من هؤلاء صوت الرعد قال : عليك السلام يا أمير المؤمنين .

وقد روى عن عامر بن شراحيل^(١) الشعبي أن ابن سبأ قيل له : إن علياً قد قتل ، فقال : إن جئتمونا بدمائه في صرة لم نصدق بموته ، لا يموت حتى ينزل من السماء ويملك الأرض بخذافيرها .

وهذه الطائفة تزعم أن المهدي المنتظر إنما هو عليٌّ دون غيره ، وفي هذه الطائفة قال إسحاق بن سويد العدوي قصيدة يرى فيها من الخوارج ، والروافض ، والتقدرية منها ، هذه الأبيات^(٢) :

برئت من الخوارج ، لست منهم من الغزال منهم وابن باب
ومن قومٍ إذا ذكروا علياً يرُدُّونَ السَّلامَ عَلَى السَّحَابِ

(١) هو أبو عمرو : عامر بن شراحيل ، الهمداني ، الكوفي ، مولده فيما قيل - أثناء خلافة عمر ، وقد كان علامة التابعين ، وهو أكبر شيوخ أبي حنيفة ، قال الواقدي : الشعبي من حمير ، وعدده في همدان ، فمن كان منهم بالكوفة قيل له : شعبي ، ومن كان منهم بالشام قيل له : شعباني ، ومن كان منهم باليمن قيل له : ذو شعبين ، ومن كان منهم بالمغرب قيل له : الأشعوبي ، وكلهم من بني حسان بن عمرو ذي شعبين ، وقد توفي أبو عمرو في سنة ١٠٤ - وقيل : في سنة ١٠٣ - عن بضع وثمانين سنة (العبر : ١ / ١٢٧ - وتذكرة الحفاظ رقم ٧٦ - وتهذيب التهذيب : ٥ / ٦٥) .

(٢) سبق ذكر البيتين الأول والثاني من هذه الأبيات (في ص ١١٩)

والكنى أحبُّ بكلِّ قلبي وأعلمُ أنَّ ذاكَ مِنَ الصَّوَابِ
رَسُولَ اللَّهِ وَالصَّدِّيقَ حُبًّا بِهِ أَرْجُو غَدَا حُسْنَ الثَّوَابِ

وقد ذكر الشعبيُّ أنَّ عبد الله بن السَّوداء ^(١) وكان يعين السَّبْئِيَّةَ على قولها وكان ابن السَّوداء في الأصل يهودياً من أهل الحيرة فأظهر الإسلام ، وأراد أن يكون له عند أهل الكوفة سوقٌ ورياسة ، فذكر لهم أنه وجدَ في التوراة أنَّ لكلِّ نبيٍّ وصياً ، وأنَّ علياً رضى الله عنه وصيُّ محمدٍ صلى الله عليه وسلم ، وأنه خيرُ الأوصياء كما أنَّ محمداً خيرُ الأنبياء ، فلما سمع ذلك منه شيعة على قالوا لعلی : إنه من مُحِبِّيك ، فرفع على قدره ، وأجلسه تحت درجة منبره . ثم بلغه غلوُّه فيه فهمَّ بقتله ، فنهاه ابنُ عباس عن ذلك وقال له : إن قتلته اختلف عليك أصحابك ، وأنت عازم على العود إلى قتال أهل الشام ، وتحتاج إلى مُدَاراة أصحابك ، فلما خشي من قتله ومن قتل ابن سبأ الفتنَةَ التي خافها ابنُ عباس نفاهما إلى المدائن فافْتَتَنَ بهما الرعاع بعد قتل علي رضى الله عنه ، وقال لهم ابن السَّوداء : والله لينبعن لعلی في مسجد الكوفة عَيْنَانِ تَفِيضُ إِحْدَاهُمَا عَسلاً وَالْأُخْرَى سَمْنًا ، ويعترف منهما شيعته .

وقال المحققون من أهل السنة : إن ابن السَّوداء كان على هوى دين اليهود ، وأراد أن يفسد على المسلمين دينهم بتأويلاته في علي وأولاده لكي يمتقدوا فيه ما اعتقدت النصارى في عيسى عليه السلام ، فانتسب إلى الرافضة السَّبْئِيَّةَ حين وجدَهم أَعْرَقَ أهل الأهواء في الكفر ، ودَلَّسَ ضلالتَهُ في تأويلاته .

(١) الذي يؤخذ من كلام المؤلف في هذا الفصل أنَّ ابن السَّوداء غير عبد الله ابن سبأ ، ولكن الذي ذكره جماعة من المؤرخين - منهم المقرئ في الخطط - أنَّ ابن السَّوداء ، وابن سبأ شخص واحد ، والأوصاف التي ينعت بها كل علم من هذين هي الأوصاف التي ينعت بها الآخر .

قال عبد القاهر : كيف يكون من فَرَّقَ الإسلام قومٌ يزعمون أن عليا كان
إلهًا أو نبيا؟ ولئن جاز إدخال هؤلاء في جملة فِرَق الإسلام جاز إدخال الذين
ادعوا نبوة مُسَيَّمة الكذاب في فرق الإسلام ، قلنا للسَّبئية : إن كان مقتول
عبد الرحمن بن مُلْجَم شيطانا تصوّر للناس في صورة على فلم لعنتم ابن مُلْجَم ؟
وهلا مَدَحْتُمُوهُ ؛ فَإِنَّ قَاتِلَ الشَّيْطَانِ مُحَمَّدٌ عَلَى فَعْلِهِ غَيْرُ مَذْمُومٍ بِهِ . وقلنا لهم :
كيف تصحُّ دعواكم أن الرعد صوت على والبرق سوطه وقد كان صوت الرعد
مسموعا ، والبرق محسوسا في زمن الفلاسفة قبل زمان الإسلام ؟ ولهذا ذكروا
الرعد والبرق في كتبهم ، واختلفوا في علتها . ويقال لابن السوداء : ليس عليٌّ
عندك وعند الذين تميل إليهم من اليهود أعظم رتبة من موسى ، وهارون ،
ويوشع بن نون ، وقد صحَّ موت هؤلاء الثلاثة ، ولم ينبع لهم في الأرض عسل
ولا سمن سوى نبوع الماء العذب من الحجر الصلِّد لموسى وقومه في التَّيِّه ، فما الذي
عَصَمَ عليًّا من الموت ؟ وقد مات ابنه الحسين وأصحابه بكر بلاء عطشا ولم ينبع
لهم ماء فضلا عن عسل وسمن ؟

الفصل الثاني

من فصول هذا الباب

في ذكر البَيَّانية من الغلاة ، وبيان خروجها عن فرق الإسلام^(١)

١٢٣ - هؤلاء أتباع بيان بن سمعان التميمي^(٢) وهم الذين زعموا أن الإمامة

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : (التبصير ص ٧٢ - والملل والنحل : ١٥٢/١ -
ومقالات الإسلاميين : ١/٦٦ - والحوار العين ١٦١ ، ٢٦٠ - وشرح المواقف :
٨/٣٥٨ - واعتقادات فرق المسلمين ص ٥٧ - ثم انظر التاريخ الكامل لابن
الأثير : ٥/٨٢ - والسفاري : ١/٨١)

(٢) تقدمت لنا ترجمة بيان بن سمعان التميمي (ص ٤٠)

صارت من محمد بن الحنفية إلى ابنه أبي هاشم ^(١) عبد الله بن محمد ، ثم صارت
من أبي هاشم إلى بيان بن سمعان بوصيته إليه

واختلف هؤلاء في بيان زعيمهم .

فمنهم : من زعم أنه كان نبيا ، وأنه نسخ بعض شريعة محمد صلى الله
عليه وسلم .

ومنهم : من زعم أنه كان إلها ، وذكر هؤلاء أن بيانا قال لهم : إن رُوحَ
الإله تناسخت في الأنبياء والأئمة حتى صارت إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد بن
الحنفية . ثم انتقلت إليه منه - يعنى نفسه - فادعى لنفسه الربوبية على مذاهب
الخلوية ، وزعم أيضا أنه هو المذكور في القرآن في قوله : ﴿ هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ
وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٢) وقال : أنا البيان ، وأنا الهدى والموعظة
وكان يزعم أنه يعرف الاسم الأعظم ، وأنه يهزم به العساكر ، وأنه
يدعو به الزهرة فتجيبه .

ثم إنه زعم أن الإله الأزلى رجل من نور ، وأنه يَفْنَى كُلَّهُ غير وجهه .
وتأول على زعمه قوله : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ، لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ
تُرْجَعُونَ ﴾ ^(٣) وقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ، وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ ^(٤)
ورُفِعَ خبرُ بيان هذا إلى خالد بن عبد الله القسري في زمان ولايته في
العراق فاحتال على بيان حتى ظفر به وصلبه ، وقال له : إن كنت تهزم الجيوش
بالاسم الذى تعرفه فاهزم به أعوانى عنك .

(١) تقدمت ترجمة أبي هاشم عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب (ص ٤٠) .

(٢) من الآية ١٣٨ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ٨٨ من سورة القصص .

(٤) الآيتان ٢٦ ، ٢٧ من سورة يس .

وهذه الفرقة خارجة عن جميع فرق الإسلام ، لدعواها إلهية زعيمها بيان ، كما خرج عابدو الأصنام عن فرق الإسلام . ومن زعم منهم أن بياناً كان نبياً فهو كمن زعم أن مسيلة كان نبياً . وكلا الفريقين خارجان عن فرق الإسلام . ويقال للبيانية : إذا جاز فناء بعض الإله فما المانع من فنائه وجهه ؟ فأما قوله : ﴿ كلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ فمعناه راجع إلى بطلان كل عمل لم يقصد به وجه الله عز وجل ، وقوله ﴿ ويبقى ﴾ معناه : ويبقى ربك ؛ لأنه قال بعده ﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾ بالرفع على البديل من الوجه . ولو كان الوجه مضافاً إلى الرب لقال ذي الجلال ، بخفض ذي ، لأن نعت المحفوض يكون مخفوضاً ، وهذا واضح في نفسه والحمد لله .

الفصل الثالث

في ذكر المغيرية من الغلاة ، وبيان خروجها عن جملة فرق الإسلام^(١)

١٢٤ - هؤلاء أتباع المغيرة بن سعيد^(٢) العجلي ، وكان يُظهر في بدء أمره

مخالفة الإمامية ، ويزعم أن الإمامة بعد علي والحسن والحسين إلى سبطه محمد^(٣)

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٣ - والممل والنحل : ١٧٦/١ -

ومقالات الإسلاميين : ١ / ٦٨ - والبدء والتاريخ : ٥ / ١٣٠ ثم انظر تاريخ

ابن الأثير : ٥ / ٨٢ - والنجوم الزاهرة : ١ / ٢٨٣ ، والسفاريين : ١ / ٨١

(٢) كان المغيرة بن سعيد ساحراً ، وحكى عنه الأعمش أنه كان يقول : لو أردت

أن أفنى عاداً وثموداً وقروناً بين ذلك كثيراً لفعلت ، وبلغ أمره خالد بن عبد الله

القسري ، فأخذه ، وأمر بالقصب والنفط فأحضر . ثم أجب النار وأحرقه ومن

معه ، وذلك في سنة ١١٩ .

(٣) محمد هذا هو المعروف بالنفس الزكية ، وقد كانت وفاته في سنة ١٤٥ ، ولهذا

تقرر أنه لا يتم ادعاء أن المغيرة بن سعيد العجلي الذي قدمنا أنه مات محروقا على يد =

ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ، وزعم أنه هو المهدي المنتظر ، واستدل على ذلك بالخبر الذي ذكر أن اسم المهدي يوافق اسم النبي صلى الله عليه وسلم ، واسم أبيه يوافق اسم أبي النبي عليه السلام ، وتبعته الرافضة على دعوته إياهم إلى انتظار محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي .

ثم إنه أظهر لهم - بعد رياسته عليهم - نوعا من الكفر الصريح .

منها : دعواه النبوة ، ودعواه علمه بالاسم الأعظم ، وزعم أنه يُخَيِّب به الموتى ، ويهزم به الجيوش .

ومنها : إفراطه في التشبيه ، وذلك أنه زعم أن معبوده رجل من نور ، وله أعضاء وقلب ينبع منه الحكمة .

وزعم أيضا : أن أعضاءه على صور حروف الهجاء ، وأن الألف منها مثال قدميه ، والعين على صورة عينه ، وشبه الهاء بالفرج .

ومنها : أنه تكلم في بدء الخلق ، فزعم أن الله تعالى لما أراد أن يخلق العالم تكلم باسمه الأعظم ، فطار ذلك الاسم ، ووقع تاجا على رأسه ، وتأول على ذلك قوله : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ (١) ، وزعم أن الاسم الأعلى إنما هو ذلك التاج ، ثم إنه بعد وقوع التاج على رأسه كتب بأصبعه على كفه أعمال

== خالد بن عبد الله القسري في سنة ١١٩ كان يدعو لمحمد بن عبد الله بن الحسن المعروف بالنفس الزكية ، ورجح أن الضال المغيرة بن سعيد ما كان يدعو ولا ينتسب لأحد بعينه من العلويين ، وإنما كان يدعو إلى المهدي المنتظر من غير أن يتعرض لذكره باسم معين ، ولم تكن دعوته هذه صادرة عن نية وعزيمة صادقتين ، وإنما كان يتخذها ستارا للمخرقة والتضليل ، وهو في نفسه يضرع الكفر أو يسعى لنقض عرى الدولة والرجوع إلى الجاهلية الجاهلاء ، وكذلك خيم هؤلاء الضالين المفسدين .

(١) الآية ١ من سورة الأعلى

عباده ، ثم نظر فيها فغضب من معاصيهم ، فَمَرَّقَ ، فاجتمع من عَرَقِهِ بَحْرَانِ ،
أحدهما : مظلم مالح ، والآخر : عَذْبٌ نَيِّرٌ ، ثم أَطْلَعَ في البحر فأبصر ظله ، فذهب
ليأخذه فطار ، فانزع عَيْنِي ظله ، فخلق منهما الشمس والقمر ، وأفنى باقي ظله ،
وقال : لا ينبغي أن يكون معي إلهٌ غيري ، ثم خلق الخلق من البحرين ، فخلق
الشيعة من البحر العذب النير فهم المؤمنون ، وخلق الكفرة - وهم أعداء
الشيعة - من البحر المظلم المالح .

وزعم أيضا أن الله تعالى خلق الناس قبل أجسادهم ، فكان أول ما خلق
فيها ظلّ محمد ، قال : فذلك قوله : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ
الْعَابِدِينَ ﴾^(١) قال : ثم أرسل ظل محمد إلى أظلال الناس ، ثم عرض على
السموات والجبال أن يَمْنَعَنَّ عليّ بن أبي طالب من ظلميه ، فأبَيْنَ ذلك ،
فعرض ذلك على الناس ، فأمر عمرُ أبو بكر أن يتحمل نصرة علي ومَنَعَهُ من أعدائه ،
وأن يَغْدِرَ به في الدنيا ، وضمن له أن يُعِينَهُ على الغدر به على شرط أن يجعل له
الخلافة بعده ، ففعل أبو بكر ذلك ، قال : فذلك تأويل قوله : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا
الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ،
وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ؛ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾^(٢) فزعم أن الظلوم والجهول أبو بكر ،
وتأويل في عمر قول الله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا
كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ ﴾^(٣) والشيطان عنده عمر .

وكان المغيرة - مع ضلالاته التي حكيناها عنه - يأمر أصحابه بانتظار محمد
ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ، وسمِعَ خالد بن عبد الله القسري
بخبيره وضلالاته ، فطلبه .

(١) الآية ٨١ من سورة الزخرف

(٢) الآية ٨٢ من سورة الأحزاب

(٣) الآية ١٦ من سورة الحشر

فلما قُتِلَ المغيرة بقي أتباعه على انتظار محمد بن عبد الله^(١) بن الحسن بن الحسن ،
فلما أظهر محمدٌ هذا دعوته بالمدينة بعث إليه أبو جعفر المنصور بصاحب جيشه عيسى
ابن موسى مع جيش كثيف فقتلوا محمداً بعد غلبته على مكة والمدينة ، وكان أخوه
إدريس بن عبد الله قد غلبَ على أرض المغرب .

فأما محمد بن عبد الله بن الحسن فقتل بالمدينة في الحرب

وأما إبراهيم بن عبد الله بن الحسن فإنه غرَّه يسيرٌ من الرجال وأتباعه من
المعتزلة وضمنوا له النصرة على جند المنصور ، فلما ألتقى الجمعان بباصخرى - وهى على
سِتَّةِ عَشَرَ فرسخاً من الكوفة - قتل إبراهيم ، وانهزمت المعتزلة عنه ، ولحقه شؤمهم ،
وتولى قتالهم من أصحاب المنصور عيسى بن موسى ومسلم بن قتيبة .

وأما أخوه إدريس فإنه مات بأرض المغرب ، وقيل : إنه سُمِّ ، وذكر بعض
أصحاب التواريخ أن سليمان بن جرير الزيدى سَمَّه ثم هرب إلى العراق .

فلما قُتِلَ محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن اختلفت المغيرة في المغيرة ،
فَبَرِئَتْ مِنْهُ فرقة منهم ولعنوه ؛ وقالوا : إنه كذب في دَعْوَاهُ أن محمد بن عبد الله
ابن الحسن هو المهديُّ الذى يملك الأرض ؛ لأنه قتل ولم يملك الأرض ولا عَشْرَهَا
وفرقة ثبتت على مَوَالاةِ المغيرة ، وقالت : إنه صدق في أن محمد بن عبد الله بن
الحسن هو المهديُّ المنتظر ، وإنه لم يُقْتَلْ ، بل هو فى جبل من جبال حاجر مقيم
إلى أن يؤمر بالخروج ، فإذا خرج عقدت له البيعة بمكة بين الركن والمقام ،
ويحى له سبعة عشر رجلاً يعطى كلَّ رجلٍ منهم حرفاً واحداً من حروف الاسم
الأعظم فيهرمون الجيوش ويملكون الأرض ، وزعم هؤلاء أن الذى قتله جندٌ

(١) تقدمت ترجمة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب ،
المعروف بالنفس الزكية (ص ٣١) وتقدمت ترجمة عيسى بن موسى (ص ٥٧)
(١٦ - الفرق بين الفرق)

المنصور بالمدينة إنما كان شيطاناً تمثل للناس بصورة محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن ، وهؤلاء يقال لهم « الحمدية » من الرافضة ؛ لانتظارهم محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن .

وكان جابر الجعفي^(١) على هذا المذهب ، وادعى وصية المغيرة بن سعيد إليه بذلك ، فلما مات جابر ادعى بكر الأعرور الهجري القتات وصية جابر إليه ، وزعم أنه لا يموت ، وأكل بذلك أموال المغيرة على وجه السخرية منهم ، فلما مات بكر علموا أنه كان كاذباً في دعواه فلعنوه .

قال عبد القاهر : كيف يُعدُّ في فرق الإسلام قومٌ شَبَّهوا معبودهم بحروف الهجاء ، وأدعوا نبوة زعيمهم ؟ لو كان هؤلاء من الأمة لصحَّ قول من يزعم أن القائلين بنبوة مسيامة^(٢) وطلحة كانوا من الأمة .

ويقال للمغيرة : أنكرتم قتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ، وزعمتم أن المقتول كان شيطاناً تصوّر في صورته ، فبم تنفصلون عن من يزعم أن الحسين^(٣) بن علي وأصحابه لم يقتلوا بكر بلاء ، بل غابوا ، وقتل شياطين تصوّروا بصورتهم ، فانتظروا حسيناً فإنه أعلى رتبة من ابن أخيه محمد بن عبد الله ابن الحسن بن الحسن ، وانتظروا علياً ، ولا تصدّقوا بقتله كما انظرته السبئية ؛ فإن علياً أجل من بنيه ، وهذا مالا انفصال لهم عنه .

(١) تقدمت ترجمة جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث ، الجعفي (ص ٥٩)

(٢) تقدمت ترجمة مسيامة كذاب اليمامة ، و ترجمة طلحة بن خويلد الأسدي

(ص ١٥)

(٣) تقدمت كلمة موجزة عن السبطين الكريمين أبي محمد الحسن وأبي عبد الله

الحسين ابني أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ص ٣٠)

الفصل الرابع

من هذا الباب

في ذكر الحربية ، وبيان خروجهم عن فرق الأمة^(١) .

١٢٥ — هؤلاء أتباع عبد الله بن عمرو بن حرب الكندي^(٢) ، وكان على دين البينانية في دعواها أن روح الإله تناسخت في الأنبياء والأئمة ، إلى أن انتهت إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية^(٣) . ثم زعمت الحربية أن تلك الروح انتقلت من عبد الله بن محمد بن الحنفية إلى عبد الله بن عمرو بن حرب ، وادّعت الحربية في زعيمها عبد الله بن عمرو بن حرب مثل دعوى البينانية في بيان بن سمان ، وكلتا الفرقتين كافرة بربها ، وليست من فرق الإسلام ، كما أن سائر الحلولية خارجة عن فرق الإسلام .

الفصل الخامس

من هذا الباب

في ذكر المنصورية ، وبيان خروجها عن جملة فرق الإسلام^(٤)

١٢٦ — هؤلاء أتباع أبي منصور العجلي^(٥) الذي زعم أن الإمامة دارت

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١/ ٦٨ و ٩٤ بتحقيقنا -

والتبصير ص ٧٣ - والحوار العيني ص ١٦٠ .

(٢) عبد الله بن عمرو بن حرب ، الكندي ، كان أول أمره على دين البينانية أتباع بيان بن سمان النهدي في الحلول ، ثم زعم أن روح الإله انتقلت من أبي هاشم ابن محمد بن الحنفية إلى عبد الله بن حرب هذا ، لعنه الله ، وانظر ص ٤١ السابقة .

(٣) تقدمت ترجمة أبي هاشم عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب (ص ٤٠)

(٤) انظر في شأن هذه الفرقة : الملل والنحل : ١ / ١٧٨ - و فرق الشيعة

ص ٣٤ - ومقالات الإسلاميين : ١ / ٧٤ - والتبصير ص ٧٣ .

(٥) أبو منصور العجلي : رجل من عبد القيس ، كان يسكن الكوفة وله فيها =

في أولاد علي، حتى انتهت إلى أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي المعروف^(١) بالباقر، وادّعى هذا العجلى أنه خليفة الباقر، ثم أُلْحِدَ في دَعْوَاهُ فزعم أنه عُرِجَ به إلى السماء، وأن الله تعالى مسح بيده على رأسه، وقال له: يَا بُنَيَّ بَلِّغْ عَنِّي، ثم أنزله إلى الأرض، وزعم أنه الكسِفُ الساقط من السماء^(٢) المذكور في قوله ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾^(٣).

== دار، وكان أميا لا يقرأ، ونشأ بالبادية، فلما مات أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ادعى أبو منصور هذا أن أبا جعفر فوض إليه أمره، وجعله وصيه من بعده، ثم تجاوز ذلك فادعى لنفسه أنه نبي ورسول، وأن جبريل يأتيه بالوحي من عند الله، وزعم أن الله تعالى أرسل محمدا صلى الله عليه وسلم بالتنزيل، وأرسله هو بالتأويل، واستمرت فترة هذا الضال المخرق حتى وقف على عوراته يوسف بن عمر الثقفي التي تأتي ترجمته بعد (ص ٢٤٥) فلما وقف على ذلك أخذه وصلبه، ثم قام من بعده ابنه الحسين بن أبي منصور فتنبا وادعى مرتبة أبيه، فأخذ وأتى به إلى المهدي العباسي فأقر أمامه بما نسب إليه فقتله وصلبه وأخذ منه مالا عظيما، وطلب أصحابه فقتل منهم جماعة وصلبهم.

(١) هو أبو جعفر: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الملقب بالباقر، روى عن أبيه وعن جابر بن عبد الله وأبي سعيد وابن عمر وعبد الله بن جعفر، ولد في سنة ٥٦، وكان في عصره سيد بني هاشم، وإنما لقبوه بالباقر من قولهم «بقر العلم» إذا علم أصله وخفيه، وقد عدّه النسائي وغيره في فقهاء التابعين بالمدينة، ومات في سنة ١١٤، ويقال: في سنة ١١٧ (تذكرة الحفاظ ص ١٢٤ - المعارف ص ٢١٥ - ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٢٠).

(٢) الذي ذكره الشهرستاني في الملل والنحل أن العجلى كان يقول: إن الكسف هو علي بن أبي طالب أو هو الله، قل «زعم العجلى أن عليا هو الكسف الساقط من السماء، وربما قال: الكسف الساقط من السماء هو الله عز وجل» ولكن الأشعري ذكر مثل ما ذكره المؤلف هنا، قال «وأن أبا منصور قال: آل محمد هم السماء، والشيعه هم الأرض، وأنه هو الكسف الساقط من بني هاشم» اهـ.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة الطور.

وكفرت هذه الطائفة بالقيامة والجنة والنار ، وتأولوا الجنة على نعيم الدنيا ، والنار على محن الناس في الدنيا ، واستحلوا - مع هذه الضلالة - خنق مخالفهم واستمرت فتنتهم على عادتهم إلى أن وقف يوسف^(١) بن عمر الثقفي وإلى العراق في زمانه على عوَرَات المنصورية ، فأخذ أبا منصور العجلي وصلبه .
وهذه الفرقة أيضا غير معدودة في فرق الإسلام ؛ لكفرها بالقيامة والجنة والنار .

الفصل السادس

من هذا الباب

في ذكر الجناحية من الغلاة ، وبيان خروجها عن فرق الإسلام^(٢)
١٢٧ - هؤلاء أتباع عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب^(٣) .

(١) هو أبو يعقوب : يوسف بن عمر بن محمد بن أبي عقيل بن مسعود ، الثقفي ابن عم الحجاج بن يوسف الطاغية ، وكان يوسف هذا رجلا فصيحا جوادا ، وكان - مع ذلك - أحق ، سيء السيرة والخلق ، تياها ، معجبا بنفسه ، ولاء هشام بن عبد الملك بن مروان اليمن في سنة ١٠٦ ثم ولاء العراق في سنة ١٢٠ ولما ولي الخلافة يزيد بن الوليد حبس يوسف ، وبقي في الحبس إلى أن قتل في سنة ١٢٧ (وفيات الأعيان لابن خلدكان : الترجمة رقم ٨١٤ بتحقيقنا) وقد ورد ذكره في ص ٢٤٤ السابقة .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٣ - ومقالات الإسلاميين : ١/٦٧ بتحقيقنا - والمواقف ٣٨٦/٨ - واعتقادات فرق المسلمين للرازي ص ٥٩ - ثم انظر الفخرى ص ١٦٢) وتسمية هذه الفرقة بالجناحية - بفتح الجيم والنون - نسبة إلى الجناح الذي يطير به الطائر ، وذلك لأن جعفر بن أبي طالب جد عبد الله بن معاوية الذي ينسبون أنفسهم إليه كان يلقب « ذا الجناحين » وكان يقال له « جعفر الطيار » .

(٣) هو عبد الله بن معاوية بن جعفر الطيار بن أبي طالب بن عبد المطلب بن =

وكان سبب اتّباعهم له أن المغيرة الذين تبرّؤوا من المغيرة بن سعيد - بعد قتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي - خرجوا من الكوفة إلى المدينة يطلبون إماماً ، فلقّاهم عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ، فدعاهم إلى نفسه ، وزعم أنه هو الإمام بعد علي وأولاده من صُلْبِهِ ، فبايعوه على إمامته ، ورجعوا إلى الكوفة ، وحَكَّوا لأتباعهم أن عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر زعم أنه ربٌّ ، وأن روح الإله كانت في آدم ، ثم في شيث ، ثم دارت [في الأنبياء والأئمة إلى أن انتهت إلى علي ، ثم دارت في أولاده الثلاثة ، ثم صارت إلى عبد الله بن معاوية ، وزعموا أنه قال لهم : إن العلم يَنْدُبُ في قلبه كما تَنْدُبُ الكمأة والعشب .

وكفرت هذه الطائفة بالجنة والنار ، واستحلوا الخمر والميتة والزنى واللواط وسائر المحرمات ، وأسقطوا وجوب العبادات ، وتأولوا العبادات على أنها كُنَايَات عن تجبُّ موالاتهم من أهل بيت علي ، وقالوا في المحرمات المذكورة في القرآن إنها كُنَايَات عن قوم يجب بُغْضُهُمْ كأبي بكر وعمر وطلحة والزبير وعائشة . وقد ذكر ابن قتيبة في كتاب « المعارف » أن عبد الله بن معاوية هذا ظَهَرَ بناحيته فارس وأصفهان في جنده ، فبعث أبو مُسْلِم الخراساني إليه جيشاً كثيفاً فقتلوه ، وأنكر أتباعه قتله ، وزعموا أنه - ي .

= هاشم ، كان قد خرج على الأمويين بالكوفة في عهد مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية ، واجتمع حوله خلائق ، فبرز إليهم يومئذ أمير الكوفة ، فقاتلهم ، ثم طلبوا الأمان لأنفسهم ولعبد الله ، فأعطاهموه ، فتوجه عبد الله إلى المدائن ، وعبر دجلة ، وغلب على حلوان وما يقاربها ، ثم توجه إلى بلاد العجم فغلب على همدان والري وأصفهان ، وبقي على ذلك مدة ، وكان أبو مسلم الخراساني داعية العباسيين قد قويت شوكته وظهر أمره ، فسار إلى عبد الله بن معاوية وشيعته ، فقتله ، ثم أظهر الدعوة العباسية (الفخرى ١٦٢ - وانظر المعارف ٤١٨) .

ويقال لهذه الطائفة : إن لم يكن لنا جنة ولا نار ولا ثواب ولا عقاب فليس على مخالفكم خوف من قتلكم وسبى نساءكم .

الفصل السابع

من هذا الباب

[في ذكر الخطابية : أتباع أبي الخطاب الأسدي ^(١)]

١٢٨ — وهم يقولون : إن الإمامة كانت في أولاد علي ، إلى أن انتهت إلى جعفر الصادق ، ويزعمون أن الأئمة كانوا آلهة ، وكان أبو الخطاب يزعم أولاً أن الأئمة أنبياء ، ثم زعم أنهم آلهة ، وأن أولاد الحسن والحسين كانوا أبناء الله وأحباءه . وكان يقول : إن جعفرًا إله ، فلما بلغ ذلك جعفرًا لعنه وطرده .

وكان أبو الخطاب يدعى بعد ذلك الإلهية لنفسه ، وزعم أتباعه أن جعفرًا إله ؛ غير أن أبا الخطاب أفضل منه وأفضل من علي .

والخطابية يَرَوْنَ شهادة الزور لموافقيهم على مخالفتهم ، ثم إن أبا الخطاب نصب خِيَمَةً في كُنَاسَةِ الكوفة ودعا فيها أتباعه إلى عبادة جعفر ، ثم خرج أبو الخطاب على والي الكوفة في أيام المنصور ، فبعث إليه المنصور بعيسى بن موسى في جيش كثيف ، فأسرَّوه فصُلب في كُنَاسَةِ الكوفة .

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٣ - ومقالات الإسلاميين : ١/ ٧٥ والملل والنحل : ١/ ١٧٩ والحدود العين ص ١٦٩ - ودائرة المعارف للبستاني : ١/ ٤٨٣ - وخطط المقرئ : ١/ ٣٥٢ - وأبو الخطاب الأسدي الذي تنسب إليه هذه الفرقة هو محمد بن أبي زينب ، ويكنى أيضًا أبا إسماعيل ، وأبا الظبيان ، وكان مولى لبني أسد ، وقد كان يقول : إن لكل شيء من العبادات باطنًا ، وقد ظل على ضلاله ومخرقته حتى قتله عيسى بن موسى والي الكوفة من قبل العباسيين ، وكان ذلك في سنة ١٤٣ .

وأتباعه كانوا يقولون : ينبغي أن يكون في كل وقت إمامٌ ناطق ، وآخر ساكت ، والأئمة يكونون آلهة ، ويعرفون الغيب ، ويقولون : إن عليا كان في وقت النبي صامتا ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم ناطقا ، ثم صار علي بعده ناطقا . وهكذا يقولون في الأئمة ، إلى أن انتهى الأمر إلى جعفر ، وكان أبو الخطاب في وقته إماما صامتا ، وصار بعده ناطقا .

وأتباع أبي الخطاب افترقوا بعد صلّبه خمسَ فرقٍ كلُّهم يزعمون أن الأئمة آلهة ، وأنهم يعلمون الغيب وما هو كائن قبل أن يكون . وكلهم كفار مارقون من دين الإسلام .

(١) فالفرقة الأولى منهم المعمرية^(١) ، وهم يقولون : إن الإمام بعد أبي الخطاب رجل اسمه معمر ، وكانوا يعبدونه كما يعبدون أبا الخطاب ، وكانوا يزعمون أن الدنيا لا تنفنى ، وأن الجنة هي التي تصيب الناس من خير ونعمه وعافية ، وأن النار هي التي تصيب الناس من شر ومشقة وبليّة ، واستحلوا المحرمات ، ودانوا بترك الفرائض ، وكانوا ينكرون القيامة ، ويقولون بتناسخ الأرواح .

(٢) الفرقة الثانية البزيعية : وهم أتباع بزيع^(٢) ، وكان يزعم أن جعفراً كان

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ٧٧ - والملل والنحل

١ / ١٨٠ - والتبصير ص ٧٤ ، وقال الأشعري « ويقال : إنهم يسمون اليعمرية »

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين ١ / ٧٧ - والملل والنحل

١ / ١٨٠ - والتبصير ص ٧٤ - وخطط المقرئ : ٢ / ٣٥٢ بولاق ، وقد وقع

في هذه المراجع كلها إلا التبصير « بزيع » بياء موحدة ثم زاي وآخره غين معجمة ، ووقع في التبصير وحده « أتباع أبي ربيع » بزيادة لفظ « أبي » ثم الكلمة بعده براء مهملة ثم باء مكسورة وآخره عين مهملة . وأغلب الظن أنه سهو أو تحريف من النساخ .

إلهها ، ولم يكن جعفر ذلك الذى يراه الناس ، بلى كان يظهر [للناس بتلك الصورة .

وزعموا أيضاً أن كل مؤمن يُوحى إليه ، وتأولوا على ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾^(١) أى بِوَحْيٍ منه إليه ، واستدلوا أيضاً بقوله : ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْخَوَارِيِّينَ ﴾^(٢) وادعوا فى أنفسهم أنهم هم الخواريون ، وذكروا قول الله تعالى : ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾^(٣) وقالوا : إذا جاز الوَحْيُ إلى النحل فالوَحْيُ إلينا أولى بالجواز .

وزعموا أيضاً أن فيهم مَنْ هو أفضل من جبريل ، وميكائيل ، ومحمد . وزعموا أيضاً أنهم لا يموتون ، وأن الواحد منهم إذا بلغ النهاية فى دينه رُفِعَ إلى الملكوت .

وزعموا أنهم يَرَوْنَ المرفوعين منهم غدوة وعشية .

(٣) والفرقة الثالثة منهم : العميرية أتباع عمير بن بيان العجلي^(٤) قالوا بتكذيب الذين قالوا منهم إنهم لا يموتون ، وقالوا : إنا نموت ، ولكن لا يزال خَلَفٌ منا فى الأرض أئمة أنبياء ، وعبدوا جعفرًا ، وسموه ربًّا .

(٤) والفرقة الرابعة منهم : المفضلية لانتسابهم إلى رجل كان يقال له مفضل

(١) من الآية ١٤٥ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ١١١ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٦٨ من سورة النحل .

(٤) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٤ ، وقد سماها العمروية ، وأنها تنسب إلى عمرو بن بيان العجلي - ومقالات الإسلاميين : ١ / ٧٨ - والملل والنحل

الصيرفي^(١) قالوا بِإِلَهِيَّةِ جَعْفَرٍ دُونَ نَبُونِهِ ، وَتَبَرُّوا مِنْ أَبِي الْخَطَّابِ لِبَرَاءَةِ جَعْفَرٍ مِنْهُ .

(٥) والفرقة الخامسة منهم : الْخَطَّابِيَّةُ الْمَطْلُوقَةُ^(٢) ، ثَبَتَتْ عَلَى مَوَالَاةِ أَبِي الْخَطَّابِ فِي دَعَاوِيهِ كُلِّهَا ، وَأَنْكَرَتْ إِمَامَةَ مَنْ بَعْدَهُ .

قال عبد القاهر : إِنْ الْبَاطِنِيَّةُ وَالْمَنْصُورِيَّةُ وَالْجَنْفَاحِيَّةُ وَالْخَطَّابِيَّةُ قَدْ أَكْفَرُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَأَكْثَرَ الصَّحَابَةِ بِإِخْرَاجِهِمْ عَلِيًّا مِنَ الْإِمَامَةِ فِي عَصَرِهِمْ ، وَهُمْ قَدْ أَخْرَجُوا الْإِمَامَةَ عَنْ أَوْلَادِ عَلِيٍّ فِي أَعْصَارِ زَعَمَائِهِمْ ، فَيُقَالُ لَهُمْ : إِذَا كَانَ عَلِيٌّ فِي وَقْتِهِ أَوَّلِيَّ الْإِمَامَةِ مِنْ سَائِرِ الصَّحَابَةِ ، فَهَلَا كَانَ أَوْلَادُهُ أَوْلَى بِهَا مِنْ زَعَمَائِهِمْ فِي أَعْصَارِهِمْ ، وَلَيْسَ الْعَجَبُ مِنْ هَؤُلَاءِ الضَّالِّينَ ، وَإِنَّمَا الْعَجَبُ مِنْ مَنْ عُلُوِّيَّةً قَبِلُوا هَؤُلَاءَ مَعَ اسْتِبْدَادِهِمْ دُونَهُمْ بِالْإِمَامَةِ .

الفصل الثامن

من هذا الباب

فِي ذِكْرِ الْغُرَابِيَّةِ ، وَالْمُقَوَّضَةِ ، وَالذَّمِّيَّةِ ، وَبَيَانِ خُرُوجِهِمْ عَنْ فِرْقِ الْأُمَّةِ

١٢٩ — الْغُرَابِيَّةُ^(٣) : قَوْمٌ زَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرْسَلَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى عَلِيٍّ ، فَغَلِطَ فِي طَرِيقِهِ فَذَهَبَ إِلَى مُحَمَّدٍ ، لِأَنَّهُ كَانَ يَشْبِهُهُ ، وَقَالُوا : كَانَ أَشْبَهَ بِهِ مِنَ الْغُرَابِ بِالْغُرَابِ ، وَالذُّبَابِ بِالذُّبَابِ ، وَزَعَمُوا أَنَّ عَلِيًّا كَانَ الرَّسُولَ وَأَوْلَادَهُ بَعْدَهُ هُمُ الرُّسُلُ . وَهَذِهِ الْفِرْقَةُ تَقُولُ لِاتَّبَاعِهَا الْعُنُوتُ صَاحِبُ الرِّيشِ ، يَعْنُونَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٤ — والمقالات : ٧٨/١ — والمملوك والنحل : ١٨١/١ .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٤ .

(٣) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٤ .

وَكُفِّرُ هَذِهِ الْفِرْقَةَ أَكْثَرُ مِنْ كُفْرِ الْيَهُودِ الَّذِينَ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ يَأْتِيكَ بِالْوَحْيِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ؟ فَقَالَ : جَبْرِيلُ ، فَقَالُوا : إِنَّا لَا نَحِبُ جَبْرِيلَ ، لِأَنَّهُ يَنْزِلُ بِالْعَذَابِ ، وَقَالُوا : لَوْ أَتَاكَ بِالْوَحْيِ مِيكَائِيلُ الَّذِي لَا يَنْزِلُ إِلَّا بِالرَّحْمَةِ لَأَمْنَّا بِكَ ، فَالْيَهُودَ - مَعَ كُفْرِهِمْ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمَعَ عَدَاوَتِهِمْ لَجَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَا يَلْعَنُونَ جَبْرِيلَ ، وَإِنَّمَا يَزْعُمُونَ أَنَّهُ مِنْ مَلَائِكَةِ الْعَذَابِ دُونَ الرَّحْمَةِ ، وَالْغُرَابِيَّةِ مِنَ الرَّافِضَةِ يَلْعَنُونَ جَبْرِيلَ وَمُحَمَّدًا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾^(١) وفي هذا تحقيق اسم الكافر لمبغض بعض الملائكة ، وَلَا يَجُوزُ إِدْخَالُ مَنْ سَمَّاهُمُ اللَّهُ كَافِرِينَ فِي جُمْلَةِ فِرْقِ الْمَسَامِينِ .

وَأَمَّا الْمَفُوضَةُ مِنَ الرَّافِضَةِ^(٢) : فَقَوْمٌ زَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ مُحَمَّدًا ، ثُمَّ فَوَّضَ إِلَيْهِ خَلْقَ الْعَالَمِ وَتَدْيِيرَهُ ، فَهُوَ الَّذِي خَلَقَ الْعَالَمَ دُونَ اللَّهِ تَعَالَى ، ثُمَّ فَوَّضَ مُحَمَّدٌ تَدْيِيرَ الْعَالَمِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فَهُوَ الْمُدَبِّرُ الثَّانِي .

وهذه الفرقة شرٌّ من المجوس الذين زعموا أن الإله خلق الشيطان ، ثم إن الشيطان خلق الشرور ، وشر من النصاري الذين سمّوا عيسى عليه السلام مدبراً ثانياً ، فمن عدَّ مفوضة الرافضة من فرق الإسلام فهو بمنزلة من عدَّ المجوس والنصارى من فرق الإسلام :

وَأَمَّا الذَّمِّيَّةُ مِنْهُمْ^(٣) : فَقَوْمٌ زَعَمُوا أَنَّ عَلِيًّا هُوَ اللَّهُ ، وَشَتَمُوا مُحَمَّدًا ، وَزَعَمُوا أَنَّ عَلِيًّا بَعَثَهُ لِيُنْبِئَ عَنْهُ فَأُدْعِيَ الْأَمْرُ لِنَفْسِهِ .
وهذه خارجة عن فرق الإسلام لكفرها بنبوة محمد من الله تعالى .

(١) الآية ٩٨ من سورة البقرة .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٥ .

(٣) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٥ .

الفصل التاسع

من هذا الباب

في ذكر الشريعة والنميرية من الرافضة

١٣٠ - الشريعة أتباع رجل كان يعرف بالشريعي^(١) ، وهو زعم أن الله تعالى حلّ في خمسة أشخاص - وهم: النبي، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين - وزعموا أن هؤلاء الخمسة آلهة ، ولها أصداد خمسة ، واختلفوا في أصدادها ؛ فمنهم من زعم أنها محمودة لأنه لا يُعرف فضل الأشخاص التي فيها الإله إلا بأصدادها ، ومنهم من زعم أن الأصداد مذمومة ، وحكى عن الشريعي أنه ادعى يوماً أن الإله حلّ فيه .

وكان بعده من أتباعه رجل يعرف^(٢) بالنميري ، حكى عنه أنه ادعى في نفسه أن الله تعالى حلّ فيه .

* * *

فهذه ثمان فرق من الروافض الغلاة خارجة عن جميع فرق الإسلام لإثباتهم إلهاً غير الله .

ومن أعجب الأشياء أن الخطائية زعمت أن جعفرًا الصادق قد أودعهم جلدًا فيه علم كل ما يحتاجون إليه من الغيب ، وسمّوا ذلك الجلد : « جفراً » وزعموا أنه لا يقرأ ما فيه إلا مَنْ كان منهم ، وقد ذكر ذلك هارون بن سعد العجلي^(٣) في شعره ، فقال :

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ٨٢ - والتبصير ص ٧٥ - وانظر ص ٢٥٥ الآتية .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٥ - ومقالات الإسلاميين : ١ / ٨٤ .

(٣) وقع في أصول هذا الكتاب « هارون بن سعيد العجلي » وهو خطأ صوابه « هارون بن سعد العجلي » كما أثبتناه موافقاً لما في التبصير ص ٧٥ وتهذيب =

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الرَّاغِبِينَ تَفَرَّقُوا
 فَطَائِفَةٌ قَالُوا : إِلَهٌ ، وَمِنْهُمْ
 وَمِنْ عَجَبٍ لَمْ أَقْضِهِ جَلْدَ جَعْفَرٍ
 [فَإِنْ كَانَ يَرْضَى مَا يَقُولُونَ جَعْفَرٌ
 بَرُّتُ إِلَى الرَّحْمَانِ مِنْ كُلِّ رَافِضٍ
 إِذَا كَفَّ أَهْلُ الْحَقِّ عَنْ بِدْعَةٍ مَضَى
 وَلَوْ قِيلَ إِنَّ الْفِيلَ ضَبُّ لَصَدَّقُوا
 وَأَخْلَفَ مِنْ بَوْلِ الْبَعِيرِ فَإِنَّهُ
 فِيهَا قُبْحٌ أَقْوَامٍ رَمَوْهُ بِفَرِيَةٍ
 وَكُلُّهُمْ فِي جَعْفَرٍ قَالَ مُنْكَرًا
 طَوَائِفُ سَمَّيْتَهُ النَّبِيَّ الْمُطَهَّرَا
 بَرُّتُ إِلَى الرَّحْمَانِ مَنْ تَجَعَّفَرَا
 فَإِنِّي إِلَى رَبِّي أَفَارِقُ جَعْفَرَا]
 بِصِيرِ بَابِ الْكُفْرِ فِي الدِّينِ أَعْوَرَا
 عَائِيهَا ، وَإِنْ يَمْضُوا إِلَى الْحَقِّ قَصَّرَا
 وَلَوْ قِيلَ زَنْجِيٌّ تَحَوَّلَ أَحْمَرَا
 إِذَا هُوَ لِلْأَقْبَالِ وَجْهٌ أَذْبَرَا
 كَمَا قَالَ فِي عَيْسَى الْفَرِيِّ مَنْ تَنْصَرَا

* * *

== التهذيب ١١ / ٦ - قال الحافظ «هارون بن سعد العجلي ، ويقال: الجعفي الكوفي الأعور . روى عن أبي حازم الأشجعي وأبي إسحاق السبيعي وأبي الضحى والأعمش وغيرهم ، وعنه شعبة والثوري وشريك وقيس بن الربيع والحسن بن حسين وعبد الرحيم بن هارون الغساني وآخرون . قال أحمد : روى عنه الناس وهو صالح . وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ليس به بأس ، وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : لا بأس به ، وقال : كان خرج مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن فلما هرب إبراهيم هرب إلى واسط فكتب عنه بها ، وذكره ابن حبان في الثقات ، قلت : وذكره أيضا في الضعفاء ، فقال : كان غالبا في الرفض ، لا تحل الرواية عنه بحال ، وقال الدوري عن ابن معين : كان من غلاة الشيعة ، وقال الساجي : كان يغلو في الرفض ، وحكى أبو العرب الصقلي عن ابن قتيبة أنه أنشد له شعرا يدل على نزوعه عن الرفض » اهـ كلام الحافظ ، ولعل الشعر الذي ذكر أن ابن قتيبة أنشده هو الشعر الذي رواه المؤلف هنا .

الفصل العاشر

من هذا الباب

في ذكر أصناف الحُلُولية ، وبيان خروجها عن فِرَقِ الإسلام

١٣١ — الحُلُولية في الجملة عَشْرُ فِرَقٍ كُلُّهَا كانت في دولة الإسلام ، وغرضُ جميعها القصد إلى إفساد القول بتوحيد الصانع . وتفصيلُ فرقها في الآكثر يرجع إلى غَلَاة الروافض . وذلك أن السَّبْئِيَّةَ والبيمانية والجناحية والخطابية والنيرية ^(١) منهم بأجمعها حُلُولية ، وظهر بعدهم المُتَنَعِّية بما وراء نهر جَيْحُون ، وظهر قوم بِمَرَوَ يقال لهم رزامية ، وقوم يقال لهم بركوكية ، وظهر بعدهم قوم من الحُلُولية يقال لهم حلمانية ، وقوم يقال لهم حَلَّاجِيَّةَ ينسبون إلى الحُسَيْن بن مَنصُور المعروف ^(٢) بالحَلَّاج ، وقوم يقال لهم العذافرة ينسبون إلى ابن أبي العذافر، وتبع هؤلاء الحُلُولية قومٌ من الخرمية شاركوهم في استباحة الحرمات وإسقاط

(١) سبق قريباً ذكر هذه الفرق ، ودللتك على مراجعتها ، وسيذكر المؤلف بعد هذا الإجمال وجه عدها في فرق الحُلُولية ، بعد أن قدم وجه اعتبارها من غَلَاة الشيعة ،

(٢) هو أبو المغيث ، الحسين بن منصور ، الحلاج ، الزاهد المشهور ، أصله من البيضاء إحدى بلاد فارس ، ونشأ بواسط والعراق ، وصحب أبا القاسم الجنيد ، والناس في أمره مختلفون ، فمنهم من يبالغ في تعظيمه ، ومنهم من يكفره ، وقد كتب عنه أبو حامد الغزالي في مشكاة الأنوار فصلاً طويلاً اعتذر فيه عن الألفاظ التي ينبو عنها السمع وكانت تصدر عنه ، وأولها ، وحملها على محامل حسنة ، وفي سنة ٣٠٩ أمر المقتدر العباسي بضربه ألف سوط ، فإن مات منها وإلا ضربت عنقه ، فأخرجوه عند باب الطاق ، واجتمع خلق كثير من العامة ، وضربه الجلاذ ألف سوط ، ثم قطع أطرافه الأربعة ، ثم جز رأسه ، وأحرق جثته فلماصارت رماداً ألقاه في دجلة =

المفروضات ، ونحن نذكر نَحَلَّتْهُمْ على الاختصار .
 أما السبب^(١) فإنما دخلت في جملة الحلولية لقولها بأن علياً صار إلهاً بحلول
 روح الإله فيه .

وكذلك البيانية زعمت أن روح الإله دارت في الأنبياء والأئمة حتى انتهت
 إلى علي ، ثم دارت إلى محمد بن الحنفية ، ثم صارت إلى ابنه أبي هاشم ، ثم حلت
 بعده في بيان بن سمان ، وادعوا بذلك إلهية بيان بن سمان .
 وكذلك الجناحية منهم حلولية لدعواها ، أن روح الإله دارت في علي وأولاده ،
 ثم صارت إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ، فكفرت بدعواها حلول
 روح الإله في زعيمها ، وكفرت مع ذلك بالقيامة والجنة والنار .
 والخطابية كلها حلولية ، لدعواها حلول روح الإله في جعفر الصادق ، وبعده
 في أبي الخطاب الأسدي ، فهذه الطائفة كافرة من هذه الجهة ، ومن جهة دعواها
 أن الحسن والحسين وأولادهما أبناء الله وأحبّاءه ، ومن ادعى منهم في نفسه أنه
 من أبناء الله فهو أكفر من سائر الخطابية .

والشريعة والنميرية^(٢) منهم حلولية ، لدعواها أن روح الإله حلت في خمسة

= ونصب الرأس ببغداد على الجسر ، وقد ذكره أبو المعالي عبد الملك بن محمد الجويني
 المعروف بإمام الحرمين في كتابه « الشامل » وذكر أنه كان يعمل على قلب الدولة
 وإفساد المملكة (وفيات الأعيان : الترجمة رقم ١٨١ بتحقيقنا) ثم انظر (العبر :
 ٢ / ١٣٨ - ١٤٤ والطبقات الكبرى للشيخ الشعراي : ١ / ١٢٦) وانظر
 ص ٢٦٠ الآتية .

(١) تقدم ذكر هذه الفرقة وبيان مقالاتها وذلك في فرق الغلاة من الشيعة وفي
 فرق المشبهة من أصناف شتى (ص ٢٢٥) ثم في فصل خاص من فصول الباب الرابع
 لمبين خروجها عن ملة الإسلام (ص ٢٣٣) .
 (٢) تقدم ذكر هاتين الفرقتين قريبا (ص ٢٥٢ وما بعدها) .

أشخاص : النبي ، وعلى ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين ؛ ولدعواها أن هؤلاء
الأشخاص الخمسة آلهة .

وأما الرّزّاميّة^(١) : فقوم بمرّو أفرطوا^(٢) في مؤالاة أبي مُسلم صاحب دولة
بنى^(٣) العباس ، وساقوا الإمامة من أبي هاشم^(٤) إليه ، ثم ساقوها من محمد بن
على إلى أخيه عبد الله بن على السفاح ، ثم زعموا أن الإمامة بعد السفاح صارت

(١) انظر في شأن هذه الفرقة (الرزّامية) : مقالات الإسلاميين : ١ / ٩٤ -
والملل والنحل : ١ / ١٥٣ - والتبصير ص ٧٦ .

(٢) لم يزد الأشعري في تسمية صاحب هذه الفرقة عن قوله « أصحاب رجل
يقال له رزام » وقال الشهرستاني « أتباع رزام بن رزم » وسكت الإسفرائيني عن
تسميته بته كما سكت المؤلف .

(٣) أبو مسلم : هو عبد الرحمن بن مسلم ، وقيل : عثمان ، الخراساني ، القائم
بالدعوة إلى العباسيين ، ويقال : هو إبراهيم بن يسار بن سدوس ، من ولد بزرجمر
ابن البختكان ، الفارسي ، يقال : إن إبراهيم الإمام قال له : غير اسمك فما يتم لنا
هذا الأمر حتى تغير اسمك ، فسمى نفسه عبد الرحمن ، وقد بذل الجهد في إقامة
دولة بني العباس ، فلما توطدت أركانها وأقيمت دعائمها قتله أبو جعفر المنصور في
شعبان من سنة ١٣٧ ، ويقال : سنة ١٣٦ ، ويقال : من سنة ١٤٠ (الترجمة
رقم ٣٤٥ من وفيات الأعيان لابن خلكان) .

(٤) في هذه العبارة نقص أحدث فيها اضطرابا ، وقد وقعت على وجه الصواب
في التبصير وفي الملل والنحل ، وهي هكذا « وقالوا : إن الإمامة انتقلت من
أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية إلى محمد بن عبد الله بن العباس بوصية من
أبي هاشم ، ثم انتقلت من محمد إلى ابنه إبراهيم ثم من إبراهيم إلى عبد الله الذي
كان يدعى أبا العباس السفاح ، ومنه إلى أبي مسلم » هـ من التبصير ، وقال الشهرستاني
فزاد في الانتقال خطوة « ساقوا الإمامة من على إلى ابنه محمد ثم إلى ابنه أبي هاشم
ثم منه إلى على بن عبد الله بن العباس بالوصية ، ثم إلى محمد بن على ، وأوصى محمد
إلى ابنه إبراهيم الإمام ، وهو صاحب أبي مسلم الذي دعا إليه وقال بإمامته » اهـ .

إلى أبي مسلم ، وأقرؤا - مع ذلك - بقتل أبي مسلم وموته ، إلا فرقة منهم يقال لهم « أبو مسلمية »^(١) « أفرطوا في أبي مسلم غاية الإفراط ، وزعموا أنه صار إلهاً بحلول روح الإله فيه ، وزعموا أن أبا مسلم خير من جبريل وميكائيل وسائر الملائكة . وزعموا أيضاً أن أبا مسلم حي لم يمت ، وهم على انتظاره ، وهؤلاء بمرؤ وهرة يعرفون بالبركوكية ، فإذا سئل هؤلاء عن الذي قتله المنصور قالوا : كان شيطاناً تصوّر للناس في صورة أبي مسلم .

وأما المقتنية : فهم المبيضة^(٢) بما وراء نهر جيحون ، وكان زعيمهم المعروف بالمقتنع رجلاً أعور قصاراً بمرؤ ، من أهل قرية يقال لها « كازه كيمن دات » وكان قد عرّف شيئاً من الهندسة والحيل والنيرجات ، وكان على دين الرزامية بمرؤ ، ثم ادعى لنفسه الإلهية ، واحتجب عن الناس ببرقع من حرير^(٣) ،

(١) انظر في شأن هذه الفرقة مقالات الإسلاميين : ١ / ٩٤ وقد جعل هاتين الفرقتين الرزامية والأبو مسلمية فرعين لفرقة سماها الراوندية ، وقد سمى الرازي متبوع هذه الفرقة أبا هريرة الراوندى (انظر اعتقادات فرق المسلمين ص ٦٣) -
(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : الملل والنحل : ١ / ١٥٤ - والتبصير ص ٧٦ - ويقول الذهبي في حوادث سنة ١٦١ (العبر : ١ / ٢٣٥) « فيها كان ظهور عطاء المقتنع الساحر الملعون الذى ادعى الربوبية بناحية مرو ، واستغوى خلائق لا يحصون ، وأرى الناس قمرًا ثانياً في السماء ، كان يرى إلى مسيرة شهرين » اه -
ويقول في حوادث سنة ١٦٣ (العبر : ١ / ٢٤٠) « فيها قتل المهدي جماعة من الزنادقة ، وصرف همته إلى تتبعهم ، وأتى يكتب من كتبهم فقطعت بحضرته بحلب . وفيها بالغ سعيد الجرشي في حصار عطاء المقتنع ، فلما أحس الملعون بالغلبة استعمل سما ، وسقى نساءه فأهلكهم الله ، ودخل المسلمون الحصن فقطعوا رأسه ووجهوا به إلى المهدي ، فوافاه بحلب ، وكان قد اتخذ وجهها من ذهب ، واستغوى الناس بالسحر ، وأطلع لهم قمرًا يرى من مسيرة شهرين » وانظر مع ذلك الترجمة رقم ٣٩٣ من وفيات الأعيان لابن خلكان .

(٣) قد سمعت في عبارة الذهبي أنه كان قد اتخذ وجهها من ذهب

واغترَّ به أهلُ جبل ابلق وقوم من الصغد ، ودامت فِتْنُهُ على المسلمين مقدار أربع عشرة سنة ، وعاوَنَه كفرة الأتراك الخَلِيجية على المسلمين للفارة عليهم ، وهزموا عساكر كثيرة من عساكر المسلمين في أيام المهديِّ بن المنصور ، وكان المقنَّع قد أباح لأتباعه المحرَّمات وحَرَّمَ عليهم القول بالتحريم ، وأسقط عنهم الصلاة والصيام وسائر العبادات ، وزعم لأتباعه أنه هو الإله ، وأنه كان قد تصوَّر مرة في صورة آدم ، ثم تصوَّر في وقتٍ آخر بصورة نوح ، وفي وقت آخر بصورة إبراهيم ، ثم تردَّد في صور الأنبياء إلى محمد ، ثم تصوَّر بعده في صورة علي ، وانتقل بعد ذلك في صور أولاده ، ثم تصوَّر بعد ذلك في صورة أبي مسلم ، ثم إنه زعم أنه في زمانه الذي كان قد تصوَّر بصورة هشام بن حكيم^(١) وكان اسمه هشام بن حكيم^(١) ، وقال : إني إنما أتنقَّل في الصور لأن عبادي لا يطيقون رؤيتي في صورتي التي أنا عليها ، ومن رآني احترق بنوري ، وكان له حصن عظيم وثيق بناحية كش ونخشب يقال له سِيام ، وكان عرض جدار سورها أكثر من مائة آجِرة ، ودونها خندق كبير ، وكان معه أهل الصغد والأتراك الخَلِيجية ، وجَهَّز المهديُّ إليهم صاحب جيشه مُعَاذ بن مسلم في سبعين ألفاً من المقاتلة ، وأتبعهم بسعيد بن عمرو الجرشي . ثم أفرد سعيداً بالقتال وبتدبير الحرب ، فقاتله سنين ، واتخذ سعيد من الحديد والخشب مائتي سُلَّم ليضعها على عرض خندق المقنَّع ليُعْبَر عليها رجاله ، واستدعى من مولتان الهند عشرة آلاف جلد جاموس وحشأها رَمْلاً وكبس بها خندق المقنَّع ، وقاتل جند المقنَّع من وراء خندقه ، فاستأمن منهم إليه ثلاثون ألفاً ، وقتل الباقون منهم ، وأحرق المقنَّع نفسه

(١) هكذا وقع هذا الاسم هنا ، ووقع في التبصير «هشام بن الحكم» وكلاهما يقول : إنه يعني نفسه ، وقد علمت أن اسمه عطاء . وقد سماه ابن خلكان «عطاء ابن حكيم» وعلى هذا يكون صواب الاسم هنا «عطاء بن حكيم» .

في تنور في حصنه قد أذاب فيه النحاس مع القطران حتى ذاب فيه ، وأفتتن به أصحابه بعد ذلك لما لم يجدوا له جثة ولا رماداً . وزعموا أنه صعد إلى السماء ، وأتباعه اليوم في جبال ابلق أكره أهلها ، ولهم في كل قرية من قرأهم مسجد لا يُصلّون فيه ، ولكن يكثر من مؤذنا يؤذن فيه . وهم يستحلون الميتة والخنزير ، وكل واحد منهم يستمتع بأمرأة غيره ، وإن ظفروا بمسلم لم يرّه المؤذن الذي في مسجدهم قتلوه وأخفّوه ، غير أنهم مقهورون بعامّة المسلمين في ناحيتهم ، والحمد لله على ذلك وأما الحلمانية من الحلوية^(٢) : فهم المنسوبون إلى أبي حلمان الدمشقي ، وكان أصله من فارس ، ومنشؤه حلب ، وأظهر بدعته بدمشق ، فنسب لذلك إليها ، وكان كفره من وجهين :

أحدهما : أنه كان يقول بحلول الإله في الأشخاص الحسنة ، وكان مع أصحابه إذا رأوا صورة حسنة سجدوا لها يوهمون أن الإله قد حلّ فيها .

والوجه الثاني من كفره : قوله بالإباحة ، ودعواه أن من عرف الإله على الوصف الذي يعتقده هو زال عنه الحظر والتحريم ، واستباح كل ما يستلذه ويشتهي .

قال عبد القاهر : رأيت بعض هؤلاء الحلمانية يستدلّ على جواز حلول الإله في الأجساد بقول الله تعالى للملائكة في آدم : ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴾^(٢) ، وكان يزعم أن الإله إنما أمر الملائكة بالسجود لآدم لأنه كان قد حلّ في آدم ، وإنما حلّه لأنه خلقه في أحسن تقويم ، ولهذا قال : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾^(٣) فقلت له : أخبرني عن

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٧ .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الحجر .

(٣) الآية ٤ من سورة التين .

الآية التي استدلت بها في أمر الله الملائكة بالسجود لآدم عليه السلام ، والآية الناطقة بأن الإنسان مخلوق في أحسن تقويم : هل أريد بهما جميع الناس على العموم أم أريد بهما إنسان بعينه ؟ فقال : ما الذى يلزمنى على كل واحد من القولين إن قلت به ؟ فقلت : إن قلت إن المراد بهما كل الناس على العموم لزمك أن تسجد لكل إنسان وإن كان قبيح الصورة لدعواك أن الإله حل في جميع الناس . وإن قلت إن المراد به إنسان بعينه وهو آدم عليه السلام دون غيره فلم تسجد لغيره من أصحاب الصور الحسنة ، ولم تسجد للفرس الرائع ، والشجرة المثمرة ، وذوات الصور الحسنة من الطيور والبهائم ؟ وربما كان الهب النار في صورة رائعة ، فإن استجزت السجود له فقد جمعت بين ضلالة الحلولية وضلالة عابدى النار ، وإذا لم تسجد للنار ولا للماء ولا للهواء ولا للسماء مع حسن صور هذه الأشياء في بعض الأحوال فلا تسجد للأشخاص الحسنة الصور .

وقلت له أيضا : إن الصور الحسنة في العالم كثيرة ، وليس بعضها بحلول الإله فيه أولى من بعض ، وإن زعمت أن الإله حال في جميع الصور الحسنة فهل ذلك الحلول على طريق قيام العَرَض بالجسم ، أو على طريق كون الجسم في مكانه ؟ ويستحيل حلول عرض واحد في محال كثيرة ، ويستحيل كون شيء واحد في أمكنة كثيرة ، وإذا استحال هذا استحال ما يؤدى إليه .

وأما الخلاجية . فمنسوبون إلى أبي المغيث الحسين بن منصور ^(١) المعروف بالخلّاج . وكان من أرض فارس من مدينة يقال لها البَيْضَاء ، وكان في بدء أمره مشغولا بكلام الصوفية ، وكانت عباراته حينئذٍ من الجنس الذى تسميه الصوفية الشَّطْح ، وهو الذى يحتمل معنيين أحدهما حسن محمود ، والآخر قبيح مذموم ،

(١) قد تقدمت قريبا ترجمة أبي المغيث الحسين بن منصور الخلّاج (ص ٢٥٤)

وكان يدعى أنواع العلوم ، على الخصوص والعموم ، واقتن به قوم من أهل بغداد وقوم من أهل طالقان خراسان .

وقد اختلف فيه المتكلمون والفقهاء والصوفية ، فأما المتكلمون فأكثرهم على تكفيره ، وعلى أنه كان على مذهب الحلولية ، وقبلة قوم من متكلمي السالمية بالبصرة ، ونسبوه إلى حقائق معاني الصوفية . وكان القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الأشعري^(١) رحمه الله نسبه إلى معاطاة الحيل والخاريق ، وذكر في كتابه الذي أبان فيه عجز المعتزلة عن تصحيح دلائل النبوة على أصولهم مخاريق الحلاج ووجوه حيله .

واختلف الفقهاء أيضا في شأن الحلاج ، فتوقف فيه أبو العباس بن سريج^(٢) لما استفتى في دمه ، وأفتى أبو بكر محمد بن داود بجواز قتله^(٣) .

(١) تقدمت ترجمة الإمام أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ص ١٣٣)

(٢) هو القاضي أبو العباس أحمد بن سريج البغدادى ، شيخ الشافعية في وقته ، وصاحب التصانيف ، وكان يلقب « الباز الأشهب » ولى قضاء شيراز ، وتوفى في جمادى الأولى من سنة ٣٠٦ وإذا تذكرت أن مقتل الحلاج كان في سنة ٣٠٩ علمت أن ذكر ابن سريج في الدين أفتوا في شأنه لا يستقيم ، والصواب أن الدين كانت لهم ضلع في قتل الحلاج : شيخ الصوفية أبو بكر الشبلى المتوفى في سنة ٣٣٤ ، والوزير على ابن عيسى الذى كان في وزارته كابن هيرة علما ودينا وعدلا ، ويقال : كان في الوزارة كعمر بن عبد العزيز في الخلفاء ، وتوفى سنة ٣٣٤ ، وربما كان كلام ابن سريج عن الحلاج حين قبض عليه أول مرة في سنة ٣٠١ ولم يتصل بحادث قتله .

(٣) من العجب أن المؤلف هنا والإسفرائينى في التبصير والذهبي في العبر (١٣٩/١) يذكر أن أبا بكر محمد بن داود الفقيه الظاهري قد أفتى بمقتل الحلاج مع أن وفاة أبي بكر بن داود في سنة ٢٩٧ أى قبل مقتل الحلاج باثني عشر عاما ، وأبو بكر هو محمد بن داود بن علي ، الفقيه الظاهري ، أحد أذكى زمانه وصاحب كتاب الزهرة ، تصدر للاشغال والفتوى ببغداد يعد إليه ، وكان يناظر أبا العباس بن سريج ، وله شعر رائع ، مات في سنة ٢٩٧ عن نيف وأربعين سنة .

واختلف فيه مشايخ الصوفية فبرىء منه عمرو بن عثمان المكي^(١) وأبو يعقوب الأقطع^(٢) وجماعة منهم . وقال عمرو بن عثمان : كنت أماشيته يوماً فقرأت شيئاً من القرآن ، فقال : يمكنني أن أقول مثل هذا . وروى أن الحلاج مر يوماً على الجنيد ، فقال له : أنا الحق ، فقال الجنيد : أنت بالحق أية خشبة تفسد . فتحقق فيه ما قال الجنيد لأنه صلب بعد ذلك . وقبله جماعة من الصوفية منهم : أبو العباس بن عطاء ببغداد^(٣) ، وأبو عبد الله بن خفيف^(٤) بفارس ، وأبو القاسم النصر آبادي^(٥) بنيسابور ، وفارس الدينوري^(٦) بنماحيته .

(١) هو أبو عبد الله عمرو بن عثمان المكي ، شيخ الصوفية ، وصاحب التصانيف في الطريق ، صاحب الخراز والجنيد ، وروى عن يونس بن عبد الأعلى وجماعة ، وتوفي في سنة ٢٩٧ (العبر : ١ / ١٠٧) ومنه يتبين أن كراهيته وتبرؤه من الحلاج لم يكن له صلة بمقتله ، بل كان ذلك قديماً قبل أن يؤخذ بفتيا العلماء المتصلة بمقتله .

(٢) هو أبو يعقوب : إسحاق بن محمد ، شيخ الصوفية ، صاحب الجنيد وغيره وجاور مدة ، وكان من كبار العارفين ، توفي في سنة ٣٣٠ (العبر : ١ / ٢٢١) .

(٣) هو أبو العباس : أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء ، الأزدي ، الزاهد ، أحد مشايخ الصوفية القانتين ، الموصوفين بالاجتهاد في العبادة ، قيل : كان ينام في اليوم واليلة ساعتين ، ويحتم القرآن كل يوم ، وقد توفي في ذي القعدة من سنة ٣٠٩ بالعراق (العبر : ١ / ١٤٤) .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن خفيف ، الشيرازي ، الزاهد ، شيخ إقليم فارس ، وصاحب الأحوال والمقامات ، مع التمسك بالكتاب والسنة ، توفي في ثالث رمضان سنة ٣٧١ عن خمس وتسعين سنة .

(٥) هو أبو القاسم : إبراهيم بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمويه ، النيسابوري ، النصر آبادي ، الزاهد ، الواعظ ، شيخ الصوفية وشيخ المحدثين أيضاً ، مات في مكة في شهر ذي الحجة من سنة ٣٦٧ .

(٦) هو فارس بن عيسى ، الصوفي ، من أصحاب الجنيد ، توفي في حدود

والذين نسبوه إلى السكر وإلى دين الحلولية حكوا عليه أنه قال: من هذب نفسه في الطاعة ، وصبر على الذات والشهوات ارتقى إلى مقام المقربين ، ثم لا يزال يصفو ويرتقى في درجات المصافاة حتى يصفو عن البشرية ، فإذا لم يَبْقَ فيه من البشرية حظّ حلّ فيه روح الإله الذي حلّ في عيسى بن مريم ، ولم يُرَدّ حينئذ شيئاً إلا كان كما أراد ، وكان جميع فعله فعل الله تعالى .

وزعموا أن الحلاج ادّعى لنفسه هذه الرتبة .

وذكر أنهم ظفروا بكتب له إلى أتباعه عنوانها : « من الهُو [الذي] هو رب الأرباب المتصور في كل صورة ، إلى عبده فلان » . فظفروا بكتب أتباعه إليه وفيها : « يا ذات الذات ، ومنتهى غاية الشهوات ، نشهد أنك المتصور في كل زمان يصـورة ، وفي زماننا هذا بصورة الحسين بن منصور ، ونحن نستجيرك ونرجو رحمتك يا علّام الغيوب » .

وذكروا أنه استمال ببغداد جماعة من حاشية الخليفة ومن حرمه حتى خاف الخليفة — وهو جعفر المقتدر بالله — معرّة فتنته ، فحبسه ، واستفتى الفقهاء في دمه ، واستروح إلى فتوى أبي بكر بن داود بإباحة دمه ، فقدم إلى حامد بن العباس بضربه ألف سوطٍ ، وبقطع يديه ورجليه وصلّبه بعد ذلك عند جسر بغداد ، ففعل به ذلك يوم الثلاثاء لست بقين من ذي القعدة سنة تسع وثلاثمائة ثم أنزل من جذعِهِ الذي صُلب عليه بعد ثلاث وأحرق وطرح رماده في الدجلة وزعم بعض المنسوبين إليه أنه حيّ لم يقتل ، وإنما قُتل من ألقى عليه شبهه والذين تولّوه من الصوفية زعموا أنه كُشِفَ له أحوال من الكرامة فأظهرها للناس ، فعوقب بتسليط منكري الكرامات عليه ، لتبقى حاله على التلبيس .

وزعم هؤلاء أن حقيقة التصوف حال ظاهرها تلبيس ، وباطنها تقديس ،

واستدلوا على تقديس باطن الحلاج بما روى أنه قال عند قطع يديه ورجليه :
حَسْبُ الْوَاحِدِ إِفْرَادُ الْوَاحِدِ ، وَبَأَنَّهُ سَمِلَ يَوْمًا عَنْ ذَنْبِهِ فَأَنْشَأَ يَقُولُ :

ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ لَا عَجْمَ فِيهَا وَمَعْجُومَانِ ، وَانْقَطَعَ الْكَلَامُ
وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى التَّوْحِيدِ .

أما العذافرة^(١) : فقومٌ ببغداد أتباع رجل ظهر ببغداد في أيام الراضى
ابن المقتدر^(٢) في سنة اثنتين وعشرين وثلثمائة ، وكان معروفًا بابن أبي العذافر^(٣) .
واسمه محمد بن على الشَّلمَغَانِي ، وادَّعى حلولَ روح الإله فيه ، وسمى نفسه روح
القدس ، ووضع لأتباعه كتابًا سماه « بالحاسة السادسة » وصرَّح فيه برفع
الشريعة ، وأباح اللواط ، وزعم أنه إيلاج الفاضل نوره في المفضول ، وأباح
أتباعه له حرمهم طمعًا في إيلاجه نوره فيهن ، وظفر الراضى بالله به وبجماعة من
أتباعه منهم الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب^(٤) وأبو عمران

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٩ .

(٢) هو أبو إسحاق : أحمد - ويقال محمد - بن المقتدر بالله جعفر ، ولد في سنة
٢٩٧ ، وأمه جارية رومية اسمها ظلوم ، وكان سمحًا كريمًا محبا للعلماء والأدباء ، إلا
أنه كان مقهورًا مع أمرائه ، ومات في شهر ربيع الأول من سنة ٣٢٩ وله إحدى
وثلاثون سنة ونصف سنة .

(٣) في التبصير « وهو أبو العذاقر » .

(٤) قل الحافظ الذهبي (العبر : ١٩٠/٢) « وفي سنة ٣٢٢ اشتهر محمد بن على
الشلمغاني ببغداد ، وشاع أنه يدعى الإلهية ، وأنه يحيي الموتى ، وكثر أتباعه ،
فأحضره الوزير ابن مقلة عند الراضى بالله ، فسمع كلامه ، وقال : إن لم تنزل العقوبة
بعد ثلاثة أيام - وأكثره تسعة أيام - وإلا فدمي حلال . وكان هذا الشقي قد أظهر
الرفض ، ثم قل بالتناسخ والحلول ، ومخرق على الجهال ، وأظهر شأنه الحسين بن
روح زعيم الرافضة ، فلما طلب هرب إلى الموصل . وغاب سنين ثم عاد ودعا إلى
إلهيته ، وتبعه فيما قيل - الحسين وزير المقتدر بن الوزير القاسم بن الوزير عبيد الله =

إبراهيم بن محمد بن أحمد بن المنجم^(١) ووجد كتبهما إليه يُخاطبانه فيها بالرب والمولى ، ويصفانه بالقدرة على ما يشاء ، وأقروا بذلك بحضرة الفقهاء ، ومنهم أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج ، وأبو الفرج المالكي ، وجماعة من الأئمة ، فاعترفوا بذلك ، وأمر المعروف منهم بالحسين بن القاسم بن عبيد الله بالبراءة من ابن أبي العذافر بأن يصفه ، ففعل ذلك ، وأظهر التوبة ، وأفتى ابن سريج^(٢) بجواز قبول توبته على مذهب الشافعي رحمه الله . وأفتى المالكيون برد توبة الزنديق بعد العثور عليه ، فأمر الراضي بحبسه إلى أن ينظر في أمره ،

= بن وهب ، وابنا بسطام ، وإبراهيم بن أبي عون ، قلما قبض عليه ابن مقلة كبس بيته فوجد فيه رقاعا وكتبا مما قيل عنه ، ويخاطبونه في هذه الرقاع بما لا يخاطب به البشر ، فأحضر وأصر على الإنكار ، فصفعه ابن عبدوس . وأما ابن أبي عون فقال : إلهي وسيدى ورازقي ، فقال الراضي لابن الشامغاني : أنت زعمت أنك لا تدعى الربوبية فما هذا ؟ فقال : وما على من قول ابن أبي عون ؟ ثم أحضروا غير مرة . وجرت لهم فصول ، وأحضرت الفقهاء والقضاة ، ثم أفتى الأئمة بإباحة دمه . فأحرق في ذى القعدة . وضربت رقبة ابن أبي عون . ثم أحرق . وهو فاضل مشهور صاحب تصانيف أدبية . وكان من رؤساء الكتاب - أعني ابن أبي عون - وشامغان : من أعمال واسط - وقتل الحسين بن القاسم الوزير ، وكان في نفس الراضي منه « اه . وشامغان : بفتح الشين وسكون اللام وفتح الميم والغين المعجمة ، وبعد الألف نون . والشامغاني هذا هو المعروف بابن أبي العذافر كما قال المؤلف . وكما قال ابن الأثير في الكامل ٢٤١/٦ وبسط القول فيه .

(١) إبراهيم هذا هو ابن أبي عون الذي تحدث عنه الذهبي في العبارة السابقة . وانتهت حياته بالقتل والإحراق مع الشامغاني .

(٢) قد قدمنا ترجمة القاضي أبي العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي (ص ٢٦١) وذكرنا أنه توفي في سنة ٣٠٦ واستظهرنا أنه لم يكن فيمن أفتوا في شأن الحلاج الذي كانت واقعة قتله في سنة ٣٠٩ بعد وفاة ابن سريج . وبالأولى لا يكون ممن صدرت عنه الفتوى في شأن الشامغاني الذي قبض عليه بعد وفاة ابن سريج بستة عشر عاما . إلا أن يكون قد بلغه حاله في حياته فقال رأيه فيه ، فأما عند القبض عليه فلا

وأمر بقتل ابن أبي العذافر وصاحبه ابن أبي عَوْن ، فقال له ابن أبي العذافر :
أَمِهْلْنِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَتَنْزَلَ فِيهَا بَرَائَتِي مِنَ السَّمَاءِ وَنَقْمَةٌ عَلَى أَعْدَائِي ، وأشار
الفقيهاء على الراضى بتعجيل قَتْلِهِمَا ، فَصَلَبَهُمَا ثُمَّ أَحْرَقَهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ ، وَطَرَحَ
رَمَادَهُمَا فِي الدَّجَلَةِ .

الفصل الحادى عشر

من فصول هذا الباب

١٣٢ - فى ذكر أصحاب الإباحة من الْخُرَّمِيَّةِ^(١) ، وبيان خروجهم عن
جملة فِرَقِ الإسلام .

فهؤلاء صنفان :^(١) صنف منهم كانوا قبل دولة الإسلام كالمزْدَكِيَّة الذين
استباحوا المحرمات وزعموا أن الناس شُرَكَاء فى الأموال والنساء ، ودامت فتنة
هؤلاء إلى أن قتلهم أنوشروان فى زمانه .

^(٢) والصنف الثانى : الخرمدينية ، ظهرُوا فى دولة الإسلام ، وهم فريقان
بَابِكِيَّة ، وما زِيَارِيَّة ، وكُتِبَاها معروفة بالمَحْمَرَّة .

فالبابكية منهم : أتباع بَابِك الْخُرَمِيِّ^(٢) الذى ظهر فى جبل البدين بناحية

(١) تحدث المسعودى فى مروج الذهب (٣٠٥/٣) عن الخرمية وفروعها ،
وانظر - مع ذلك - التبصير ص ٧٩ - وانظر عن المزدكية : التبصير ٧٩ والملل والنحل :
٢٤٩/١ - والفصل لابن حزم : ٣٤/١ ، ٣٧ .

(٢) بابك : رجل فارسى مجوسى الأصل ، دخل فى الإسلام ، وتسمى الحسن -
وبقع فى بعض الأصول الحسين - وكان قوى النفس ، شديد البطش ، صعب المراس ،
وحدثته نفسه الخبيثة بأن يسترجع ملك فارس ودينها ، فاستعصم بالجبل المعروف
بالبدن من أصل الران . وفى سنة ٢٠١ فى عهد المأمون العباسى أظهر أمره ، وأعلن
العصيان ، وفى سنة ٢١٢ جهز له المأمون جيشا بقيادة محمد بن حميد الطوسى ، والتقى =

أذربيجان ، وكثر بها أتباعه ، واستباحوا الحرمات ، وقتلوا الكثير من المسلمين ، وجَهَزَ إليه خُلفاء بني العباس جيوشاً كثيرة مع أفشين الحاجب^(١) ، ومحمد

= الجيشان في سنة ٢١٤ فهزم بابك جيش الخليفة، وقتل محمد بن حميد الطوسي، وفي سنة ٢٢٠ جهز المعتصم جيشاً بقيادة الأفشين ، فالتقى الجيشان فهزم الأفشين جيش بابك ، وقتل من الخرمية أتباع بابك نحو الألف ، ثم هرب بابك إلى موقان . ثم التقيا مرة أخرى في سنة ٢٢٢ فهزمهم الأفشين هزيمة منكرة ، ونجا بابك ، فلم يزل الأفشين يتحیل له حتى أسره في جبال أرمينية ، ثم أخذه إلى المعتصم ، وفي سنة ٢٢٣ أمر المعتصم بقطع أطرافه وصلبه (العبر : ١ / في مواضع شتى انظرها في الفهرس - ومروج الذهب : ٥٥/٤ بتحقيقنا) .

(١) الأفشين : أصله فارسي من أبناء الأمراء ، وكان اسمه خنذر بن كاوس ، فنعشه المعتصم واصطفاه لحسن خدمته وطاعته حتى صار بحيث وكل إليه مقاتلة بابك ، فكان منه ما ذكرنا في الحديث عن بابك ، والمؤرخون يختلفون في أمره ، فذكر بعضهم أنه كان قد انقلب على المعتصم وعلى دولة الإسلام فأخذ يدبر المؤامرات ويدعو سرا للانتفاض على الخلافة ، ويذكرون أن المازيار الذي يأتي ذكره (ص ٢٦٩) أقر عليه أنه هو الذي بعثه على الخروج والعصيان ، ومنهم من يذكر أن القاضي أحمد ابن أبي دواد هو الذي كاد له عند المعتصم وما زال به حتى أخذه وصلبه وأحرقه ، ويقول التبريزي في شرح ديوان أبي تمام « لم يكن الأفشين كافرا ولا منافقا ، وإنما كان رجلا من الفرس فنعشه المعتصم ، وقد مدحه أبو تمام بقصائد ، غير أن الحساد أفسدوا ما كان بينهما ، فذكروا للمعتصم أنه منطو على خلافا ، وصوروه عنده بصورة المعادي له ، وقالوا للأفشين : إن أمير المؤمنين قد عزم على القبض عليك ، فقبضوه بذلك حتى انقبض هو وتشمر حذرا من قبضه عليه ، فتحقق المعتصم بانقباضه ما كان أخبر به عنه ، فأخذه وصلبه وأحرقه » اهـ . والعجيب أن أبا تمام الذي مدحه بقصائد عدة ، وكان يحطب في حبله ، يعود فينتقض عليه ويقول في قصيدة :

ما كان - لولا قبح غدرة خنذر - ليكون في الإسلام عام حجار
ما زال سر الكفر بين ضلوعه حتى اصطفى سر الزناد الواري
ثم يقول بعد أبيات يحرض المعتصم على استئصال آل الأفشين . =

ابن يوسف الثَّغَرِي (١) ، وأبى دُلْفَ العِجْلِي (٢) ، وأقرانهم ، وبقيت العساكر في وجهه مقدار عشرين سنة ، إلى أن أخذ بابك وأخوه إسحاق بن إبراهيم وُصُلِبَا بِسُرٍّ مَنْ رَأَى فِي أَيَّامِ الْمُعْتَصِمِ ، وَاتُّهِمَ أَفْشِينَ الْحَاجِبِ بِمَمْلَأَةِ بَابِكِ فِي حَرْبِهِ ، وَقُتِلَ لِأَجْلِ ذَلِكَ .

وأما المَازِيَّاتِيَّةُ مِنْهُمْ فَهُمْ أَتْبَاعُ مَازِيَّار (٣) الَّذِي أَظْهَرَ دِينَ الْحَمْرَةِ بِحَرْجَان .

= يا قابضا يد آل كاوس عادلا أتبع يمينا منهم بيسار
ألحق جبيننا داميا رملته بقفا ، وصدرا خائنا بصدار
(وانظر العبر : ١ / في المواضع التي تشير إليها الفهرس - ومروج الذهب :
٤ / ٦١ - وشرح ديوان أبي تمام : ٢ / ١٩٨ ط دار المعارف) .

(١) محمد بن يوسف : من أمراء الدولة وقوادها في عهد المعتصم ، ولأبى تمام فيه مدائح كثيرة ، وقد ذكر الذهبي في العبر (٢ / ٣٧٨) أن المعتصم إنما بعث محمد ابن يوسف ليدفن الحصون التي خربها بابك ، ولكن في شعر أبي تمام ما يدل على أن محمد بن يوسف قد حارب ، من ذلك قوله من قصيدة يمدح فيها محمد بن يوسف :
لقد كف سيف الصامق محمد تباريح ثأر الصامق محمد
رحمى الله منه بابكا وولاته بقاصمة الأضلاب في كل مشهد
محمد الأول في البيت الأول هو محمد بن يوسف ، ومحمد الثاني هو محمد بن حميد الذي قتله بابك على ما قدمنا في الحديث عن بابك (٢٦٧) وهما جميعا من بني الصامت .

(٢) أبو دلف : هو القاسم بن عيسى العجلي ، كان سيد أهله ، ورئيس عشيرته من عجل وغيرها من بني ربيعة ، وكان شجاعا بطلا ، وكان - مع ذلك - شاعرا مجيدا ، مدحه كثير من الشعراء ، ومات في سنة ٢٢٦ في أيام المعتصم ، وكان قد ولى له إمرة دمشق (مروج الذهب ٤ / ٦٢ - والعبر : ٢ / ٣٩٤)

(٣) مازيار : أصله فارسي ، واسمه الأصلي مازيار بن قارن بن بندار ، ودخل في الإسلام وتسمى محمدا ، وكان صاحب جبال طبرستان ، واصطنعه المأمون ، وفي سنة ٢٢٤ في عهد المعتصم أعلن العصيان بطبرستان وخلع المعتصم ، فكُتِبَ الْمُعْتَصِمُ =

وللبابكية في جبلهم ليلة عيد لهم يجتمعون فيها على الخمر والزمر وتختلط فيها رجالهم ونسأؤهم ، فإذا أطفئت سرجهم ونيرانهم افتض فيها الرجال والنساء على تقدير من عزَّزَ .

والبابكية ينسبون أصل دينهم إلى أمير كان لهم في الجاهلية اسمه شروين ، ويزعمون أن أباه كان من الزنج ، وأمه بعض بنات ملوك الفرس ، ويزعمون أن شروين كان أفضل من محمد ومن سائر الأنبياء ، وقد بنوا في جبلهم مساجد للمسلمين يؤذن فيها المسلمون ، وهم يعلمون أولادهم القرآن ، لكنهم لا يصلون في السر ، ولا يصومون في شهر رمضان ، ولا يروون جهاد الكفرة .

وكانت فتنة مازيَّار قد عظمت في ناحيته ، إلى أن أخذ في أيام المعتصم أيضا ، وُصِّلَ بسر من رأى بحذاء بابك الخرمي .

وأتباع مازيَّار اليوم في جبلهم أكرّة من يليهم من سواد جرجان ، يظهرون الإسلام ويضمرون خلافة ، والله المستعان على أهل الزيغ والطغيان .

* * *

= إلى عبد الله بن طاهر بن الحسين يأمره بحربه ، فسير إليه عمه الحسن بن الحسين فكانت له معه حروب كثيرة ، وما زال حتى أسره وحمله إلى سامرا ، فأقر على الأفشين أنه حرضه على الخروج والعصيان (انظر ص ٢٦٧) وزعم أنهما هو والأفشين كانا اجتماعا على مذهب من مذاهب الثنوية والمجوس ، ف ضرب المازيَّار بالسوط حتى مات بعد أن شهر وُصِّلَ إلى جانب بابك ، وفيه يقول أبو تمام :

ولقد شفى الأحشاء من برحائها أن صار بابك جار ما زيار
ثانيه في كبد السماء ، ولم يكن لاثنيث ثان إذ هما في الغار
(العبر : ١ / ٣٨٩ - ومروج الذهب : ٩١ / ٤ - وشرح ديوان أبي تمام : ٢ /

الفصل الثاني عشر

من فصول هذا الباب

١٣٣ - في ذكر أصحاب التناسخ من أهل الأهواء ، وبيان خروجهم عن فرق الإسلام .

القائلون بالتناسخ أصناف :

صنف من الفلاسفة ، وصنف من السمنية ، وهذان الصنفان كانا قبل دولة الإسلام .

وصنفان آخران ظهرّا في دولة الإسلام ، أحدهما : من جملة القدرية ، والآخر : من جملة الرافضة الغالية .

فأصحاب التناسخ من السمنية قالوا بقدوم العالم ، وقالوا - أيضا - بإبطال النظر والاستدلال ، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس ، وأنكر أكثرهم المَعَادَ والبَعْثَ بعد الموت ، وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح في الصُّوَرِ المختلفة ، وأجازوا أن ينقل روح الإنسان إلى كَلْبٍ ، وروح الكلب إلى إنسان ، وقد حكى فلوطرخس^(١) مثل هذا القول عن بعض الفلاسفة . وزعموا أن مَنْ أذْنَبَ

(١) ذكر القفطى في أخبار الحكمة (مختصر الزوزنى ص ٢٥٧ ط ليبزج سنة ١٩٠٣) اثنين من الحكماء باسم فلوطرخس ، أحدهما قال عنه « كان فيلسوفا مذكورا في عصره ، يعلم جزءا متوفرا من هذا الشأن ، وله تصانيف مذكورة بين فرق الحكماء ، منها كتاب الآراء الطبيعية يحتوى على آراء الفلاسفة في الأمور الطبيعية خمس مقالات ، كتاب الغضب ، كتاب فيما دل عليه مداراة العدو والانتفاع به ، كتاب الرياضة نقله قسطا ، كتاب في النفس مقالة » وقال عن الثانى « فلوطرخس : آخر غير الأول ، كان فيلسوفا في وقته ، مصنفا متقنا ، صنف كتاب الأنهار وخواصها وما فيها من العجائب والجبال وغير ذلك » هـ ، والظاهر أن المراد في كلام المؤلف هو أول هذين الفيلسوفين .

في قالب ناله العقاب على ذلك الذنب في قالب آخر . وكذلك القول في الثواب عندهم . ومن أعجب الأشياء دعوى السمنية في التناسخ الذي لا يُعلم بالحواس ، مع قولهم : إنه لا معلوم إلا من جهة الحواس .

وقد ذهب المانوية أيضا إلى التناسخ ، وذلك أن ماني^(١) قال في بعض كتبه : إن الأرواح التي تفارق الأجسام نوعان : أرواح الصديقين ، وأرواح أهل الضلالة ، فأرواح الصديقين إذا فارقت أجسادها سرت في عمود الصبح إلى النور الذي فوق الفلك ، فبقيت في ذلك العالم على السرور الدائم ، وأرواح أهل الضلال إذا فارقت الأجساد وأرادت اللحوق بالنور الأعلى ردت منعكسة إلى السفلى ، فتتناسخ في أجسام الحيوانات إلى أن تصفو من شوائب الظلمة ، ثم تلتحق بالنور العالى .

وذكر أصحاب المقالات عن سقراط^(٢) وأفلاطون^(٣) وأتباعهما من الفلاسفة

(١) ماني : هو ماني بن ماش ، ثنوى ، تنسب إليه طائفة المانوية ، كان في الأصل مجوسيا ، فأحدث دينا ودعا إليه ، وزعم أن صانع العالم اثنان : أحدهما فاعل الخير وهو نور ، وثنانيهما فاعل الشر وهو ظلمة ، وهما قديمان : لم يزالا ، ولن يزالا ، وهما مختلفان في النفس والصورة متضادان في الفعل والتدبير ، وقد ظهر في أيام سابور بن أردشير ، وتبعه خلق عظيم من المجوس ، وادعوا له النبوة ، وما زال إلى أن قتل في زمان سابور بن بهرام (سرح العيون ص ١٥٥ بولاق - والملل والنحل : ١ / ٢٤٤ ، وذكر أن قاتل ماني هو بهرام بن هرمز بن سابور ، وقال : ماني بن فاتك)

(٢) سقراط : الحكيم المشهور ، كان من تلاميذ فيثاغورس ، ثم اقتصر من الفلسفة على العلوم الإلهية ، وأعرض عن ملاذ الدنيا ورفضها ، ثم أعلن مخالفته اليونانيين في عبادتهم الأصنام ، وقابل رؤساءهم بالحجج والأدلة ، فثوروا عليه العامة ، وألجأوا ملكهم إلى قتله ، فأودعه الملك الحبس تسكيناً لثأرتهم ، ثم سقاه السم فتفاديا من شرهم ، وله في شأن المعاد آراء ضعيفة بعيدة عن محض الفلسفة خارجة عن المذاهب المحققة (تاريخ الحكماء ص ١٩٨)

(٣) أفلاطون : أحد أساطين الحكمة من اليونانيين ، وكان فيهم كبير القدر ، =

أنهم قالوا بتناسخ الأرواح ، على تفصيلٍ قد حكيناه عنهم في كتاب
« الملل والنحل » .

وقال بعض اليهود بالتناسخ ، وزعم أنه وجد في كتاب دانيال أن الله تعالى
مَسَخَ بَحْتَنَصْر^(١) في سبع صور من صور البهائم والسباع ، وعَدَّ به فيها كلها ثم بعثه
في آخرها موحدًا .

وأما أهل التناسخ في دولة الإسلام فإن البيانية والجناحية والخطائية ،
والراونية من الروافض الحولية ، كلها قالت بتناسخ روح الإله في الأئمة بزعمهم .
وأول من قال بهذه الضلالة السَّبْئِيَّة من الرافضة لدعواهم أن عليًا صار إلهًا
حين حل روح الإله فيه .

وزعمت البيانية منهم أن روح الإله دارت في الأنبياء ، ثم في الأئمة إلى أن
صارت في بَيَّان بن سَمعان .

= مقبول القول ، أخذ الحكمة عن فيثاغورس ، وشارك سقراط في الأخذ عنه . إلا أنه
بقي خامل الذكر إلى أن مات سقراط ، وحينئذ نبه ذكره وذاع صيته ، وصنف كتبًا
كثيرة مشهورة ذهب فيها إلى الرمز والإغلاق ، وقد ظهر جماعة من تلاميذه الذين
تخرجوا على يديه ، وسادوا باتسابهم إليه ، وكان يعلم الفلسفة وهو ماش ، فسمى
الناس فرقته « المشائين » وعنه أخذ أرسطو ، وخلفه بعد موته ، ويقال : إن أفلاطون
توفي في السنة التي ولد فيها الإسكندر وكان ملك مقدونية يومئذ فيلبس والد الإسكندر
وعاش أفلاطون إحدى وثمانين سنة (تاريخ الحكماء ١٧) .

(١) بَحْتَنَصْر : رجل من العجم ، كان في خدمة لهراسب الملك ، ووجهه لهراسب
إلى الشام وبيت المقدس ليحلى اليهود عنها ، فسار إليها ثم انصرف ، ثم وجهه بهممن
الملك ليحلى اليهود عن بيت المقدس مرة أخرى بسبب وثوب صاحب بيت المقدس
على رسول كان بهممن وجهه إليه ، وأمر بهممن بَحْتَنَصْر أن يقتل مقاتلتهم ويسبي ذراريهم
فسار إليهم في جموع كثيرة فسباهم وهدم البيت وانصرف إلى بابل (تاريخ الطبري :
٥٤١/٢ ط دار المعارف) .

وَادَّعَتْ الجَنَاحِيَّةُ مِنْهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
ابن جعفر .

وَكذلك دَعَوَى الخَطَّابِيَّةُ فِي أَبِي الخَطَّابِ ، وَكذلك دَعَوَى قَوْمُ مِنَ الرِّيُونَدِيَّةِ
فِي أَبِي مُسْلِمٍ صَاحِبِ دَوْلَةِ بَنِي العَبَّاسِ .

فَهُؤُلَاءِ يَقُولُونَ بِتَنَاسُخِ رُوحِ الإِلَهِ دُونَ أَرْوَاحِ النَّاسِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ
عُلُوًّا كَبِيرًا .

وَأَمَّا أَهْلُ التَّنَاسُخِ مِنَ القَدَرِيَّةِ فَجَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ : أَحْمَدُ بْنُ خَابِطٍ ^(١) ، وَكَانَ
مُعْتَزِلِيًّا مُنْتَسِبًا إِلَى النِّزَامِ ، وَكَانَ عَلَى بِدْعَتِهِ فِي الطَّفَرَةِ ، وَفِي نَفْيِ الْجُزْءِ الَّذِي
لَا يَتَجَزَأُ ، وَفِي نَفْيِ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الزِّيَادَةِ فِي نَعِيمِ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَوْ فِي عَذَابِ
أَهْلِ النَّارِ ، وَزَادَ عَلَى النِّزَامِ فِي ضَلَالَتِهِ فِي التَّنَاسُخِ .

وَمِنْهُمْ : أَحْمَدُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ بَانُوشَ ، وَكَانَ تَلْمِيزَ أَحْمَدَ بْنِ خَابِطٍ فِي التَّنَاسُخِ ،
لَكِنَّمَا اخْتَلَفَا بَعْدَ فِي كَيْفِيَّةِ التَّنَاسُخِ .

وَمِنْهُمْ : أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ القَحْطِيُّ ، وَافْتَخَرَ بِأَنَّهُ كَانَ مِنْهُمْ فِي التَّنَاسُخِ وَالْإِعْتَزَالِ .

وَمِنْهُمْ : عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي العُجَّاءِ ^(٢) وَكَانَ خَالَ مَعْنِ بْنِ زَائِدَةَ ^(٣) ،
وَجَمَعَ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ مِنَ الضَّلَالَةِ ، أَحَدُهَا : أَنَّهُ كَانَ يَرَى فِي السَّرِّ دِينَ

(١) انظر ص ٢٢٨ السابقة ، ثم انظر ص ٢٧٧ الآتية

(٢) قال الذهبي : عبد الكريم بن أبي العجاء خال معن بن زائده : زنديق .
مفتري ، قال أبو أحمد بن عدي : لما أخذ لتضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم أربعة
آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام ، قتله محمد بن سليمان العباسي الأمير
بالبصرة (ميزان الاعتدال رقم ١٥٦٧ في ٢/٦٤٤) .

(٣) معن بن زائدة الشيباني : أحد الأبطال المغاوير ، وأحد الأجواد ، كان أمير
سجستان ، وحارب الريونديّة - وهم قوم خراسانيون على رأي أبي مسلم - في سنة ١٤١
في عهد المنصور ، ووضع فيهم السيف ، وفي سنة ١٥١ في عهد المهدي قتلته
الخوارج غيلة ، وفي المعارف لابن قتيبة (ص ٤١٣) كلمات عنه .

المانوية من الشنوية ، والثاني : قوله بالتناسخ ، والثالث : مئله إلى الرفضية في الإمامة ، والرابع : قوله بالقدر في أبواب التعديل والتجوير . وكان وضع أحاديث كثيرة بأسانيد يغتر بها من لا معرفة له بالجرح والتعديل ، وتلك الأحاديث التي وضعها كلها ضلالات في التشبيه والتعطيل ، وفي بعضها تغيير أحكام الشريعة ، وهو الذي أفسد على الرفضية صوم رمضان بالهلال ، وردهم عن اعتبار الأهلة بحساب وضعه لهم ، ونسب ذلك الحساب إلى جعفر الصادق ، ورفع خبر هذا الضال إلى أبي جعفر محمد بن سليمان عامل المنصور على الكوفة ، فأمر بقتله ، فقال : لن يقتلوني ، لقد وضعت أربعة آلاف حديث أحلت بها الحرام وحرمت بها الحلال ، وفطرت الرفضية في يوم من أيام صومهم ، وصومتهم في يوم من أيام فطرهم .

وتفصيل [رأى] هؤلاء في التناسخ أن أحمد بن خابط زعم أن الله تعالى أبدع خلقه أصحابه سالمين عقلاء بالغين ، في دار سوى الدنيا التي هم فيها اليوم ، وأكمل عقولهم ، وخلق فيهم معرفته والعلم به ، وأسبغ عليهم نعمه .

وزعم أن الإنسان المأمور المنهى المنعم عليه هو الروح التي في الجسم ، وأن الأجسام قوالب للأرواح .

وزعم أن الروح هي الحي القادر العالم ، وأن الحيوان كله جنس واحد . وزعم أيضاً أن جميع أنواع الحيوان محتمل للتكليف ، وكان قد توجه الأمر والنهي عليهم على اختلاف صورهم ولغاتهم ، وقال : إن الله تعالى لما كلفهم في الدار التي خلقهم فيها شكروه على ما أنعم به عليهم ، فأطاعه بعضهم في جميع ما أمرهم به ، وعصاه بعضهم في جميع ما أمرهم به ، فمن أطاعه في جميع ما أمره به أفره في دار النعيم التي ابتدأها فيها ، ومن عصاه في جميع ما أمره به أخرجه من دار النعيم إلى دار العذاب الدائم وهي النار ، ومن أطاعه في بعض ما أمره به

وعَصَاهُ فِي بَعْضِ مَا أَمَرَهُ بِهِ أَخْرَجَهُ إِلَى الدُّنْيَا ، وَأَلْبَسَهُ بَعْضَ هَذِهِ الْأَجْسَامِ الَّتِي هِيَ الْقَوَالِبُ الْكَثِيفَةُ ، وَابْتَلَاهُ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ، وَالشَّدَةِ وَالرِّخَاءِ ، وَاللَّذَاتِ وَالْآلَامِ ، فِي صُورٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ صُورِ النَّاسِ وَالطَّيُورِ وَالْبَهَائِمِ وَالسَّبَاعِ وَالْحَشَرَاتِ وَغَيْرِهَا ، عَلَى مَقَادِيرَ ذُنُوبِهِمْ وَمَعَاصِيهِمْ فِي الدَّارِ الْأُولَى الَّتِي خَلَقَهُمْ فِيهَا ، فَمَنْ كَانَتْ مَعَاصِيهِ فِي تِلْكَ الدَّارِ أَقْلَ طَاعَاتِهِ أَكْثَرَ كَانَتْ صُورَتُهُ فِي الدُّنْيَا أَحْسَنَ ، وَمَنْ كَانَتْ طَاعَاتُهُ فِي تِلْكَ الدَّارِ أَقْلَ وَمَعَاصِيهِ أَكْثَرَ صَارَ قَالِبُهُ فِي الدُّنْيَا أَفْبَحَ .

ثُمَّ زَعَمَ أَنَّ الرُّوحَ لَا يَزَالُ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا يَتَكَرَّرُ فِي قَوَالِبَ وَصُورٍ مُخْتَلِفَةٍ مَا دَامَتْ طَاعَتُهُ مَشُوبَةً بِذُنُوبِهِ ، وَعَلَى قَدَرِ طَاعَاتِهِ وَذُنُوبِهِ يَكُونُ مَنَازِلُ قَوَالِبِهِ فِي الْإِنْسَانِيَةِ وَالْبَهِيمِيَةِ ، ثُمَّ لَا يَزَالُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى رَسُولٌ إِلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْحَيَوَانِ ، وَتَكْلِيفٌ لِلْحَيَوَانِ أَبَدًا إِلَى أَنْ يَتِمَّ حَضْرُ عَمَلِ الْحَيَوَانِ طَاعَاتٍ فَيُرَدَّ إِلَى دَارِ النِّعَمِ الدَّائِمِ وَهِيَ الدَّارُ الَّتِي خَلَقَ فِيهَا ، أَوْ يَتِمَّ حَضْرُ عَمَلِهِ مَعَاصِيً فَيُنْقَلُ إِلَى الدَّارِ الدَّائِمِ عَذَابُهَا .

فَهَذَا قَوْلُ ابْنِ خَابُطٍ فِي تَنَاسُخِ الْأَرْوَاحِ .

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ بَانُوشٍ : إِنْ اللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ الْخَلْقَ كُلَّهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، وَحَكِيَ عَنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ أَوَّلَ الْأَجْزَاءِ الْمَقْدُورَةِ الَّتِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا جُزْءٌ لَا يَتَجَزَأُ ، وَزَعَمَ أَنَّ تِلْكَ الْأَجْزَاءَ كَانَتْ أَحْيَاءً عَاقِلَةً ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ قَدْ سَوَّى بَيْنَهُمْ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِمْ ؛ إِذْ لَمْ يَسْتَحِقْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ تَفْضِيلًا عَلَى غَيْرِهِ ، وَلَا كَانَ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ جُنَايَةٌ يُوَخَّرُ لِأَجْلِهَا عَنْ غَيْرِهِ ، قَالَ : ثُمَّ إِنَّهُ خَيَّرَهُمْ بَيْنَ أَنْ يَتَخَنَّنَ بَعْدَ إِسْبَاغِ النِّعْمَةِ عَلَيْهِمْ بِالطَّاعَاتِ لِيَسْتَحِقُّوا بِهَا الثَّوَابَ عَلَيْهَا ، لِأَنَّ مَنَزِلَةَ الْإِسْتِحْقَاقِ أَشْرَفُ مِنْ مَنَزِلَةِ التَّفْضِيلِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَتَرَكَهُمْ فِي تِلْكَ الدَّارِ تَفْضِيلًا عَلَيْهِمْ بِهَا ، فَاخْتَارَ بَعْضُهُمُ الْحَنَّةَ ، وَأَبَاهاَ بَعْضُهُمْ ، فَمَنْ أَبَاهاَ تَرَكَهُ فِي الدَّارِ الْأُولَى عَلَى حَالِهِ فِيهَا ، وَمَنْ اخْتَارَ الْأَمْتِحَانَ امْتَحَنَهُ فِي الدُّنْيَا ، وَلَمَّا

امتحان الذين اختاروا الامتحان عَصَاهُ بعضهم وأطاعه بعضهم ، فمن عصاه حَطَّه إلى رتبة هي دون المنزلة التي خلُقوا فيها ، ومن أطاعه رَفَعَهُ إلى رتبة أعلى من المنزلة التي خلُقَ عليها ، ثم كررهم في الأشخاص والقوالب إلى أن صار قومٌ منهم أناساً ، وآخرون صاروا بهائم أو سباعاً بذنوبهم ، ومن صار منهم إلى البهيمية ارتفع عنه التكليف - وكان يخالف ابن خابط في تكليف البهائم - ثم قال في البهائم : إنها لا تزال تتردّد في الصور القبيحة وتَلْقَى المكاره من الذَّبْح والتسخير إلى أن تستوفي ما تستحق من العقاب بذنوبها ، ثم تعاد إلى الحالة الأولى ، ثم يخيرهم الله تعالى تخيراً ثانياً في الامتحان ، فإن اختاروه أعاد تكليفهم على الحال التي وصفناها وإن امتنعوا منه تُرِكُوا على حالهم غير مكلفين ، وزعم أن من المكلفين مَنْ يعمل الطاعات حتى يستحق أن يكون نبياً أو مَلَكاً فيفعل الله تعالى ذلك به .

وزعم القحطى منهم أن الله تعالى لم يَعْرض عليهم في أول أمرهم التَّكليف بل هم سألوه الرفع عن درجاتهم والتفاضل بينهم ، فأخبرهم بأنهم لا يتصفون بذلك إلا بعد التكليف والامتحان ، وأنهم إن كُفِّوا فَعَصَوْا استحقوا العقاب ، فأبوا الإمتحان ، قال : فذلك قوله : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ ، فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ، وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ؛ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ (١) .

وزعم أبو مُسْلَم الخراساني : أن الله تعالى خلَقَ الأرواح وكلَّفَهَا ، فمنها مَنْ علم أنه يُطِيعه ، ومنها من علم أنه يَعُصِيه ، وأن العَصَاة إنما عَصَوْه ابتداء فعوقبوا بالنسخ والمسخ في الأجساد المختلفة على مقادير ذنوبهم .

فهذا تفصيل قول أصحاب التناسخ ، وقد نَقَضْنَا عليهم في كتاب « الملل والنحل » بما فيه كفاية .

(١) الآية ٧٢ من سورة الأحزاب .

الفصل الثالث عشر

من فصول هذا الباب

في بيان ضلالات الخابطية من القدرية ، وبيان خروجهم عن فرق الأمة .
هؤلاء أتباع أحمد بن خابط القدرى^(١) وكان من أصحاب النظام في
الاعترال ، وقد ذكرنا قوله في التناسخ قبل هذا ، ونذكر في هذا الفصل
ضلالاته في توحيد الصانع .

وذلك أن ابن خابط ، وفضلاً الحديثي^(٢) زعما أن للخلق رَئِينَ وخالقين ،
أحدهما قديم ، وهو الله سبحانه ، والآخر مخلوق ، وهو عيسى بن مريم ، وزعما أن
المسيح ابن الله على معنى دون الولادة ، وزعما أيضا أن المسيح هو الذي يحاسب
الخلق في الآخرة ، وهو الذي عناه الله بقوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾^(٣)
وهو الذي يأتي ﴿ فِي ظُلُلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ، وَإِلَى اللَّهِ
تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾^(٤) . وهو الذي خلق آدم على صورة نفسه ، وذلك تأويل
ما روى أن الله تعالى خلق آدم على صورته ، وزعم أنه هو الذي عناه النبي صلى
الله عليه وسلم بقوله : « تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ » وهو
الذي عناه بقوله : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَقْلَ فَقَالَ لَهُ : أَقْبِلْ ، فَأَقْبَلَ ،
وَقَالَ لَهُ : أَدْبِرْ ، فَأَدْبَرَ ، فَقَالَ : مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَكْرَمَ مِنْكَ ، وَبِكَ أُعْطِيَ
وَبِكَ آخُذُ » . وقالوا : إن المسيح تدرّع جسداً ، وكان قبل التدرع عقلاً ،
قال عبد القاهر : قد شارك هذان الكافران الشنوية والمجوس في دعوى

(١) قد تقدم الحديث عن أحمد بن خابط (في ص ٢٢٨) وأرشدنا إلى الاختلاف

في ضبط اسم أبيه ، وانظر ما سبق للمؤلف في ص ٢٧٣ .

(٢) فضل الحديثي : منسوب إلى الحديثة ، وهي بلد على شاطئ الفرات ، وقد وقع

في شرح عقيدة السفاريني (١ / ٧٩) الحديثي بياء موحدة تحتية ، وفضل هذا ملحد
زنديق كان من أصحاب النظام ثم هجره النظام وطرده .

خالقَيْنِ ، وقولهما شر من قولهم ؛ لأن الثنوية والمجوس أضافوا اختراع جميع الخيرات إلى الله تعالى ، وإنما أضافوا فعل الشرور إلى الظُّلْمَة وإلى الشيطان ، وأضاف ابن خابط. وفضلُ الحَدَّثي فعل الخيرات كلها إلى عيسى ابن مريم ، وأضافا إليه محاسبة الخلق في الآخرة ، والعجب في قولهما إن عيسى خلق جدّه آدَمَ عليه السلام ، فيما عجبنا من فرع يخلق أصله ، ومن عدّه هذين الضالين من فرق الإسلام كمن عدّ النصارى من فرق الإسلام .

الفصل الرابع عشر

من فصول هذا الباب

في ذكر الحمارية من القَدَرية ، وبيان خُرُوجهم عن فِرَقِ الأُمة هؤلاء قوم من معتزلة عَسْكَر مكرم ، اختارُوا من بدع أصناف القَدَرية ضلالات مخصوصة .

فأخذوا من ابن خابط^(١) قوله بتناسخ الأرواح في الأجساد والقوالب .
وأخذوا من عباد بن سليمان الضمري^(٢) قوله بأن الذين مَسَخَهُم الله قِرْدَةً وخنازير كانوا قبل المَسْخ ناساً ، وكانوا معتقدين للكفر بعد المسخ .
وأخذوا من جَعْد بن^(٣) دِرْهم الذي ضَحَّى به خالد بن عبد الله القسري^(٤)

(١) تقدم حديث عن ابن خابط في ص ٢٨٨ وانظر خطط المقرئ ٣٤٧/٢ .

(٢) تقدمت ترجمة عباد بن سليمان في ص ١٦١ ، وذكر المؤلف ثمة مقالته وما وافق فيه هشام بن عمرو القوطي .

(٣) تقدمت ترجمة الجعد بن درهم في ص ١٩ .

(٤) كان خالد بن عبد الله القسري والي العراق لهشام بن عبد الملك بن مروان في سنة ١٠٦ ، ثم ولي هشام أبا عبد الله يوسف بن عمر الثقفي العراق ومحاسبة خالد ، وسائر عماله ، فحاسبهم وعذبهم إلى أن مات خالد تحت العذاب (المعارف لابن قتيبة في عدة مواضع ترشد إليها الفهرس) .

قوله بأن النظر الذي يُوجبُ المعرفة تكون تلك المعرفة فعلا لا فاعل لها .
ثم زعموا بعد ذلك أن الخمر ليست من فعل الله تعالى ، وإنما هي من فعل
الخمار ، لأن الله تعالى لا يفعل ما يكون سبب المعصية .

وزعموا أن الإنسان قد يخلق أنواعا من الحيوانات ، كاللحم إذا دفنه الإنسان
أو يضعه في الشمس فيدود ، زعموا أن تلك الديدان من خلق الإنسان ،
وكذلك العقارب التي تظهر من التبن تحت الأجر زعموا أنها من اختراع من
جمع بين الأجر والتبن .

وهؤلاء شر من الجوس الذين أضافوا اختراع الحيات والحشرات والسموم
إلى الشيطان ، ومن عدّهم من فرق الأمة كمن عدّ الجوس من فرق الأمة .

الفصل الخامس عشر

من فصول هذا الباب

في ذكر اليزيدية من الخوارج ، وبيان خروجهم عن فرق الإسلام^(١)
هؤلاء أتباع يزيد بن أبي أنيسة الخارجي^(٢) وكان من البصرة ، ثم انتقل
إلى جور من أرض فارس ، وكان على رأى الإباضية من الخوارج ، ثم إنه خرج
عن قول جميع الأمة ؛ لدعواه أن الله عز وجل يبعث رسولا من العجم ، ويُنزّل
عليه كتابا من السماء ، وينسخ بشرعه شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، وزعم
أن أتباع ذلك النبي المنتظر هم الصابئون المذكورون في القرآن ، فأما المسمون

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٨٣ - والملل والنحل : ١ / ١٣٦ -
ومقالات الإسلاميين : ١ / ١٧٠ - والسفاريين : ١ / ٨٠ .

(٢) ورد هذا الاسم في الملل وفي المقالات وفي أصول الدين للمؤلف (ص
١٦٢) « يزيد بن أنيسة » وفي الحديثين من اسمه زيد بن أبي أنيسة ، وله ترجمة في
ميزان الاعتدال للذهبي برقم ٢٩٩٠ وقد يخلط بهذا على بعض الناس .

بالصابئة من أهل واسط وحرّان فما هم الصابئون المذكورون في القرآن .
 وكان - مع هذه الضلالة - يتولّى مَنْ شهد لحمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة من
 أهل الكتاب وإن لم يدخل في دينه ، وسمّاهم بذلك مؤمنين ، وعلى هذا القول
 يجب أن يكون العيسوية والموشكانية من اليهود مؤمنين ، لأنهم أقرّوا بنبوة
 محمد عليه السلام ولم يدخلوا في دينه .

وليس بجائز أن يُعدَّ في فِرَقِ الإسلام من يعدُّ اليهود من المساميين ، وكيف
 يعد من فرق الإسلام من يقول بنسخ شريعة الإسلام ؟ !

الفصل السادس عشر

من هذا الباب

في ذكر الميمنية من الخوارج ، وبيان خروجهم عن فِرَقِ الإسلام^(١) .
 هؤلاء أتباع رجل من الخوارج العجاردة كان اسمه مَيِّمُونًا^(٢) وكان على
 مذهب العجاردة من الخوارج ، ثم إنه خالف العجاردة في الإرادة والقدر
 والاستطاعة ، وقال في هذه الأبواب الثلاثة بقول القدرية المعتزلة عن الحق .
 وزعم - مع ذلك - أن أطفال المشركين في الجنة .
 ولو بقي ميمون هذا على هذه البدع التي حكيناها عنه ولم يزد عليها ضلالة
 سواها لنسبناه إلى الخوارج؛ لقوله بتكفير على وطاحه والزبير وعائشة وعثمان، وقوله
 بتكفير أصحاب الذنوب ، وإلى القدرية لقوله في باب الإرادة والقدر والاستطاعة
 بأقوال القدرية فيها .

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٨٣ - ومقالات الإسلاميين :
 ١٦٤/١ - والملل : ١٢٩/١ - والسفاري : ٨٠/١ - وخطط المقرئ ٣٥٤/٢
 (٢) سماه في الملل والنحل « ميمون بن خالد » وسماه السفاري « ميمون بن
 عمران » وكذلك في خطط المقرئ (٣٥٤ / ٢) وشرح المواقف .

ولكنه زاد على القَدَرِيَّة ، وعلى الخوارج ، بضلالة اشتقَّها من دين المجوس ، وذلك أنه أباح نكاح بنات الأولاد من الأجداد ، وبنات أولاد الإخوة والأخوات ، وقال : إنما ذكر الله تعالى في تحريم النساء بالنسب الأمهات ، والبنات ، والأخوات ، والعَمَّات ، والخالات ، وبنات الأخ ، وبنات الأخوات . ولم يذكر بنات البنات ، ولا بنات البنين ، ولا بنات أولاد الإخوة ، ولا بنات أولاد الأخوات . فإن طَرَدَ قياسه في أمهات الأمهات وأمهات الآباء والأجداد انمحض في المجوسية ، وإن لم يُجَزْ نكاح الجدات وقاسَ الجداتِ على الأمهات لزمه قياسُ بنات الأولاد على بنات الصلب . وإن لم يطرُد قياسه في هذا الباب نقض اعتلاله .

وحكى الكرايسى عن الميمونية من الخوارج أنهم أنكروا أن تكون سورة يوسف من القرآن ، ومنكر بعض القرآن كمنكر كله . ومن استحلَّ بعض ذوات المحارم في حكم المجوس ، ولا يكون المجوسى معدوداً في فِرَقِ الإسلام .

الفصل السابع عشر

من فصول هذا الباب

في ذكر الباطنية ، وبيان خروجهم عن جميع فِرَقِ الإسلام^(١)

(١) انظر في شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٨٣ - والسفارينى : ٨٣/١ - ثم انظر وفيات الأعيان : ٤٠٩/١ بتحقيقنا عقب ترجمة أبي المغيث الحسين بن منصور الحلج وهي الترجمة رقم ١٨١ - وانظر أيضاً تاريخ ابن الأثير في حوادث ٢٧٨ وسنة ٢٨٦ وسنة ٢٨٩ وسنة ٣٠١ وسنة ٣١١ وسنة ٣١٧ - وقد حكى ابن خلكان أن القاضي أبا بكر الباقلانى ألف كتاباً سماه « كشف أسرار الباطنية » ذكر فيه أحوالهم وما يذهبون إليه . ثم انظر فرق المسلمين والمشرىكين لفخر الدين الرازى ص ٧٦ وما بعدها - وخطط المقرئى ٢ / ٣٥٧ بولاق .

اعلموا - أسعدكم الله - أن ضرر الباطنية على فِرَقِ المسلمين أعظمُ من ضرر اليهود والنصارى والجوس عليهم ، بل أعظم من مَضَرَّةِ الدهرية وسائر أصناف الكفَرَةِ عليهم ، بل أعظم من ضرر الدِّجَالِ الذي يظهر في آخر الزمان ؛ لأن الذين ضلوا عن الدين بدعوة الباطنية من وقت ظهور دعوتهم إلى يومنا أَكْثَرُ من الذين يضلون بالدجال في وقت ظهوره ؛ لأن فتنة الدجال لا تزيد مدتها على أربعين يوماً ، وفضائح الباطنية أَكْثَرُ من عدد الرمل والقطر .

وقد حكى أصحاب المقالات أن الذين أسَّسُوا دعوة الباطنية جماعة : منهم « ميمون بن ديصان » المعروف بالقَدَّاح^(١) وكان مولى لجعفر بن محمد الصادق ، وكان من الأهواز ، ومنهم : محمد بن الحسين الملقب بدندان ، اجتمعوا كلُّهم مع مَيِّمُونِ بْنِ دَيْصَانَ فِي سِجْنِ وَالِي الْعِرَاقِ ، فَأَسَّسُوا فِي ذَلِكَ السِّجْنِ مَذَاهِبَ الْبَاطِنِيَّةِ ، ثُمَّ ظَهَرَتْ دَعْوَتُهُمْ بَعْدَ خَلَاصِهِمْ مِنَ السِّجْنِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْرُوفِ بِدَنْدَانَ ، وَابْتَدَأَ بِالذَّعْوَةِ فِي نَاحِيَةِ تَوْزِ ، فَدَخَلَ فِي دِينِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَكْرَادِ الْجَبَلِ مَعَ أَهْلِ الْجَبَلِ الْمَعْرُوفِ بِالْبِدِينِ ، ثُمَّ رَحَلَ مَيِّمُونُ بْنُ دَيْصَانَ إِلَى نَاحِيَةِ الْمَغْرِبِ وَانْتَسَبَ فِي تِلْكَ النَّاحِيَةِ إِلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ مِنْ نَسْلِهِ ، فَلَمَّا دَخَلَ فِي دَعْوَتِهِ قَوْمٌ مِنْ غُلَاةِ الرَّفْضِ وَالْخُلُوفِ مِنْهُمْ ادَّعَى أَنَّهُ مِنْ وَلَدِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ ، فَقَبِلَ الْأَغْيَاءُ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى جَهْلِ مِنْهُمْ بِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ مَاتَ وَلَمْ يُعْقِبْ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْأَنْسَابِ .

ثم ظهر في دعوته إلى دين الباطنية رجلٌ يقال له حَمْدَانُ قِرْمِطٌ ، ثَقِبَ بِذَلِكَ لِقَرْمَطَةَ فِي خَطِّهِ أَوْ فِي خَطْوِهِ ، وَكَانَ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ أَكَّارًا مِنْ أَكْرَةِ سَوَادِ الْكُوفَةِ ، وَإِلَيْهِ تَنَسَّبَ الْقَرَامِطَةُ .

--- وقد كتب ابن النديم في الفهرس (ص ٢٧٨) فصلاً طويلاً عن الإسماعيلية والحلاجية .
(١) عند الفخر الرازي « عبد الله بن ميمون القداح »

ثم ظهر بعده في الدعوة إلى البدعة أبو سعيد الجنابي وكان من مستجيبة حمدان ، وتغلَّب على ناحية البحرين ، ودخل في دعوته بنو سنير ^(١) .

ثم لما تَمَدَّت الأيامُ بهم ظهر المعروفُ منهم بسعيد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن مَيْمُون بن دَيْصَانَ القَدَّاح ، فغيَّر اسم نفسه ونسبه ، وقال لأتباعه : أنا عميد الله بن الحسين بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق ، ثم ظهرت فتنته بالمغرب وأولاده اليوم مستولون على أعمال مصر .

وظهر منهم المعروف بابن زكرويه بن مهرويه الدنداني ، وكان من تلامذة حمدان قرمط ، وظهر مأمون أخو حمدان قرمط بأرض فارس ، وقرامطة فارس يقال لهم « المأمونية » لأجل ذلك .

ودخل أرض الديلم رجل من الباطنية يعرف بأبي حاتم ، فاستجاب له جماعة من الديلم منهم أسفار بن شرويه .

وظهر بنميسابور داعية لهم يعرف بالشعراني ، فقتل بها في ولاية أبي بكر ابن حجاج عليها ، وكان الشعراني قد دعا الحسين بن علي المروزي ، وقام بدعوته بعده محمد بن أحمد النسفي داعية أهل ماوراء النهر ، وأبو يعقوب السجزي المعروف ببندانه ، وصنَّف النسفي لهم كتاب « الحصول » وصنَّف لهم أبو يعقوب كتاب « أساس الدعوة » وكتاب « تأويل الشرائع » وكتاب « كشف الأسرار » وقتل النسفي والمعروف ببندانه على ضلالتهم .

(١) هكذا وقع في مطبوعتي هذا الكتاب ، ويترجح عندنا أن صوابها « ابن سنير » فقد ورد هذا الاسم في وفيات الأعيان في موضوع الحجر الأسود وأخذ القرامطة له ثم ردهم إياه ، قال ابن خلكان (٤١١/١) : « ولما أرادوا رده حملوه إلى الكوفة ، وعلقوه بجامعها حتى رآه الناس ، ثم حملوه إلى مكة ، وكان مكثه عندهم اثنتين وعشرين سنة ، وقد ذكر غير شيخنا (يريد ابن الأثير) أن الذي رده هو ابن سنير ، وكان من خواص أبي سعيد » اهـ .

وذكر أصحابُ التواريخ أن دعوة الباطنية ظهرت أولاً في زمان المأمون ،
وانتشرت في زمان المعتصم ، وذكروا أنه دخل في دعوتهم الأفسشين^(١) صاحبُ
جيش المعتصم ، وكان مرأهناً لبابك الخرمي . وكان الخرمي مستعصياً بناحية
البدن ، وكان أهل جَبَله خرمية على طريقة المزدقية ، فصارت الخرمية مع الباطنية
يداً واحدة ، واجتمع مع بابك من أهل البدن ومن انضم إليهم من الديلم
مقدار ثلاثمائة ألف رجل ، وأخرج الخليفة لقتالهم الأفسشين فظنّه ناصحاً
للمسلمين ، وكان في سره مع بابك ، وتوانى في القتال معه ، ودلّه على عَوْرَات
عساكر المسلمين ، وقتل الكثير منهم ، ثم لحقت الأمدادُ بالأفسشين ، ولحق به
محمد بن يوسف الثغري ، وأبودلف القاسم بن عيسى العجلي^(٢) ، ولحق به
بعد ذلك قُوَادُ عبد الله بن طاهر ، واشتدت شوكة البابكية والقرامطة على عسكر
المسلمين ، حتى بنَوْا لأنفسهم البلدة المعروفة ببرزند خوفاً من بلاد البابكية ،
ودامت الحربُ بين الفريقين سنين كثيرة ، إلى أن أظفر الله المسلمين بالبابكية ،
فأسيرَ بابك وصلب^(٣) بسرٍّ مَنْ رَأَى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَتِينَ ، ثم أُخِذَ
أخوه إسحاق ، وصلب ببغداد مع مَازِيَار صاحب الحمرة بطبرستان وجرجان ،
ولما قتل بابك ظهر للخليفة غَدْرُ الأفسشين^(١) وخيائته للمسلمين في حروبه مع
بابك ، فأمر بقتله وصلبه ، فصلب لذلك .

وذكر أصحابُ التواريخ أن الذين وضعوا أساس دين الباطنية كانوا
من أولاد المجوس ، وكانوا مائلين إلى دين أسلافهم ، ولم يجسروا على إظهاره
خوفاً من سيوف المسلمين ، فوضع الأغمار منهم أُسُسًا مَنْ قَبِلَهَا مِنْهُمْ

(١) قدمنا ترجمة الأفسشين ، وذكرنا آراء الناس فيه ، وسر مقتله (ص ٢٦٧) .

(٢) تقدمت ترجمة أبي دلف القاسم بن عيسى العجلي في (ص ٢٦٨) .

(٣) تحدثنا عن بابك الخرمي ومقتله في (ص ٢٦٦) .

صار في الباطن إلى تفضيل أديان المجوس ، وتأولوا آيات القرآن وسُنن النبي عليه السلام على موافقة أسسهم . وبيان ذلك أن الشَّوَيَّةَ زعمت أن النور والظلمة صانعان قديمان ، والنور منهما فاعل الخيرات والمنافع ، والظلام فاعل الشرور والمضار ، وأن الأجسام ممتزجة من النور والظلمة ، وكل واحد منهما مشتمل على أربع طبائع - وهي : الحرارة ، والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة - والأصلان الأولان مع الطبائع الأربع مُدَبَّرَاتُ هذا العالم ، وشاركهم المجوس في اعتقاد صانعين ، غير أنهم زعموا أن أحد الصانعين قديم وهو الإلهُ الفاعل للخيرات ، والآخر شَيْطَانٌ مُحَدَّثٌ فاعل للشرور ، وذكر زعماء الباطنية في كتبهم أن الإلهَ خَلَقَ النفس ؛ فالإله هو الأول ، والنفس هو الثاني ، وهما مدبرا هذا العالم ، وسموهما الأول والثاني ، وربما سموهما العقل والنفس ، ثم قالوا : إنهما يُدَبِّرَانِ هذا العالم بتدبير الكواكب السبعة والطبائع الأول ، وقولهم « إن الأول والثاني يدبران العالم » هو بعينه قول المجوس بإضافة الحوادث لصانعين أحدهما قديمٌ والآخر مُحَدَّثٌ ، إلا أن الباطنية عَبَّرَتْ عن الصانعين بالأول والثاني ، وعبر المجوس عنهما بيزْدَانٍ وأهرَمَنَ . فهذا هو الذي يدور في قلوب الباطنية ، ووضَعُوا أساساً يؤدِّي إليه .

ولم يمكنهم إظهار عبادة النيران ، فاحتالوا بأن قالوا للمسلمين : ينبغي أن تجمَّعَ المساجد كلها ، وأن تكون في كل مسجد حجرة يوضع عليها الندى والعودُ في كل حال ، وكانت البرامكة قد زَيَّنُوا للرشيد أن يتخذ في جَوْفِ الكعبة حجرة يتبخَّرَ عليها العود أبداً ، فعلم الرشيد أنهم أرادوا من ذلك عبادة النار في الكعبة ، وأن تصير الكعبةُ بيت نار ، فكان ذلك أحدَ أسباب قبْض الرشيد على البرامكة .

ثم إن الباطنية لما تأولت أصول الدين على الشرك احتالت أيضاً لتأويل

أحكام الشريعة على وجوه تؤدي إلى رفع الشريعة أو إلى مثل أحكام المجوس ،
والذي يدل على أن هذا مرادهم بتأويل الشريعة أنهم قد أباحوا لأتباعهم
نكاح البنات والأخوات ، وأباحوا شرب الخمر وجميع اللذات .

ويؤكد ذلك أن الغلام الذي ظهر منهم بالبحرين والأحساء بعد سليمان بن
الحسن القرمطي سن لا تباعه اللواط ، وأوجب قتل الغلام الذي يمتنع على من
يريد الفجور به ، وأمر بقطع يد من أطفأ ناراً بيده ، وبقطع لسان من أطفأها
بنفخه ، وهذا الغلام هو المعروف بابن أبي زكريا الطامى ، وكان ظهوره في سنة
تسع عشرة وثلاثمائة ، وطالت فتنته إلى أن سلط الله تعالى عليه من ذبحه
على فراشه .

ويؤكد ما قلناه من ميل الباطنية إلى دين المجوس أننا لا نجد على ظهر
الأرض مجوسياً إلا وهو مؤاد لهم ، منتظر لظهورهم على الديار ، يظنون أن الملك
يعود إليهم بذلك . وربما استدلل أغمارهم على ذلك بما يرويه المجوس عن
زرادشت أنه قال لكشتاسف : إن الملك يزول عن الفرس إلى الروم واليونانية ،
ثم يعود إلى الفرس ، ثم يزول عن الفرس إلى العرب ، ثم يعود إلى الفرس ،
وساعده جاماسب المنجم على ذلك ، وزعم أن الملك يعود إلى العجم لتمام ألف
 وخمسمائة سنة من وقت ظهور زرادشت .

وكان في الباطنية رجل يعرف بأبي عبد الله العردى يدعى علم النجوم ،
ويتعصب للمجوس ، وصنف كتاباً وذكر فيه أن القرن الثامن عشر من مولد محمد صلى الله
عليه وسلم يوافق الألف العاشر ، وهو نوبة المشتري والقوس ، وقال : عند ذلك
يخرج إنسان يُعيد الدولة المجوسية ، ويستولى على الأرض كلها ، وزعم أنه يملك
مدة سبع قرانات ، وقالوا : قد تحقق حكم زرادشت وجاماسب في زوال ملك
العجم إلى الروم واليونانية في أيام الإسكندر ، ثم عاد إلى العجم بعد ثلاثمائة سنة ،

ثم زال بعد ذلك ملك العجم إلى العرب ، وسيعود إلى العجم تمام المدة التي ذكرها جاماسب ، وقد وافق الوقت الذي ذكره أيام المكثفي والمقتدر ، وأخلف موعودهم ، وما رجع الملك فيه إلى الجوس . وكان القرامطة قبل هذا الميقات يتواعدون فيما بينهم ظهور المنتظر في القران السابع في المثلثة الفارسية .

وخرج منهم سليمان بن الحسن من الأحساء على هذه الدعوى^(١) ، وتعرض للحجيج ، وأسرف في القتل منهم ، ثم دخل مكة وقتل من كان في الطواف وأغار على أستار الكعبة ، وطرح القتلى في بئر زمزم ، وكسر عساكر كثيرة من عساكر المسلمين ، وانهزم في بعض حروبه إلى هجر ، فكتب للمسلمين قصيدة يقول فيها :

أَغْرَكُم مِّنِي رَجُوعِي إِلَى هَجَرَ وَعَمَّا قَلِيلٍ سَوْفَ يَأْتِيكُمْ الْخَبَرُ
إِذَا طَلَعَ الْمَرِّيحُ فِي أَرْضِ بَابِلَ وَقَارَنَهُ النُّجُومُ فَالْخَذَرُ الْخَذَرُ
أَلَسْتُ أَنَا الْمَذْكُورُ فِي الْكِتَابِ كُلِّهَا أَلَسْتُ أَنَا الْمَبْعُوثُ فِي سُورَةِ الزُّمَرِ
سَامِلِكُ أَهْلِ الْأَرْضِ شَرْقًا وَمَغْرِبًا إِلَى قَيْرَوَانَ الرُّومِ وَالْتَرَكِ وَالْخَزَرِ

وأراد بالنجمين زحل والمشتري ، وقد وجد هذا القران في سني ظهوره ، ولم يملك من الأرض شيئاً غير بلدته التي خرج منها ، وطمع في أن يملك سبع قرانات وما ملك سبع سنين ، بل قتل بهيت ، رمت امرأة من سطحها بلبنة على رأسه فدمغته ، وقتل النساء أخس قتيل وأهون فقيد .

وفي آخر سنة ألف ومائتين وأربعين لاسكندر تم من تاريخ زرادشت ألف وخمسمائة سنة ، وما عاد فيها ملك الأرض إلى الجوس ، بل اتسع بعدها نطاق الإسلام في الأرض ، وفتح الله تعالى للمسلمين بعدها بلاد بلاساغون ، وأرض التبت ، وأكثر نواحي الصين ، ثم فتح لهم بعدها جميع أرض الهند من ملقات إلى قنوج ، وصارت أرض الهند إلى ستر سيقا بحرهما من رقعة الإسلام

(١) سنتحدث عن سليمان هذا فيما يلي ، إن شاء الله .

في أيام يمين الدولة أمين الملة محمود بن سبكتكين^(١) رحمه الله ، وفي هذا رَغْمُ
أنوفِ الباطنية والمجوس الجمامسية الذين حكموا بَعُودَ الملك إليهم ، فذاقوا وبال
أمرهم ، وكان عاقبة أمانهم بُوراً بحمد الله ومَنِّه

ثم إن الباطنية خرج منهم عُبَيْدُ الله بن الحسين بناحية القَيْرَوَانِ^(٢) وخَدَعَ
قوماً من كتامة وقوماً من المصامدة ، وشرذمة من أغتام بربر بحيلٍ ونيرنجات
أظهرها لهم كروية الخيالات بالليل من خلف الرءاء والإزار ، وظن الأنصار أنها
معجزة له فتبعوه لأجلها على بدعته ، فاستولى بهم على بلاد المغرب ، ثم خرج
المعروفُ منهم بأبي سعيد الحسن بن بهرام على أهل الأحساء والقطيف والبحرين
فأتى بأتباعه على أعدائه ، وسبى نساءهم وذريتهم ، وأحرق المصاحف والمساجد ،

(١) هو يمين الدولة أبو القاسم محمود بن ناصر الدولة أبي منصور سبكتكين ،
كان أبوه أمير الغزاة الذين يغيرون من بلاد ما وراء النهر على أطراف الهند ، فأخذ
عدة قلاع ، وأما محمود فافتتح غزنة ثم بلاد ما وراء النهر ، ثم استولى على سائر
خراسان وأفغانستان وتركستان وطبرستان وسجستان وكشمير وشمالى الهند ، وعظم
ملكه ، ودانت له الأمم ، وفرض على نفسه غزو الهند في كل عام ، فافتتح منه بلاداً
واسعة ، وكان قوى العزم صادق النية في الجهاد وإعلاء كلمة الله ، ما خلت سنة من
سنى ملكه عن غزوة أو سفرة ، وكان - مع ذلك - ذكياً ، بعيد الغور ، موفق الرأى ،
مظفراً في غزواته ، وكان مجلسه مورد العلماء ، وقد صنفت في أيامه تواريخ ،
وحفظت حركاته وأحواله ، ومنها تاريخ أبي نصر العتبي الذى سماه « اليمى » نسبة
إليه ، وقد طبع شرح له بمصر في سنة ١٢٨٦ . وتوفى يمين الدولة في جمادى الأولى
من سنة ٤٢١ (العبر : ١٤٥/٣ مع زيادات) .

(٢) هو عبيد الله الملقب بالمهدى ، والد الخلفاء العبيديين الفاطميين ، كان قد
اقترب أنه من ولد جعفر الصادق ، وكان بسلمية - وهى بلدة فى ناحية البرية من
أعمال حماة بينهما مسيرة يومين ، وكانت تعد من أعمال حمص - فبعث دعائه إلى
اليمن والمغرب ، واستولى على بلاد المغرب ، وأنشأ فيها دولة ، وامتدت أيامه بضعا
وعشرين سنة ، ثم هلك فى شهر ربيع الأول من سنة ٣٢٢ بالمهدية التى بناها ، وكان
يظهر الرفض ويطن الزندقة (العبر : ١٩٣/٢) .

ثم استولى على هَجَرَ، وقتل رجالها، واستعبد ذريتهم ونساءهم، ثم ظهر المعروف منهم بالصناديق باليمن وقتل الكثير من أهلها، حتى قتل الأطفال والنساء، وانضم إليه المعروف منهم بآبن الفضل في أتباعه، ثم إن الله تعالى سلط عليهما وعلى أتباعهما الأكلة والطاعون فماتوا بهما.

ثم خرج بالشام حفيد لميمون بن ديصان يقال له أبو القاسم بن مهرويه^(١)، وقال لمن تبعهما: هذا وقت ملأنا، وكان ذلك سنة تسع وثمانين ومائتين، فقصدهم سبك صاحب المعتضد، فقتلوا سبكا في الحرب، ودخلوا مدينة الرصافة، وأحرقوا مسجدھا الجامع، وقصدوا بعد ذلك دمشق فاستقبلهم الحماني غلام ابن طيلون وهزمهم إلى الرقة، فخرج إليهم محمد بن سايمان كاتب المكتفي في جند من أجناد المكتفي فهزمهم وقتل منهم الألوف، فانهزم الحسن بن زكريا بن مهرويه إلى الرملة، فقبض عليه وإلى الرملة، فبعث به وبجماعة من أتباعه إلى

(١) الذي ذكره الذهبي وغيره من المؤرخين أن الخارج بالشام في سنة ٢٨٩ هو يحيى بن زكرويه القرمطي، ويذكرون أن يحيى هذا قصد دمشق فخاربه متوليا طنج بن جف غير مرة إلى أن قتل يحيى في سنة ٢٩٠ (العبر: ٨٢/٢) ويقول الذهبي «وفي سنة تسعين ومائتين حاصرت القرامطة دمشق فقتل طاغيتهم يحيى بن زكرويه، خلفه أخوه الحسين صاحب الشامة، فجهز المكتفي عشرة آلاف لحربهم عليهم الأمير أبو الأغر، فلما قاربوا حلب كبستهم القرامطة ليلا ووضعوا فيهم السيوف، فهرب أبو الأغر في ألف نفس، فدخل حلب وقتل تسعة آلاف ووصل المكتفي إلى الرقة، وجهز الجيوش إلى أبي الأغر، وجاءت من مصر العساكر الطولونية مع بدر الحماني، فهزموا القرامطة وقتلوا منهم خلقا، وقيل بل كانت الواقعة بين القرامطة والمصريين بأرض مصر، وأن القرمطي صاحب الشامة انهزم إلى الشام، ومر على الرحبة ينهب الأموال ويسبي الحرم، حتى دخل الأهواز، وكان زكرويه القرمطي يكذب ويزعم أنه من ولد الحسين بن علي رضي الله عنهما» ١ هـ (العبر: ٨٤/٢ - ٨٥).

المكتفى ، فقتلهم ببغداد في الشارع بأشد عذاب .

ثم انقطعت بقتلهم شوكة القرامطة إلى سنة عشر وثلاثمائة .

وظهر بعدها فتنة سليمان بن الحسن في سنة إحدى عشرة وثلاثمائة ، فإنه كبس البصرة وقتل أميرها سبكا المفلحي ، ونقل أموال البصرة إلى البحرين .

وفي سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة وقع الحبيج في نهب لعشر بقين من الحرم ، وقتل أكثر الحبيج ، وسبي الحرم والذراي ، ثم دخل الكوفة في سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة فقتل الناس وانتهب الأموال .

وفي سنة خمس عشرة وثلاثمائة حارب ابن أبي الساج ، وأسرته ، وهزم أصحابه (١)

وفي سنة سبع عشرة وثلاثمائة دخل مكة وقتل من وجدته في الطواف ، وقيل : إنه قتل بها ثلاثة آلاف ، وأخرج منها سبعمائة بكر ، واقتلع الحجر ، وحمله

(١) قال الذهبي : ونازلت القرامطة الكوفة ، فسار يوسف بن أبي الساج ، فالتقاهم ، فأسر يوسف وانهزم عسكره وقتل منهم عدة ، وسار القرمطي إلى أن نزل غرب الأنبار ، فقطع المسلمون الجسر ، فأخذ يتحيل في العبور ، ثم عبر وأوقع بالمسلمين ، فخرج نصر الحاجب ومؤنس فعسكروا بباب الأنبار ، وخرج أبو الهيثم بن حمدان وإخوته ، ثم إن القرمطي قتل ابن أبي الساج وجماعة معه ، وسار إلى هيت ، فبادر العسكر وحصنوها ، فرد القرمطي إلى البرية ، فدخل الوزير ابن عيسى على المقتدر وقال : قد تمكنت هية هذا الكافر من القلوب (العبر : ١٦٠/٢) ثم يقول : وفي سنة ٣١٦ دخل القرمطي الرجة (رجة مالك بن طوق) بالسيف واستباحها ، ثم نازل الرقة وقتل جماعة بربرضا ، وتحول إلى هيت ، ثم انصرف وبنى دارا وسماها دار الهجرة ، ودعا إلى المهدي ، وتسارع إليه كل مريب ، ولم يحج أحد ، ووقع بين المقتدرو وبين مؤنس الخادم ، واستعفى ابن عيسى من الوزارة ، وولى بعده أبو علي بن مقله الكاتب (العبر : ١٦٣/٢) .

إلى البحرين ، ثم رُدَّ منها إلى الكوفة ، ورُدَّ بعد ذلك من الكوفة إلى مكة على يد أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكى^(١) النيسابوري في سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة .

وقصد سليمان بن الحسن بغداد في سنة ثمانى عشرة وثلاثمائة ، فلما ورد هيت رَمَتْهُ امرأة من سطحها بلبنة فقتلته ، وانقطعت بعد ذلك شوكة القرامطة ، وصاروا بعد قتل سليمان بن الحسن متصدّين للحجيج من الكوفة والبصرة إلى مكة حُفَاة ليضمن لهم مال إلى أن غلبهم الأصغر العقيلي على بعض ديارهم . وكانت ولاية مصر وأعمالها للإخشيدية ، وانضمَّ بعضهم إلى ابن عبّيد الله الباطنى الذى كان قد استولى على قيروان ، ودخلوا مصر في سنة ثلاث وستين وثلاثمائة ، وابتنوا بها مدينة سمّوها القاهرة يسكنها أهل بدعته ، وأهل مصر ثابتون على السنة إلى يومنا ، وإن أطاعوا صاحب القاهرة في أداء خراجهم إليه . وكان أبو شجاع فَنَّا خُسْرُو بن بُوَيْه^(٢) قد تأهب لقصد مصر وانتزاعها من

(١) هو أبو إسحاق : إبراهيم بن محمد بن يحيى ، المزكى ، النيسابورى ، شيخ نيسابور في عصره ، كان من العباد المجتهدين الحجاجين المنفقين على العلماء والفقراء ، سمع ابن خزيمة وأبا العباس السراج وخلقاً كثيراً ، وأملى عدة سنين ، وكان يحضر مجلسه أبو العباس الأصم فمن دونه . توفي بعد خروجه من بغداد في سنة ٣٦٢ ، ونقل إلى نيسابور فدفن بها (العبر : ٣٢٧/٢) .

(٢) هو أبو شجاع عضد الدولة فناخسرو بن الملك ركن الدولة الحسن بن بويه ، ولى سلطنة بلاد فارس بعد عمه عماد الدولة على ، ثم حارب ابن عمه عز الدولة ، واستولى على العراق والجزيرة ، ودانت له الأمم ، وهو أول من خطب بشاهنشاه في الإسلام ، وكان أدبياً مشاركاً في فنون من العلوم ، وقد صنف له أبو على الفارسي كتاب الإيضاح وكتاب التكملة ، وقد قصدته الشعراء من البلاد منهم المتنبى وأبو الحسن السلامى ، وقد مات بعلّة الصرع ببغداد في شوال من سنة ٣٧٢ ومثله ثمان وأربعون سنة ، ولما نزل به الموت كان يكرر قوله تعالى : (ما أغنى عني ماليه ، هلك عني سلطانيه) (العبر : ٣٦٣/٢) . وانظر الترجمة رقم ٥٠٥ في ابن خلكان بتحقيقنا

أيدى الباطنية ، وكتب على أعلامه بالسواد : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد خاتم النبيين والطائع لله أمير المؤمنين ، أدخلوا مصر إن شاء الله آمين ، وقال قصيدة أولها :

أما ترى الأقدارَ لي طوائعا قواضيًا لي بالعيان كالخبر
ويشهد الأنام لي بأنني ذاك الذي يُرجى وذاك المُنتظر
لنصرة الإسلام والداعي إلى خليفة الله الإمام المُفتخر

فلما خرج إلى مضاربه للخروج إلى مصر غافسه وفاجأه الأجل فمضى لسبيله ، فلما قضى فناخسرو ونحبه طمع زعيم مصر في ملوك نواحي الشرق ، فكتبهم يدعُوهم إلى البيعة له ، فأجاب قابوس بن (١) وشمكير عن كتابه بقوله : إلى لا أذكرك إلا على المستراح ، وأجابه ناصر الدولة أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن سيمجور (٢) بأن كتب على ظهر كتابه إليه ﴿ قل يا أيها الكافرون ، لا أعبد ما تعبدون ﴾ (٣) إلى آخر السورة ، وأجابه نوح بن منصور (٤) وإلى خراسان بقتل دُعائه إلى بدعته ، ودخل في دعوته بعض ولاية الجرجانية من أرض خوارزم ، فكان دخوله في دينه شؤما عليه في ذهاب ملكه ، وقتل أصحابه ، ثم استولى

(١) لشمس المعالي قابوس بن وشمكير ترجمة في معجم الأدباء ١٦ / ٢١٩ - ويتيمة الدهر ٤ / ٥٦ بتحقيقنا - وفي وفيات الأعيان رقم ٥١٢ بتحقيقنا ، وفي العبر : ٣ في مواضع ترشد إليها الفهرس .

(٢) تجد أخباره في شرح تاريخ العتي (ص ١٥٢) .

(٣) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الكافرين .

(٤) هو نوح بن الملك منصور بن الملك نوح بن الملك نصر ، أبو القاسم ، الساماني ، ملك بخارى وسمرقند ، ولي الملك اثنتين وعشرين سنة ، وولي بعده ابنه المنصور ، وبعد عامين توثب عليه أخوه عبد الملك بن نوح الذي هزمه السلطان محمود ابن سبكتكين ، وبهزيمة انقرضت الدولة السامية ، وكانت وفاة الملك نوح في سنة ٣٨٧ (العبر ٣ / ٣٨) .

يعين الدولة وأمين الملة محمود بن سُبُكْتِكِين على أرضهم ، وقتل مَنْ كان بها من دعاة الباطنية ، وكان أبو علي بن سيمجور^(١) قد وافقهم في السر فذاق وبال أمره في ذلك ، وقبض عليه وإلى خراسان نوح بن منصور ، وبعث به إلى سُبُكْتِكِين ، فقتل بناحية غَزَنَة .

وكان أبو القاسم الحسن بن علي الملقب بدانشمند داعية أبي علي بن سيمجور إلى مذهب الباطنية ، وظفر به بكتوزون^(٢) صاحب جيش السامانية بنيسابور فقتله ، ودفن في مكان لا يعرف .

وكان أميرك الطوسي^(٣) وإلى ناحية التاروذية قد دخل في دعوة الباطنية ، فأُسر ومُحْمَل إلى غَزَنَة وقتل بها في الليلة التي قتل فيها أبو علي بن سيمجور .

وكان أهل مولتان من أرض الهند داخلين في دعوة الباطنية ، فقصدَهم محمود رحمه الله في عسكره ، وقتل منهم الألوف ، وقطع أيدي ألف منهم ، وباد بذلك نصراء الباطنية من تلك الناحية ، ومن هذابان شؤم الباطنية على منتحليها ، فليعتبر بذلك المعتبرون .

* * *

وقد اختلف المتكلمون في بيان أغراض الباطنية في دعوتها إلى بدعتها . فذهب أكثرهم إلى أن غرض الباطنية الدعوة إلى دين الجوس بالتأويلات التي يتأولون عليها القرآن والسنة ، واستدلوا على ذلك بأن زعيمهم الأول مَيْمُون ابن دِيصَان كان مجوسياً من سبي الأهواز ، ودعا ابنه عبد الله بن ميمون الناس إلى دين أبيه ، واستدلوا أيضاً بأن داعيهم المعروف بالبرزوى قال في كتابه المعروف بـ «الحصول» : إن المبدع الأول أبداع النفس ، ثم إن الأول والثاني

(١) هو أبو علي : محمد بن أبي الحسن بن سيمجور ، تولى قيادة الجيوش بعد أبيه ، وتوفي في سنة ٣٨٦ (تجد أخباره في شرح تاريخ العتي : ١ / ١٥٢ و ١٩٣) .

(٢) أخباره في شرح تاريخ العتي فانظره ابتداء من : ١ / ٣٠١ .

(٣) أخباره في تاريخ العتي فانظره ابتداء من ١ / ٢٠٩ .

مُدَبِّران للعالم بتدبير الكواكب السبعة والطبائع الأربع ، وهذا في التحقيق .
معنى قول المجوس : إن يَزْدَان خلق أهرمن ، وإنه مع أهرمن مُدَبِّران للعالم ،
غير أن يزدان فاعل الخيرات ، وأهرمن فاعل الشرور .

ومنهم من نسب الباطنية إلى الصابئين الذين هم بَحْرَّان ، واستدل على ذلك
بأن حَمْدان قَرْمِط داعية الباطنية بعد ميمون بن ديصان كان من الصابئة الحَرَّانية .
واستدل أيضاً بأن صابئة حَرَّان يكتُمون أديانهم ولا يظهرونها إلا لمن كان منهم ،
والباطنية أيضاً لا يُظهرون دينهم إلا لمن كان منهم بعد إخلافهم إياه على أن لا يذكر
أسرارهم لغيرهم .

* * *

قال عبد القاهر : الذي يصحُّ عندي من دين الباطنية أنهم دُهرية زنادقة ،
يقولون بقدَم العالم ، وينكرون الرسل والشرائع كلها ، لملها إلى استباحة كل
ما يميل إليه الطبع .

والدليل على أنهم كما ذكرناه ما قرأته في كتابهم المترجم : « السياسة والبلاغ
الأكيد ، والناموس الأعظم » وهي رسالة عُبيد الله بن الحسين القَيْرَوَانِي^(١)
إلى سليمان بن الحسن بن سعيد^(٢) الجنَّابي ، أو صاه فيها بأن قال له : ادعُ الناسَ

(١) قد تحدثنا قريبا عن عبيد الله بن الحسين ، المهدي (انظر ص ٢٨٨)

(٢) ذكر الذهبي في حوادث سنة ٣١١ أن أبا طاهر سليمان بن الحسن الجنابي
دخل البصرة ليلا في ألف وسبعمئة فارس ، نصبوا السلام على السور ثم نزلوا
فوضعوا السيف في أهل البلد ، وأحرقوا الجامع وسبوا الحريم (العبر : ٢ / ١٤٧)
ثم ذكر في حوادث سنة ٣١٢ أن أبا طاهر هذا عارض ركب العراق ، فوضع السيف
واستباح الحبيج ، وساق الجمال بالأموال والحريم (العبر : ٢ / ١٥٠) ثم ذكر
أحداثه في كل سنة ، وذكر في حوادث سنة ٣١٦ أنه بنى دارا سماها دار الهجرة ،
ردعا إلى المهدي ، وتسارع إليه كل مريب (العبر : ٢ / ١٦٣) وفي سنة ٣١٧ وافى =

بأن تتقرب إليهم بما يميلون إليه ، وأوهم كل واحد منهم بأنك منهم ، فمن
آنست منه رُشداً فاكشف له الغطاء ، وإذا ظفرت بالفلسفي فاحتفظ به ، فعلى
الفلاسفة مُعَوَّلنا ، وإنا وإياهم مُجْمَعُونَ على رد نواميس الأنبياء ، وعلى القول
بقِدَمِ العالم ، لولا ما يخالفنا فيه بعضهم من أن للعالم مُدَبِّراً لا نعرفه .

وذكر في هذا الكتاب إبطال القول بالمعاد والعقاب ، وذكر فيها أن
الجنة نعيم الدنيا ، وأن العذاب إنما هو اشتغال أصحاب الشرائع بالصلاة والصيام
والحج والجهاد .

وقال أيضاً في هذه الرسالة : إن أهل الشرائع يَعْبُدُونَ إلهاً لا يعرفونه
ولا يحصلون منه إلا على اسم بلا جسم .

وقال فيها أيضاً : أكرم الدهرية فإنهم منا ونحن منهم ، وفي هذا تحقيق
نسبة الباطنية إلى الدهرية ، والذي يؤكده هذا أن الجوس يدعون نبوة زرادشت
ونزول الوحي عليه من الله تعالى ، وأن الصابئين يدعون نبوة هرمس ،
وواليس ، وذروثيوس وأفلاطن وجماعة من الفلاسفة ، وسائر أصحاب الشرائع كل
صنف منهم مُقَرَّرُونَ بنزول الوحي من السماء على الذين أقروا بنبوتهم ، ويقولون :
إن ذلك الوحي شامل للأمر والنهي والخبر عن عاقبة بعد الموت ، وعن ثواب
وعقاب ، وجنة ونار ، يكون فيها الجزاء عن الأعمال السالفة ، والباطنية يرفضون

= الحجاج يوم التروية بمكة فقتلهم قتلاً ذريعاً في المسجد الحرام وفي فجاج مكة ، وقتل
أمير مكة ، وقلع باب السكبة ، وقلع الحجر الأسود ، وأخذه إلى هجر (العبر :
٢ / ١٦٧) ثم ذكر إفساده في سنة ٣٢٣ وأخذه ركب الحجاج العراقي ، ودخله
الكوفة في سنة ٣٢٥ وضربه إتاوة على ركب الحجاج في سنة ٣٢٧ ، إلى أن ذكر
وفاته في شهر رمضان من سنة ٣٣٢ بهجر من جدرى نزل به فأهلكه ، وقام بأمر
القراطة بعده أبو القاسم الجنابي (العبر : ٢ / ٢٢٩)

المعجزات ، وينكرون نزول الملائكة من السماء بالوحي والأمر والنهي ، بل ينكرون أن يكون في السماء ملك ، وإنما يتأولون الملائكة على دعائهم إلى بدعتهم ، ويتأولون الشياطين على مخالفهم ، والأبالسة على مخالفهم .

ويزعمون أن الأنبياء قوم أحبوا الزعامة فساسوا العامة بالنواميس والحيل طلباً للزعامة بدعوى النبوة والإمامة ، وكل واحد منهم صاحب دور مسبق إذا انقضى دور سبعة تبعهم في دور آخر ، وإذا ذكروا النبي والوحي قالوا : إن النبي هو الناطق ، والوحي أساسه الفاتق ، وإلى الفاتق تأويل نطق الناطق على ما تراه يميل إليه هواه ، فمن صار إلى تأويله الباطن فهو من الملائكة البررة ، ومن عمل بالظاهر فهو من الشياطين الكفرة .

ثم تأولوا لكل ركن من أركان الشريعة تأويلاً يورث تضليلاً ، فزعموا أن معنى الصلاة موالاة إمامهم ، والحج زيارته وإدمان خدمته ، والمراد بالصوم الإمساك عن إفشاء سر الإمام دون الإمساك عن الطعام ، والزنى عندهم إفشاء سرهم بغير عهد وميثاق .

وزعموا أن مَنْ عرف معنى العبادة سقط عنه فرضها ، وتأولوا في ذلك قوله : (وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ) ^(١) ، وحملوا اليقين على معرفة التأويل .

وقد قال القيرواني في رسالته إلى سليمان بن الحسن : إني أوصيك بتشكيك الناس في القرآن والتوراة والزبور والإنجيل ، وبدعوتهم إلى إبطال الشرائع ، وإلى إبطال المعاد والنشور من القبور ، وإبطال الملائكة في السماء ، وإبطال الجن في الأرض ، وأوصيك بأن تدعوهم إلى القول بأنه قد كان قبل آدم بشر كثير ، فإن ذلك عون لك على القول بقديم العالم .

وفى هذا تحقيق دعوانا على الباطنية أنهم دُهرية يقولون بقدوم العالم ،
ويجحدون الصانع ، ويدل على دعوانا عليهم القول بإبطال الشرائع أن القيروانى
قال أيضاً فى رسالته إلى سليمان بن الحسن : وينبغى أن تُحيطَ علماً بمخاريق
الأنبياء ومناقضاتهم فى أقوالهم ، كعيسى بن مريم قال لليهود : لا أرفع شريعة
موسى ، ثم رفعها بتحريم الأحد بدلا من السبت ، وأباح العمل فى السبت ،
وأبدل قبلة موسى بخلاف جهتها ، ولهذا قتلتهم اليهود لما اختلفت كلمته .

ثم قال له : ولا تكن كصاحب الأمة المنكوسة حين سألوه عن الروح
فقال : (الروح من أمر ربى ^(١)) لما لم يعلم ولم يخضره جواب المسألة ، ولا
تكن كموسى فى دعواه التى لم يكن له عليها برهان سوى الخرقه بحسن الحيلة
والشعبذة ، ولما لم يجد المحقق فى زمانه عنده برهاناً قال : (لئن اتخذت إلها
غيرى ^(٢)) وقال لقومه (أنا ربكم الأعلى ^(٣)) لأنه كان صاحب الزمان فى وقته .

ثم قال فى آخر رسالته : وما العجب من شيء كالعجب من رجل يدعى
العقل ثم يكون له أخت أو بنت حسناء وليست له زوجة فى حسنهما فيحرّمها
على نفسه ويُنكحها من أجنبي ، ولو عقل الجاهل لعلم أنه أحق بأخته وبنته
من الأجنبي ، وما وجه ذلك إلا أن صاحبهم حرّم عليهم الطيبات ، وخوّفهم
بغائب لا يعقل ، وهو الإله الذى يزعمونه ، وأخبرهم بكون ما لا يرونه أبداً
من البعث من القبور والحساب والجنة والنار ، حتى استعبدتهم بذلك عاجلاً ،
وجعلهم له فى حياته ولذريته بعد وفاته خولاً ^(٤) ، واستباح بذلك أموالهم بقوله :

(١) وردت هذه الجملة فى الآية ٨٥ من سورة الإسراء

(٢) وردت هذه الجملة على لسان فرعون فى الآية ٢٩ من سورة الشعراء

(٣) وردت هذه الجملة على لسان فرعون أيضاً فى الآية ٢٤ من سورة النازعات

(٤) الخول - بفتح الحاء والواو جميعاً - الخدم والأتباع

﴿لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ ^(١) فكان أمره معهم نقداً ، وأمرهم معه نسيئة ، وقد استعجل منهم بذل أرواحهم وأموالهم على انتظار موعود لا يكون ، وهل الجنة إلا هذه الدنيا ونعيمها ؟ وهل النار وعذابها إلا ما فيه أصحاب الشرائع من التعب والنصب في الصلاة والصيام والجهاد والحج ؟ ثم قال لسليمان بن الحسن في هذه الرسالة : وأنت وإخوانك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس ، وفي هذه الدنيا ورثتم نعيمها ولذاتها المحرمة على الجاهلين المتمسكين بشرائع أصحاب النواميس ، فهنيئاً لكم ما نلتُم من الراحة عن أمرهم . وفي هذا الذي ذكرناه دلالة على أن غرض الباطنية القول بمذاهب الدهرية واستباحة المحرمات وترك العبادات .

ثم إن الباطنية لهم في اصطیاد الأغتام ودعوتهم إلى بدعتهم حيل على مراتب سموها : التفرس ، والتأنيس ، والتشكيك ، والتعليق ، والربط ، والتدليس ، والتأسيس ، والموائيق بالإيمان والعهود ، وآخرها الخلع والسلخ .

فأما التفرس فإنهم قالوا : من شرط الداعي إلى بدعتهم أن يكون قوياً على التلبیس ، وعارفاً بوجوه تأويل الظواهر ليردها إلى الباطن ، ويكون مع ذلك مميزاً بين من يطمع فيه وفي إغوائه وبين من لا مَطْمَع فيه ، ولهذا قالوا في وصاياهم للدعاة إلى بدعتهم : لا تتكلموا في بيت فيه سراج ، يَغْنُون بالسراج مَنْ يَعْرِف علم الكلام ووجوه النظر والمقاييس ، وقالوا أيضاً لدعاتهم : لا تطرحوا بذركم في أرض سبخة ، وأرادوا بذلك مَنَع دعاتهم عن إظهار بدعتهم عند من لا تؤثر فيهم بدعتهم كما لا يؤثر البذر في الأرض السبخة شيئاً ، وسموا قلوب أتباعهم الأغتام أرضاً زاكية لأنها تقبل بدعتهم ، وهذا المثل بالعكس أولى ، وذلك أن القلوب الزاكية هي القابلة للدين القويم ، والصراط المستقيم ، وهي

التي لا تصدأ بشبه أهل الضلال ، كالذهب الإبريز الذي لا يصدأ في الماء ،
ولا يبلى في التراب ، ولا ينقص في النار ، والأرض السبخة كقلوب الباطنية
وسائر الزنادقة الذين لا يزجرهم عقل ، ولا يردهم شرع ، فهم أرجاس أبحاس
أموات غير أحياء ، ﴿ إِنَّهُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ (١)
قد قسم لهم الحظ في الرزق من قسم رزق الخنازير في مراعيها ، وأباح طعمة
العنب في براريها ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ (٢) .

وقالوا أيضاً : من شرط الداعى إلى مذهبهم أن يكون عارفاً بالوجوه التي
تدعى بها الأصناف ، فليست دعوة الأصناف من وجه واحد ، بل لكل صنف
من الناس وجه يدعى منه إلى مذهب الباطن .

فمن رآه الداعى مائلاً إلى العبادات حمّله على الزهد والعبادة ، ثم سأله عن
معانى العبادات وعمل الفرائض ، وشكّكه فيها .
ومن رآه ذا مجون وخلّاعة قال له : العبادة بآله وسمّاقه ، وإنما الفطنة في
نيل اللذات ، وتمثل له بقول الشاعر :

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ هَمًّا وَفَارَ بِاللَّذَّةِ الْجُسُورُ

ومن رآه شاكاً في دينه أوفى المعاد والثواب والعقاب صرّح له بنفى ذلك ،
وحمله على استباحة المحرمات ، واستروح معه إلى قول الشاعر الماكن :

أَتْرُكُ لَذَّةَ الصَّهْبَاءِ صِرْفًا لِمَا وَعَدُوهُ مِنْ لَحْمٍ وَخَمْرٍ
حَيَاةً ثُمَّ مَوْتٌ ثُمَّ نَشْرٌ حَدِيثُ خُرَافَةٍ يَا أُمَّ عَمْرٍو

ومن رآه من غلاة الرافضة - كالسبئية ، والبيانىة ، والمغيرية ، والمنصورية -

(١) من الآية ٤٤ من سورة الفرقان

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الأنبياء

والخطابية - لم يحتج معه إلى تأويل الآيات والأخبار ، لأنهم يتأولونها معهم على وفق ضلالتهم .

ومن رآه من الرافضة زَيْدِيَا أو إماميَا مائلا إلى الطعن في أخيار الصحابة دخل عليه من جهة شتم الصحابة ، وزَيْنَ له بُغْضُ بَنِي تَيْمٍ لَأَن أَبَا بَكْرٍ مِنْهُمْ ، وبُغْضُ بَنِي عَدِيٍّ لَأَن عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ مِنْهُمْ ، وَحُتَّةٌ عَلَى بُغْضِ بَنِي أُمِيَّةٍ لَأَنَّهُ كَانَ مِنْهُمْ عُمَانُ وَمَعَاوِيَةُ ، وَرَبَّمَا اسْتَرَوْحَ الْبَاطِنِي فِي عَصْرِنَا هَذَا إِلَى قَوْلِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبَّادٍ :

دخولُ النارِ في حُبِّ الوصيِّ وفي تفضيلِ أولادِ النبيِّ
أحبُّ إليَّ من جناتِ عدنٍ أخْلَدَهَا بَيْتِيْمٌ أَوْ عَدِيٌّ
قال عبد القاهر : قد أجبتنا هذا القائل بقولنا فيه :

[أَتَطْمَعُ أَنْتَ فِي جَنَاتِ عَدْنٍ وَأَنْتَ عَدُوٌّ تَيْمٍ أَوْ عَدِيٌّ]
وهم تَرَكَوكَ أَشَقَى مِنْ ثُمُودٍ وهم تَرَكَوكَ أَفْضَحَ مِنْ دَعِيٍّ
وَفِي نَارِ الْجَحِيمِ غَدًا سَتَصَلِّي إِذَا عَادَاكَ صِدِّيقُ النَّبِيِّ
وَمَنْ رَأَاهُ الدَّاعِي مَائِلًا إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مَدَحَهُمَا عِنْدَهُ ، وَقَالَ : لَهَا حَظٌّ فِي تَأْوِيلِ الشَّرِيعَةِ ، وَلِهَذَا اسْتَصْحَبَ النَّبِيُّ أَبُو بَكْرٍ إِلَى الْغَارِ ، ثُمَّ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَأَفْضَى إِلَيْهِ فِي الْغَارِ تَأْوِيلَ شَرِيعَتِهِ . فَإِذَا سَأَلَهُ الْمُؤَالِي لَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ عَنِ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ لَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ أَخَذَ عَلَيْهِ الْعَهْدَ وَالْمَوَاقِفَ فِي كِتْمَانِ مَا يَظْهَرُ لَهُ ، ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ عَلَى التَّدْرِيجِ بَعْضَ التَّأْوِيلَاتِ فَإِنْ قَبِلَهَا مِنْهُ أَظْهَرَ الْبَاقِي ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ التَّأْوِيلَ الْأَوَّلَ رَبَطَهُ فِي الْبَاقِي وَكْتَمَهُ عَنْهُ ، وَشَكَّ الْغُرَّ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ فِي أَرْكَانِ الشَّرِيعَةِ .

والذين يَرْجُوْهُمْ عَلَيْهِمْ مَذْهَبُ الْبَاطِنِيَةِ أَصْنَافٌ :

أحدها : العامة الذين قَلَّتْ بَصَائِرُهُمْ بِأَصُولِ الْعِلْمِ وَالنَّظَرِ ، كَالنَّبِطِ وَالْأَكْرَادِ وَأَوْلَادِ الْمَجُوسِ .

والصنف الثاني: الشعوبية الذين يرون تفضيل العجم على العرب ، ويتمنون عودَ الملك إلى العجم .

والصنف الثالث : أغتام بنى ربيعة ، من أجل غيظهم على مُضَر لخروج النبي منهم ، ولهذا قال عبد الله بن حازم السلمي في خطبته بخراسان : إن ربيعة لم تزل غَضَاباً على الله مذ بعث نبيه من مضر ، ومن أجل حسد ربيعة لمضر بايَعَت بنو حنيفة مسيئمة الكذاب طمعاً في أن يكون في بنى ربيعة نبي كما كان في بنى مُضَر نبي ، فإذا استأنس الأعجمي العَرُ أو الرَّبَعِي الحاسد المبغض يقول الباطني له : قومك أحق بالملك من مضر ، فيسأله عن السبب في عود الملك إلى قومه ، فإذا سأله عن ذلك قال له : إن الشريعة المضرية لها نهاية ، وقد دنا انقضاؤها ، وبعد انقضاها يعود الملك إليكم ، ثم ذكر له تأويل إنكار شريعة الإسلام على التدرج ، فإذا قَبِلَ ذلك منه صار ملحداً صريحاً ، واستنقل العبادات ، واستطاب استحلال الحرمات ، فهذا بيان درجة التفرس منهم .

ودرجة التأنيس قريبة من درجة التفرس عندهم ، وهي : تزيين ما عليه الإنسان من مذهبه في عينه ، ثم سؤاله بعد ذلك عن تأويل ما هو عليه ، وتشكيكه إياه في أصول دينه ، فإذا سأله المدعو عن ذلك قال : علمُ ذلك عند الإمام ، ووصل بذلك منه إلى درجة التشكيك ، حتى صار المدعو إلى اعتقاد أن المراد بالظواهر والسنن غير مقتضاها في اللغة ، وهَانَ عليه بذلك ارتكاب المحظورات وترك العبادات .

والربطُ عندهم : تعليقُ نفس المدعو بطلب تأويل أركان الشريعة ، فإما أن يقبل منهم تأويلها على وجه يؤول إلى رفعها ، وإما أن يبقى على الشك والخيرة فيها . ودرجة التدليس منهم قولهم للغير الجاهل بأصول النظر والاستدلال : إن الظواهر عذاب ، وباطنها فيه الرحمة ، وذكر له قوله في القرآن : فَضْرِبَ بَيْنَهُمُ

سُورَ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ ﴿١﴾ . فإذا سألهم
 الْغُرُّ عَنْ تَأْوِيلِ بَاطِنِ الْبَابِ قَالُوا : جرت سنة الله تعالى في أخذ العهد والميثاق
 على رسله ، ولذلك قال : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ
 وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ، وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ (٢) وذكروا له
 قوله : ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا
 إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ (٣) ، فإذا حلف الْغُرُّ لهم بِالْإِيمَانِ الْمَغْلُظَةِ وبالطلاق
 والعقق وتسبيل الأموال فقدر بَطْوَهُ بها ، وذكروا له من تأويل الظواهر ما يؤدّي
 إلى رفعها بزعمهم ، فإن قَبِلَ الْأَحْمَقُ ذَلِكَ مِنْهُمْ دخل في دين الزنادقة باطنا واستقر
 بالإسلام ظاهراً ، وإن نَفَرَ الخالف عن اعتقاد تأويلات الباطنية الزنادقة كَتَمَهَا
 عليهم لأنه حلف لهم على كتمان ما أظهره له من أسرارهم ، وإذا قَبِلَهَا مِنْهُمْ فقد
 حلفوه وساخوه عن دين الإسلام ، وقالوا له حينئذ : إن الظاهر كالقشر والباطن
 كاللُبِّ ، واللُبُّ خير من القشر .

قال عبد القاهر : حكى لي بعض من كان دخل في دعوة الباطنية ثم وُفِّقَهُ
 اللَّهُ تعالى لِرَشْدِهِ وَهَدَاهُ إِلَى هَمَلٍ أَيْمَانِهِمْ أَنَّهُمْ لما وَثِقُوا مِنْهُ بِأَيْمَانِهِ قَالُوا لَهُ : إن
 الْمُسْلِمِينَ بِالْأَنْبِيَاءِ كَنُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى وَمُحَمَّدٍ وَكُلِّ مَنْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ
 كَانُوا أَصْحَابَ نَوَامِيسَ وَمُخَارِقٍ أَحَبُّوا الزَّعَامَةَ عَلَى الْعَامَةِ ، فَنَحْدَعُوهُمْ بِنِيرِ نَجَاتٍ ،
 وَاسْتَعْبَدُوهُمْ بِشَرَائِعِهِمْ .

قال هذا الحاكِي لي : ثم ناقض الذي كشف لي هذا السر بأن قال له :
 ينبغي أن تعلم أن محمد بن إسماعيل بن جعفر هو الذي نادى موسى بن عمران

(١) من الآية ١٣ من سورة الحديد

(٢) من الآية ٧ من سورة الأحزاب

(٣) من الآية ٩١ من سورة النحل

من الشجرة فقال له : ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ، إِنَّكَ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ ^(١) قال : فقلت : سَخِنتُ عَيْنَكَ تدعوني إلى الكفر بالرب القديم الخالق للعالم ثم تدعوني مع ذلك إلى الإقرار بربوبية إنسان مخلوق ، وتزعم أنه كان قبل ولادته إلهاً مرسلًا لموسى ؟ فإن كان موسى عندك ممخرقا فالذى زعمت أنه أرسله أكذب ، فقال لي : إنك لا تفلح أبداً ، وندم على إفشاء أسرارهِ إلى ، وتبَّتْ من بدعتهم .

فهذا بيان وجه حيلهم على أتباعهم ، وأما أيمانهم فإن داعيهم يقول للحالف : جَعَلْتَ عَلَى نَفْسِكَ عَهْدَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ وَذِمَّتَهُ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ وَمَا أَخَذَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّبِيِّينَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ أَنْكَ تَسْتَرِ مَا تَسْمَعُهُ مِنِّي ، وَمَا تَعْلَمُهُ مِنْ أَمْرِي ، وَمَنْ أَمَرَ الْإِمَامَ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ زَمَانِكَ ، وَأَمَرَ أَشْيَاعَهُ وَأَتْبَاعَهُ فِي هَذَا الْبَلَدِ وَفِي سَائِرِ الْبُلْدَانِ ، وَأَمَرَ الْمُطِيعِينَ لَهُ مِنَ الذَّكُورِ وَالْإِنَاثِ ، فَلَا تَظْهَرُ مِنْ ذَلِكَ قَلِيلاً وَلَا كَثِيراً ، وَلَا تَظْهَرُ شَيْئاً يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَةٍ أَوْ إِشَارَةٍ إِلَّا مَا أَدْرَكَكَ فِيهِ الْإِمَامُ صَاحِبُ الزَّمَانِ ، أَوْ أَدْرَكَكَ فِي إِظْهَارِهِ الْمَأْذُونُ لَهُ فِي دَعْوَتِهِ ، فَتَعْمَلُ فِي ذَلِكَ حِينَئِذٍ بِمَقْدَارِ مَا يُؤْذَنُ لَكَ فِيهِ . وَقَدْ جَعَلْتَ عَلَى نَفْسِكَ الْوَفَاءَ بِذَلِكَ ، وَالزَّمَمَةَ نَفْسِكَ فِي حَالَتِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ وَالرَّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ . قَالَ : نَعَمْ ، فَإِذَا قَالَ « نَعَمْ » قَالَ لَهُ : وَجَعَلْتَ عَلَى نَفْسِكَ أَنْ تَمْنَعَنِي وَجَمِيعَ مَنْ أُسَمِّيهِ لَكَ مِمَّا تَمْنَعُ مِنْهُ نَفْسَكَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَمِيثَاقِهِ عَلَيْكَ وَذِمَّتِهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ ، وَتَنْصَحَهُمْ نَصِيحاً ظَاهِراً وَبَاطِناً ، وَأَلَّا تَخُونَ الْإِمَامَ وَأَوْلِيَاءَهُ وَأَهْلَ دَعْوَتِهِ فِي أَنْفُسِهِمْ وَلَا فِي أَمْوَالِهِمْ ، وَأَنْكَ لَا تَتَأَوَّلُ فِي هَذِهِ الْأَيْمَانِ تَأْوِيلاً ، وَلَا تَعْتَقِدُ مَا يَحَاثِمُهَا ، وَأَنْكَ إِنْ فَعَلْتَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَأَنْتَ بِرِيءٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَمَنْ جَمِيعَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ كِتَابِهِ ، وَأَنْكَ إِنْ خَالَفتَ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ لَكَ فَلِلَّهِ عَلَيْكَ أَنْ تَحْجَّ إِلَى بَيْتِهِ مِائَةَ حِجَّةٍ مَاشِياً

نَذراً واجباً ، وكل ما تملكه في الوقت الذي أنت فيه صدقة على الفقراء والمساكين ، وكل مملوك يكون في ملكك يوم تخالف فيه أو بعده يكون حراً ، وكل امرأة لك الآن أو يوم مخالفتك أو تزوجها بعد ذلك تكون طالقاً منك ثلاث طلقات ، والله تعالى الشاهد على نيتك وعقد ضميرك فيما حلفت به ، فإذا قال « نعم » قال له : كفى بالله شهيداً بيننا وبينك ، فإذا حلف الغر بهذه الأيمان ظن أنه لا يمكن حلها ، ولم يعلم الغر أنه ليس لأيمانهم عندهم مقدار ولا حرمة ، وأنهم لا يرون فيها ولا في حلها إنما ولا كفارة ولا عاراً ولا عقاباً في الآخرة . وكيف يكون لليمين بالله وبكتبه ورسله عندهم حرمة ؟ وهم لا يقرون بالله قديماً بل لا يقرون بحدوث العالم ، ولا يثبتون كتاباً مُنزَلاً من السماء ، ولا رسولا ينزل عليه الوحي من السماء ، وكيف يكون لأيمان المسلمين عندهم حرمة ؟ ومن دينهم أن الله الرحمن الرحيم إنما هو زعيمهم الذي يدعون إليه ، ومن مال منهم إلى دين الجوس زعم أن لإله نور بإزائه شيطان قد غلبه ونازعه في ملكه ، وكيف يكون لندرك الحج والعمرة عندهم مقدار وهم لا يرون للكعبة مقداراً ويسخرون بمن يحج ويعتمر ؟ وكيف يكون للطلاق عندهم حرمة وهم يستحلون كل امرأة من غير عقد ؟ فهذا بيان حكم الأيمان عندهم

فأما حكم الأيمان عند المسلمين فإننا نقول : كل يمين يحلف بها الحالف ابتداء بطوع نفسه فهو على نيته ، وكل يمين يحلف بها عند قاض أو سلطان يحلفه ينظر فيها : فإن كانت يميناً في دعوى لمدعى شيئاً على الحالف المنكر ، وكان المدعى ظالماً للمدعى عليه فيمين الحالف على نيته ، وإن كان المدعى محقاً والمنكر ظالماً للمدعى فيمين المنكر على نية القاضي أو السلطان الذي أحلفه ، ويكون الحالف حائثاً في يمينه .

وإذا صحت هذه المقدمة فالباحث عن دين الباطنية إذا قصد إظهار بدعتهم

للناس ، أو أراد النقص عليهم ، فهو معذور في يمينه وتكون يمينه على نيته ، فإذا استثنى بقلبه مشيئة الله تعالى فيها لم تنعقد عليه أيمانه ، ولم يحنث فيها بإظهاره أسرار الباطنية للناس ، ولم تطلق نساؤه ، ولا تعتق ممالكه ، ولا تلزمه صدقة بذلك ، وليس زعيم الباطنية عند المسلمين إماما ، ومن أظهر سره لم يظهر سر إمام ، وإنما أظهر سر كافر زنديق ، وقد جاء في الحديث المأثور : « اذْكُرُوا الْفَاسِقَ بِمَا فِيهِ يَحْذَرُهُ النَّاسُ » . فهذا بيان حيلتهم على الأغمار بالآيمان .

فأما احتيالهم على الأغمار بالتشكيك فمن جهة أنهم يسألونهم عن مسائل من أحكام الشريعة يوهمونهم فيها خلاف معانيها الظاهرة ، وربما سألوهم عن مسائل في المحسوسات يوهمون أن فيها علوما لا يحيط بها إلا زعيمهم ، فمن مسائلهم قول الداعى منهم للغر : لم صار للإنسان أذنان ولسان واحد ؟ ولم صار للرجل ذكر واحد وخصيتان ؟ ولم صارت الأعصاب متصلة بالدماع ، والأوردة متصلة بالكبد ، والشرابين متصلة بالقلب ؟ ولم صار الإنسان مخصوصا بنبات الشعر على جفنيه الأعلى والأسفل ؟ وسائر الحيوان ينبت الشعر على جفنه الأعلى دون الأسفل ، ولم صار ثدى الإنسان على صدره ، وثدى البهائم على بطونها ؟ ولماذا لم يكن للفرس غدد ، ولا كرش ، ولا كعب ؟ وما الفرق بين الحيوان الذى يبيض والذى يلد ولا يبيض ؟ وبماذا يميز بين السمكة النهرية والسمكة البحرية ؟ ونحو هذا كثير يوهمون أن العلم بذلك عند زعيمهم .

ومن مسائلهم فى القرآن سؤا لهم عن معانى حروف الهجاء فى أوائل السور كقوله : « ألم » و « حم » و « طس » و « يس » و « طه » و « كهيعص » وربما قالوا : ما معنى كل حرف من حروف الهجاء ؟ ولم صارت حروف الهجاء تسعة وعشرين حرفا ؟ ولم أعجم بعضها بالنقط وخلا بعضها من النقط ؟ ولم جاز وصل بعضها بما بعدها بحرف ؟ وربما قالوا للغر : ما معنى قوله ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ ﴾ (٢٠ - الفرق بين الفرق)

رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴿١﴾ ؟ ولم جعل الله تعالى أبواب الجنة ثمانية وأبواب النار سبعة ؟ وما معنى قوله : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ ﴿٢﴾ وما فائدة هذا العدد ؟ وربما سألوا عن آيات أوهموا فيها التناقض ، وزعموا أنه لا يعرف تأويلها إلا زعيمهم ، كقوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ ﴾ ﴿٣﴾ مع قوله في موضع آخر : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ﴿٤﴾ .

ومنها : مسائلهم في أحكام الفقه ، كقولهم : لم صارت صلاة الصبح ركعتين ، والظهر أربعاً ، والمغرب ثلاثاً ؟ ولم صار في كل ركعة ركوع واحد وسجدة ثان ؟ ولم كان الوضوء على أربعة والتيمم على عضوين ؟ ولم وجب الغسل من المنى وهو عند أكثر المسلمين طاهر ، ولم يجب الغسل من البول مع نجاسته عند الجميع ؟ ولم أعادت الحائض ما تركت من الصيام ولم تعد ما تركت من الصلاة ؟ ولم كانت العقوبة في السرقة بقطع اليد وفي الزنى بالجلد ؟ وهلا قطع الفرج الذي به زنى في الزنى كما قطعت اليد التي بها سرق في السرقة ؟ فإذا سمع الغر منهم هذه الأسئلة ورجع إليهم في تأويلها قالوا له : علمها عند إمامنا وعند المأذون له في كشف أسرارنا ، فإذا تقرر عند الغر أن إمامهم أو مادونه هو العالم بتأويله اعتقد أن المراد بظواهر القرآن والسنة غير ظاهرها ، فأخرجوه بهذه الحيلة عن العمل بأحكام الشريعة ، فإذا اعتاد ترك العبادة واستحل الحرامات كشفوا له القناع ، وقالوا له : لو كان لنا إله قديم غني عن كل شيء لم يكن له فائدة في ركوع العباد وسجودهم ، ولا في طوافهم حول بيت من حجر ، ولا في

(١) الآية ١٧ من سورة الحاقة

(٢) الآية ٣٠ من سورة المدثر

(٣) الآية ٣٩ من سورة الرحمن

(٤) الآية ٩٢ من سورة الحجر

سَعَى بَيْنَ جَبَلَيْنِ ، فَإِذَا قَبِلَ مِنْهُمْ ذَلِكَ فَقَدْ انْسَلَخَ عَنْ تَوْحِيدِ رَبِّهِ ، وَصَارَ جَا حِدًا لَهُ زَنْدِيقًا .

قال عبد القاهر : والكلامُ عليهم في مسائلهم التي يسألون عنها عند قصدهم إلى تشكيك الأغمار في أصول الدين من وجهين :

أحدهما : أن يقال لهم : إنكم لا تخلون من أحد أمرين : إما أن تقرُّوا بحدوث العالم وتثبتوا له صانعا قديما عالما حكما يكون له تكليف عباده ما شاء كيف شاء ، وإما أن تنكروا ذلك وتقولوا بقدم العالم ونفى الصانع ، فإن اعتقدتم قدم العالم ونفى الصانع فلا معنى لقولكم : لم فرض الله كذا ، ولم حرم كذا ، ولم خلق كذا ، ولم جعل كذا على مقدار كذا ؟ إذا لم تقرُّوا بالله فرض شيئا أو حرمه أو خلق شيئا أو قدره ، ويصير الكلام بيننا وبينكم كالكلام بيننا وبين الدهرية في حدوث العالم ، وإن أقررتم بحدوث العالم وتوحيد صانعه وأجزتم له تكليف عباده ما شاء من الأعمال كان جواز ذلك جوابا لكم عن قولكم : لم فرض ، ولم حرم كذا ، لإقراركم بجواز ذلك منه إن أقررتم به وبجواز تكليفه . وكذلك سؤلهم عن خاصية المحسوسات يبطل إن أقروا بصانع أحدثها ، وإن أنكروا الصانع فلا معنى لقولهم : لم خلق الله ذلك ؟ مع إنكارهم أن يكون لذلك صانع قديم .

والوجه الثاني ، من الكلام عليهم فيما سألوا عنه من عجائب خلق الحيوان أن يقال لهم : كيف يكون زعماء الباطنية مخصوصين بمعرفة علل ذلك ، وقد ذكرته الأطباء والفلاسفة في كتبهم ، وصنف أرسطاطاليس^(١) في طبائع

(١) هو أرسطو بن نيقوماخس الفيشاغري ، تتلمذ على أفلاطون ، وتصدر بعده ، وكان أفلاطون يقدمه على جميع تلاميذه ، ويؤثره بالرعاية ، وإلى أرسطو انتهت فلسفة اليونانيين ، فكان هو خاتمة حكمائهم وسيد علمائهم ، وهو الذي خلاص

الحيوان كتاباً؟ وما ذكرت الفلاسفة من هذا النوع شيئاً إلا مسروقاً من حكماء العرب الذين كانوا قبل زمان الفلاسفة ، من العرب القحطانية ، والجُرهمية ، والطَّسَمية وسائر الأصناف الحيرية . وقد ذكر العرب في أشعارها وأمثالها جميع طبائع الحيوانات ، ولم يكن في زمانها باطنياً ولا زعيم للباطنية ، وإنما أخذ أرسطاطاليس الفرق بين ما يلد وما يبيض من قول العرب في أمثالها : كل شرّقاء ولود ، وكل صكّاء بيّوض . ولهذا كان الخفاش من الطير ولوداً لا بيوضاً ، لأن لها أذن شرّقاء ، وكل ذات أذن صكّاء بيّوض كالحية والضب والطيور البائضة .

وذكر أبو عبيدة معمر بن المثنى ^(١) وعبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي ^(٢) أن العرب قالت بتجريبها في الجاهلية : إن كل حيوان لعينيه أهداب على الجفن

== صناعة البرهان من سائر صناعات المنطق وصورها بالأشكال وجعلها آلة العلوم النظرية ، وله في جميع فروع الفلسفة كتب قيمة ، وكان هو معلم الإسكندر بن فيلبس المقدوني ، وله رسائل بعثها إليه . ولم يعن فلاسفة الإسلام بشيء من الفلسفة اليونانية بقدر عنايتهم بفلسفة أرسطو ، وله كتاب في الحيوان تسع عشرة مقالة ، وقد نقله ابن البطريق إلى العربية ، ونقل من قبل إلى السريانية (انظر تاريخ الحكماء ٢٧ - ٥٣ وفهرس ابن النديم ٣٥٩)

(١) هو معمر بن المثنى ، أبو عبيدة ، البصري ، التيمي ، اللغوي ، الإخباري ، صاحب التصانيف : روى عن هشام بن عروة وأبي عمرو بن العلاء ، وكان أحد أوعية العلم ، وقد اختلف في سنة وفاته ، فقيل : توفي في سنة ٢٠٩ ، وقيل : في سنة ٢١٠ ، وقيل : في سنة ٢١١ (العبر : ١ / ٣٥٩ - ومثدرات الذهب : ٢ / ٢٤)

(٢) هو العلامة : أبو سعيد عبد الملك بن قريب ، الأصمعي ، الباهلي ، البصري ، اللغوي ، الإخباري : سمع ابن عون ، وأكثر عن أبي عمرو بن العلاء ، وكانت الخلفاء تجالسونه وتحب منادمته ، وقد صنف كثيراً ، ومات في سنة ٢١٦ وله ثمان وثمانون سنة (العبر : ١ / ٣٧٠ - ومثدرات الذهب : ٢ / ٤٦) وانظر ص ٣١٦ الآتية

الأعلى دون الأسفل إلا الإنسان فإن أهدابه على الجفن الأعلى والأسفل ، وقالوا :
كل حيوان ألقى في الماء يسبح فيه إلا الإنسان ، والقرد ، والفرس الأعسر ، فإنه
يغرق فيه ، إلا أن يتعلم الإنسان السباحة .

وقالوا في الإنسان : إنه إذا قُطِعَ رأسه وألقى في الماء انتصب قائماً في وسط
الماء . وقالوا : كل طائر كفه في رجليه ، وكف الإنسان والقرد في اليد ، وكل
ذئ أربع ركبتة في يده ، وركبتا الإنسان في رجليه ، وقالوا : ليس للفرس غُدد
ولا كرش ولا طحال ولا كعب ، وليس للبعير مَرارة ، وليس للظليم منخ ،
وكذلك طير الماء وحيتان البحر ليس لهما ألسُن ولا أدمغة ، وقد يكون حوتُ
التهر ذا لسان ودماغ ، وقالوا : إن السموك كلها لا رئة لها كذلك ولا تنفس ،
وقالت العرب من تجاربها : إن الضأن تضع في السنة مرة وتفرد ولا تُتَمِّم ، والماعز
تضع في السنة مرتين ، وتضع الواحدة ، والاثنيتين ، والثلاثة ، والعدد والنماء والبركة
في الضأن أكثر منها في الماعز ، وقالوا أيضاً : إذا رعت الضأن نبتاً نبت ،
ولا ينبت ما يأكله الماعز ؛ لأن الضأن تقرضه بأسنانها والماعز تقلعه من أصله ،
وقالوا : إن الماعز إذا حملت أنزلت اللبن في أول الحمل إلى الضرع ، والضأن
لا تنزل اللبن إلا عند الولادة . وقالوا : إن أصوات الذكور من كل جنس أجهرُ
من أصوات الإناث إلا المعزى فإن أصوات إناثها أجهرُ من أصوات ذكورها .
ومن أمثال العرب في الحيوان قولهم : كلُّ ثورٍ أفطس^(١) ، وكل بعير أعلم^(٢)

(١) الأفطس : الوصف من الفطس - بفتح الفاء والطاء جميعاً - وهو انخفاض
الأنف وتطامنه وانتشاره

(٢) الأعلم : الوصف من العلم - بفتح العين واللام جميعاً - وهو انشقاق الشفة العليا ،
فإذا انشقت الشفة السفلى فهو الفلح ، والمشقوقها أفلح ، ويسمى البعير « أعلم » لأنه
مشقوق الشفة العليا

وكل ذى ناب أفرج ، وقالوا بالتجربة : إن الأسد لا يأكل شيئا حامضا ، ولا يدنو من النار ، ولا يدنو من الحامل ، وقالوا : إن تحمل الكلب ستون يوما ، فإن وضعت حملها لأقل من ذلك لم تكد أولادها تعيش ، وقالوا : إن إناث الكلاب يَحْضَنَ لسبعة أشهر ، ثم إن الكلبة تحيض في كل سبعة أيام ، وعلامة حيضها وَرَمُ أنفارها ، وقالوا في الكلب : إنه لا يلقى من أسنانه شيئا إلا الثامن ، وقالوا في الذئب : إنه يَنَامُ بإحدى عينيه ويحتس بالآخرى ، ولذلك قال فيه حميد بن ثور :

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَآيَا ؛ فَهُوَ يَقْظَانُ نَأْمٌ ^(١)

والأرنب تنام مفتوحة العينين ، قالوا : ليس في الحيوان ما لسانه مقلوب إلا الفيل ، وليس في ذوات الأربع مائدته على صدره إلا الفيل ، وقالوا : إن الفيل تضع لسبع سنين ، والحمار لسنة ، والبقرة في ذلك كالمراة ، وقالوا في قضيب الأرنب والثعلب : إنه عَظْمٌ ، وقالوا : كل ذى رجلين إذا انكسرت إحداها قام على الأخرى وَرَجَّحَ إلا الظالم فإنه إذا انكسرت إحدى رجليه جثم في مكانه ، ولهذا قال الشاعر في نفسه وأخيه :

فَإِنِّي وَإِيَّاهُ كَرَجَلَيْ نَعَامَةٍ عَلَى مَا بَيْنَا مِنْ ذِي غَنَى أَوْلَدَى فَقْرٍ

يريد أنه لا غنى لأحدهما عن صاحبه ، وقالوا في النعامة : إنها تبيض من ثلاثين بيضة إلى أربعين ، لكنها تخرج ثلاثين منها تحضن عليها كحيط ممدود

(١) هكذا روى المؤلف هذا البيت كما رواه جماعة من النحاة ، وصوابه إنشاده هكذا :

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَآيَا ؛ فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعٌ

وقبله مما يتصل بوصف الذئب قول حميد بن ثور :

إذا خاف جورا من عدو رمت به قصائبه والجانب المتواسع

على الاستواء ، وربما تركت بَيْضَهَا وَحَصَنْتْ بَيْضَ غَيْرِهَا ، ولهذا قال فيها
ابن هَرَمَةَ :

كَتَارِكَةٍ بَيْضَهَا بِالْعَرَاءِ وَمُلْبَسَةٍ بَيْضَ أُخْرَى جَنَاحًا

وقالوا في الفرج والفروج : إنهما يُخْلَقَانِ مِنَ الْبَيَاضِ ، وَالضُّفْرَةُ غِذَاؤُهَا ،
وقالوا في القَطَا : إنها لَا تَضَعُ إِلَّا فَرْدًا ، وَفِي الْعُقَابِ : إنها تَضَعُ ثَلَاثَ بَيْضَاتٍ
فَتُخْرِجُ بَيْضَتَيْنِ وَتَطْرَحُ وَاحِدَةً فَيُخْرِجُهَا الطَّيْرُ الْمَعْرُوفُ بِكَاسِيِ الْعِظَامِ ، وَلِهَذَا
قِيلَ فِي الْمَثَلِ : أَكْبَرُ مِنْ كَاسِيِ الْعِظَامِ ، وَقَالُوا فِي الضَّبِّ : إنها تَضَعُ سَبْعِينَ بَيْضَةً ،
وَلَكِنَهَا تَأْكُلُ مَا خَرَجَ مِنَ الْحُسُولَةِ عَنِ الْبَيْضِ إِلَّا الْحِسْلَ ^(١) الَّذِي يَعْدُو
وَيَهْرَبُ مِنْهَا ، وَلِهَذَا قَالُوا فِي الْمَثَلِ : أَعَقُّ مِنْ ضَبٍّ ، وَالضَّبُّ لَا يَرُدُّ الْمَاءَ ، وَلِهَذَا
قَالُوا فِي الْمَثَلِ : أَرَوَى مِنْ ضَبٍّ ، وَقَالُوا فِي الضَّبِّ : إنه ذُو ذَكَرَيْنِ ، وَلِلْأُنْثَى
مِنَ الضَّبِّ فَرْجَانِ مِنْ قَبْلِ ، وَقَالُوا فِي الْحِيَةِ : لها لِسَانَانِ ، وَلِسَانُهَا أَسْوَدٌ عَلَى
اخْتِلَافِ أَلْوَانِ قَشْرِهَا ، وَالْحِيَاتُ كُلُّهَا تَسْكُرُهُ رِيحُ السَّذَابِ وَالْبَنْفَسِجِ ، وَتَعْجَبُ
بَرِيحِ التَّفَاحِ ، وَالْبَطِيخِ ، وَالْجُزْرِ ، وَالْخَرْدَلِ ، وَاللَّبَنِ ، وَالْخَمْرِ ، وَقَالُوا فِي الضَّفَادِعِ :
إنها لَا تُصَيِّحُ إِلَّا وَفِي أَفْوَاهِهَا الْمَاءُ ، وَلَا تُصَيِّحُ فِي رِجْلَةٍ بِحَالٍ ، وَإِنْ صَاحَتْ فِي
الْفُرَاتِ وَسَائِرِ الْأَنْهَارِ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ فِي الضَّفَدَعِ :

يُدْخِلُ فِي الْأَشْدَاقِ مَا يُنْقِطُهُ حَتَّى يَنْقُ وَالنَّقِيقُ يُرْلِفُهُ ^(٢)

(١) الحسل - بكسر الحاء وسكون السين المهملة - الصغير من ولد الضباب ،
وقيل : أول ما يولد ، ويكنى الضب « أبا الحسل ، وأبا الحسيل » وجمع الحسل :
حسول ، وأحسال ، وحسلة ، وحسلان

(٢) إذا صحت هذه الرواية فإنما أراد بما ينقطه طعامه ، وأصله من قولهم « تنقفت الحنظل »
إذا كسرت قشره لاستخراج ما فيه ، وهو الهبيد ، وقالوا « نقف الظليم الحنظل ، وانتقفه »
إذا كسره عن هيئته ، وقالوا أيضا « نقفت الرمانة » إذا قشرها ليستخرج حبها ،
وقال امرؤ القيس :

يعنى أن نقيقتها يدل عليها الحية فتصيدها فتأكلها^(١) ، وقالوا : إن الضفادع لا عظام لها . وقالوا فى الجعل : إنه إذا دُفِنَ فى الورد سكن كالميت ، فإذا أعيد إلى الرّوث تحرك^(٢) .

فهذا وما جرى مجراه من خواصّ الحيوانات وغيرها قد عرفته العرب فى جاهليتها بالتجارب ، من غير رجوع منها إلى زعماء الباطنية ، بل عرفوها قبل وجود الباطنية فى الدنيا بأحقاب كثيرة ، وفى هذا بيان كذب الباطنية ، فى دعواها أن زعماءها مخصوصون بمعرفة أسرار الأشياء وخواصها ، وقد بيّنا خروجهم عن جميع فرق الإسلام بما فيه كفاية ، والحمد لله على ذلك .

الباب الخامس

من أبواب هذا الكتاب

فى بيان أوصاف الفرقة الناجية ، وتحقيق النجاة لها ، وبيان محاسنها

هذا باب يشتمل على فصول هذه ترجمتها :

(١) فصل : فى بيان أصناف فرق السنة والجماعة .

= كأنى غداة البين يوم تحملوا لدى سمرات الحى ناقف حنظل والنقيق : صوت الضفدع ، والظليم ، والدجاجة ، والعقرب ، والفعل منه نق . ويقال أيضا : نقق ، وضفدع نقاق ، ونقوق ، وقالوا « أروى من النقاق » بعنون الضفدع ، لأنها فى الماء غالبا ، وقد روى هذا البيت أبو عثمان الجاحظ فى الحيوان (٣ / ٢٦٦) على وجه آخر ، ونسبه إلى الذكوانى ، وهو عنده هكذا : يدخل فى الأشداق ماء ينصفه كما ينق والنقيق يتلفه (١) وقد صرح بذلك الأخطل فى قوله :

ضفادع فى ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر (٢) وفى ذلك يقول أبو الطيب المتنبي فى إحدى قصائده فى سيف الدولة : إذا خلعت على عرض له حلالا وجدت منها فى أبهى من الحلل بنى العباوة من إنشادها ضرر كما تضر رياح الورد بالجعل

- (٢) فصل : فى بيان تحقيق النّجاة لأهل السنة والجماعة .
- (٣) فصل : فى بيان الأصول التى اجتمع عليها أهل السنة والجماعة .
- (٤) فصل : فى بيان قول أهل السنة فى السلف الصالح من الأمة .
- (٥) فصل : فى بيان عصمة أهل السنة عن تكفير بعضهم بعضاً .
- (٦) فصل : فى بيان فضائل أهل السنة ، وأنواع علومهم ، وذكر أئمتهم .
- (٧) فصل : فى بيان آثار أهل السنة فى الدين والدنيا ، وذكر مفاخرهم فيهما .
- فهذه فصول هذا الباب ، وسنذكر فى كل منها مقتضاه بعون الله وتوفيقه .

الفصل الأول

من فصول هذا الباب

فى بيان أصناف أهل السنة والجماعة

اعلموا - أسعدكم الله - أن أهل السنة والجماعة ثمانية أصناف من الناس :

(١) صنف منهم أحاطوا علماً بأبواب التوحيد والنبوة ، وأحكام الوعد والوعيد ، والثواب والعقاب ، وشروط الاجتهاد ، والإمامة ، والزعامة ، وسلكوا فى هذا النوع من العلم طرقاً انصفاً من المتكلمين الذين تبرعوا من التشبيه والتعطيل ، ومن بدع الرافضة والخوارج والجهمية والنجارية ، وسائر أهل الأهواء والضلالة .

(٢) والصنف الثانى منهم : أئمة الفقه من فريقى الرأى والحديث ، من الذين اعتقدوا فى أصول الدين مذاهب الصفاية فى الله وفى صفاته الأزلية ، وتبرعوا من القدر والاعتزال ، وأثبتوا رؤية الله تعالى بالأبصار من غير تشبيه ولا تعطيل ، وأثبتوا الحشر من القبور ، مع إثبات السؤال فى القبر ، ومع إثبات الخوض والصراط والشفاعة وغفران الذنوب التى دون الشرك .

وقالوا : بدوام نعيم الجنة على أهلها ، ودوام عذاب النار على الكفرة .
 وقالوا : بإمامة أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وأحسنوا الثناء على
 السلف الصالح من الأمة ، ورأوا وجوب الجمعة خلف الأئمة الذين تبرءوا من أهل
 الأهواء الضالة ، ورأوا وجوب استنباط أحكام الشريعة من القرآن والسنة ومن
 إجماع الصحابة ، ورأوا جواز المسح على الخفين ، ووقوع الطلاق الثلاث ، ورأوا
 تحريم المتعة ، ورأوا وجوب طاعة السلطان فيما ليس بمعصية .

ويدخل في هذه الجماعة أصحاب مالك^(١) ، والشافعي^(٢) ، والأوزاعي^(٣) ،
 والثوري^(٤) ، وأبي حنيفة^(٥) ، وابن أبي ليلى^(٦) ، وأصحاب أبي ثور^(٧) ، وأصحاب

(١) تقدمت لنا ترجمة موجزة لإمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحي
 (ص ٢٦) .

(٢) تقدمت ترجمة قصيرة للإمام القرشي محمد بن إدريس الشافعي (ص ٢٧) .

(٣) تقدم حديث وجيز عن أبي عمرو الأوزاعي (ص ٢٧ و ٢٨) .

(٤) سبق الحديث عن أبي عبد الله سفيان بن سعيد الثوري (ص ٢٧ وما يليها) .

(٥) قدمنا لك حديثاً موجزاً عن فقيه أهل العراق أبي حنيفة النعمان بن ثابت

(ص ٢٧) .

(٦) هو قاضي الكوفة ومفتيها : أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبي
 ليلى . الأنصاري ، الفقيه ، سمع الشعبي وطبقته ، وقال أحمد بن يونس : كان أفقه
 أهل الدنيا ، وكان صاحب قرآن وسنة ، قرأ عليه حمزة الزيات ، وكان صدوقاً جائز
 الحديث ، توفي في شهر رمضان من سنة ١٤٨ (العبر : ١ / ٢١١) - وشذرات
 الذهب : ١ / ٢٢٤) .

(٧) هو أبو ثور : إبراهيم بن خالد ، الكلبي ، البغدادي ، الفقيه ، أحد
 الأعلام ، تفقه بالشافعي ، وسمع من ابن عيينة وغيره ، وبرع في العلم ، ولم يقلد
 أحداً ، قال عنه أحمد بن حنبل : أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة وهو عندي في صلاح
 سفيان الثوري ، توفي في سنة ٢٤٠ - (العبر : ٢ / ٩٣) في عدة مواضع - وطبقات الشافعية :
 ١ / ٢٢٧ - وشذرات الذهب : ٢ / ٩٣) .

أحمد بن حنبل^(١)، وأهل^(٢) الظاهر ، وسائر الفقهاء الذين اعتقدوا في الأبواب العقلية أصول الصفاتية ، ولم يخلطوا فقهه بشيء من بدع أهل الأهواء الضالة .
(٣) والصنف الثالث منهم : هم الذين أحاطوا علماً بطرق الأخبار والسُنَن الماثورة عن النبي عليه السلام ، وميزوا بين الصحيح والسقيم منها ، وعرفوا أسباب الجرح والتعديل ، ولم يخلطوا علمهم بذلك بشيء من بدع أهل الأهواء الضالة .

(٤) والصنف الرابع منهم : قوم أحاطوا علماً بأكثر أبواب الأدب والنحو والتصريف ، وجروا على سَمْت أئمة اللغة ، كالخليل^(٣) ، وأبي عمرو بن العلاء^(٤)

(١) هو شيخ أهل السنة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، الشيباني ، الذهلي ، المروزي ، البغدادي ؛ أحد الأعلام ببغداد ، وشيخ الإسلام والمسلمين في عصره ، وناصر السنة ، وقامع البدعة ، كان إماماً في الحديث وفنونه ، إماماً في الفقه ودقائقه ، إماماً في الورع وغوامضه ، مات في ثاني عشر شهر ربيع الأول من سنة ٢٤١ وقد جاوز سبعا وسبعين سنة بأيام (العبر : ١ / ٤٣٥ - المنهج الأحمد : ١ / ٥٤ ، ٥ - وشذرات الذهب : ٢ / ٩٦ - وطبقات الحفاظ ص ٤٣١) .

(٢) قد قدمنا كلمة عن أهل الظاهر ، وترجمنا لإمامهم داود بن علي بن خلف الأصبهاني (ص ٢٨) .

(٣) هو إمام النحاة وشيخ إمامهم : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، الفراهيدي ، الأزدي ، البصري ، صاحب العربية والعروض ، روى عن أيوب السختياني وطائفة ، وكان إماماً كبير القدر في لسان العرب ، خيراً ، متواضعاً ، فيه زهد وتعفف ، صنف كتاب العين في اللغة ، وعليه تخرج سيبويه ، ومنه ثقف تعليلاته التي تعد من مفاخر النحو العربي ، توفي الخليل في أرجح الأقوال في سنة ١٧٥ ، ويقال قبلها ، ويقال بعدها (العبر : ١ / ٢٦٨ - طبقات الزبيدي ص ٤٣) .

(٤) هو مقرئ البصرة الإمام أبو عمرو بن العلاء ، المازني ، أحد القراء السبعة قال عنه أبو عبيدة : كان أبو عمرو أعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر وأيام العرب ، وكانت كتبه ملء بيت إلى السقف ، ثم تنسك فأحرقها ، ومات في سنة ١٥٤ (العبر : ١ / ٢٢٣ - شذرات الذهب : ١ / ٢٣٧) .

وسَيِّدِيَّوِيَّهٖ^(١)، والفَرَّاء^(٢)، والأَخْفَش^(٣)، والأَصْمَعِيُّ^(٤)، والمَازِنِيُّ^(٥)، وأَبِي عُبَيْدٍ^(٦)

(١) هو إمام أهل البصرة في العربية : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الذي يلقب بسيويوه ، مصنف « الكتاب » الذي يعد مفخرة التأليف في العربية ، ومعجزة الفكر ، والذي إذا أطلق لفظ الكتاب في لسان أهل العربية انصرف إليه ، وكانت وفاته على الصحيح في سنة ١٨٠ عن بضع وثلاثين سنة (العبر : ١ / ٢٧٨ - طبقات الزبيدي ص ٥٦) .

(٢) هو أبو زكرياء : يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور ، الفراء ، الديلمي ، أبرع أهل الكوفة في علمهم ، نزل بغداد ، وهو أجل أصحاب الكسائي ، وكان رأسا في النحو واللغة ، مات في سنة ٢٠٧ (العبر : ١ / ٣٥٤ - مراتب النحويين لأبي الطيب الحلبي ص ٨٦ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٤٣ - شذرات الذهب : ١٩ / ٢) .

(٣) أشهر الأخافشة أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، المجاشعي ، أخذ عن سيويوه وكان أسن منه ، وصحب الخليل قبل أن يصحب سيويوه ، وقرأ عليه الكسائي كتاب سيويوه ، وتوفي في سنة ٢١٥ (طبقات الزبيدي ص ٧٤ - ومرتبات النحويين ص ٦٨) وفي النحاة أخفش أكبر منه هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد ، وهو شيخ يونس بن حبيب الذي هو شيخ سيويوه ، ويقال له : الأخفش الأكبر ، وفي النحاة أخفش أصغر ، وهو أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي النحوي ، روى عن ثعلب والمبرد ، وتوفي في سنة ٣١٥ .

(٤) سبقت ترجمة الأصمعي قريبا (ص ٣٠٨)

(٥) المازني : هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان ، المازني ، أحد بني مازن ابن شيان ، ويقال : هو مولى لبني سدوس ، غير أنه نزل في منازل بني مازن ابن شيان فنسب إليهم ، وهو من تلاميذ أبي الحسن الأخفش ، وتوفي في سنة ٢٣٦ (طبقات الزبيدي ص ٩٢ - ١٠٠)

(٦) هو أبو عبيد القاسم بن سلام ، أحد الفقهاء والمحدثين والنحويين والعلماء بالكتاب والسنة ، وكان مؤدبا لم يكتب الناس أصح من كتبه ولا أكثر فائدة ، وكان إسحاق بن راهويه يقول : يحب الله الحق ، أبو عبيد أعلم مني ومن أحمد بن حنبل ومحمد بن إدريس الشافعي ، وأبو عبيد مولى للأزد من أبناء خراسان ، وولى قضاء =

وسائر أئمة النحو من الكوفيين والبصريين ، الذين لم يَخْلُطُوا علمهم بذلك بشيء من بدع القدرية أو الرافضة أو الخوارج ، ومن مال منهم إلى شيء من الأهواء الضالة لم يكن من أهل السنة ، ولا كان قوله حجة في اللغة والنحو .

(٥) والصنف الخامس منهم : هم الذين أحاطوا علماً بوجوه قراءات القرآن ، وبوجوه تفسير آيات القرآن ، وتأويلها على وفق مذاهب أهل السنة ، دون تأويلات أهل الأهواء الضالة .

(٦) والصنف السادس منهم : الزهاد الصوفية الذين أبصروا فأقصرُوا ، واختبروا فاعتبروا ، ورَضُوا بالمقدور ، وقنعوا بالميسور ، وعلموا أن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك مسئول عن الخير والشر ، ومحاسب على مثاقيل الذر ، فأعدُوا خير الإعداد ، ليوم المعاد ، وجَرى كلامهم في طريق العبارة والإشارة على سمت أهل الحديث ، دون من يشتري لهو الحديث ، لا يعملون الخير رياءً ، ولا يتركونه حياءً ، دينهم الوحيد ، ونفى التشبيه ، ومذهبهم التفويض إلى الله تعالى ، والتوكل عليه ، والتسليم لأمره ، والتقناعة بما رزقوا ، والإعراض عن الاعتراض عليه : ﴿ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ (١) .

(٧) والصنف السابع منهم : قوم مرابطون في ثغور المسلمين في وجوه الكفرة ، يجاهدون أعداء المسلمين ، ويحمون حمى المسلمين ، ويدبّون عن حريمهم وديارهم ، ويظهرُونَ في ثغورهم مذاهب أهل السنة والجماعة ، وهم الذين

= طرسوس أيام ثابت بن نصر بن مالك ولم يزل معه ومع ولده ، وقد اختلف في وفاته فقال البخاري : مات في سنة ٢٢٤ ، وقال غيره : مات في سنة ٢٢٣ ، وقيل : في سنة ٢٢٢ (المنهج الأحمد : ٨٠/١ بتحقيقنا - وطبقات الزبيدي ص ٢١٧ - والعبر : ٣٩٢/١ - وطبقات الحفاظ للذهبي ص ٤١٧ - وشذرات الذهب : ٥٤/٢)
(١) من الآية ٢١ من سورة الحديد ، ومن الآية ٤ من سورة الجمعة .

أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ قَوْلَهُ : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ^(١) زَادَهُمُ اللَّهُ تَوْفِيقًا بِفَضْلِهِ وَمِنْهُ .

(٨) والصنف الثامن منهم : عامة البلدان التي غَلَبَ فيها شعار أهل السنة دون عامة البقاع التي ظهر فيها شعار أهل الأهواء الضالة .

وإنما أردنا بهذا الصنف من العامة الذين اعتقدوا تصويب علماء السنة والجماعة في أبواب العدل والتوحيد ، والوعد والوعيد ، ورجعوا إليهم في معالِم دينهم ، وَقَلَّوْهُمْ فِي فُرُوعِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، وَلَمْ يَعتَقِدُوا شَيْئًا مِنْ بَدْعِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ الضَّالَّةِ ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ سَمَّيْتُهُمُ الصُّوفِيَّةَ « حَشَوُ الْجَنَّةَ » .

فهؤلاء أصناف أهل السنة والجماعة ومجموعهم ، أصحاب الدين القويم ، والصراط المستقيم . ثَبَّتَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ، إِنَّهُ بِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ ، وَعَلَيْهَا قَدِيرٌ .

الفصل الثاني

من فصول هذا الباب

في بيان تحقيق النجاة لأهل السنة والجماعة

قد ذكرنا في الباب الأول من هذا الكتاب أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر افتراق أمته بعده ثلاثاً وسبعين فرقة ، وأخبر أن فرقة واحدة منها ناجية ، سئل عن الفرقة الناجية وعن صفتها ، فأشار إلى الذين هم على ما عليه هو وأصحابه ، ولسنا نجد اليوم من فرق الأمة من هم على موافقة الصحابة رضي الله عنهم غير أهل السنة والجماعة من فقهاء الأمة ومتكلميهم الصفاتية ، دون الرافضة ،

(١) من الآية ٦٩ من سورة العنكبوت .

والقدريّة ، والخوارج ، والجهنمية ، والتجارية ، والمشبّهة ، والغلاة ، والحلولية .

أما القدريّة فكيف يكونون موافقين للصحابة وقد طعن زعيمهم النظام في أكثر الصحابة ، وأسقط عدالة ابن مسعود ، ونسبه إلى الضلال من أجل روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن السعيد من سعد في بطن أمه ، والشقي من شقي في بطن أمه » ، وروايته انشقاق القمر ، وماذا كان منه إلا لإنكاره معجزات النبي عليه السلام ، وطعن في فتاوى عمر رضي الله عنه من أجل أنه حدّ في الخمر ثمانين ، ونفى نصر بن الحجاج إلى البصرة حين خاف فتنة نساء المدينة به ، وما هذه منه إلا لقلة غيرته على الحرم ، وطعن في فتاوى علي رضي الله عنه ، لقوله في أمهات الأولاد ، ثم قوله « رأيت أنهن يُبْعَنَ » وقال : من هو حتى يحكم برأيه ؟ وثلب عثمان رضي الله عنه لقوله في الخرقاء^(١) بقسم المال بين الجد والأم والأخت ثلاثاً بالسوية ، ونسب أبا هريرة إلى الكذب من أجل أن الكثير من رواياته على خلاف مذاهب القدريّة ، وطعن في فتاوى كل من أفتى من الصحابة بالاجتهاد ، وقال : إن ذلك منهم إنما كان لأجل أمرين : إما لجهلهم بأن ذلك لا يحلّ لهم ، وإما لأنهم أرادوا أن يكونوا زعماء وأرباب مذاهب تنسب إليهم ، فنسب أخيار الصحابة إلى الجهل أو النفاق ، والجاهل بأحكام الدين عنده كافر ، والمتعمد للخلاف بلا حجة عنده منافق كافر ، أو قاسق فاجر ، وكلاهما من أهل النار على الخلود ؛ فأوجب بزعمه على أعلام الصحابة الخلود في النار التي هو بها أولى ، ثم إنه أبطل إجماع الصحابة ، ولم يره حجة ، وأجاز اجتماع الأمة على الضلالة . فكيف يكون على سمت الصحابة مقتدياً بهم من يرى مخالفة جميعهم واجباً إذا كان رأيه خلاف رأيهم ؟

(١) إحدى المسائل الملقبات من مسائل المواريث .

وكان زعيمهم واصل بن عطاء الغزال يشك في عدالة علي وأبنيه ، وابن عباس ، وطلحة ، والزبير ، وعائشة ، وكل من شهد حرب الجمل من الفريقين ، ولذلك قال : لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما ، لعلمى بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه ، فجأز على أصله أن يكون علي وأتباعه فاسقين مخلصين في النار ، وجأز أن يكون الفريق الآخر الذين كانوا أصحاب الجمل في النار خالدين ، فشك في عدالة علي ، وطلحة ، والزبير ، مع شهادة النبي عليه الصلاة والسلام لهؤلاء الثلاثة بالجنة ، ومع دخولهم في بيعة الرضوان ، وفي جملة الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ، فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ ، فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ (١) .

وكان عمرو بن عبّيد يقول بقول واصل في فريقى الجمل ، وزاد عليه القول بالقطع على فسق كل فرقة من الفرقتين ، وذلك أن واصلًا إنما قطع بفسق أحد الفريقين ، ولم يحكم بشهادة رجلين أحدهما من أصحاب علي والآخر من أصحاب الجمل ، وقبل شهادة رجلين من أصحاب علي ، وشهادة رجلين من أصحاب الجمل ، وقال عمرو بن عبّيد : لا أقبل شهادة الجماعة منهم ، سواء كانوا من أحد الفريقين أو كان بعضهم من حزب علي وبعضهم من حزب الجمل ، فاعتقد فسق الفريقين جميعا .

وواجب على أصله أن يكون علي وأبنائه ، وابن عباس ، وعمرار ، وأبو أيوب الأنصارى ، وخزيمة بن ثابت الأنصارى الذى جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته بمنزلة شهادة رجلين عدلين وسائر أصحاب علي - مع طلحة ، والزبير ، وعائشة وسائر أصحاب الجمل - فاسقين مخلصين في النار ، وفيهم من الصحابة أوفى ، وقد

كان مع على خمسة وعشرون بدرية، وأكثر أصحاب أحد، وستائة من الأنصار، وجماعة من المهاجرين الأولين .

وقد كان أبو الهذيل، والجاحظ، وأكثر القدرية في هذا الباب على رأى واصل بن عطاء فيهم .

فكيف يكون مقتدياً بالصحابة من يُفسق أكثرهم ويراهم من أهل النار؟ ومن لا يرى شهادتهم مقبولة كيف يقبل روايتهم؟ ومن رد روايتهم ورد شهادتهم خرج عن سمتهم ومتابعهم، وإنما يقتدى بهم من يعمل بروايتهم، ويقبل شهاداتهم، كدأب أهل السنة والجماعة في ذلك .

وأما الخوارج فقد أكفروا علياً وأبنيه، وابن عباس، وأبا أيوب الأنصارى، وأكفروا أيضاً عثمان، وعائشة، وطلحة، والزبير، وأكفروا كل من لم يفارق علياً ومعاوية بعد التحكيم، وأكفروا كل ذى ذنب من الأمة، ولا يكون على سمت الصحابة من يقول بتكفير أكثرهم .

وأما الغلاة من الروافض كالسبئية، والبيانية، والمغيرية، والمنصورية، والجناحية، والخطابية، وسائر الحلولية؛ فقد بينا خروجهم عن فرق الإسلام وبيننا أنهم في عداد عبدة الأصنام، أوفى عداد الحلولية من النصارى، وليس لعبدة الأصنام ولا للنصارى وسائر الكفرة بالصحابة أسوة ولا قدوة .

وأما الزيدية منهم فالجارودية منهم يكفرون أبا بكر، وعمر، وعثمان، وأكثر الصحابة ولا يقتدى بهم من يكفر أكثرهم .

والسليمانية، والبثرية من الزيدية يكفرون عثمان أو يتوقفون فيه، ويفسقون ناصريه، ويكفرون أكثر أصحاب الجمل .

وأما الإمامية منهم فقد زعم أكثرهم أن الصحابة أرتدت بعد النبى صلى الله عليه وسلم سوى على وأبنيه ومقدار ثلاثة عشر منهم .

وزعمت الكاملية منهم أن عليا أيضا أُرْتَدَّ وكفر بتركه قتالهم ، فكيف يكون على سَمْتِ الصحابة من يقول بتكفيرهم ؟

ثم نقول : كيف يكون الرافضة ، والخوارج ، والقدرية ، والجهمية ، والنجارية ، والبكرية ، والضرارية موافقين للصحابة ؟ وهم بأجمعهم لا يقبلون شيئا مما روى عن الصحابة في أحكام الشريعة ؛ لأمتناعهم من قبول روايات الحديث ، والسير ، والمنغازي ، من أجل تكفيرهم لأصحاب الحديث الذين هم نَقْلَةُ الأخبار والآثار ، ورُوَاة التواريخ والسير ، ومن أجل تكفيرهم فقهاء الأمة الذين ضبطوا آثار الصحابة وقاسوا فروعهم على فتاوى الصحابة .

ولم يكن بحمد الله ومَنِّهِ في الخوارج ، ولا في الروافض ، ولا في الجهمية ، ولا في القدرية ، ولا في المجسمة ، ولا في سائر أهل الأهواء الضلالة إمام في الفقه ، ولا إمام في رواية الحديث ، ولا إمام في اللغة والنحو ، ولا موثوق به في نقل المنغازي والسير والتواريخ ، ولا إمام في الوعظ والتذكير ، ولا إمام في التأويل والتفسير ، وإنما كان أئمة هذه العلوم ، على الخصوص والعموم ، من أهل السنة والجماعة ، وأهل الأهواء الضلالة إذا رَدُّوا الروايات الواردة عن الصحابة في أحكامهم وسيرهم لم يصح اقتداؤهم بهم متى لم يشاهدوهم ولم يقبلوا رواية أهل الرواية عنهم .

وبأن من هذا أن المقتدين بالصحابة مَنْ يعمل بما قد صح بالرواية الصحيحة في أحكامهم وسيرهم ، وذلك سنة أهل السنة دون ذَوِي البِدْعَةِ ، وصح بصحة ما ذكرناه تحقيق نجاتهم لحكم النبي صلى الله عليه وسلم بنجاة المقتدين بأصحابه ، والحمد لله على ذلك .

الفصل الثالث

من فصول هذا الباب

في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السنة

قد اتَّفَقَ جمهورُ أهل السنة والجماعة على أصول من أركان الدين ، كلُّ ركنٍ منها يجب على كل عاقلٍ بالغ معرفة حقيقته ، ولكل ركن منها شُعْبٌ ، وفي شُعْبِها مسائل اتَّفَقَ أهل السنة فيها على قول واحد ، وضَلُّوا مَنْ خالفهم فيها .
(١) وأول الأركان التي رأوها من أصول الدين إثبات الحقائق والعلوم ، على الخصوص والعموم .

(٢) الركن الثاني : هو العلم بحدوث العالم في أقسامه ، من أعراضه وأجسامه .

(٣) والركن الثالث : في معرفة صانع العالم وصفات ذاته .

(٤) والركن الرابع : في معرفة صفاته الأزلية .

(٥) والركن الخامس : في معرفة أسمائه وأوصافه .

(٦) والركن السادس : في معرفة عدله وحكمته .

(٧) والركن السابع : في معرفة رسله وأنبيائه .

(٨) والركن الثامن : في معرفة معجزات الأنبياء ، وكرامات الأولياء .

(٩) والركن التاسع : في معرفة ما أجمعت الأمة عليه ، من أركان شريعة الإسلام .

(١٠) والركن العاشر : في معرفة أحكام الأمر والنهي ، والتكليف .

(١١) والركن الحادي عشر : [في معرفة فناء العباد وأحكامهم في المعاد] .

(١٢) والركن الثاني عشر : الخلافة والإمامة ، وشروط الزعامة .

(١٣) والركن الثالث عشر : في أحكام الإيمان والإسلام في الجملة .

(١٤) والركن الرابع عشر : في معرفة أحكام الأولياء ، ومراتب الأئمة الأتقياء .

(١٥) والركن الخامس عشر : في معرفة أحكام الأعداء من الكفرة وأهل الأهواء .

فهذه أصول اتفق أهل السنة على قواعدها ، وضلوا مَنْ خالفهم فيها ،
وفى كل ركن منها مسائل أصول ومسائل فروع ، وهم مجمعون على أصولها وربما
اختلفوا في بعض فروعها اختلافا لا يوجب تضليلا ولا تفسيقا .

* * *

١ — فأما الركن الأول — وهو إثبات الحقائق والعلوم — فقد أجمعوا على
إثبات العلوم معاني قائمة بالعلماء ، وقالوا بتضليل نفقة العلم وسائر الأعراض ،
وبتضليل السوفسطائية الذين ينفون العلم وينفون حقائق الأشياء كلها ، وعدّوهم
معاندين لما قد علموه بالضرورة ، وكذلك السوفسطائية الذين شكوا في وجود
الحقائق ، وكذلك الذين قالوا منهم بأن حقائق الأشياء تابعة للاعتقاد ، وصحّحوا
جميع الاعتقادات مع تضادها وتنافيا ، وهذه الفرق الثلاث^(١) كلها كفر معاندة
لموجبات العقول الضرورية .

وقال أهل السنة : إن علوم الناس ، وعلوم سائر الحيوانات ، ثلاثة أنواع :
علم بديهي ، وعلم حسي ، وعلم استدلال ، وقالوا : مَنْ جحد العلوم البديهية ،
أو العلوم الحسية الواقعة من جهة الحواس الخمس فهو مُعاند ، ومن أنكر العلوم
النظرية الواقعة عن النظر والاستدلال نُظر فيه : فإن كان من السمنية المنسكرة
للنظر في العلوم العقلية فهو كافر مُلحد ، وحكمه حكم الدهرية لقوله معهم بقديم
العالم وإنكار الصانع ، مع زيادته عليهم القول بإبطال الأديان كلها ، وإن كان
ممن يقول بالنظر في العقلية وينكر القياس في فروع الأحكام الشرعية
كأهل الظاهر لم يكفر بإنكار القياس الشرعي .

وقالوا بأن الحواس التي يدرك بها المحسوسات خمس ، وهي : حاسة البصر
لإدراك المرئيات ، وحاسة السمع لإدراك المسموعات ، وحاسة الذوق لإدراك

(١) يشير إلى أن السوفسطائية ثلاث فرق : عنادية ، ولا أدرية ، وعندية ،
وانظر مطلع شرح العقائد النسفية .

الطَّعْمُ ، وحاسة الشم لإدراك الروائح ، وحاسة اللمس لإدراك الحرارة والبرودة والرطوبة ، واليبوسة ، واللين ، والخشونة بها .

وقالوا : إن الإدراكات الواقعة من جهة هذه الحواس معانٍ قائمة بالآلات التي تسمى حَوَاسٍ . وضلُّوا أبا هاشم الجُبَّائِي في قوله : إن الإدراك ليس بمعنى ولا عَرَضٍ ، ولا شيء سوى المدرك .

وقالوا : إن الخبر المتواتر طريقُ العلم الضروري بصحة ما تواتر عنه الخبر ، إذا كان الخبر عنه مما يشاهد ويدرك بالحس ^(١) والضرورة كالعلم بصحة وجود ما تواتر الخبر فيه من البلدان التي لم يدخلها السامع مع الخبر عنها ، وكعلمنا بوجود الأنبياء والملوك الذين كانوا قبلنا ؛ فأما صحة دعاوى الأنبياء في النبوة فمعلوم لنا بالحجج النظرية .

وأكفروا من أنكر من السمنية وقوع العلم من جهة التواتر .
وقالوا : إن الأخبار التي يلزمنا العمل بها ثلاثة أنواع : تواتر ، وآحاد ، ومتوسط بينهما مستفيض .

فالخبر المتواتر الذي يستحيل التواطؤ على وضعه يوجب العلم الضروري بصحة خبره ، وبهذا النوع من الأخبار علمنا البلدان التي لم ندخلها ، وبها عرفنا الملوك والأنبياء والقُرُون الذين من قبلنا ، وبه يعرف الإنسان والديه اللذين هو منسوب إليهما .

وأما أخبار الآحاد فتصح إسنادها وكانت مُتُونُهَا غير مستحيلة في العقل كانت موجبة للعمل بها ، دون العلم ، وكانت بمنزلة شهادة العُدُول عند الحاكم في

(١) يشترط لإفادة الخبر المتواتر اليقين أربعة شروط : أحدها أن يكون المخبرون به عددا يحيل العقل تواطؤهم على الكذب ، وثانيها : أن يكونوا عالمين بما يخبرون عنه ، وثالثها : أن يكون ما أخبروا عنه أمرا ممكنا ، ورابعها : أن يكون مستندهم في العلم بما يخبرون عنه الحس ، دون النظر والاستدلال .

أنه يلزم الحكم بها في الظاهر ، وإن لم يعلم صدقهم في الشهادة .
 وبهذا النوع من الخبر أثبت الفقهاء أكثر فروع الأحكام الشرعية في
 العبادات والمعاملات وسائر أبواب الحلال والحرام ، وضلوا مَنْ أسقط وجوب
 العمل بأخبار الآحاد في الجملة ، من الرافضة والخوارج وسائر أهل الأهواء .
 وأما الخبر المستفيض المتوسط بين التواتر والآحاد فإنه يُشارك التواتر في
 إيجابه للعلم والعمل ، ويفارقه من حيث إن العلم الواقع عنه يكون علماً مكتسباً
 نظرياً ، والعلم الواقع عن التواتر يكون ضرورياً غير مكتسب .

وهذا النوع من الخبر على أقسام .

منها : أخبار الأنبياء في أنفسهم ، وكذلك خبر مَنْ أخبر النبي عن صدقه
 يكون العلم بصدقه مكتسباً .

ومنها : الخبر المنتشر من بعض الناس ، إذا أخبر به بحضرة قوم لا يصح منهم
 التواطؤ على الكذب ، وادعى عليهم وقوع ما أخبر عنه بحضرتهم ، فإذا لم ينكر
 عليه أحدٌ منهم علمنا صدقه فيه .

وبهذا النوع من الأخبار علمنا مُعْجَزَةَ نبينا صلى الله عليه وسلم في انشقاق
 القمر ، وتسبيح الحصا في يده ، وحَنِينِ الجَذْعِ إليه لما فارقه ، وإشباعه الخلق
 الكثير من الطعام اليسير ، ونحو ذلك من معجزاته ، غير القرآن المعجزِ نظمه
 فإن ثبوت القرآن وظهوره عليه وعَجَزَ العرب والعجم عن المعارضة بمثله معلومٌ
 بالتواتر الموجب للعلم الضروري .

ومنها : أخبار مستفيضة بين أئمة الحديث والفقهاء ، وهم يجمعون على صحتها
 كالأخبار في الشفاعة ، والحساب ، والحوض ، والصراط ، والميزان ، وعذاب
 القبر ، وسؤال الملسكين في القبر .

وكذلك الأخبار المستفيضة في كثير من أحكام الفقه كنُصْبِ الزكاة ، وحَدِّ

الخمر في الجملة ؛ والأخبار في المسح على الخفين ، وفي الرجم ، وما أشبه ذلك مما أجمع الفقهاء على قبول الأخبار فيها وعلى العمل بمضمونها .

وضلوا مَنْ خالف فيها من أهل الأهواء ، كتضليل الخوارج في إنكارها الرجم ، وتضليل مَنْ أنكر من النجذات حد الخمر ، وتضليل من أنكر المسح على الخفين ، وتكفير من أنكر الرؤية ، والحوض ، والشفاعة ، وعذاب القبر .

وكذلك ضلوا الخوارج الذين قطعوا يد السارق في القليل والكثير من الحرز وغير الحرز ؛ لردّهم الأخبار الصحاح في اعتبار الفصا والحرز في القطع .

وكما ضلوا من ردّ الخبر المستفيض ضلوا من ثبت على حكم خبر اتفق الفقهاء من فريقى الرأي والحديث على نسجه ، كتضليل الرافضة في المتعة التي قد نسخت بإباحتها .

واتفق أهل السنة على أن الله تعالى كلف العباد معرفته ، وأمرهم بها ، وأنه أمرهم بمعرفة رسوله وكتابه ، والعمل بما يدل عليه الكتاب والسنة ، وأكفروا مَنْ زعم من القدرية والرافضة أن الله تعالى ما كلف أحداً معرفته ، كما ذهب إليه ثمامة والجاحظ وطائفة من الرافضة .

واتفقوا على أن كل علم كسبي نظري يجوز أن يجعلنا الله تعالى مضطرين إلى العلم بمعلومه ، وأكفروا من زعم من المعتزلة أن المعرفة بالله عز وجل في الآخرة مكتسبة من غير اضطرار إلى معرفته .

واتفقوا على أن أصول أحكام الشريعة : القرآن ، والسنة ، وإجماع السلف ، وأكفروا مَنْ زعم من الرافضة أن لا حجة اليوم في القرآن والسنة ، لدعواه أن الصحابة غيروا بعض القرآن وحرفوا بعضه ، وأكفروا الخوارج الذين ردّوا جميع السنن التي رواها نقلة الأخبار لقولهم بتكفير ناقلها ، وأكفروا النظام

فى إنكاره حجة الإجماع ، وحجة التواتر ، وقوله بجواز اجتماع الأمة على الضلالة ، وجواز تواطؤ أهل التواتر على وضع الكذب .

فهذا بيان ما اتفق عليه أهل السنة من مسائل الركن الأول .

* * *

٢ — وأما الركن الثانى — وهو الكلام فى حدوث العالم — فقد أجمعوا على أن العالم كل شىء هو غير الله عز وجل ، وعلى أن كل ما هو غير الله تعالى وغير صفاته الأزلية مخلوق مصنوع ، وعلى أن صانعه ليس بمخلوق ولا مصنوع ، ولا هو من جنس العالم ولا من جنس شىء من أجزاء العالم . وأجمعوا على أن أجزاء العالم قسمان : جواهر ، وأعراض ، على خلاف قول نفاة الأعراض فى نفىها الأعراض ، وأجمعوا على أن كل جوهر جزء لا يتجزأ ، وأكفروا النظام والفلسفة الذين قالوا بانقسام كل جزء إلى أجزاء بلا نهاية ؛ لأن هذا يقتضى ألا تكون أجزاؤها محصورة عند الله تعالى ، وفى هذا ردُّ قوله : ﴿ وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾^(١) وقالوا بإثبات الملائكة والجن والشياطين فى أجناس حيوانات العالم . وأكفروا من أنكرهم من الفلاسفة والباطنية ، وقالوا بتجانس الجواهر والأجسام ، وقالوا : إن اختلافها فى الصُّور والألوان والطعوم والروائح إنما هو لاختلاف الأعراض القائمة بها .

وضلُّوا من قال باختلاف الأجسام لاختلاف الطبائع ، وضلُّوا أيضاً من قال من الفلاسفة بخمس طبائع ، وزعم أن للفلك طبيعة خامسة لا تقبل الكون والفساد كما ذهب إليه أرسطاطاليس .

وضلُّوا من قال من الثنوية إن الأجسام نوعان : نور ، وظلمة . وإن الخير من النور ، والشر من الظلمة ، وإن فاعل الخير والصدق لا يفعل الشر والكذب ، وفاعل الشر والكذب لا يفعل الخير والصدق .

(١) من الآية ٢٨ من سورة الجن .

وسألناهم عن رجل قال : أنا شر وظلمة ، مَنْ القائل لهذا القول ؟ فإن قالوا « هو النور » فقد كذب ، وإن قالوا « هو الظلمة » فقد صدق ، وفي هذا بطلان قولهم إن النور لا يكذب والظلام لا يصدق ، وهذا إلزام لهم على أصولهم ، فأما نحن فإننا لا نثبت النورَ والظلمةَ فاعلَيْنِ قديمين ، بل نقول : إنهما مخلوقان لا فعل لهما .

واتفق أهل السنة على اختلاف أجناس الأعراض ، وأكفروا النظام في قوله : إن الأعراض كلها جنس واحد ، وإنها كلها حركات ، لأن هذا يوجب عليه أن يكون الإيمان من جنس الكفر ، والعلم من جنس الجهل ، والقول من جنس السكوت ، وأن يكون فعلُ النبي صلى الله عليه وسلم من جنس فعل الشيطان الرجيم ، وينبغي له على هذا الأصل ألا يفضَّضَ على من لعنه وشتمه لأن قول القائل « لعن الله النظام » عنده من جنس قوله « رحمه الله » .

واتفقوا على حدوث الأعراض في الأجسام ، وأكفروا مَنْ زعم من الدهرية أنها كامنة في الأجسام ، وإنما يظهر بعضها عند كمن ضده في محله .

واتفقوا على أن كل عرض حادث في محل ، وأن العرض لا يقوم بنفسه ، وأكفروا من قال من المعتزلة البصرية بحدوث إرادة الله سبحانه لا في محل ، وبحدوث فناء الأجسام لا في محل ، وأكفروا أبا الهذيل في قوله : إن قول الله عز وجل للشيء « كُنْ » عَرَضٌ حادث لا في محل .

واتفقوا على أن الأجسام لا تخلو ولم تخل قط من الأعراض المتعاقبة عليها ، وأكفروا من قال من أصحاب الهَيُولَى : إن الهَيُولَى كانت في الأزل خالية من الأعراض ، ثم حدث فيها الأعراض حتى صارت على صورة العالم ، وهذا القول غاية في الاستحالة ؛ لأن حلول العرض في الجوهر يغير صفته ولا يزيد في عدده ، فلو كان هَيُولَى العالم جوهرًا واحدًا لم يصر جواهر كثيرة بحلول الأعراض فيها .

وأجمعوا على وقوف الأرض وسكونها^(١) ، وأن حركتها إنما تكون بعارض
يعرض لها من زلزلة ومحوها ، خلاف قول من زعم من الدهرية أن الأرض
تهوى أبداً ، ولو كانت كذلك لوجب ألا يلحق الحجر الذي نلقيه من أيدينا
الأرض أبداً ، لأن الخفيف لا يلحق ما هو أثقل منه في انحداره .

وأجمعوا على أن الأرض متناهية الأطراف من الجهات كلها ، وكذلك

(١) قد ثبت بأدلة علمية أن الأرض تدور ، وليس في القرآن ولا في السنة
الصحيحة نص صريح قاطع لا يقبل التأويل يدل على أنها ليست تدور ، وهذه
القضايا التي يذكرها المؤلف في هذه المسألة ما ورد بها كتاب ولا سنة ، وإنما هي
أقوال لبعض أهل النظر يبطلها نظر مثل النظر الذي يثبتها ، وليس في إثباتها ما
يخالف عقيدة الإسلام لا في جملتها ولا في تفاصيلها ، لهذا كان القول الحق في هذه
المسألة هو ما تقوم على تأييده أدلة العلم الصحيحة ، وإن خالفت المتعارف المشهور
من أقاويل الفلاسفة المتقدمين ، فأما القرآن والسنة فإن ورد فيهما أو في أحدهما
نص صريح قاطع لا يقبل التأويل في مسألة من المسائل الكونية أخذنا به واعتقدنا
- مع ذلك - أنه هو الحق والصواب ، ومحال أن يجيء نص فيهما أو في أحدهما
يخالف ما ثبت ثبوتاً قاطعاً بأدلة العقل ، إذ لا يتصور من له أدنى مسكة من التفكير
أن الدين الذي حفظ للعقل مكانته وأمر باستعماله في أدق مسائله وندد بمن يهمله
أو يجري في حياته على خلاف مقتضاه ، محال أن يأتي في هذا الدين شيء يخالف
مقتضى العقول ، نعم المسائل الكونية التي لم ينته العلماء من بحثها ولم يصلوا فيها
إلى أمر قاطع ، وإنما يكون ما وصلوا إليه آراء ظنية ، وأفكاراً يحتمل أن تثبت
كما يحتمل أن يقوم الدليل غداً على عدم صحتها ، هذه الآراء هي التي يتعين على
علماء الدين ألا يبتوا فيها برأي ثم ينسبوه إلى الدين ، ومن تفاهة التفكير أن يبدو لأحد
العلماء رأي في مسألة من هذا النوع فينطلق رجال الدين يؤولون فيما بين أيديهم من النصوص
لتطابق هذا الرأي قبل أن يثبت بقواطع الأدلة . وهذا القدر كاف الآن ، إذ ليس
من غرضنا أن نكتب بحثاً وافياً نضرب فيه المثل ونسرد النصوص المؤيدة لما نذهب
إليه . والله الموفق .

السماء متناهية الأقطار من الجهات الست ، خلاف قول مَنْ زعم من الدهرية أنه لا نهاية للأرض من أسفل ولا من اليمين واليسار ولا من خلف ولا من أمام ، وإنما نهايتها من الجهة التي تلاقى الهواء من فوقها . وزعموا أن السماء أيضاً متناهية من تحتها ، ولا نهاية لها من خمس جهات سوى جهة السفلى ، وبطلان قولهم ظاهر من جهة عَوْد الشمس إلى مشرقها كل يوم ، وقطعها جرم السماء وما فوق الأرض في يوم وليلة . ولا يصح قَطْعُ مالا نهاية لها من المسافة في الأمكنة في زمان متناه .

وأجمعوا على أن السموات سبع طباق ، خلاف قول من زعم من الفلاسفة والمنجمين أنها تسع ، وأجمعوا أنها ليست بكريّة تدور حول الأرض ، خلاف من زعم أنها كُرَاتٌ بعضها في جوف بعض ، وأن الأرض في وسطها كمرکز الكرة في جوفها . وَمَنْ قال بهذا لم يثبت فوق السموات عرشاً ، ولا ملائكة ، ولا شيئاً مما تثبته موجوداً فوق السموات .

وأجمعوا أيضاً على جواز الفناء على العالم كله من طريق القدرة والإمكان ، وإنما قالوا بتأييد الجنة ، وتأبيد جهنم وعذابها من طريق الشرع ، وأجازوا أيضاً فناء بعض الأجسام دون بعض ، وأكفروا أبا الهذيل بقوله بانقطاع نعيم الجنة وعذاب النار ، وأكفروا مَنْ قال من الجهمية بفناء الجنة والنار ، وأكفروا الجُبَّائى وابنه أبا هاشم في قولهما : إن الله لا يقدر على إفناء بعض الأجسام مع إبقاء بعضها ، وإنما يقدر على إفناء جميعها بفناء يخلقه لا في محل .

* * *

٣ — وقالوا في الركن الثالث — وهو الكلام في صانع العالم وصفاته الذاتية التي استحقها لذاته — إن الحوادث كلها لابد لها من محدث صانع ، وأكفروا

ثُمَّ أَمَّةٌ وَأَتْبَاعُهُ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ فِي قَوْلِهِمْ : إِنْ الْأَفْعَالُ الْمَتَوَلِّدَةُ لَا فَاعِلَ لَهَا .

وَقَالُوا : إِنْ صَانِعَ الْعَالَمِ خَالِقَ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ ، وَأَكْفَرُوا مَعْمَرًا وَأَتْبَاعَهُ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ فِي قَوْلِهِمْ : إِنْ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا مِنَ الْأَعْرَاضِ ، وَإِنَّمَا خَلَقَ الْأَجْسَامَ ، وَإِنْ الْأَجْسَامُ هِيَ الْخَالِقَةُ لِلْأَعْرَاضِ فِي أَنْفُسِهَا .

وَقَالُوا : إِنْ الْحَوَادِثُ قَبْلَ حَدُوثِهَا لَمْ تَكُنْ أَشْيَاءَ وَلَا أَعْيَانًا ، وَلَا جَوَاهِرَ وَلَا أَعْرَاضًا ، عَلَى خِلَافِ قَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ فِي دَعْوَاهَا أَنَّ الْمَعْدُومَاتِ فِي حَالِ عَدَمِهَا أَشْيَاءٌ ، وَقَدْ زَعَمَ الْبَصَرِيُّونَ مِنْهُمْ أَنَّ الْجَوَاهِرَ وَالْأَعْرَاضَ كَانَتْ قَبْلَ حَدُوثِهَا جَوَاهِرَ وَأَعْرَاضًا ، وَقَوْلُهُمْ هَؤُلَاءِ يُؤَدِّي إِلَى الْقَوْلِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ ، وَالْقَوْلِ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ كَفَرٌ فِي نَفْسِهِ .

وَقَالُوا : إِنْ صَانِعَ الْعَالَمِ قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ مَوْجُودًا ، عَلَى خِلَافِ قَوْلِ الْمَجُوسِ فِي قَوْلِهِمْ بِصَانِعِينَ : أَحَدُهُمَا شَيْطَانٌ مُحَدَّثٌ ، وَخِلَافِ قَوْلِ الْغُلَاةِ مِنَ الرِّوَافِضِ الَّذِينَ قَالُوا فِي عَلِيٍّ : إِنَّهُ جَوْهَرٌ مَخْلُوقٌ مُحَدَّثٌ ، لَكِنَّهُ صَارَ إِلَهًا صَانِعًا بِمَحْلُولِ رُوحِ الْإِلَهِ فِيهِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ عُلُوًّا كَبِيرًا .

وَقَالُوا بَنِي النَّهْيَةِ وَالْحَدِّ عَنْ صَانِعِ الْعَالَمِ ، عَلَى خِلَافِ قَوْلِ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ الرَّافِضِيِّ فِي دَعْوَاهُ أَنَّ مَعْبُودَهُ سَبْعَةُ أَشْبَارٍ بِشَبَرِ نَفْسِهِ ، وَخِلَافِ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ مِنَ الْكِرَامِيَّةِ أَنَّهُ ذُو نَهْيَةٍ مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي يُبْلَقُ مِنْهَا الْعَرْشُ ، وَلَا نَهْيَةَ لَهُ مِنْ خَمْسِ جِهَاتٍ سِوَاهَا .

وَأَجْمَعُوا عَلَى إِحَالَةِ وَصْفِهِ بِالصُّورَةِ وَالْأَعْضَاءِ ، عَلَى خِلَافِ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ مِنْ غُلَاةِ الرِّوَافِضِ وَمَنْ أَتْبَاعَ دَاوُدَ الْجَوَارِي أَنَّهُ عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ ، وَقَدْ زَعَمَ هِشَامُ بْنُ سَالِمِ الْجَوَالِيْقِيِّ وَأَتْبَاعُهُ مِنَ الرَّافِضَةِ أَنَّ مَعْبُودَهُمْ عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ ، وَعَلَى رَأْسِهِ وَفَرَّةٌ سَوْدَاءٌ ، وَهُوَ نُورٌ أَسْوَدٌ ، وَأَنَّ نِصْفَهُ الْأَعْلَى مُجَوَّفٌ وَنِصْفَهُ الْأَسْفَلُ مُصْنَمٌ ، وَخِلَافِ قَوْلِ الْمَغِيرَةِ مِنَ الرَّافِضَةِ فِي دَعْوَاهُمْ أَنَّ أَعْضَاءَ مَعْبُودِهِمْ

على صورة حروف الهجاء ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأجمعوا على أنه لا يحويه مكان ، ولا يجري عليه زمان ، على خلاف قول مَنْ زعم من الهاشمية والكرامية أنه ممسّ لعرشه ، وقد قال أمير المؤمنين على رضى الله : إن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته ، وقال أيضاً : قد كان ولا مكان ، وهو الآن على ما كان .

وأجمعوا على نفي الآفات والغموم والآلام والذّات عنه ، وعلى نفي الحركة والسكون عنه ، على خلاف قول الهاشمية من الرافضة في قولها بجواز الحركة عليه ، وفي دعواهم أن مكانه حدّث من حركته ، وخلاف قول مَنْ أجاز عليه التعب والراحة والغم والسرور والملاّلة كما حكى عن أبي شعيب^(١) الناسك ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأجمعوا على أن الله تعالى غنى عن خلقه ، لا يحتلب بخلقه إلى نفسه نفعا ، ولا يدفع بهم عن نفسه ضرراً ، وهذا خلاف قول المجوس في دعواهم أن الله إنما خلق الملائكة ليدفع بهم عن نفسه أذى الشيطان وأذى أعوانه .

وأجمعوا على أن صانع العالم واحد ، على خلاف قول الشّنوية بصانعين قديمين ، أحدهما : نور ، والآخر ظلمة ، وخلاف قول المجوس بصانعين ، أحدهما : إله قديم اسمه عندهم يزدان ، والآخر شيطان رجيم اسمه أهرمن ، وخلاف قول المفوضة من غلاة الروافض في أن الله تعالى فوّض تدبير العالم إلى عليّ ؛ فهو الخالق الثاني ، وخلاف قول الخباطية من القدرية أتباع أحمد بن خابط في قولهم :

(١) لم يتيسر لى الوقوف على أخبار أبي شعيب الناسك هذا رغم طویل البحث ، وإن كنت قد عثرت على كثير ممن يقال له « أبو شعيب » فإنى لست على ثبت من أن أحدهم بعينه هو المراد للمؤلف .

إن الله تعالى فَوْضَ تدير العالم إلى عيسى بن مريم ، وإنه هو الخالق الثاني ،
وقد استقصينا وجوه دلائل الموحدين على توحيد الصانع في كتاب
« الملل والنحل » .

* * *

٤ — وقالوا في الركن الرابع — وهو الكلام في الصفات القائمة
بالله عز وجل — إن علم الله تعالى وقدرته وحياته وإرادته وسمعه وبصره وكلامه
صفات له أزلية ونعوت له أبدية .

وقد نفَتِ المعتزلة عنه جميع الصفات الأزلية ، وقالوا : ليس له قدرة ، ولا علم
ولا حياة ، ولا رؤية ، ولا إدراك للمسموعات ، وأثبتوا له كلاماً محدثاً ، ونفى
البغداديون عنه الإرادة ، وأثبت البصريون منهم له إرادة حادثة لا في محل .

وقلنا لهم : في نفي الصفة نفي الموصوف ، كما أن في نفي الفعل نفي الفاعل ،
وفي نفي الكلام نفي المتكلم .

وأجمع أهل السنة على أن قُدْرَةَ الله تعالى على المقدورات كلها قدرة واحدة
يَقْدِرُ بها على جميع المقدورات على طريق الاختراع دون الاكتساب ، خلاف
قول الكرامية في دعواها أن الله تعالى إنما يقدر بقدرته على الحوادث التي
تحدث في ذاته ، فأما الحوادث الموجودة في العالم فإنما خلقها الله تعالى بأقواله
لا بقدرته ، وخلاف قول البصريين من القدرية في دعواها أن الله سبحانه
لا يقدر على مقدورات عباده ، ولا على مقدورات سائر الحيوانات .

وأجمع أهل السنة على أن مقدورات الله تعالى لا تَفْنَى ، خلاف قول
أبي الهذيل وأتباعه من القدرية في دعواه أن قدرة الله تعالى تنتهي إلى حال
تفنى بمقدوراته فيها ، ولا يقدر بعدها على شيء ، ولا يملك حينئذٍ لأحد على ضرر

ولا نفع ، وزعم أن أهل الجنة وأهل النار في تلك الحال يبقون جموداً في سكون دائم ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

وقد زعم الأسواري وأتباعه من المعتزلة أن الله تعالى إنما يقدر على أن يفعل ما قد علم أنه يفعله ، فأما ما علم أنه لا يفعله أو أخبر عن نفسه بأنه لا يفعله فإنه لا يقدر على فعله ، تعالى الله عن قوله علواً كبيراً .

وأجمع أهل السنة على أن علم الله تعالى واحد يعلم به جميع المعلومات على تفصيلها ، من غير حس ولا بديهة ولا استدلال عليه .

وزعم معمر وأتباعه من القدرية أن الله تعالى لا يقال : إنه عالم بنفسه ، ومن العجائب عالم بغيره ، ولا يكون عالماً بنفسه .

وزعم قوم من الرافضة أن الله تعالى لا يعلم الشيء قبل كونه .

وزعم زرارة بن أعين وأتباعه من الرافضة أن علم الله تعالى وقدرته وحياته وسائر صفاته حوادث ، وأنه لم يكن حياً ولا قادراً ولا عالماً حتى خلق لنفسه حياة وقدرة وعالماً وإرادة وسمماً وبصراً .

وأجمعوا على أن سمعه وبصره مُحِيطَانِ بجميع المسموعات والمرئيات ، وأن الله تعالى لم يزل رانياً لنفسه ، وسامعاً لكلام نفسه . وهذا خلاف قول القدرية البغدادية في دعواهم أن الله تعالى ليس براءً ولا سامع على الحقيقة ، وإنما يقال : يرى ويسمع ، على معنى أنه يعلم المرئي والمسموع ، وخلاف قول المعتزلة في دعواها أن الله تعالى يرى غيره ولا يرى نفسه ، وخلاف قول الجبائي في فرقه بين السميع والسامع ، وبين البصير والمبصر ، حتى قال : إنه كان في الأزل سميعاً بصيراً ، ولم يكن في الأزل سامعاً ولا مبصراً ، وهذا الفرق يمكن عكسه عليه فلا يجد من لزوم عكسه انفصالاً .

وأجمع أهل السنة على أن الله تعالى يكون مرئياً للمؤمنين في الآخرة ، وقالوا

يجوز رؤيته في كل حال واسكل حى من طريق العقل ، ووجوب رؤيته للمؤمنين خاصة فى الآخرة من طريق الخبر ، وهذا خلاف قول مَنْ أقال رؤيته من القدرية والجهمية ، وخلاف قول من زعم أنه يرى فى الآخرة بحاسة سادسة ، كما ذهب إليه ضرار بن عمرو ، وخلاف قول من زعم أن الكفرة أيضا يرونه كما قال ابن سالم^(١) البصرى ، وقد استقصينا مسائل الرؤية فى كتاب مفرد .

وأجمع أهل السنة على أن إرادة الله تعالى مشيئته واختياره ، وعلى أن إرادته للشىء كراهة لعدمه ، كما قالوا : إن أمره بالشىء نهى عن تركه ، وقالوا أيضا : إن إرادته نافذة فى جميع مراداته على حسب علمه بها ، فما علم كونه [أراد كونه] فى الوقت الذى علم أنه يكون فيه ، وما علم أنه لا يكون أراد ألا يكون ، وقالوا : إنه لا يحدث فى العالم شىء إلا بإرادته ، ماشاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وزعمت القدرية البصرية أن الله تعالى قد شاء ما لم يكن ، وقد كان ما لم يشأ . وهذا القول يؤدى إلى أن يكون مقهوراً مكرهاً على حدوث ما كره حدوثه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأجمع أهل السنة على أن حياة الإله سبحانه بلا روح ولا اغتذاء ، وأن الأرواح كلها مخلوقة ، على خلاف قول النصارى فى دعواها قدم أب وابن وروح .

(١) يذكر باسم «ابن سالم» رجل وابنه ، أما الرجل فهو أبو عبد الله : محمد بن سالم ، تلميذ سهل التستري ، وأما ابنه فهو أبو الحسن : أحمد بن محمد بن سالم ، ولهما أتباع أطلقوا عليهم اسم «السالمية» وكانوا يجمعون بين كلام أهل السنة وكلام المعتزلة مع ميل إلى التشبيه ونزعة صوفية ، وينسب إلى هذه الطائفة أبوطالب المكي وأبو الحكم ابن برجان ، ولهذه الطائفة ذكر فى كتاب اللمع لأبى نصر السراج (ص ٤٧٢ و ٤٧٦) وفى كتاب منهاج السنة لابن تيمية (٣٨/١ بولاق - ١٠٧/١ ط المذنى) وكانت وفاة أحمد بن محمد بن سالم بعد سنة خمسين ومائتين (شذرات الذهب ٣/٣٦ - والعبر : ٢/٢٢٠) .

وأجمعوا على أن الحياة شرط في العلم والقدرة والإرادة والرؤية والسمع ،
وأن مَنْ ليس بحَيٍّ لا يصح أن يكون عالماً قادراً مريداً سامعاً مُبْصِراً ، وهذا
خلاف قول الصالحى وأتباعه من القَدَرِيَّة في دعواهم جواز وجود العلم والقدرة
والرؤية والإرادة في الميت .

وأجمعوا على أن كلام الله عز وجل صفة له أزلية ، وأنه غير مخلوق
ولا مُحَدَّث ولا حادث ، على خلاف قول النَدَرِيَّة في دعواهم أن الله تعالى خلق
كلامه في جسم من الأجسام ، وخلاف قول الكَرَّامِيَّة في دعواهم أن أقواله
حادثه في ذاته ، وخلاف قول أبي الهذيل : إن قوله للشيء « كن » لا في محل
وسائر كلامه مُحَدَّث في أجسام .

وقلنا : لا يجوز حدوث كلامه فيه لأنه ليس بمحل للحوادث ، ولا في غيره
لأنه يوجب أن يكون غيره به متكلماً آمراً ناهياً ، ولا في غير محل ، لأن الصفة
لا تقوم بنفسها ، فبطل حدوث كلامه ، وضح أنه صفة له أزلية .

* * *

٥ — وقالوا في الركن الخامس — وهو الكلام في أسماء الله تعالى وأوصافه —
إن مَأْخَذَ أسماء الله تعالى التوقيفُ عليها : إما بالقرآن ، وإما بالسنة الصحيحة ،
وإما بإجماع الأمة عليه ، ولا يجوز إطلاق أسم عليه من طريق القياس . وهذا
خلاف قول المعتزلة البصرية في إجازتها إطلاق الأسماء عليه بالقياس ، وقد أفرطَ
الجببائي في هذا الباب حتى سَمَّى الله مطيعاً لعبده إذا أعطاه مراده ، وسماه مُحِبِّلاً
للنساء إذا خَلَقَ فيهن الحبْل ، وضلته الأمة في هذه الجسارة التي تُورِثه
الخشارة .

فقال أهل السنة : قد جاءت السنة الصحيحة بأن لله تعالى تسعة وتسعين
اسماً ، وأن مَنْ أحصاها دخل الجنة ، ولم يرد بإحصائها ذكر عددها والعبارة
(٢٢ — الفرق بين الفرق)

عنها ، فإن الكافر قد يذكرها حاكياً لها ولا يكون من أهل الجنة ، وإنما أراد بإحصائها العلم بها واعتقاد معانيها ، من قولهم « فلان ذو حصاة وإحصاء » إذا كان ذا علم وعقل .

وقالوا : إن أسماء الله تعالى على ثلاثة أقسام .

(١) قسم منها يدل على ذاته كالواحد ، والغنى ، والأول ، والآخر ، والجليل ، والجميل ، وسائر ما استحقته من الأوصاف لنفسه .

(٢) وقسم منها يفيد صفاته الأزلية القائمة بذاته ، كالحى ، والقادر ، والعالم ، والمريد ، والسميع ، والبصير ، وسائر الأوصاف المشتقة من صفاته القائمة بذاته . وهذا القسم من أسمائه مع القسم الذى قبله لم يزل الله تعالى بهما موصوفاً ، وكلاهما من أوصافه الأزلية .

(٣) وقسم منها مشتق من أفعاله ، كالخالق ، والرازق ، والعاقل ، ونحو ذلك . وكل اسم اشتق من فعله لم يكن موصوفاً به قبل وجود أفعاله . وقد يكون من أسمائه ما يحتمل معنيين ، أحدهما : صفة أزلية ، والآخر : فعل له ، كالحكيم : إن أخذناه من الحكمة التى هى العلم كان من أسمائه الأزلية ، وإن أخذناه من إحكام أفعاله وإتقانها كان مشتقاً من فعله ولم يكن من أوصافه الأزلية .

* * *

٦ - وقالوا فى الركن السادس - وهو الكلام فى عدل الإله سبحانه وحكمته - إن الله سبحانه خالق الأجسام والأعراض خيراً وشرهاً ، وإنه خالق أكساب العباد ، ولا خالق غير الله .

وهذا خلاف قول من زعم من القدرية أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من أكساب العباد ، وخلاف قول الجهمية : إن العباد غير مكتسبين ولا قادرين على

أَكْسَابِهِمْ ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْعِبَادَ خَالِقُونَ لِأَكْسَابِهِمْ فَهُوَ قَدَرِي مُشْرِكٌ بِرَبِّهِ
 الدَّعْوَاهُ أَنَّ الْعِبَادَ يَخْلُقُونَ مِثْلَ خَلْقِ اللَّهِ مِنَ الْأَعْرَاضِ الَّتِي هِيَ الْحَرَكَاتُ وَالسَّكُونُ
 فِي الْعُلُومِ وَالْإِرَادَاتِ وَالْأَقْوَالِ وَالْأَصْوَاتِ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذِمِّ أَصْحَابِ
 هَذَا الْقَوْلِ : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ؟ قُلْ :
 اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ ^(١) ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْعَبْدَ لَا أُسْتَطَاعَةَ
 لَهُ عَلَى الْكَسْبِ وَلَيْسَ هُوَ بِفَاعِلٍ وَلَا مَكْتَسِبٌ فَهُوَ جَبَرِيٌّ ، وَالْعَدْلُ خَارِجٌ عَنِ
 الْجَبَرِ وَالْقَدَرِ ، وَمَنْ قَالَ « إِنَّ الْعَبْدَ مَكْتَسِبٌ لِعَمَلِهِ وَاللَّهُ سَبِّحَانَهُ خَالِقٌ لِكَسْبِهِ »
 فَهُوَ سَنِيَّ عَدْلٍ مَنْزِهِ عَنِ الْجَبَرِ وَالْقَدَرِ .

وَأَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى إِبْطَالِ قَوْلِ أَصْحَابِ التَّوَلَّدِ فِي دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْإِنْسَانَ
 قَدْ يَفْعَلُ فِي نَفْسِهِ شَيْئًا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ فَعْلٌ فِي غَيْرِهِ ، وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِ أَكْثَرِ
 الْقَدَرِيَّةِ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَفْعَلُ فِي غَيْرِهِ أَفْعَالًا تَتَوَلَّدُ عَنْ أَسْبَابٍ يَفْعَلُهَا فِي نَفْسِهِ ،
 وَخِلَافُ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ أَنَّ التَّوَلَّدَاتِ أَفْعَالٌ لَا فَاعِلَ لَهَا كَمَا
 ذَهَبَ إِلَيْهِ ثَمَامَةُ .

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَصِحُّ مِنْهُ اِكْتِسَابُ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكُونِ وَالْإِرَادَةِ
 وَالْقَوْلِ وَالْعِلْمِ وَالْفِكْرِ ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَى هَذِهِ الْأَعْرَاضِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، وَعَلَى
 أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ اِكْتِسَابُ الْأَلْوَانِ وَالطَّعُومِ وَالرَّوَائِحِ وَالْإِدْرَاكَاتِ ، عَلَى خِلَافِ
 قَوْلِ بَشَرِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ وَاتِّبَاعِهِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَفْعَلُ الْأَلْوَانِ
 وَالطَّعُومِ وَالرَّوَائِحِ عَلَى سَبِيلِ التَّوَلَّدِ ، وَزَعَمُوا أَيْضًا أَنَّهُ يَصِحُّ مِنْهُ فَعْلُ الرُّؤْيَا
 فِي الْعَيْنِ ، وَفَعْلُ إِدْرَاكِ الْمَسْمُوعِ فِي مَحَلِّ السَّمْعِ ، وَأَفْحَشُ مِنْ هَذَا قَوْلُ مُعَمَّرِ
 الْقَدَرِيِّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا مِنَ الْأَعْرَاضِ ، وَأَنَّ الْأَعْرَاضَ كُلَّهَا مِنْ أَفْعَالِ
 الْأَجْسَامِ ، وَكَفَاهُ بِهِذِهِ الضَّلَالَةُ خِزْبًا .

وقال أهل السنة : إن الهداية من الله تعالى على وجهين :

أحدهما : من جهة إبانة الحق ، والدعاء إليه ، ونصب الأدلة عليه ، وعلى هذا الوجه يصح إضافة الهداية إلى الرسل وإلى كل داع إلى دين الله عز وجل لأنهم يُرشدون أهل التكليف إلى الله تعالى ، وهذا تأويل قول الله عز وجل في رسوله صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (١) أى تدعو إليه .

والوجه الثانى : من جهة أن هداية الله سبحانه لعباده خلق الاهتداء فى قلوبهم ، كما ذكره فى قوله : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ (٢) وهذا النوع من الهداية لا يقدر عليه إلا الله تعالى .

والهداية الأولى من الله تعالى شاملة لجميع المكلفين ، والهداية الثانية من خاصة المهتدين ، وفى تحقيق ذلك نزل قول الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٣) والإضلال من الله تعالى عند أهل السنة على معنى خلق الضلال فى قلوب أهل الضلال ، كقوله ﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ (٤) .

وقالوا : مَنْ أضله الله فبعده ، ومن هداه فبفضله ، وهذا خلاف قول القدرية فى دعواها أن الهداية من الله تعالى على معنى الإرشاد والدعاء إلى الحق وأيس إليه من هداية القلوب شئ ، وزعموا أن الإضلال منه على وجهين ،

(١) من الآية ٥٢ من سورة الشورى .

(٢) من الآية ١٢٥ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٥ من سورة يس .

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة الأنعام .

أحدهما : التسمية بأن يسمى الضَّالُّ ضَالًّا ، والثاني : على معنى جزاء أهل الضلال على ضلالتهم ، ولو صح ما قالوا لوجب أن يقال : إنه أضلَّ الكافرين لأنه ساهم ضالين ، ولوجب أن يقال : إن إبليس أضلَّ الأنبياء المؤمنين لأنه ساهم ضالين ، ولزمهم أن يكون مَنْ أقام الحدود على الزَّناة والسارقين والمرتدين مُضِلًّا لهم ، لأنه قد جازاهم على ضلالتهم ، وهذا فاسد ، فما يؤدي إليه مثله .

وقال أهل السنة في الآجال : إن كلَّ مَنْ مات حَتَفَ أَنْفَهُ أَوْ قَتَلَ فَإِنَّمَا مات بِأَجَلِهِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ أَجَلًا لِعَمْرِهِ ، والله تعالى قادر على إبقائه والزيادة في عمره ، لكنه متى لم يُبْقِهِ إلى مدة لم تكن المدة التي لم يبقه إليها أَجَلًا له . وهذا كما أن المرأة التي لم يتزوجها قبل موته لم تكن امرأة له وإن كان الله سبحانه قادرا على أن يزوجه من قبل موته ، وهذا خلاف قول مَنْ زعم من القدرية أن المقتول مقطوعٌ عليه أَجَلُهُ ، وخلاف قول من زعم منهم أن المقتول ليس بميت ، وجحد فائدة قول الله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ^(١) وهذه بدعة ذهب إليها الكعبي ، وكفى بها خزيا .

وقال أهل السنة في الأرزاق بما هي عليه الآن وإن كل من أكل شيئا أو شربه فإنما تناولَ رزقه ، حلالا كان أو حراما ، على خلاف قول مَنْ زعم من القدرية أن الإنسان قد يأكل رزق غيره .

وقالوا في ابتداء التكليف : إن الله تعالى لو لم يكلف عباده شيئا كان عدلا منه ، وهذا خلاف قول مَنْ زعم من القدرية أنه لو لم يكلفهم لم يكن حكما . وقالوا : لو زاد في تكليف العباد على ما كلفهم أو نقص بعض ما كلفهم

(١) هذه قطعة من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران ، ومن الآية ٣٥ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٥٧ من سورة العنكبوت .

كان جائزاً ، على خلاف قول من أبى ذلك من القدرية .
وكذلك لو لم يخلق الخالق لم يلزمه بذلك خروج عن الحكمة ، وكان السابق
حينئذ في علمه أنه لا يخلق

وقالوا : لو خلق الله تعالى الجمادات دون الأحياء جاز ذلك منه ، على
خلاف قول من قال من القدرية : إنه لو لم يخلق الأحياء لم يكن حكيماً .
وقالوا : لو خلق الله تعالى عباده كلهم في الجنة لكان ذلك فضلاً منه ،
على خلاف قول من زعم من القدرية أنه لو فعل ذلك لم يكن حكيماً ، وهذا
حجبر منهم على الله سبحانه ، ونحن لا نرى الحجبر عليه ، بل نقول : له الأمر
والنهي ، وله القضاء يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

* * *

٧ — وقالوا في الركن السابع — المفروض في النبوة والرسالة — إثبات الرسل
من الله تعالى إلى خلقه ، على خلاف قول البراهمة المنكرين لهم مع قولهم بتوحيد
الصانع .

وقالوا في الفرق بين الرسول والنبي : إن كلَّ من نزل عليه الوحي من الله
تعالى على لسان ملك من الملائكة وكان مؤيداً بنوع من السكرات الناقضة
للعادات فهو نبي ، ومن حصلت له هذه الصفة وخص أيضاً بشرع جديد أو
بنسخ بعض أحكام شريعة كانت قبله فهو رسول .

وقالوا : إن الأنبياء كثير ، والرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر ، وأول
الرسل أبو جميع البشر وهو آدم عليه السلام ، وآخرهم محمد صلى الله عليه وسلم ،
على خلاف قول المجوس في دعواهم أبو جميع البشر كيومرت المنقلب بكاشاه ،
وخلاف قولهم : إن آخر الرسل زرادشت ، وخلاف قول من زعم من الخرمية
أن الرسل تتري لا آخر لهم .

وقالوا بنبوة موسى في زمانه ، خلاف قول منكريه من البراهمة ، والمناوية الذين أنكروه مع إقرار المناوية بعيسى عليه السلام .

وقالوا بنبوة عيسى عليه السلام ، على خلاف قول منكرية من اليهود والبراهمة .

وأنكروا قتل عيسى ، وأثبتوا رفعه إلى السماء ، وقالوا : إنه ينزل إلى الأرض بعد خروج الدجال ، فيقتل الدجال ، ويقتل الخنزير ، ويريق الخمر ، ويستقبل في صلاته الكعبة ، ويؤيد شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، ويحيي ما أحياه القرآن ، ويميت ما أماته القرآن .

وقالوا بتكفير كل متنبئ ، سواء كان قبل الإسلام كزرادشت ويوراسف وماني وديسان ومرقيون ومزدك ، أو بعده كسيامة وسجّاح والأسود بن يزيد العنسي وسائر من كان بعدهم من المتنبئين .

وقالوا بتكفير من ادّعى للأنبيا الإلهية ، أو ادعى للأئمة بنبوة أو إلهية ، كالسبئية ، والبيانية ، والمغيرية ، والمنصورية ، والخطابية ، ومن جرى مجراهم .

وقالوا بتفضيل الأنبياء على الملائكة ، على خلاف قول الحسين بن الفضل مع أكثر القدرية بتفضيل الملائكة على الأنبياء .

وقالوا بتفضيل الأنبياء على الأولياء من أمم الأنبياء ، على خلاف قول من زعم أن في الأولياء من هو أفضل من الأنبياء .

وقالوا بعصمة الأنبياء عن الذنوب ، وتأولوا ما روى عنهم من زلاتهم على أنها كانت قبل النبوة ، على خلاف قول من أجاز عليهم الصغائر ، وخلاف قول الهشامية من الروافض الذين أجازوا عليهم الذنوب مع قولهم بعصمة الإمام من الذنوب .

٨ - وقالوا في الركن الثامن - المضاف إلى المعجزات والكرامات - إن المعجزة أمر يظهر بخلاف العادة على يدَي مُدَّعي النبوة ، مع تحدِّي قومه بها ، ومع عجز قومه عن معارضته بمثليها ، على وجه يدل على صدقه في زمان التكليف وقالوا : لا بد للنبي من معجزة واحدة تدلُّ على صدقه ، فإذا ظهرت عليه معجزة واحدة تدلُّ على صدقه وعجزوا عن معارضته بمثليها فقد لزمهم الحجة ، في وجوب تصديقه ، ووجوب طاعته ، فإن طالبوه بمعجزة سواها فالأمر إلى الله عز وجل : إن شاء أيده بها ، وإن شاء عاقب المطالبين له بها لتركهم الإيمان بمن قد ظهرت دلالة صدقه ، وهذا خلاف قول من زعم من القدرية أن النبي عليه الصلاة والسلام لا يحتاج إلى معجزة أكثر من استقامة شريعته كما ذهب إليه ثمانية .

وقالوا : الصادق في دعوى النبوة يجوز ظهور معجزة التصديق عليه ، ولا يجوز ظهور معجزة التصديق على المتنبي في دعوى النبوة ، ويجوز أن يُظهر عليه معجزة تدل على كذبه كنطق شجرة أو عضو من أعضائه بكذبه .

وقالوا : يجوز ظهور الكرامات على الأولياء ، وجعلوها دلالة على الصدق في أحوالهم كما كانت معجزات الأنبياء دلالة على صدقهم في دعاويهم .

وقالوا : على صاحب المعجزة إظهارها والتحدِّي بها ، وصاحب الكرامات لا يتحدَّى بها غيره ، وربما كتمها ، وصاحب المعجزة مأمون العاقبة ، وصاحب الكرامة لا يأمن تغير عاقبته كما تغيرت عاقبة بلعمن باعورا بعد ظهور كراماته ، وأنكرت القدرية كرامات الأولياء ، لأنهم لم يجدوا من فرقهم ذا كرامة .

وقالوا بإعجاز القرآن في نظم ، على خلاف قول من زعم من القدرية أن لا إعجاز في نظم القرآن كما ذهب إليه النظام .

وقالوا : من معجزات محمد صلى الله عليه وسلم انشقاق القمر ، وتسبيح الحصا

في يده ، ونبوع الماء من بين أصابعه ، وإشباعه الخلق الكثير من الطعام اليسير ، ونحو ذلك كثير ، وقد خالف النظام وأتباعه من القدرية ذلك .

* * *

٩ - وقالوا في الركن التاسع - المضاف إلى أركان شريعة الإسلام : إن الإسلام مبني على خمسة أركان : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت الحرام .

وقالوا : مَنْ أَسْقَطَ وجوبَ ركن من هذه الأركان الخمسة أو تأولها على معنى مؤالاة قوم كما تأولت عليها المنصورية والجناحية من غلاة الرافضة فهو كافر .

وقالوا في الصلوات المفروضة : إنها خمسٌ ، وأكفروا مَنْ أَسْقَطَ وجوبَ بعضها ، وكان مسيماً الكذاب قد أسقط وجوبَ صلاتي الصبح والمغرب ، وجعل سقوطها مهراً لامراته سجاح المتنبئة فكفر وألحد .

وقالوا بوجوب عقد صلاة الجمعة ، وأكفروا من الخوارج والروافض مَنْ قال : لا جمعة اليوم حتى يظهر إمامهم الذي ينتظرونه .

وقالوا بوجوب زكاة الأعيان في الذهب والورق ، والإبل ، والبقر ، والغنم إذا كانت هذه الأصناف الثلاثة من النعم سائمةً ، وأوجبوها في الحبوب المقتاتة التي يزرعها الناس ويتخذون منها قوتاً ، وأوجبوها في ثمار النخيل والأعناب ، فَمَنْ قال لا زكاة في هذه الأشياء التي ذكرناها كفر . وَمَنْ أثبت زكاتها في الجملة وكان خلافه في نصبها على ما اختلف فيه فقهاء الأمة لم يكفر .

وقالوا بوجوب صوم رمضان ، وحرّموا الفطر فيه إلا بعذر : صغر ، أو جنون ، أو مرض ، أو سفر ، أو نحو ذلك من الأعذار .

وقالوا باعتبار شهر الصيام من رؤية هلال رمضان ، أو بكامل شعبان ثلاثين

يوماً ، ولم يفطروا في آخره إلا برؤية هلال شوال ، أو بكمال أيام رمضان ثلاثين يوماً ، وضَلُّوا من صام من الروافض قبل الهلال بيوم وأفطر قبل الفطر بيوم .

وقالوا بوجوب الحج في العمر مرة واحدة على من استطاع إليه سبيلاً ، وأكفروا من أسقط وجوبه من الباطنية ، ولم يكفروا من أسقط وجوب العمرة ، لاختلاف الأمة في وجوبها .

وقالوا : من شرط صحة الصلوات : الطهارة ، وسِتْرُ العَوْرَةِ ، ودخول الوقت ، واستقبال القبلة على حسب الإمكان ، ومن أسقط اعتبار هذه الشروط أو اعتبار شيء منها مع الإمكان كفر .

وقالوا بوجوب الجهاد مع الأعداء للإسلام حتى يُسَلِّمُوا أو يُؤَدُّوا الجزية ، ومنهم من لا يجوز قبول الجزية منه .

وقالوا بجواز البيع وتحريم الربا ، وضَلُّوا من أباح الربا بالجملة .

وقالوا بأن الفروج لا تستباح إلا بفكاح صحيح أو ملك يمين ، وأكفروا المبيضة والحمرة ، والخمرية ، الذين أباحوا الزنى ، وأكفروا أيضاً من تأول المحرمات على قوم زعم أن مَوالاتهم حرام .

وقالوا بوجوب إقامة حد الزنى ، والسرقة ، والخمر ، والقذف . وأكفروا من أسقط حد الخمر والرجم من الخوارج .

وقالوا : أصول أحكام الشريعة ، الكتاب ، والسنة ، وإجماع السلف ، وأكفروا من لم ير إجماع الصحابة حجة ، وأكفروا الخوارج في ردّهم حجج الإجماع والسنن ، وأكفروا من قال من الروافض لا حجة في شيء من ذلك ، وإنما الحجة في قول الإمام الذي ينتظرونه ، وهؤلاء اليوم حيارى في التيه ، وكفاهم بذلك خزيًا .

١٠ - وقالوا في الركن العاشر - المضاف إلى الأمر والنهي - إن أفعال

المكلفين خمسة أقسام : واجب ، ومحذور ، ومسنون ، ومكروه ، ومُباح .

فالواجب : ما أمرَ الله تعالى به على وجه اللزوم ، وتاركُه مستحق للعقاب على تركه .

والمحذور : ما نهى الله عنه ، وفاعله يستحق العقاب على فعله .

والمسنون : ما يُثاب فاعله ، ولا يعاقب تاركه .

والمكروه : ما يُثاب تاركه ، ولا يعاقب فاعله .

والمباح : ما ليس في فعله ثواب ولا عقاب ، ولا في تركه ثواب ولا عقاب .

وهذا كله في أفعال المكلفين ، فأما أفعال البهائم والمجانين والأطفال فإنها

لا توصفُ بالإباحة والوجوب والحظر بحال .

وقالوا : إن كل ما وجب على المكلف من معرفة أو قول أو فعل فإنما

وجب عليه بأمر الله تعالى إياه به ، وكل ما حرم عليه فعله فبنهى الله تعالى إياه

عنه ، ولو لم يرِد الأمر والنهي من الله تعالى على عباده لم يجب عليهم شيء ولم

يحرم عليهم شيء .

وهذا خلاف قول مَنْ زعم من البراهمة والقدرية أن التكليف يتوجه على

العاقل بخاطرين يخطران بقلبه .

أحدهما : من قبل الله سبحانه يدعوه به إلى النظر والاستدلال .

والآخر : من قبل الشيطان يدعوه به إلى العصيان ، وينهاه به عن طاعة

الخاطر الأول .

وهذا يوجب عليهم أن يكون ذلك الشيطان مكلفاً بخاطرين ، أحدهما :

من قبل الله تعالى ، والآخر : من قبل شيطان آخر ، ثم يكون القول في الشيطان

الآخر كالقول في الأول ، حتى يتسلسل ذلك بشياطين لا إلى نهاية ، وهذا محال ،

وما يؤدّي إلى المحال محال .

١١ - وقالوا في الركن الحادى عشر - المضاف إلى فناء العباد وأحكامهم في المعاد - إن الله سبحانه قادر على إفناء جميع العالم جملة ، وعلى إفناء بعض الأجسام مع بقاء بعضها ، خلاف قول مَنْ زعم من القدرية البصرية أنه يقدر على إفناء كل الأجسام بفناء يخلقه لا فى محل ، ولا يقدر على إفناء بعض الأجسام مع بقاء بعضها .

وقالوا : إن عز وجل يعيد فى الآخرة الناسَ وسائرَ الحيوانات التى ماتت فى الدنيا ، وهذا خلاف قول مَنْ زعم أنه إنما يعيد الناسَ ، دون الأحياء الباقين . وقالوا بخلق الجنة والنار ، خلاف قول من زعم أنهما غير مخلوقتين . وقالوا بدوام نعيم الجنة على أهلها ، ودوام عذاب النار على المشركين والمنافقين ، خلاف قول من زعم أنهما يَفْنَيَانِ كما زعم جهنم ، وخلاف قول أبى الهذيل القدرى بفناء مقدرات الله تعالى فيهما وفى غيرها . وقالوا بأن الخلود فى النار لا يكون إلا للكفرة ، على خلاف قول القدرية والخوارج بتخليد كل من دخل النار فيها .

وقالوا بأن القدرية والخوارج يخلدون فى النار ولا يخرجون منها ، وكيف يغفر الله تعالى لمن يقول : ليس لله أن يغفر ويخرج من النار مَنْ دخلها ؟ وقالوا بإثبات السؤال فى القبر ، وبعذاب القبر لأهل العذاب ، وقطعوا بأن المنكرين لعذاب القبر يعذبون فى القبر .

وقالوا بالحوض ، والصراط ، والميزان ، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ حُرِمَ الشرب من الحوض ، ودحضت قدمه من الصراط إلى نار جهنم .

وقالوا بإثبات الشفاعة من النبى صلى الله عليه وسلم ، ومن صلحاء أمته ، للمذنبين من المسلمين ، ولمن كان فى قلبه ذرة من الإيمان ، والمنكرون للشفاعة يُحْرَمُونَ الشفاعة .

١٢ - وقالوا في الركن الثاني عشر - المضاف إلى الخلافة والإمامة - إن الإمامة فرض واجب على الأمة لأجل إقامة الإمام ، ينصب لهم القضاة والأمناء ويضبط ثغورهم ، ويُغزى جيوشهم ، وَيَقْسَمُ الْفَيْءُ بَيْنَهُمْ ، وينتصف لمظلومهم من ظالمهم .

وقالوا : إن طريق عقد الإمامة للإمام في هذه الأمة الاختيار بالأجتهد . وقالوا : ليس من النبي صلى الله عليه وسلم نصٌّ على إمامة واحد بعينه ، على خلاف قول من زعم من الرافضة أنه نصٌّ على إمامة على رضى الله عنه نصّاً مقبولاً بصحته ، ولو كان كما قالوه لنقل ذلك نقل ثلثة ، ولا ينفصل من ادعى ذلك في عليٍّ مع عدم التواتر في نقله ممن ادعى مثله في أبي بكر أو غيره مع عدم النقل فيه .

وقالوا : من شرط الإمامة النسبُ من قریش ، وهم : بنو النَّضْرِ بنِ كِنَانَةَ ابن خزيمة بن مُدْرَكَةَ بن إلياس بن مُضَر بن نزار بن معدّ بن عدنان ، على خلاف قول من زعم من الضَّرَّارِية أن الإمامة تصلح في جميع أصفاف العرب وفي الموالى والعجم ، وخلاف قول الخوارج بإمامة زعمائهم الذين كانوا من ربيعة وغيرهم ، كنافع بن الأزرق الحنفى ، ونَجْدَةَ بن عامر الحنفى ، وعبد الله ابن وهب الراسبى ، وحُرْقُوص بن زهير البجلي ، وشَيْب بن يزيد الشيبانى ، وأمثالهم ، عنادا منهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « الْأُئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ » .

وقالوا : من شرط الإمام : العلم ، والعدالة ، والسياسة ، وأوجبوا من العلم له مقدار ما يصير به من أهل الاجتهاد في الأحكام الشرعية ، وأوجبوا من عدالته أن يكون ممن يجوز حكم الحاكم بشهادته - وذلك بأن يكون عدلاً في دينه ، مُصْلِحاً لِمَالِهِ وَحَالِهِ ، غير مرتكب لكبيرة ولا مُصِرّاً على صغيرة ، ولا تارك للمروءة في جل أسبابه - وليس من شرطه العصمة من الذنوب كلها ،

خلاف قول مَنْ زَعَمَ من الإمامية أن الإمام يكون معصوما من الذنوب كلها ،
وقد أجازوا له في حال التَّقيَّة أن يقول « لست بإمام » وهو إمام ، وقد أباحوا له
الكذب في هذا مع قولهم بعصمته من الكذب .

وقالوا : إن الامامة تمنعقد بمن يعقدها لمن يصلح للإمامة ، إذا كان العاقد
من أهل الاجتهاد والعدالة .

وقالوا : لا تصحُّ الإمامة إلا لواحد في جميع أرض الإسلام ، إلا أن يكون
بين الصقعين حاجز من بحر أو عدو لا يُطَاق ، ولم يَقْدِر أهل كل واحد من
الصقعين على نصرته أهل الصقع الآخر ، فحينئذٍ يجوز لأهل الصقع عَقْدُ الإمامة
لواحد يصلح لها منهم .

وقالوا بإمامة أبي بكر الصديق بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، خلاف قول
مَنْ أثبت لها على وحده من الرافضة ، وخلاف قول الراوندية الذين أثبتوا إمامة
العباس بعده .

وقالوا بتفضيل أبي بكر ، وعمر ، على مَنْ بعدهما ، وإنما اختلفوا في التفاضل
بين علي وعثمان رضي الله عنهما .

وقالوا بموالاة عثمان ، وتبرءوا ممن أكفره .

وقالوا بإمامة عليٍّ في وقته ، وقالوا بتصويب عليٍّ في حروبه بالبصرة ،
وبصيفين ، وبنهر وان .

وقالوا بأن طلحة والزبير تابا ورَجَعَا عن قتال عليٍّ ، لكن الزبير قتله عمرو
ابن جُرْمُوز بوادي السباع بعد مُنْصَرَفِهِ من الحرب ، وطلحة لما هَمَّ بالانصراف
رَمَاهُ مَرْوان بن الحكم - وكان مع أصحاب الجمل - بسهم فقتله .

وقالوا : إن عائشة رضي الله عنها قَصَدَتِ الإصلاحَ بين الفريقين فغلبها

بنوضبة والأزدُ على رأيها ، وقاتلوا علياً دون إذنها ، حتى كان من الأمر ما كان .

وقالوا في صفين : إن الصواب كان مع عليٍّ رضي الله عنه ، وإن معاوية وأصحابه بَغَوْا عليه بتأويل أخطئوا فيه ؛ ولم يكفروا بخطئهم .

وقالوا : إن علياً أصاب في التحكيم ، غير أن الحكيم أخطأ في خلع علي من غير سبب أوجب خلعه ، وخدع أحد الحكيم الآخر .

وقالوا بمروق أهل النهروان على الدين ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم سماهم مارقين ، لأنهم أكفروا علياً ، وعثمان ، وعائشة ، وابن عباس ، وطلحة ، والزبير ، وسائر من تبع علياً بعد التحكيم . وأكفروا كل ذى ذنب من المسلمين ، ومن أكفر المسلمين وأكفر أخيار الصحابة فهو الكافر دونهم .

* * *

١٣ — وقالوا في الركن الثالث عشر - المضاف إلى الإيمان والإسلام - إن أصل الإيمان المعرفة والتصديق بالقلب ، وإنما اختلفوا في تسمية الإقرار وطاعات الأعضاء الظاهرة إيماناً ، مع اتفاقهم على وجوب جميع الطاعات المفروضة ، وعلى استحباب النوافل المشروعة ، خلاف قول الكرامية الذين زعموا أن الإيمان هو الإقرار الفرد ، سواء كان معه إخلاص أو نفاق ، وخلاف قول من زعم من القدرية والخوارج أن اسم المؤمن يزول عن مرتكبي الذنوب .

وقالوا : إن اسم الإيمان لا يزول بذنب دون الكفر ، ومن كان ذنبه دون الكفر فهو مؤمن وإن فسق بمعصية .

وقالوا : لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : من ردة ، أو زنى بعد إحصان ، أو قصاص بمقتول هو كفوؤه ، وهذا خلاف قول الخوارج في إباحة قتل كل عاص لله تعالى .

ولو كان للذنبون كلهم كفر لكانوا مرتدين عن الإسلام ، ولو كانوا

كذلك لكان الواجب قتلهم دون إقامة الحدود عليهم ، ولم يكن لوجوب قطع يد السارق وجلد القاذف ورجم الزاني المحصن فائدة ، لأن المرتد ليس له حد إلا القتل .

* * *

١٤ — وقالوا في الركن الرابع عشر — المضاف إلى الأولياء والأئمة — إن الملائكة معصومون عن الذنوب ، لقول الله تعالى فيهم : ﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ (١) .

وقال أكثرهم بفضل الأنبياء على الملائكة ، خلاف قول من فضل الملائكة على الأنبياء ، والتزم من أجل ذلك فضل الزبانية على أولى العزم من الرسل . وقالوا بفضل الأنبياء على الأولياء من الأمم ، خلاف قول من فضل بعض الأولياء على بعض الأنبياء من الكرامية .

واختلف أهل السنة في إمامة المفضول ، فأباها شيخنا أبو الحسن الأشعري ، وأجازها القلانسي .

وقالوا بموالاته العشرة من أصحاب النبي عليه السلام ، وقطعوا بأنهم من أهل الجنة ، وهم الخلفاء الأربعة ، وطلحة ، والزبير ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيدة بن الجراح .

وقالوا بموالاته كل من شهد بدرًا مع النبي عليه السلام ، وقطعوا بأنهم من أهل الجنة ، وكذلك القول فيمن شهد معه أحدًا ، إلا رجلا اسمه قُزَمان فإنه قتل بأحد جماعة من المشركين ، وقتل نفسه ، وكان ينسب إلى النفاق ، وكذلك كل من شهد بيعة الرضوان بالحديبية من أهل الجنة .

وقالوا : قد صح الخبر بأن سبعين ألفًا من هذه الأمة يدخلون الجنة

(١) من الآية ٦ من سورة التحريم .

بلا حساب ، وإن كل واحد منهم يشفع في سبعين ألفاً ، وقد دخل في هذه الجملة عكاشة بن محصن .

وقالوا أيضاً بموالاته كل من مات على دين الإسلام ، ولم يكن قبل موته على بدعة من ضلالات أهل الأهواء الضالة .

١٥ — وقالوا في الركن الخامس عشر المضاف إلى أحكام أعداء الدين : إن أعداء دين الإسلام صنفان : صنف كانوا قبل ظهور دولة الإسلام ، وصنف ظهوروا في دولة الإسلام وتستروا بالإسلام في الظاهر ، وكادوا المسلمين ، وابتغوا غوائلهم .

فالذين كانوا قبل الإسلام أصناف ، تختلف فيهم الأوصاف .

منهم : عبدة الأصنام والأوثان .

ومنهم : عبدة إنسان مخصوص كالذين عبدوا جُمُشيد ، والذين عبدوا نمرود بن كنعان ، والذين عبدوا فرعون ، ومن جرى مجراهم .

ومنهم : الذين عبدوا كل ما استحسنوا من الشُّور على مذاهب الخُلوية في دعواها حلول روح الإله بزعمهم في الصور الحسنة .

ومنهم : الذين عبدوا الشمس أو القمر ، أو الكواكب جملةً ، أو بعض الكواكب خصوصاً .

ومنهم : الذين عبدوا الملائكة وسموها بنات الله ، وفيهم نزل قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةً الْاُنْتَى ^(١) .

ومنهم : من عبد شيطاناً مريداً ، ومنهم : قوم عبدوا البقر ، ومنهم : الذين عبدوا النيران .

وحكم جميع عبدة الأصنام والناس والملائكة والنجوم والنيران تحريم ذبائحهم ، ونكاح نسائهم على المسلمين .

(١) من الآية ٧٧ من سورة النجم .

واختلفوا في قبول الجزية منهم ، فقال الشافعي : لا تُقبل منهم الجزية ، وإنما يجوز قبولها من أهل الكتاب أو ممن له شبهة كتاب ، وقال مالك وأبو حنيفة : يجوز قبولها منهم ، غير أن مالك استثنى القرشي منهم ، واستثنى أبو حنيفة العربي منهم .

ومن أصناف الكفرة قبل الإسلام السوفسطائية المنكرة للحقائق ، ومنهم السمنية القائلون بقدوم العالم مع إنكارهم للنظر والاستدلال ، ودعواهم أنه لا يعلم شيء إلا من طريق الحواس الخمس ، ومنهم الدهرية القائلون بقدوم العالم ، ومنهم القائلون بقدوم هيولى العالم مع إقرارهم بحدوث الأعراض منها ، ومنهم الفلاسفة الذين قالوا بقدوم العالم وأنكروا الصانع ، وبه قال منهم فيثاغورس ، وباذينوس . ومنهم الفلاسفة الذين أقروا بصانع قديم ، ولكنهم زعموا أن صنعه قديم معه ، وقالوا بقدوم الصانع والمصنوع ، كما ذهب إليه أبيقليس ، ومنهم الفلاسفة الذين قالوا بقدوم الطبائع الأربع والعناصر الأربعة التي هي الأرض والماء والنار والهواء ، ومنهم الذين قالوا بقدوم هذه الأربعة وقدام الأفلاك والكواكب معها ، وزعم أن للفلك طبيعة خامسة ، وأنها لا تقبل الكون والفساد ، لا في الجملة ولا في التفصيل .

وقد أجمع المسلمون على أن هؤلاء الأصناف الذين ذكرناهم لا يحل للمسلمين أكل ذبائحهم ، ولا نكاح نسائهم ، واختلفوا في قبول الجزية منهم ، فمن قبلها من أهل الأوثان قبلها منهم ، ومن لم يقبلها من أهل الأوثان لم يقبلها منهم ، وبه قال الشافعي وأصحابه .

وقالوا في المجوس إنهم أربع فرق : زروانية ، ومسخية ، وخرمدينية ، وبها فريديية ، وذبائح جميعهم حرام ، وكذلك نكاح نسائهم حرام ، وقد أجمع الشافعي ومالك وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري على جواز قبول الجزية من

الزروانية والمسخية منهم ، وإنما اختلفوا في مقدار دِيَّاتِهِمْ ، فقال الشافعي :
دية المجوسى خُمسُ دية اليهودى والنصرانى ، ودية اليهودى والنصرانى ثلث دية
المسلم ، فدية المجوسى إذا خُمسُ ثلث دية المسلم . وقال أبو حنيفة : دية المجوسى
واليهودى والنصرانى كدية المسلم .

وأما المزدكية من المجوس فلا يجوز قبول الجزية منهم ، لأنهم فارقوا دين
المجوس الأصلية باستباحة المحرمات كلها ، وبقولهم : إن الناس كلهم شركاء في
الأموال ، والنساء ، وسائر اللذات .

وكذلك البهافريرية لا يجوز قبول الجزية منهم ، وإن كانوا أحسن قولاً
من المجوس الأصلية ، لأن دينهم ظهر من زعيمهم «به آفريد» في دولة الإسلام
وكل كفر ظهر بعد دولة الإسلام فلا يجوز أخذ الجزية من أهله .

واختلف الفقهاء في الصابئين من الكفرة ، فقال أكثرهم : إن حكمهم في
الزينة والنكاح والجزية حكم النصارى في جواز ذلك كله ، ومنهم من قال :
إن مَنْ قال من الصابئين بقدوم الهيولى فحكمه حكم أصحاب الهيولى كما ذكرناه قبل
هذا ، ومن قال منهم بحدوث العالم وكان الخلاف معه في صفات الصانع فحكمه
حكم النصارى ، وبه نقول .

وأجمع أصحاب الشافعي على أن البراهمة الذين يفكرون جميع الأنبياء والرسل
لا تحمل ذبائهم ولا نكاح نسائهم ، وإن وافقوا المسلمين في حدوث العالم وتوحيد
صانعه ، والخلاف في قبول الجزية منهم كان الخلاف في قبولها من أهل الأوثان .

وأجمع فقهاء الإسلام على استباحة ذبائح اليهود والسامرة والنصارى ، وعلى
جواز نكاح نسائهم ، وعلى جواز قبول الجزية منهم .

وإنما اختلفوا في مقدار الجزية ، فقال الشافعي : إن بَدَلَ كلِّ حالمٍ منهم
ديناراً واحداً حقنَ دمه ، وقال أبو حنيفة : على الموسر منهم ثمانية وأربعون درهماً

وعلى المتوسط أربعة وعشرون ، وعلى الفقير اثنا عشر .

واختلفوا في حدودهم ، فقال الشافعي : إنها كحدود المسلمين ، ويرجم الزاني منهم إذا كان مُحْصَنًا ، وقال أبو حنيفة : لا رَجْمَ عليهم .

واختلفوا في دِيَّاتِهِمْ ، فقال الشافعي : دية الرجل منهم ثلث دية المسلم ، ودية المرأة منهم ثلث دية المسامة ، وقال مالك : دية السكتابي نصف دية المسلم ، وقال أبو حنيفة : كدية المسلم سواء .

واختلفوا في جَرَْيَانِ القصاص بينهم ؛ فقال الشافعي : لا يقتل مؤمن بكافر بحال ، وقال أبو حنيفة : يقتل المسلم بالذمي ، ولا يقتل بالمستأمن .

واختلفوا أيضاً في وجوب الجزية على الشيخ الفاني منهم ، فأوجبها الشافعي ، ولم يوجبها أبو حنيفة إلا على مَنْ كان منهم ذا تدبير في الحروب .

واختلفوا في الثَّنَوِيَّة - من المانوية ، والدَّيَّصَانِيَّة ، والمرقيونية الذين قالوا بقدم النور والظلمة ، وزعموا أن العالم مركب منهما ، وأن الخير والنفع من النور ، وأن الشر والضرر من الظلام - فزعم بعض الفقهاء أن حكمهم كالجوس ، وأباح أخذ الجزية منهم مع تحريم ذبائهم ونسائهم ، والصحيحُ عندنا أن حكمهم في النكاح والذبيحة والجزية كحكم عبدة الأصنام والأوثان ، وقد بينا ذلك قبل هذا .

وأما الكفرة الذين ظهروا في دولة الإسلام ، واستترُوا بظاهر الإسلام ، واغتالوا المسلمين في السر - كالغلاة من الرافضة السَّبْئِيَّة ، والبيانية ، والمغيرية ، والمنصورية ، والجناحية ، والخطائية ، وسائر الحُلُولِيَّة ، والباطنية ، والمقنعية المبيضة بما وراء نهر جَيْحُون ، والحمرة بأذربيجان ، ومحمرة طبرستان ، والذين قالوا بتناسخ الأرواح من أتباع ابن أبي العوّجاء ، ومن قال بقول أحمد بن خابط من

المعتزلة ، ومن قال بقول اليزيدية من الخوارج الذين زعموا أن شريعة الإسلام تنسخ بشرع نبي من العجم ، ومن قال بقول الميمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح بنات البنين وبنات البنات ، ومن قال بمذاهب العذافرة من أهل بغداد ، أو قال بقول الحلاجية الغلاة في مذهب الحلولية ، أو قال بقول البا بكية أو الرزامية المفرطة في أبي مسلم صاحب دولة بني العباس ، أو قال بقول الكاملية الذين أكفروا الصحابة بتركها بيعة على ، وأكفروا عليًا بتركه قتالهم - فإن حكم هذه الطوائف التي ذكرناها حكم المرتدين عن الدين ، ولا تحل ذبائهم ، ولا يحل نكاح المرأة منهم ، ولا يجوز تقريرهم في دار الإسلام بالجزية ، بل يجب استتابتهم فإن تابوا وإلا وجب قتلهم واستغنام أموالهم .

واختلفوا في استرقاق نسائهم وذريتهم ، فأباح ذلك أبو حنيفة وطائفة من أصحاب الشافعي ، منهم أبو إسحاق المروزي صاحب ابن سريج ، ومن أباح ذلك استدلالًا بأن خالد بن الوليد لما قاتل بني حنيفة وفرغ من قتل مسيلمة الكذاب صالح بن حنيفة على الصفراء والبيضاء ، وعلى ربع السبي من النساء والذرية ، وأنفذهم إلى المدينة ، وكان منهم خولة أم محمد بن الحنفية .

وأما أهل الأهواء - من الجارودية ، والهشامية ، والنجارية ، والجهمية ، والإمامية الذين أكفروا خيار الصحابة ، والقدرية المعتزلة عن الحق ، والبكرية المنسوبة إلى بكر ابن أخت عبد الواحد ، والضرارية ، والمشبهة كلها ، والخوارج - فإننا نكفرهم كما يكفرون أهل السنة ، ولا تجوز الصلاة عليهم عندنا ، ولا الصلاة خلفهم

واختلف أصحابنا في التوارث منهم ، فقال بعضهم : نرثهم ولا يرثوننا ، وبناءً على قول معاذ بن جبل « إن المسلم يرث من الكافر والكافر لا يرث من المسلم » والصحيح عندنا أن أموالهم فيء ، ولا توارث بينهم وبين السني ، وقد

روى أن شيخنا أبا عبد الله الحارث بن أسد الحاسبي لم يأخذ من ميراث أبيه شيئاً ، لأن أباه كان قدرياً .

وقد أشار الشافعيُّ إلى بطلان صلاة من صلى خلف من يقول بخلق القرآن ونفي الرؤية .

وروى هشام بن عبيد الله الرازي ، عن محمد بن الحسن أنه قال فيمن صلى خلف من يقول بخلق القرآن : إنه يعيد الصلاة .

وروى يحيى بن أكثم أن أبا يوسف سئل عن المعتزلة ، فقال : هم الزنادقة . وأشار الشافعي في كتاب « الشهادات » إلى جواز شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية الذين أجازوا شهادة الزور لموافقهم على مخالفهم ، وأشار في كتاب « القياس » إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وسائر أهل الأهواء .

ورد مالك شهادة أهل الأهواء في رواية أشهب ، وابن القاسم ، والحارث ابن مسكين عن مالك أنه قال في المعتزلة : زنادقة لا يستتابون ، بل يقتلون .

وأما المعاملة معهم بالبيع والشراء فحكم ذلك عند أهل السنة كحكم عقود المفاوضة بين المسلمين الذين في أطراف الثغور وبين أهل الحرب ، وإن كان قتلهم مباحاً ، ولا يجوز أن يبيع المسلم منهم مصحفاً ولا عبداً مسلماً في الصحيح من مذهب الشافعي .

واختلف أصحاب الشافعي في حكم القدرية المعتزلة عن الحق ، فمنهم من قال : حكمهم حكم المجوس لقول النبي عليه السلام في القدرية « إنهم مجوس هذه الأمة » ؛ فعلى هذا القول يجوز أخذ الجزية منهم ، ومنهم من قال : حكمهم حكم المرتدين ، وعلى هذا لا تؤخذ منهم الجزية ، بل يستتابون ، فإن تابوا وإلا وجب على المسلمين قتلهم .

وقد استقصينا بيان أحكام أهل الأهواء في كتاب « الملل والنحل »

وذكرنا في هذا الكتاب طرفاً من أحكامهم عند أهل السنة ، وفيه كفاية ،
والله أعلم .

الفصل الرابع

من فصول هذا الباب

قولنا في السلف الصالح من الأمة

أُجْمَعُ أَهْلُ السَّنةِ عَلَى إِيمَانِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، هَذَا خِلَافَ
قَوْلِ مَنْ زَعَمَ مِنَ الرَّافِضَةِ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَفَرَتْ بِتَرْكِهَا بَيْعَةَ عَلِيٍّ ، وَخِلَافَ قَوْلِ
الْكاملية فِي تَكْفِيرِ عَلِيٍّ بِتَرْكِهِ قِتَالَهُمْ .

وَأُجْمَعُ أَهْلُ السَّنةِ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
- مِنْ كِنْدَةَ ، وَحَنيفَةَ ، وَفَزَارَةَ ، وَبَنِي أَسَدٍ ، وَبَنِي بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ - لَمْ يَكُونُوا مِنَ
الْأَنْصَارِ وَلَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ ، قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ الشَّرْعَ اسْمُ الْمُهَاجِرِينَ
عَلَى مَنْ هَاجَرَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ ، وَأُولَئِكَ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَتِّهِ
دَرَجُوا عَلَى الدِّينِ الْقَوِيمِ وَالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ .

وَأُجْمَعُ أَهْلُ السَّنةِ عَلَى أَنَّ مَنْ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَذْراً مِنْ
أَهْلِ الْجَنَّةِ . وَكَذَلِكَ كُلِّ مَنْ شَهِدَ مَعَهُ أَحَدًا غَيْرَ قُرْظَانَ الَّذِي اسْتِثْنَاهُ الْخَبَرُ ،
وَكَذَلِكَ كُلِّ مَنْ شَهِدَ مَعَهُ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ بِالْخُدَيْيَةِ .

وَقَالُوا بِمَا وَرَدَ بِهِ الْخَبَرُ أَنَّ سَبْعِينَ أَلْفًا مِنْ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ
بِلا حِسَابٍ مِنْهُمْ عُكَّاشَةُ بْنُ مَحْصَنٍ^(١) ، وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَشْفَعُ فِي سَبْعِينَ أَلْفًا .

(١) عكاشة بن محصن الأسدي : صحابي جليل ، سأل رسول الله أن يدعو له بأن
يكون ممن يدخلون الجنة بغير حساب ، فدعاه ، وسأله آخر فقال : سبقك بها
عكاشة ، وقد روى البخاري ومسلم قصته ، وتوفي في قتال طليحة الأسدي سنة ١١ .

وقالوا بموالاته أقوام وردت الأخبار بأنهم من أهل الجنة ، وأن لهم الشفاعة في جماعة من الأمة ، منهم : أُوَيْسُ الْقَرْنِي^(١) ، والخبر فيهم مشهور .
وقالوا بتكفير كل من أ كَفَرَ واحداً من العشرة الذين شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة .

وقالوا بموالاته جميع أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأ كَفَرُوا من أ كَفَرهن أو أ كَفَر بعضهن .

وقالوا بموالاته الحسن والحسين والمشهورين من أسباط رسول الله عليه الصلاة والسلام ، كالحسن بن الحسن ، وعبد الله بن الحسن ، وعلي بن الحسين زين العابدين ، ومحمد بن علي بن الحسين المعروف بالباقر ، وهو الذي بَلَغَهُ جابر بن عبد الله الأنصاري سَلَامَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجعفر بن محمد المعروف بالصادق ، وموسى بن جعفر ، وعلي بن موسى الرضا ، وكذلك قولهم في سائر أولاد علي من صُلبه ، كالعباس ، وعمر ، ومحمد بن الحنفية ، وسائر من دَرَج على سَنَنِ آبائهم الطاهرين ، دون من مال منهم إلى الاعتزال أو الرَّفْضِ ، ودون من انتسب إليهم وأَسْرَفَ في عدوانه وظلمه كالبرقي الذي عَدَا على أهل البصرة ظلماً وعدواناً ، وأكثر النسابين على أنه كان دَعِيّاً فيهم ولم يكن منهم .

وقالوا بموالاته أعلام التابعين للصحابة بإحسان ، وهم الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ، وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا ، رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾^(٢) .

وقالوا ذلك في كل مَنْ أظهر أصول أهل السنة .

(١) أُوَيْسُ الْقَرْنِي : زاهد مشهور ، كان مالك ينكر وجوده ، إلا أن شهرته وشهرة أخباره لا تدع لأحد مجالاً أن يشك فيه ، ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة ١١٩/١ .

(٢) من الآية ١٠ من سورة الحشر .

وإمّا تبرءوا من أهل الملل الخارجة عن الإسلام ، ومن أهل الأهواء الضالة مع انتسابها إلى الإسلام كالتدريّة ، والمرجئة ، والرافضة ، والخوارج ، والجهنمية ، والنجارية ، والمجسّمة ، وقد تقدم بيان تفصيل هذه الجملة في الفصل الذي قبل هذا الفصل بما فيه كفاية .

الفصل الخامس (١)

من فصول هذا الباب

في بيان عصمة الله أهل السنة عن تكفير بعضهم بعضا

[أهل السنة لا يكفر بعضهم بعضا ، وليس بينهم خلاف يوجب التبري والتكفير . فهم إذن أهل الجماعة القائلون بالحق ، والله تعالى يحفظ الحق وأهله ، فلا يَقْعُونَ في تَنَابُذٍ وتناقض ، وليس فريق من فرق المخالفين إلا وفيهم تكفير بعضهم لبعض ، وتبري بعضهم من بعض ، كالخوارج ، والروافض ، والتدريّة ، حتى اجتمع سبعة منهم في مجلس واحد فافترقوا عن تكفير بعضهم بعضا ، وكانوا بمنزلة اليهود والنصارى حين كفر بعضهم بعضا حتى قالت اليهود : ﴿ ليس النصراني على شيء ﴾ ، وقالت النصارى ليست اليهود على شيء ﴾ (٢) . وقال الله سبحانه وتعالى : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾ (٣) . وقد عصم الله أهل السنة من أن يقولوا في أسلاف هذه الأمة منكراً ، أو يطعنوا فيهم طعنًا ، فلا يقولون في المهاجرين ، والأنصار ، وأعلام الدين ، ولا في أهل بدر ، وأحد ، وأهل بيعة الرضوان ، إلا أحسنَ المقال ، ولا في جميع مَنْ شهد لهم

(١) من هنا سقط من الطبعة الأولى ، وقد اعتمدنا في إثباته على النسخة التي أخرجها المغفور له الشيخ محمد زاهد الكوثري ، تغمده الله بفضله ورضوانه .

(٢) من الآية ١١٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٨٣ من سورة النساء .

النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة ، ولا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه ، وأولاده ، وأحفاده - مثل الحسن ، والحسين ، والمشاهير من ذرياتهم مثل عبد الله ابن الحسن ، وعلى بن الحسين ، ومحمد بن علي ، وجعفر بن محمد ، وموسى بن جعفر ، وعلى بن موسى الرضا عليهم السلام - ومن جرى منهم على السداد من غير تبديل ولا تغيير ، ولا في الخلفاء الراشدين ، ولم يستجيزوا أن يطعنوا في واحد منهم ، وكذلك في أعلام التابعين وأتباع التابعين ، الذين صانهم الله تعالى عن التلوث بالبدع ، وإظهار شيء من المنكرات ، ولا يحكمون في عوام المسلمين إلا بظاهر إيمانهم ، ولا يقولون بتكفير واحد منهم إلا أن يتبين منه ما يوجب تكفيره ، ويصدقون بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفا بغير حساب هم الذين لا يَسْتَرْقُونَ ولا يَتَطَيَّرُونَ وعلى ربهم يتوكلون » كما أخرجه البخاري ، وقد ورد أنه يشفع كل واحد منهم في عدد ربيعة ومضر ، ويوجبون على أنفسهم الدعاء لمن سلف من هذه الأمة ، كما أمر الله تعالى في كتابه حيث قال : ﴿ ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم ﴾ (١) .

الفصل السادس

من فصول هذا الباب

في بيان فضائل أهل السنة ، وأنواع علومهم وأئمتهم

[اعلم أنه لا خَصْلَة من الخصال التي تُعَدُّ في المفاخر لأهل الإسلام : من المعارف والعلوم ، وأنواع الاجتهادات ، إلا ولأهل السنة والجماعة في مَيدَانِهَا القِدْحُ المُعَلَى ، والسهم الأوفر ، فدونك أئمة أصول الدين وعلماء الكلام من أهل السنة .

(١) من الآية ١٠ من سورة الحشر .

فأول متكلميهم من الصحابة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه حيث
 ناظر الخوارج في مسائل الوعد والوعيد ، وناظر القدرية في المشيئة والاستطاعة
 والقدر ، ثم عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حيث تبرأ من معبد الجهني
 في نفيه القدر .

وأول متكلمي أهل السنة من التابعين عمر بن عبد العزيز ، وله رسالة بليغة
 في الرد على القدرية ، ثم زيد بن علي زين العابدين ، وله كتاب في الرد على
 القدرية ، ثم الحسن البصري ، ورسالته إلى عمر بن عبد العزيز في ذم القدرية
 معروفة ، ثم الشعبي ، وكان أشد الناس على القدرية ، ثم الزهري ، وهو الذي
 أفتى عبد الملك بن مروان بدماء القدرية .

ومن بعد هذه الطبقة جعفر بن محمد الصادق ، وله كتاب الرد على القدرية ،
 وكتاب الرد على الخوارج ، ورسالة في الرد على الغلاة من الروافض .

وأول متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب : أبو حنيفة ، والشافعي ،
 فإن أبا حنيفة له كتاب في الرد على القدرية سماه كتاب الفقه الأكبر ، وله
 رسالة أملاها في نصرته قول أهل السنة إن الاستطاعة مع الفعل ، ولكنه قال :
 إنها تصلح للضدين ، وعلى هذا قوم من أصحابنا ، وللشافعي كتابان في الكلام ،
 أحدهما : في تصحيح النبوة والرد على البراهمة ، والثاني : في الرد على أهل
 الأهواء .

فأما المريسي من أصحاب أبي حنيفة فإنما وافق المعتزلة في خلق القرآن
 وأكفرهم في خلق الأفعال .

ثم من بعد الشافعي تلامذته الجامعون بين علم الفقه والكلام ، وكان
 أبو العباس بن سريج أبرع الجماعة في هذه العلوم ، وله نقض كتاب الجاروف
 على القائلين بتكافؤ الأدلة .

ثم من بعدهم الإمام أبو الحسن الأشعري الذي صار شجّي في حلق القدريّة .
ومن تلامذته المشهورين أبو الحسن الباهلي ، وأبو عبد الله بن مجاهد ، وهما
الذيان أئمترا تلامذة هم إلى اليوم شمس الزمان وأئمة العصر ، كأبي بكر محمد بن
الطيب [الباقلاني] وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرايني ، وابن فورك .

وقبل هذه الطبقة : أبو علي الثقفى ، وفي زمانه كان إمام السنة أبو العباس
القلانسي الذي زادت تصانيفه في الكلام على مائة وخمسين كتابا ، وقد أدركنا
منهم في عصرنا ابن مجاهد ، وابن الطيب ، وابن فورك ، وإبراهيم بن محمد
رضى الله عن الجميع ، وهم القادة السادة في هذا العلم .

وأما أئمة الفقه في عهد الصحابة والتابعين ومن بعدهم فقد ملأوا العالم علما ،
وليس بينهم من لا يناصر السنة والجماعة ، وهم أشهر من نار على علم ، ففي سرد
أسمائهم طول .

وأما أئمة الحديث والإسناد فهم سائرون على هذا المنهج الرشيد ، لا يؤصم
أحد منهم ببدعة ، وفي طبقاتهم كتب خاصة تغني عن ذكر أسمائهم هنا ،
وآثارهم الخالدة لم تزل بأيدي حملة العلم مدى الدهر ، وكذلك أئمة الإرشاد
والتصوف كانوا على توالي القرون على هذا المنهج السديد في المعتقد .

وكذلك جُمهرة أهل النحو واللغة والأدب كانوا على معتقد أهل السنة ،
فمن الكوفيين : المفضل الضبي ، وابن الأعرابي ، والثَّوْأسي ، والكسائي ،
والفراء ، وأبو عبيد قاسم بن سلام ، وعلي بن المبارك اللحياني ، وأبو عمرو
الشيبياني ، وإبراهيم الحربي ، وثعلب ، وابن الأنباري ، وابن مقسم ، وأحمد بن
فارس ، كانوا كلهم من أهل السنة .

ومن البصريين : أبو الأسود الدؤلي ، ويحيى بن معمر ، وعيسى بن عُمَر
الثقفى ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وبعدهم أبو عمرو بن العلاء الذي
قال له عمرو بن عُبَيْد القَدْرِي : وقد ورد من الله تعالى الوعد والوعيد ، والله تعالى

يصدق وعده ووعيده ، فأراد بهذا الكلام أن ينصر بدعته التي ابتدعها في أن العصاة من المؤمنين خالدون مخلدون في النار ، فقال أبو عمرو بن العلاء : فأين أنت من قول العرب : إن الكريم إذا أوعد عفا ، وإذا وعد وفى ، وافتخار قائلهم بالعفو عند الوعيد حيث قال :

وَإِنِّي إِذَا أُوْعِدْتُهِ أَوْ وَعَدْتُهِ لُمُخْلِيفُ إِيْعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي

فعده من الكرم لا من الخلق المذموم ، وكذا الخليل بن أحمد ، وخلف الأحمر ، ويونس بن حبيب ، وسيبويه ، والأخفش ، والأصمعي ، وأبي زيد الأنصاري ، والزجاج ، والمازني ، والمبرد ، وأبي حاتم السجستاني ، وابن دريد ، والأزهري ، وغيرهم من أئمة الأدب ، لم يكن بينهم أحد إلا وله إنكار على أهل البدعة شديد ، وبُعْد عن بدعهم بعيد ، ولم يكن في مشاهيرهم من تدنس بشيء من بدع الروافض والخوارج والقدارية .

وكذلك أئمة القراءة وحملّة التفسير بالرواية من عهد الصحابة إلى عهد محمد ابن جرير الطبري وأقرانه ومن بعدهم ، كانوا كلهم من أهل السنة ، وكذلك المفسرون بالدراية إلا بعض أفراد من أهل البدعة .

وكذلك مشاهير علماء المغازي ، والسير ، والتواريخ ، ونقد الأخبار ، وحملّة الرواية من أهل السنة والجماعة .

فيظهر بذلك أن جماع الفضل في العلوم في أهل السنة والجماعة ، حشرنا الله سبحانه في زميرتهم .

الفصل السابع

من فصول هذا الباب

في بيان آثار أهل السنة في الدين والدنيا ، وذكر مفاخرهم فيهما

[ألمنا ببعض آثار أهل السنة في شتى العلوم ، بحيث يظهر من ذلك أنهم

لا يلحقون في هذا المضمار ، ومؤلفاتهم في الدين والدنيا نخر خالدٌ مَدَى الدهر
للأمة الحمديدية ، وأما آثارهم العمرانية في بلاد الإسلام فمشهورة ماثلة أمام
الباحثين ، خالدة في بطون التواريخ ، بحيث لا يلحقهم في ذلك لاحق ،
كالمساجد ، والمدارس ، والقصور ، والرباطات ، والمصانع ، والمستشفيات ،
وسائر المباني المؤسسة في بلاد السنة ، وليس لسوى أهل السنة عمل يذكر
في ذلك

وقد بنى الوليد بن عبد الملك المسجد النبوى ، ومسجد دمشق على أبداع
نظام ، وكان سنيا ، وبنى أخوه مَسْأَمَةَ المسجد بقسطنطينية ، وكان سنيا ، وكل
ما في الحرمين وسائر الحواضر من شواهد الآثار فمن عمل أهل السنة .
وأما سعى بعض العبيديين في عمارات فشىء لا يذكر أمام أعمال ملوك
السنة على اختلاف الدول ، على أنه لا مَوْقِعَ لما كانوا يبنيونه مع سوء اعتقادهم ،
كما قال الله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى
أَنْفُسِهِم بِالْكَفْرِ ﴾ ^(١) ولا يتسع المقام لسرد ما لأهل السنة من الآثار الفاخرة
في الدين والدنيا .

وفي هذه الإمامة كفاية في استذكار مآثر أهل السنة التي لا آخر لها في
ناحيتى الدين والدنيا ، والله الحمد ، وله الفضل ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه أجمعين .

تم - بحمد الله ، وحسن تيسيره - تحقيق كتاب « الفرق بين الفرق »
للأبى منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادى ، نسأله جلت قدرته أن يتقبل عملنا
أحسن القبول ، وأن يكتبه لنا في سجل الحسنات ، إنه ولينا وهو نعم المولى
ونعم النصير .

أسبابه ودواعيه ، ثم يسلك طريقه إليه ، ثم لا يدخر وسعاً في ركوب كل صعب وذلول ليباغ ما يريد وهو يعتقد أنه لم يترك وسيلة إلا دبرها واتخذها ، ثم إذا الأمر يجرى - رغم أنفه - على غير ما يريد ، وعلى خلاف ما قدر ودبر ، وعلى خلاف ما ظن أنه واصل إليه ، وعلى خلاف ما اعتقد أن هذه الوسائل وهذه الطريق موصلة إليه ؟ فإذا هو - بعد أن جرى هذا الشوط الفسيح - يعلم أن ثمة قدرة فوق قدرته ، وأن علماً فوق علمه ، وأن تدبيراً فوق تدبيره ، وأن تقديراً فوق تقديره ، وأن هذه القدرة وهذا العلم وهذا التدبير وهذا التقدير هو الذي جرت الأمور على ما أراد ؟

وقد دخل في الإسلام قومٌ خلصت قلوبهم من أدران التقليد والعصبية ، وصفت نفوسهم لما يدعوهم إليه رسولُ الإيمان ، واطمأنت خوافجهم إلى أمانة هذا الرسول الكريم وصدقته ؛ فعرضوا على ما دعاهم إليه بالنواجذ ، واستمسكوا منه بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها ، وكره أحدهم الشرك وما كان يعبد آباؤهم كما يكره أن يلتقى في النار ، ورأوا رسول الله وصحبوه فأحبوه فوق ما يحبون آباءهم وأبناءهم ، وفدّوه بالأنفس والأموال ، حتى كان أحدهم يستعذب أن يعذب بأشداً أنواع العذاب إذا كان في هذا العذاب نجاة للرسول الكريم من أن تشوكة شوكة ، ونفعهم الله بذلك كله ، وجزاهم عليه خير ما يجزي الصالحين .

ودخل في الإسلام - بجانب هؤلاء - أصناف من الناس ، أولهم جماعة من العرب ساقهم إلى الإسلام - حين جاء فتح الله والنصر - دخول قومهم فيه ، فدخلوه تقليداً وانسياقاً مع الجمهور ، ولم تكتحل أعينهم برؤية صاحب الرسالة ، ولا انشروحت صدورهم بسماع تعاليمه منه ، ولا صفت قلوبهم من آثار جاهليتهم ولا نظفت من أدراستها ، فكان سواء لديهم انتصرت الدعوة الإسلامية أم لم تنتصر ، وثانيهم جماعة من عامة أهل الأديان الأخرى - وعلى الأخص اليهودية -

والجوسية - دخلوا في هذا الدين أيام الفتوح التي أخضعت الدولتين الكبيرتين اليونانية والفارسية ، فرارا من حكم الإسلام على من يبق على دينه منهم ، ولم تخالط بشاشة هذا الدين قلوبهم ، ولا اقتلعت جذور الحقد والضعيفة من قلوبهم ، ولا استأصلت من أنفسهم أعلام الحنين إلى دينهم القديم ، فهم يشترقونه وتتقطع أنفسهم حشرات عليه ، ويتمنون أن يعودوا إليه ، وثالثهم جماعة من دُعاة أهل الأديان الأخرى وذوى الخب والمسكر منهم - وعلى الأخص اليهودية والجوسية أيضاً - تظاهروا بالدخول في الدين الجديد وهم يضمرون في أنفسهم الكيد والمكر والخديعة ، ويتحسبون الفرصة للانقضاض على هذا الدين الذى بسط سلطانه على رقعة الأرض المعروفة يومذاك ، ويعملون فى الخفاء لإيجاد هذه الفرصة إن لم تواتهم من تلقاء نفسها ، ويهيئون أذهان الطائفتين السابقتين وقلوبهم وجهودهم للقيام معهم فيما يعتزمون القيام به ، وما يزالون يفتلون فى الدروة والغارب لتواتيهم الظروف وتتهيا لهم الفرص ، فيلبسون للناس مسوح الصلاح تارة ، ومسوح الحرص على تعاليم الدين تارة أخرى ، ثم يلبسون لهم مسوح محبة الرسول صلى الله عليه وسلم وآل بيته الطاهرين حين وجدوا من آل بيت الرسول قوما يذكرون اهتمام حقوقهم وانصراف بعض الناس عنهم ، وينفث هؤلاء سمومهم ، فيؤولون فى تعاليم الشريعة ، ويدخلون فيها ما ليس منها ، ويضعون على الرسول أحاديث تؤيد دعاويهم ، ويطالبون الأغرار - وهم الطائفتان الأولى والثانية - بالقيام لنصرة الدين أو لنصرة آل الرسول الذى جاء بهذا الدين ، هذا فيما نعتقد - هو الأصل الأصيل فى الفرقة التى حدثت فى الإسلام وهو غرض طرى لم يكتمل عليه قرن واحد ، وهو السرفى عجز المؤمنين الخالصى الإسلام عن رد كيد هؤلاء الماكرين إلى نحورهم ، ذلك بأنهم أثاروا جمهور الناس وكثرتهم ، وبعثوا فى نفوسهم الجاس لما يدعونهم إليه ، وثورة الجماهير - كما يقولون - مجنونة لا عقل لها .

وأهل الظاهر^(١) .

فهذا بيان ما أردنا بيانه في هذا الباب ، ونذكر في الباب الذي يليه تفصيل مقالة كل فرقة من فرق [أهل] الأهواء الذين ذكرناهم إن شاء الله عز وجل .

الباب الثالث

من أبواب هذا الكتاب

في بيان تفصيل مقالات فرق [أهل] الأهواء ، وبيان فصائح كل فرقة منها على التفصيل .

هذا بابٌ يشتمل على فصول ثمانية ، وهذه ترجمتها :

- (١) فصل ، في بيان مقالات فرق الرِّفْض .
- (٢) فصل ، في بيان مقالات فرق الخَوارج .
- (٣) فصل ، في بيان مقالات فرق الاعتزال والقَدَر .
- (٤) فصل ، في بيان مقالات فرق المُرجئة .

= قال عنه أحمد بن حنبل : لا يتقدم سفيان في قلبي أحد ، وقال يحيى بن معين : سفيان أمير المؤمنين في الحديث ، وقال يحيى القطان : ما رأيت أحد أحفظ من الثوري ، وقال سفيان عن نفسه : ما استودعت قلبي شيئاً قط خفاني ، ومات بالبصرة محتفياً عند عبد الرحمن بن مهدي وفي داره ، في شعبان من سنة ١٦١ (العبر : ١ / ٢٣٥ - مشاهير علماء الأمصار رقم ١٣٤٩ - ووفيات الأعيان رقم ٢٥٢) .

(١) هم أتباع داود بن علي بن خلف ، الأصبهاني ، وله ترجمة في وفيات الأعيان رقم ٢٠٩ - وفي العبر : ٢ / ٤٥ - وفي شذرات الذهب : ٢ / ١٥٨ ، وكانت وفاة داود في رمضان من سنة ٢٧٠ وله سبعون سنة .

- (٥) فصل ، في بيان مقالات فرق النجارية [١] .
 (٦) فصل ، في بيان مقالات الضرارية ، والبكرية ، والجهمية .
 (٧) فصل ، في بيان مقالات الكرامية .
 (٨) فصل ، في بيان مقالات المشبهة الداخلة في غمار الفرق التي ذكرناها .
 وسندكر في كل فصل منها مقتضاه على شرطه إن شاء الله عز وجل .

الفصل الأول

من فصول هذا الباب

في بيان مقالات فرق الرّفْض .

٤٨ - قد ذكرنا قبلَ هذا أن الزيدية منهم ثلاثُ فرقٍ (٢) ، والكيّسانية منهم فرقتان ، والإمامية منهم خمسَ عشرةَ فرقة ، ونبدأ بذكر الزيدية ، ثم الإمامية ، ثم الكيّسانية ، على الترتيب إن شاء الله عز وجل .

(١) سقط من بعض النسخ ذكر الفصلين الرابع والخامس عند هذا العرض الإجمالي ، ولكنهما مذكوران في عامة النسخ في تفصيل المقالات فيما يلي من الكتاب ، لذلك آثرنا ذكرهما بين المعقوفين للدلالة على ذلك .

(٢) ذكر المسعودي في مروج الذهب ٣/ ٢٢٠ أن قوما من مصنفى كتب المقالات والآراء والديانات كأبي عيسى محمد بن هارون الوراق يذكرون أن الزيدية ثمان فرق وعدّها بأسمائها ، وذكر أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين ١ / ١٣٢ أن الزيدية ست فرق ، وعدّها ، وذكر مقالة كل فرقة منها ، أما الإسفرائني في التبصير ص ١٦ فسار سيرة المؤلف هنا في تقسيم الروافض وتقسيم كل صنف منها .